نظام الحكم وإدارة الدولة في عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر رضي الله عنه

أعمال

المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول

لمؤسسة علوم نهج البلاغة ومركز دراسات الكوفة

ISBN 978-9933-582-39-5

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية 1209 لسنة 2018م

مصدر الفهرسة : IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda

رقم تصنيف LC: BP38.02.M8 N5 2018

المؤلف المؤتمر : المؤتمر العلمي الوطني المشترك (1 : 2016 : كربلاء، العراق).

العنوان : اعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الاول : نظام الحكم وادارة الدولة في ضوء عهد الامام امير المؤمنين عليه السلام لمالك الاشتر رحمه الله /

بيان المسؤولية : الذي اقامته مؤسسة علوم نهج البلاغة، مركز دراسات الكوفة.

بيانات الطبع : الطبعة الاولى.

بيانات النشر : كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، 2018 / 1439 للهجرة.

الوصف المادي : 10 جزء ببليوجرافي في 10 مجلد مادي ؛ 24 سم.

سلسلة النشر : العتبة الحسينية المقدسة ؛ (386).

سلسلة النشر : مؤسسة علوم نهج البلاغة، 141 سلسلة المؤتمرات العلمية ؛ (1).

تبصرة محتويات : المجلد 1، 2 : المحور القانوني والسياسي – المجلد 3، 4 : المحور الاداري والاقتصادي – المجلد 5 : المحور الاجتماعي والنفسي – المجلد 6، 7، 8 : المحور الاخلاقي وحقوق الانسان – المجلد 9، 10 : المحور اللغوي والادبي.

تبصرة ببليوجرافية: يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.

موضوع شخصي : الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة – نهج البلاغة. عهد مالك الاشتر

موضوع شخصي : علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة40- للهجرة – نظريته في بناء الدولة – مؤتمرات.

موضوع شخصي : علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة40- للهجرة – نظريته في الحكم – مؤتمرات.

موضوع شخصي : علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة40- للهجرة – سياسته وحكومته – مؤتمرات.

موضوع شخصي : علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة40- للهجرة – قضائه – مؤتمرات.

موضوع شخصي : علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة40- للهجرة – نظريته في التعايش السلمي – مؤتمرات.

موضوع شخصي : مالك بن الحارث الاشتر النخعي، توفي 39 للهجرة – نقد وتفسير.

مصطلح موضوعي: نظام الحكم في الاسلام – مؤتمرات.

مصطلح موضوعي: الاسلام والدولة – مؤتمرات.

مصطلح موضوعي: النظام الاداري في الاسلام – مؤتمرات.

مصطلح موضوعي: الاسلام والاقتصاد – مؤتمرات.

مصطلح موضوعي: الاسلام والتعايش السلمي – مؤتمرات.

مصطلح موضوعي: الاسلام والمجتمع – مؤتمرات.

مصطلح موضوعي: الاسلام وحقوق الانسان – مؤتمرات.

مصطلح موضوعي: اللغة العربية – بلاغة – مؤتمرات.

مؤلف اضافي : شرح لـ (عمل) : الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة – نهج البلاغة. عهد مالك الاشتر.

اسم هيئة اضافي : العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق). مؤسسة علوم نهج البلاغة – جهة مصدرة.

اسم هيئة اضافي : مركز دراسات الكوفة (النجف، العراق).

عنوان اضافي : عهد مالك الاشتر.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية

سلسلة المؤتمرات العلمية

(١)

نظام الحكم وإدارة الدولة في عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر رضي الله عنه

أعمال

المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول

لمؤسسة علوم نهج البلاغة ومركز دراسات الكوفة

لسنة ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م

(المحور الإداري والاقتصادي)

الجزء الرابع

إصدار

مؤسسة علوم نهج البلاغة

في العتبة الحسينية المقدسة

جميع الحقوق محفوظة

للعتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

العراق: كربلاء المقدسة - شارع السدرة - مجاور مقام علي الاكبر (عليه السلام)

مؤسسة علوم نهج البلاغة

هاتف: ٠٧٧٢٨٢٤٣٦٠٠ __ ٠٧٨١٥٠١٦٦٣٣

الموقع الالكتروني: www.inahj.org

الايميل: Inahj.org@gmail.com

الكتاب: أعمال المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول، نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشر (رحمه الله).

الجهة الراعية للمؤتمر: الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة ورئاسة جامعة الكوفة.

الجهة المقيمة للمؤتمر: مؤسسة علوم نهج البلاغة ومركز دراسات الكوفة.

المدة: أقيم في يومي ٢٤-٢٥ من شهر كانون الأول من العام ٢٠١٦م الموافق ٢٣-٢٤ من شهر ربيع الأول من العام ١٤٣٨هـ.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ١٢٠٩ لسنة ٢٠١٨م

الناشر: العتبة الحسينية المقدسة.

عدد المجلدات: ١٠ مجلد

عدد البحوث المشاركة: ١٢٨ بحثاً

الإشراف والمتابعة: مؤسسة علوم نهج البلاغة.

تنويه:

إن الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة

الثوابت والإصلاحات الإدارية لنظام الحكم

في عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام

مالك بن الأشتر أنموذجا

أ. م . د . عبد الرحمن إبراهيم حمد الغنطوسي

م.م احمد محمد علي

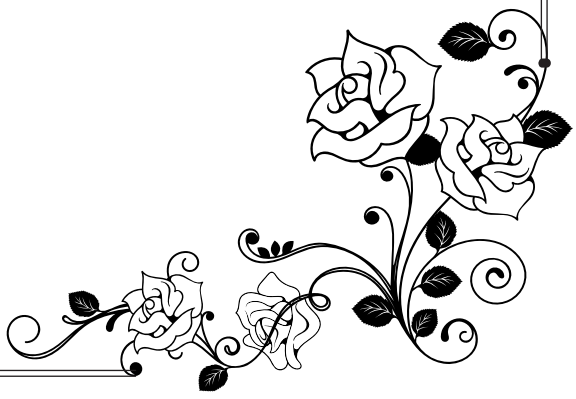

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي جعل أهل بيت النبوة من أسراره وخاصتَه، وسمّاهم أهل العلم، واستودع صدورهم كلامه و له الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات، هو الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كُفُواً أحد، واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، سبحانه وتعالى وتقدس وتعاظم ربنا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كما شهد هو سبحانه وتعالى أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائمًا بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم. وصلاةً و... سلاماً دائمين على رسول الله، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه ومن اهتدى بهداه، وترسم خطاه أما بعد: لقد أذن الله سبحانه وتعالى، بعد أن أطبقت الجهالة على الأرض و خيمت الظلمات على البلاد، وانتشر الشرك والضلال والابتداع في الدين، وانطمس نور الإسلام، و خفي منار الحق والهدى، و ذهب الصالحون من أهل العلم فلم يبق سوى قلة قليلة لا يملكون من الأمر شيئاً، واختفت السنة وظهرت البدعة، وترأس أهل الضلال والأهواء، وأضحى الدين غريباً والباطل قريباً، حتى الناظر إلى تلك الحقبة السوداء المدلهمة ليقطع الأمل في الإصلاح، ولكن الله عز وجل قضى بحفظ دينه وكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وكان من رحمته تبارك وتعالى بهذه الأمة كما أخبر بذلك الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه..أن يكون للإمام علي عليه السلام شأنا في هذه الأمة ومنارا للحق، هذا بحث جمعت أصوله من مصادر الشريعة والأدب يتعلق ببيان من أراد أن يتبع نهج الإمام علي عليه السلام المنبثقة من هدي التنزيل العزيز، وهدي الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم -

وبيان فضله على أوليائه وفضائلهم، والكشف عن أسرار حكمه وأثرها على أتباعه، وقد قمت بهذا العمل رغبة في تبصير الناس بحقائق ربما يجهلها كثير من الناس، .فالشكر لله سبحان الذي أنعم على الإمام عليه السلام بهذا الموروث من بيت النبوة وهذا البحث نبين فيه ثوابت من الشؤون الإدارية من نظام الحكم بيان الآثار و التي تساعد لحل المشاكل، لدى الفرد والمجتمع والمستوحاة من نهج وخصال الإمام علي عليه السلام.

ولا بد من الوقوف على روافد الإدارة الشرعية والتربوية المستمدة من ملامح البيئة التي عاش فيها وهي مكان مهبط الوحي عليه السلام.وسيؤول البحث في شكله الأخير إن شاء الله إلى ثلاثة مباحث سنبين في الأول منها حياته ومناقبه من أسرار الوجود.أما الثاني فحرصنا أن نخصصه للكشف عن لوازم نظام الحكم والوظائف الإدارية عند الإمام علي عليه السلام، وكان الثالث لبيان صور ونماذج من أسرار و صفات مالك بن الاشتر صاحب الإمام عليه السلام، فإن الأمم العظيمة والشعوب العريقة.. تعرف بعقيدتها ورجالها.. وتحيا بذاكرتها. والذاكرة.. هي الروح التي تسري في جسد الأمة فيطول بقاؤها.. وهي الدماء التي تتدفق في عروقها فتشتد عافيتها. وبالمذاكرة.للأولياء. تتذكر الشعوب أحداث ماضيها.. وتتفهمها وتتدبر معانيها.. وتستخلص العبر منها.. والدروس التي فيها. وبالذاكرة.. تتذكر الأمم عناصر قوتها وأسباب رفعتها فيما مضي من تاريخها فتبني حاضرها ومستقبلها علي نهجها. والحمد لله الذي جعل صحيفة الإمام علي عليه السلام مكان ومرآة لمشاهدة الآثار الملكوتية لأنه تربى على أكمل وأفضل النفوس القدسية أبي القاسم محمد قاسم موائد المواهب الربانية، ومنبع رحيق الفيوض السبحانية وآله الوارثين لمقامات العلية المكرمين بكراماته الخفية والجلية. والخلاصة: هو ما اجتمع فيه الصحاح والحسان

عند مالك بن الاشتر رضي الله عنه جليل القدر عظيم المنزلة وبيان اختصاصه بعلي (عليه السلام)اظهر من ان يخفى. وقد تأسف أمير المؤمنين عليه السلام لموته وقال:لقد كان لي مثل ما كنت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان فارسا شجاعا رئيسا التحقق بولاء أمير المؤمنين عليه السلام ونصره، وفي الخاتمة سنذكر أهم النتائج والوصايا التي توصلنا إليها.والحمد لله في البدء والختام.

الباحثان

المبحث الأول

السيرة الشخصية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام):

لقد أيد الله تعالى رسوله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) برجال أمنوا بالله ورسوله فكانوا جنوده الميامين بحماية الدين ورسله الذين نقلوا الإسلام الى الناس أجمعين، واستحقوا أن يكونوا خير أمة أخرجت للناس كما أخبرنا الله تعالى عنهم. فقد تجلت فيهم كفايات متميزة في مختلف المجالات، ومن هؤلاء الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، صاحب المواقف العظيمة في خدمة الإسلام والمسلمين. فقد تربى (عليه السلام) في كنف الرسول العظيم (صلى الله عليه وآله وسلم) وحظي برعايته واهتمامه منذ سني نشأته الأولى فكان له من الفضائل التي أشار أليها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الى الحد الذي جعله فيه وصيه وأخاه استناداً الى قوله الشريف (أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي)[١]، وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) (أنت أخي في الدنيا والآخرة)[٢]، وغيرها من الأحاديث الشريفة التي تؤكد هذه المنزلة الخاصة بالإمام علي (عليه السلام) وعندما نتلمس السيرة العطرة والمناقب الحميدة التي تمثل القدوة، والمثل الأعلى لمن سار على درب الأيمان الحقيقي نجدها مجسدة، بسلوك شخص الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، كيف لا، وهو الذي تربى في أحضان الرسول منذ نعومة أظفاره وتأدب وتخلق بأدب وخلق الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فكان حقاً كل ما عمله يمثل ثمرة يانعة لمدرسة

الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم). فما أحوجنا اليوم الى معرفة مناقب وسير الشخصيات الإسلامية الرائدة لتكون لنا المنار للسير على خطاهم وسيرهم. وبما أن الكلام عن آثار الإمام أبي الحسن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) تضيق بها الأسفار الكبيرة، وفضلاً عن كوني في هذا المقام أركز في بحثي على إبراز جانب محدد من سيرة الإمام علي (عليه السلام)، آلا وهو الجانب الإداري من خلافته، تلك الفترة التي شهدت اضطرابات ومنازعات عديدة ومتواصلة إلى الحد الذي طغت فيه على مجريات الإصلاح والتنظيم الإداري للدولة لذا كان جل ما تناوله الباحثون في هذا الجانب يمثل حيزاً موجزاً قياساً إلى ما سلط على تناول الحروب والفتن التي جابهت الإمام علي في خلافته. لذا أدعو الله سبحانه وتعالى ان يوفقني في توضيح معالم إدارة الإمام علي للدولة في هيكليتها المالية والحربية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي المبحث الأول تناولت دراسة ملامح السيرة الشخصية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) من حيث اسمه وكنيته ومولده ونشأته وإسلامه وفضائله وشجاعته، ولسنا هنا بصدد الكتابة عن تفصيلات الحياة الخاصة بالخليفة علي بن أبى طالب (عليه السلام)، فهو أمر لا تستوعبه مجلدات عديدة،وإنما ما يهمنا هنا هو إظهار أسس نظام الإدارة في خلافته من خلال رسائله إلى الولاة والعمال، ومن ثمَّ فان شخص الخليفة علي (عليه السلام)غني عن التعريف،غير أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى شخصيته وسيرته ولو باليسير منها. أولاً – اسمهُ وكنيته : هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مره بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة القرشي الهاشمي [٣] أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف [٤] وهي أول هاشمية ولدت هاشميا، أسلمت بمكة وهاجرت إلى المدينة المنورة و توفيت بها [٥] وذكر ابن اعثم الكوفي [٦] ((انه قد ولد وأبوه غائب فسمته أمه حيدره ولما عاد أبو طالب سماه

علياً))،ومن هنا يسمى الأمام علي حيدر، وحيدر من أسماء الأسد وقد أكد الأمام علي بن أبى طالب (عليه السلام) هذا الاسم أثناء لقائه بطل المشركين عمرو بن عبد ود العامري في معركة الخندق عام ٥هـ / ٦٢٦ م، بقوله :

أنا الذي سمتني أمي حيدره كليث غابات كريه النظره

اكيلكم بالسيف كيل السندرة [٧] *

مما يشير الى صحة التسمية.أما كنيته فقد كناه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، بأبي تراب [٨] أما سبب تكنيته بأبي تراب فقد روي انه غاضب فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : يوماً، فخرج واضطجع في المسجد، فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لفاطمة (عليها السلام) : أين ابن عمك ؟ فقالت :في المسجد.فخرج اليه ووجده في المسجد،مستلقيا وقد امتلئ ظهره،تراباً فجعل (صلى الله عليه وآله وسلم) يمسح التراب عن ظهره وهو يقول : قم يا أبا تراب.وقد كنى هو نفسه بـ (أبي الحسن وأبي الحسين) [٩]، وكذلك يكنى بـ (أبا الريحانتين)، فيروى ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لعلي : سلام عليك أبا الريحانتين أوصيك بريحانتي فعن قليل يذهب ركناك والله خليفتي عليك فلما قبض النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال علي : هذا احد الركنين، فلما ماتت فاطمة قال هذا الركن الاخر [١٠] ولد الإمام علي بن أبى طالب (عليه السلام) بمكة في يوم الجمعة الثالث عشر من رجب سنه ثلاثين من عام الفيل، وكان مولده في بيت الله الحرام وفي جوف الكعبة ولم يولد قبله مولود في بيت الله الحرام سواه،إكراما وتعظيما من الله تعالى له [١١] .ومما لا يخفى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد نشأ وتربى في رعاية عمه أبي طالب بعد وفاة والده عبد الله بن عبد المطلب.وكان من نعمة الله على علي بن أبي طالب وما صنع الله له واراد به من الخير أن قريشاً أصابتهم

أزمة قحط شديدة قبل الإسلام، وكان أبو طالب كثير الأولاد فاقترح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)على عمه العباس بن عبد المطلب وكان ايسر بني هاشم فقال له: أن أخاك أبا طالب كثير العيال وقد أصاب الناس ماترى من هذه الأزمة فانطلق بنا لنخفف عنه من عياله، أخذ من بنيه رجلاً وتأخذ أنت رجلاً، فنكفلهما عنه، قال العباس :نعم،فانطلقا حتى أتيا أبا طالب فقالا :إنا نريد أن نخفف عنك من عيالك حتى ينكشف عن الناس ماهم فيه، وروي أن علياً بن أبي طالب (عليه السلام) قال: ((أنا أول من صلى مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)))، وذكر أن أول من اسلم من الرجال أبو بكر ومن الغلمان علي ابن أبى طالب ومن النساء خديجه ومن الموالي زيد بن حارثه.ولم يسجد لصنم قط لذا قيل كرم الله وجهة.

المبحث الثاني

الثوابت الإدارية للخليفة علي (عليه السلام) اتجاه الولاة والعمال

عني هذا المبحث بالمضمون الإداري في رسائل الخليفة علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى الولاة والعمال وقد احتوى على مبحثين الأول منهما تناول الوظائف الإدارية في الأمصار العربية الإسلامية من خلال رسائل الخليفة علي بن أبي طالب (عليه السلام)وتشمل المستشارون والقضاة والكتاب فيما تناول المبحث الثاني السياسة الإدارية للخليفة علي (عليه السلام) تجاه الولاة والعمال من حيث دراسة عهود التولية وسياسة الخليفة علي بن أبي طالب (عليه السلام) في عزل الولاة واستبدالهم ثم المضمون الإداري في رسائل الخليفة علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى الولاة والعمال وذلك يهدف بيان الخطوط العريضة لسياسة الخليفة علي بن أبي طالب (عليه السلام) وشروطه فيمن يتولى أمور الرعية فضلاً عن بيان أهمية الوظائف التي تخدم المجتمع الإسلامي وتلبي احتياجاتهم [١٢].كان الاشتر النخعي المتوفى ٣٧ ه مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي، المعروف بالاشتر: أمير، من كبار الشجعان.كان رئيس قومه.أدرك الجاهلية. وأول ما عرف عنه أنه حضر خطبة « عمر « في الجابية.وسكن الكوفة. وكان له نسل فيها. وشهد اليرموك وذهبت عينه فيها..وشهد يوم الجمل، وأيام صفين مع علي، وولاه علي « مصر « فقصدها، فمات في الطريق، فقال علي: رحم الله مالكا فلقد كان لي كما كنت لرسول الله. [١٣] وله شعر جيد، ويعد من الشجعان الاجواد العلماء الفصحاء، جمع الامام عليه السلام كل الامور في اربعة وهي: ١ – الامور المالية والاقتصادية التى ترتكز في ذلك العصر بجمع الخراج. الامور العسكرية فأثبت له القيادة العامة على القوى المسلح والجامع

لها جهاد الاعداء. الامور الاجتماعية والسياسية والنظم الحقوقية الراجعة الى كل فرد فعبر عنها واستصلاح اهلها. – عمران البلاد بالزراعة والغرس وسائر ما يثمر للناس في معاشهم بقوله وعمارة بلادها. يعطي الامام عليه السلام القوانين العامة في ادارة البلاد بما تحتاجه ثم بعد ذلك يبدأ في عهده عليه السلام بما يلزم.على مالك في نفسه من التأديب وبعد ذلك... نراه عليه السلام يوصيه بالرعية ويذكر له ان الرعية لا تكون من المسلمين فقط بل حتى غير المسلم عند وجوده لابد من احترامه. وقد قال له عليه السلام: (ان لم يكن اخ لك في الدين فهو نظير لك في الخلق).

الإدارة الأبوية: الوالي هو أب قبل أن يكون صاحب سلطة، وهو يتعامل مع موظفيه على أنهم أبناؤه، فمثلما يحتمل الأب تربية أبنائه، كذلك يتحمل مسئولية إعداد كبار موظفي الدولة، وهذا ما أخذت به التجربة اليابانية، والذي نجد له مصداقًا في قول أمير المؤمنين على إلى مالك بن الأشتر فيوصيه بموظفيه: ثم تفقد من أمورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما(٢٢٥٣)، فيجب أن يتعامل المسئول مع أفراده معاملة الوالد لولده يرعاه، ويعفو عنه عندما يسئ، وعندما يعاقبه فعقوبته هي تربية له [١٤]. هذه بعض المفاهيم الإدارية عند أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام [١٥].

مالك بن الأشتر النخعي كوفى تابعي ثقة أن يكون على مستوى أخلاقي عال يصده عن الافساد، ويمسكه على الجادة، ويأخذ بعنقه إلى الهدى. قال له عليه السلام: (.. فول من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولامامك، وأنقاهم جيبا، وأفضلهم حلما، ممن يبطئ عند الغضب، ويستريح إلى العذر ويرأف بالضعفاء، وينبو على الاقوياء، وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف). عهد الاشتر ***

وبعد أن نهج الامام القواعد التي يجب أن تتبع في اختيار أفراد هذه الطبقة أخذ في بيان الاسلوب الذي يجب أن تعامل به. يرى الامام أنه لا يجوز للحاكم أن يعتمد على

التربية وحدها، وعلى الخلق الشخصي وحده فيما يرجع إلى ضمان اخلاص هذه الطبقة. فهو بقدر ما يحرص على أن يكون القادة العسكريون ذوي تربية عالية وخلق متين يحرص كذلك على توفير ما يتوقون إليه من الناحيتين: المادية والمعنوية. فهولاء القادة يتوقون إلى أن يروا أعمالهم التي يقومون بها تلاقي التقدير الذي تستحقه عند الحاكم، ويتوقون إلى أن يروا أن عين من فوقهم ترعاهم وتتعاهد أعمالهم وتوفيها ما تستحق من جزاء. وهؤلاء القادة، كغيرهم من الناس، خاضعون للضرورات الاقتصادية، وربما كانت حاجتهم إلى المال أكثر من حاجة غيرهم إليه، وإذ كانوا كذلك فلا بد للحاكم من مراعاة حالتهم الاقتصادية. ولايجوز له أن يعتمد على الخلق والتربية في ضمان اخلاصهم وتمسكهم.فان الوجدان الطبقي لهؤلاء ينزع بهم نحو التسلط وإظهار القوة، وحين يجري هذا الوجدان في غير أقنيته يصير خطرا على الرعية، لانه يدفع صاحبه حينئذ إلى الانحراف والزيغ. لاجل هذا يقرر الامام ان على الحاكم ألا يغفل عن تعقب هذه الطبقة ومراقبتها، فيلزمه بانتخاب رقباء من أهل الدين والمعرفة والامانة يبثهم في أطراف البلاد، ويجعلهم عيونا له على عماله، يراقبونهم في أعمالهم، ويرصدون مبلغ ما يتمتع به هؤلاء الولاة من خبرة في الادارة، وقدرة على التنظيم، ومعرفة بوجوه الاصلاح، ثم يرفعون ذلك كله إلى الحاكم فينكل بالمنحرف الذي خان أمانته، ويستأديه ما حاز لنفسه من أموال المسلمين، ويجعله عبرة لغيره. ويشجع الصالح في نفسه، الصالح في عمله. ويرشد المخطئ إلى وجه الصواب. إن هذا التدبير يمسك الوالي عن الاسراف، ويحمله على العدل في الرعية، لانه حين يعلم أن ثمة عينا ترقب أفعاله يحذر من الخروج عن الجادة، ويحرص على اتباع ما يصلح بلاده. وهذا التدبير الذي نهجه الامام هو نظام التفتيش المعمول به الآن في الدول المعاصرة. قال عليه السلام: (.. ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والامانة عليهم، فان تعاهدك في السر لامورهم حدوة لهم على استعمال الامانة،

ولرفق بالرعية. وتحفظ من الاعوان، فان أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك اخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهدا. فبسطت عليه العقوبة في بدنه، وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة، ووسمته بالخيانة، وقلدته عار التهمة) [١٦]. كتاب أمير المؤمنين علي عليه السلام لمالك الاشتر – الذي يعد دستورا وقانونا في الادارة والحكومة والسياسة الاسلامية المعروف بعهد مالك الاشتر –

المبحث الثالث

الوظائف الإدارية في الأمصار العربية الإسلامية من خلال رسائل الخليقة علي بن أبي طالب(عليه السلام)

لابد لنا قبل الولوج في حيثيات الإدارة العربية إعطاء تعريف يوضح مفهومها، فالإدارة بمنهاجها العام هي القدرة على استخدام الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة بأقصى كفاية بغية تحقيق أهداف معينة [١٧]. وعرفها ابن خلدون [١٨] :((بانها سلطة الدولة التي يجب ان تستند الى شرع منزل من عند الله والى سياسة عقلية تراعي المصلحة العامة)). ولما كانت أسس الإدارة العربية تستمد أصولها من أحكام الشريعة الاسلامية، وهذا يعني إنها لا تستند إلى قوانين وضعية بل أساسها القرآن الكريم والسنة النبوية، وهدفها المصلحة العامة للمجتمع، الأمر الذي يبعد السلطة الإدارية عن اتسامها بالاستبداد لكونها ليست سلطة مطلقة بل هي مقيدة بالاسس الشرعية، وذلك حسب ما جاء في كتاب الله سبحانه : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأمر فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[١٩]، فقد ابتدع الفكر الاداري الاسلامي وسائل عديدة لمواكبة حركة التطور كالاجتهاد والقياس والاستحسان في المسائل التي لا يوجد لها حكما في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومن الطبيعي ان يشترط في من يتولى هذه المسائل شروطاً تؤهله الى التمكن من التفقه والاجتهاد [٢٠]. لكي يتمكن من اعطاء الراي السليم والصحيح واذا ما تتبعنا مجريات الاحوال في بداية نشوء الدولة العربية الاسلامية حيث كانت حدود هذه الدولة الفتيه لا تتعدى شبه جزيرة العرب وكان هدفها نشر الدين الإسلامي الجديد وجمع شتات العرب

في دولة واحدة، وكانت الادارة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تنسجم ومتطلبات تلك المرحلة فقد مثل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحكم[٢١].يساعده في ذلك بعض العمال.وقد أوضح الإمام علي (عليه السلام) الفئات التي يتكون منها المجتمع في رسالة الى واليه مالك الأشتر حينما ولاه مصر حيث جاء فيها : ((واعلم ان الرعية طبقات لايصلح بعضها الا ببعض ولا غنى لبعضها عن بعض فمنها جنود الله ومنها كتاب العامة والخاصة ومنها قضاة العدل ومنها عمال الانصاف والرفق ومنها اهل الجزية والخراج من اهل الذمة ومسلمة الناس ومن التجار ومن اهل الصناعات ومنها الطبقة السفلى وذوي الحاجة والمسكنة)).فنجد الإمام علي (عليه السلام) قد اوضح الفئات الموجودة في المجتمع المصري وهذا يساعد على توضيح الوظائف الادارية التي تتطلبها طبيعة التغيرات والاحتياجات التابعة لسلطة الخليفة وهذه الوظائف كالاتي :

١- الولاية وهي الامارة على البلاد فيقوم الملك او السلطان بتوليه من يقوم مقامه في ادارة الولاية والاقاليم وتصريف شؤونها[٢٣].

وهذا يعني ان الوالي هو الشخص الذي يقوم بمباشرة واعمال ومهام الخليفة نيابة عنه في الاقاليم البعيدة عن حاضرة الخلافة [٢٤].كما أكد الخليفة على ضرورة التزام الوالي بالعدل وعد من اسس قيام الحكم الالتزام بتحقيق مبادئ الاسلام حيث اكد القرآن في عدة مواضع على العدل منها قوله تعالى : ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[٢٥]. وروي عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال : ((ثلاث من كن فيه من الولاه ... اضطلع بأمانته وأمره ... إذا عدل في حكمه ولم يحتجب دون غيره...وأقام كتاب الله في البعيد والقريب))[٢٦]. ومن

وصايا الخليفة علي (عليه السلام) الى ولاته بالعدل ما جاء بكتابه إلى عامله الأسود ابن قطبه صاحب حلوان : ((اما بعد فان الوالي اذا اختلف هواه منعه ذلك كثير من العدل، فليكن أمر الناس عندك في الحق سواء فانه ليس في الجور عوض من العدل)) [٢٧].وبذلك نراه يحث (عليه السلام) عامله على اقامة العدل الذي هو اساس قيام الدولة ودستور وجودها، فبإعطاء كل صاحب حق حقه من غير ظلم او جور في الحقوق تتألف الرعية وتلتف حول أميرها، ويحذره من الاتيان بعمل نكر امثاله عندما ذكرت له اعمال الغير، وان يتقي الله فيما فرض عليه من الطاعة طالبا مغفرته ورضوانه خائفا من عقاب الله له اذا ظلم وجار على الاخرين.

واورد الجاحظ [٢٨]، ان العدل من الصفات الواجب توفرها في الشخص الذي يتولى الامارة في حين اكد الماوردي [٢٩] بقوله : ((والعدالة ان يكون ظاهر الامانة عفيفا عن المحارم ... متوقيامن المأثم بعيدا عن الريب مأمونا في الرضا والغضب لمرؤة مثله في دينه ودنياه)). وحرص الخليفة علي (عليه السلام) ان يكون ولاته من الفقهاء بالدين ليكونوا على بينة بالاحكام الشرعية، فراى ان يكون احدهم حافظا للقرآن الكريم عالما باسباب نزول الآيات ونسخها ومقاصد كل اية منها لبيانها للناس عند ارشادهم فواجب الوالي نشر الاسلام وتعاليمه وارشاد الرعية،ومن ادلة ذلك توليته لشريح ابو امية قضاء الكوفة [٣٠] وفي هذا المجال يقول أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) عندما بويع بالخلافة : ((سلوني عن كتاب الله فانه ليس من آية إلا وقد عرفت بليل نزلت أم نهار في سهل أم في جبل)) [٣١].لذا ارتأى الخليفة ان يكون ولاته على مستوى العلم بالأحكام. وحرص الإمام ان يكون الوالي من أهل الثقة لدى الناس صاحب المنزلة الرفيعة في اصحابه حتى اذا ماطلب أمراً سارع الجميع الى تنفيذه وسمعوا واطاعوا له ولذا قال (عليه السلام) في عهده الى

مالك الأشتر في اختيار الولاة : ((فول ... من أهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة فأنهم جماع من الكرم وشعبٌ من العرف)) [٣٢].ومن شروط التولية ان يكون الوالي مسلما حرا بالغا عاقلا [٣٣]. كما يجب ان يكون عارفا بالسياسة.والخبرة في الحرب والادارة، وفي هذا يقول الإمام علي (عليه السلام) لاهل مصر موضحا لهم سبب اختياره مالك بن الحارث الأشتر لولايتهم فيقول : ((اما مالك هذا اشد على الكفار من حريق النار، وهو مالك بن الحارث اخو مذحج، فأسمعوا له واطيعوا أمره فيما طابق الحق فأنه سيف من سيوف الله ولا كليل الحد، ولا نابي الضريبة فان أمركم ان تنفروا فانفروا وان أمركم ان تقيموا فأقيموا، فانه لايقدم ولا يحجم ولايوخر الا عن أمري وقد آثرتكم به على نفسي لنصيحته لكم وشدة شكيمته على عدوكم))[٣٤].اذن علمه بالسياسة وخبرته كانت أحد أسباب اختياره لولاية مصر التي كان الإمام (عليه السلام) يخشى عليها من نفوذ معاوية.

ولقد اكد الشيباني[٣٥] ضرورة معرفة الوالي بالادارة والحرب فيرى : ((ان يكون جريئا على اقامة الحدود واقتحام الحروب بصيرا بها، كفيلا بجعل الناس عليها، عارفاً بالعصبية وأحوال الدهاء قوياً على معاناة السياسة ليصبح بذلك ما جعل اليه من حماية الدين وجهاد العدو واقامة الاحكام وتدبير المصالح)).ومن اركان الولاية الاساسية هي الامانة والقوة بشرط ان يكون امينا على ما ولي عليه، غير مفرط فيه خاشيا الله في تلك الامانة المسترعى لها سرا وعلانية، وقد جاء ذلك في قوله تعالى ﴿فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[٣٦].فقد أوصى الإمام علي (عليه السلام) والي اذربيجان[٣٧] * الاشعث بن قيس[٣٨] ** قائلا له :((وأن عملك ليس بطعمه لك ولكنه في عنقك امانة وانك مسترعى لما فوقك وليس لك ان تفتات في رعية أو تخاطر بوثيقة في يديك مال من مال

الله عز وجل وانت من خزانه حتى تسلمه الي)) [٣٩].وقد جاء في قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذكر الامانة قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ((ما من عبد يسترعيه الله رعيته يموت يوم يموت وهو غاش الا حرم الله عليه الجنة)) [٤٠]. اما القوة فتتمثل بالقدرة على تحمل الصعاب في اتخاذ القرارات الصائبة لان الوالي تقع عليه مسؤولية مواجهة التحديات والاخطار فعليه ان يكون شجاعا ليتمكن من قيادة الرعية، متبعا بذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾[٤١]. وان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما بعث عبد الله بن جحش [٤٢]* على سرية قال : ((لابعثن عليكم رجلا اصبركم على الجوع والعطش)) [٤٣].وفي ذلك يقول الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر : ((فأنك ممن استظهر به على اقامة الدين واقمع به نخوة الاثيم وأسد به الثغر المخوف)) [٤٤].

اما واجبات الوالي التي توضحت من خلال رسائل الخليفة علي بن ابي طالب (عليه السلام) الى ولاته فهي ضبط الامن ونشر الاستقرار في حدود الدولة والحفاظ على امنها من الخارجين عليها والفتن الداخلية التي يقوم بها المتمردون ويتضح هذا في رسالة الإمام (عليه السلام) الى جميع عماله يسألهم عن مرور الخريت بن راشد [٤٥]** وجموعه فيقول: ((اما بعد، فأن رجالا خرجوا هرابا ونظنهم وجهوا نحو بلاد البصرة فسل عنهم اهل بلادك واجعل عليهم العيون في ناحية من أرضك واكتب إلي بما ينتهي إليك)) [٤٦]. وقد جاء الرد على تلك الرسالة من قبل عامل البصرة قرظة بن كعب [٤٧]* وقد حدث الأمر نفسه مع زياد بن ابيه عامل البصرة عندما ارسل الإمام (عليه السلام) اليه رسالة يلفت انتباهه فيها الى النظر الى ما يفعله ابن الحضرمي واتخاذ التدابير اللازمة لردعه فيقول (عليه السلام) : ((فأنظر ما يكون منه فأن فرق جمع ابن الحضرمي فذلك ما نريد، وان ترقت بهم الامور الى التمادي والعصيان فأنهض اليهم وجاهدهم)) [٤٨].كما اوضح ان

جباية الخراج والجزية من صميم واجبات الوالي وهذا ما جاء في رسالته الى مالك الأشتر اذ جاء فيها :((قد وليتك مصر جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح اهلها وعمارة بلادها))[٤٩].واكد على مجالسة الولاة العلماء وتقريب الفقهاء ورعايتهم واكرامهم وتعظيم شأنهم، لانهم وجهاء مجلسه ووسيلة الاتصال مع الرعية [٥٠]،فيقول الإمام علي (عليه السلام) موصيا لاحد الولاة بذلك : ((واكثر من مدارسة العلماء ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك واقامة ما استقام به الناس قبلك)) [٥١].ولم يغب عن بال الخليفة علي (عليه السلام) أمر الاهتمام بالبطانة* وجلساء أولياء الامور وخاصتهم وكيفية اختيارهم من أهل الخير والعفاف والصلاح لما لهم من دور كبير في إدارة الدولة وتحسين بعض المواقف لاولياء الأمر وبالعكس، ففي الحديث الشريف عن الجلساء يقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((ان مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافح القير، فحامل المسك اما ان يحذيك واما ان تبتاع منه واما ان تجد منه ريحا طيبا، ونافح القير اما ان يحرق ثيابك واما ان تجد منه ريحا خبيثة))[٥٢].

فقد أشار الإمام علي (عليه السلام) على ولاته بالحذر من تسلط البطانة والخاصة على الرعية، وأخذهم الحقوق من غير وجه حق لقرابة الصلة التي تربطهم بالوالي فيقول (عليه السلام):((ثم ان للوالي خاصة وبطانة، فيهم استئثار وتطاول وقلة أنصاف في معاملة، فأحسم ماده أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال، ولاتقطعن لاحد من حاشيتك وخاصتك قطيعة، ولا يطمعن منك في أعتقاد عقد تضر بمن يليها من الناس في شرب او عمل مشترك يحملون مؤونته على غيرهم فيكون مهنا ذلك لهم دونك وعيبه عليك في الدنيا والاخرة)) [٥٣] ثم يبين (عليه السلام) انه ليس من احد اكثر استفادة واقل فائدة من الخاصة، فهم قليلوا الشكر عند العطاء كارهي العدل والانصاف قليلوا النصرة والمنفعة على العكس من العامة التي يكون بها المنفعة والنصرة وقت الحاجة لذا يجب ان يكون ميل الوالي اليها وتحقيق مصالحها على مصالح الخاصة، فيقول (عليه السلام) :

((وليس أحد أثقل على الوالي معونة في الرخاء وأقل مئونة في البلاء وأكره في للانصاف واسأل بالالحاف وأقل شكر عند الأعطاء وأبطأ عذر عند المنع واضعف صبرا عند ملمات الدهر من أهل الخاصة وانما عمود الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء العامة من الأمة فليكن صفوك لهم وميلك معهم)) [٥٤] .ويحذر الإمام (عليه السلام) ولاته من الذين يسعون الى ذكر عيوب الناس امامهم، فقد نهى الله عن ذلك في قوله تعالى ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً عَلِيماً﴾ [٥٥]. وكذلك جاء في الحديث الشريف : ((لايستر الله عبدا في الدنيا الا ستره في يوم القيامة)) [٥٦].اما الإمام علي (عليه السلام) فقد جاء في كتابه الى مالك الأشتر موصيا : ((وليكن أبعد رعيتك منك وأشنأهم عندك أطلبهم لمعايب الناس فان في الناس عيوبا الوالي أحق بسترها، فلا تكشف عما غاب عنك فانما عليك تطهير ما ظهر لك والله يحكم على ما غاب عنك فأستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك)) [٥٧]. كما حذر من الحقود الذي يتحين الفرص للانتقام من الناس، فقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) محذرا : ((ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخوانا)) [٥٨]. ويقول الإمام علي (عليه السلام) في ذلك : ((اطلق على الناس عقدة كل حقد واقطع عنك سبب كل وتر وتغاب عن كل مالا يتضح لك)) [٥٩].كذلك السعاة بين الناس بالشر فقد قال الله في محكم كتابه عنهم : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[٦٠]. ونبه الإمام ولاته منهم في قوله : ((ولا تعجلن الى تصديق ساع فان الساعي غاش وان تشبه بالناصحين)) [٦١].ويقول الاعشى في السعاية والوشاية :

فمن يطع الواشين لا يتركون له صديقا وان كان الحبيب المقرب [٦٢]

وأوجب (عليه السلام) على الولاة التزام الحق والعدل في القريب والبعيد على

حد سواء حتى لو كانت العقوبة في أحد أفراد عائلته او قرابته او خاصته لان تنفيذها وعدم تعطيلها فيه سيرة محمودة للوالي لدى الرعية فيقول (عليه السلام) : ((والزم الحق من لزمه القريب والبعيد، وكن في ذلك صابرا محتسبا واقعا ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع، وأبتغ عاقبته بما يثقل عليك منه فاءن مغبة ذلك محمودة))[٦٣]. كما حذر من جعل المحسن والمسيْ بنفس المنزلة، لان في ذلك تشجيعا للمسيء على الاستمرار في الاساءه والطغيان متبعا قوله تعالى : (هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ) [٦٤].ويقول الإمام محذرا من ذلك : ((ولا يكون المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فأن في ذلك تزهيدا لاهل الاحسان وتدريبا لاهل الاساءه، والزم كلا منهم ما لزم نفسه))[٦٥].

واما الوظائف التي استحدثتها الضرورة في المجتمع العربي الاسلامي آنذاك هي :وقد ذكر الإمام علي (عليه السلام) في عهده الى مالك الأشتر الوزراء، في حين لم يظهر نظام الوزارة بشكل منظم الا في العصر العباسي الاول[٦٦] حيث لم يكن معروفاً قبل ذلك،وقد ورد هذا المصطلح في العديد من الايات القرآنية كما ذكرنا سابقاً وقد أستعمل هذا المصطلح في عهد أبي بكر وعمر وعثمان،فعندما توفى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أجتمع الانصار في سقيفة بني ساعدة ليبايعوا سعد بن عبادة فبلغ ذلك أبو بكر فأتاهم ومعه عمر بن الخطاب وأبو عبيده بن الجراح،فقال :ما هذا. فقالوا :منا أمير ومنكم أمير.فقال أبو بكر :منا الامراء ومنكم الوزراء[٦٧]. في حين كان من واجبهم منع الظلم ونصح الحكام واظهار الحق ولو كان فيه مضار لمصالحهم الخاصة فيقول الإمام (عليه السلام)في رسالته الى مالك الاشتر حينما ولاه مصر : ((ان شر وزرائك من كان قبلك للاشرار وزيراً من شركهم في الآثام فلا يكونن لك بطانة فأنهم أعوان الآثمة وأخوان الظلمة، وانت واجد منهم خير الخلف ممن له

مثل آرائهم ونفاذهم وليس عليه مثل اصارهم وأوزارهم)) [٦٨].السياسة الإدارية للخليفة علي بن أبي طالب(عليه السلام) تجاه الولاة والعمال شهدت الفترة التي أعقبت مقتل عثمان بن عفان صراعات وأضطرابات وفتن فهي فترة كما وصفها الأمام (عليه السلام) ((أنها فتنة كالنار كلما سعرت ازدادت وأستنارت)) [٦٩].

فكان لابد له من اتباع سياسة حكيمة تهدف الى تهدئة النفوس ونشر الأمن والعدل وكان الأمام حريصا على قيادة الأمة وفق المبادئ والقيم التي جاءت بها الشريعة الإسلامية والتي آمن بها ودافع عنها والتزم بها واتخذها مسارا في سياسته، وهكذا وجد الإمام (عليه السلام) نفسه أمام موقف صعب جدا إذ يجب عليه أن يوازن بين القيم والمبادئ التي اتخذها مسارا لسياسته وبين الظروف الجديدة التي فرضت عليه واصبحت تتحكم في الأحداث وأفقدت منصب الخلافة هيبته بعد مقتل عثمان بن عفان وقد ذكرنا سابقا مطالبة طلحة و الزبير وعدد من الصحابة بالقصاص من قتلة عثمان ومن حواره معهم نطلع على أسلوب سياسته الهادف الى تهدئه النفوس وأعادة الأمن، فقد طلب من الخارجين على عثمان ترك المدينة والعودة الى أمصارهم،فقد خاطبهم (عليه السلام) قائلا : ((يا أيها الناس اخرجوا عنكم الأعراب))[٧٠] وقال: ((يا معشر الأعراب الحقوا بمياهكم))[٧١].

ففي هذا الطلب نجد الخليفة (عليه السلام) أراد إعادة الأوضاع إلى مجراها الطبيعي واعادة سيطرة الخلافة على الدولة ليتسنى له ادارة شؤونها بشكل سليم.

عهد التولية إشارة رسمية بتوليه الأمر لحامله[٧٢].فهو وثيقة رسمية توضح واجبات الوالي وحقوق الرعية وصلاحياته، وترسم له السياسة التي يجب السير عليها لتحقيق الاهداف المرجوة من توليته ويتوضح هذا بصورة جلية في عهد الإمام الى واليه مالك الأشتر عندما ولاه مصر، جاء فيه : ((هذا ما أمر به عبد الله علي أمير

المؤمنين مالك بن الحارث الاشتر في عهده اليه حينما ولاه مصر جباية خراجها، وجهاد عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها، وأمره بتقوى الله وأيثار طاعته وأتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسننه التي لا يسعد أحد الا بأتباعها..)) (٧٣).فمن خلال النص اوضح الإمام علي (عليه السلام) صلاحيات واليه مالك الأشتر في مصر، وهي جهاد العدو وجباية الخراج وعمارة الارض والبلاد وتقوى الله وطاعته فيما أمر به في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فلا يتجاوز الحدود المرسومة له، وكذلك نجد نفس خطوات السياسة المرسومة لمالك رسمها الإمام علي (عليه السلام)، في نص عهد توليته محمد بن ابي بكر لمصر حيث جاء فيه : ((هذا عهد عبد الله علي أمير المؤمنين الى محمد بن ابي بكر حين ولاه مصر، أمره بتقوى الله في السر والعلانية وخوف الله تعالى في المغيب والمشهد، وأمره باللين على المسلم والغلظ على الفاجر وبالعدل على اهل الذمة وبانصاف المظلوم وبالشدة على الظالم وبالعفو عن الناس وبالاحسان الى ما استطاع والله يجزي المحسنين ويعذب المجرمين وأمره ان يدعو من قبله الى الطاعة والجماعة فان لهم في ذلك من العاقبة وعظيم المثوبة ما لا يقدرون قدره ولا يعرفون كنهه وأمره ان يجبى خراج الأرض على ما كانت تجبى عليه من قبل لا ينتقص منه ولا يبتدع فيه ثم يقسمه بين أهله على ما كانوا يقسمون عليه من قبل وان يلين لهم جناحه وأن يواسي بينهم في مجلسه ووجهه وليكن القريب والبعيد في الحق سواء، وأمره أن يحكم بين الناس بالحق وان يقوم بالقسط، ولا يتبع الهوى ولا يخاف في الله عز وجل لومة لائم، فان الله جل ثناؤه مع من أتقى وأثر طاعته وامره على سواه)) (٧٤).

ومثلما ذكرت عن عهود التولية فان من قراءة نصي هذين العهدين توضحت السياسة الاقتصادية والاجتماعية وطرق تحقيقها ونشر الامن والعدل، فضلاً عن

الوصايا الخاصة بشخص الولاة انفسهم وتحذيرهم من اتباع الهوى وترك طاعة الله سبحانه وتعالى، متبعا قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ للهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [٧٥]. و الشروط العامة التي سبق ان وردت لاختيار الولاةهي نفس شروط أختيار العمال، غير أن هناك شروط خاصة بكل عامل تنسجم وطبيعة المهام التي يضطلع بها. ولاهمية منزلة العمال وضع الإمام علي (عليه السلام) شروطاً لا بد من توفرها فيمن يتولى هذا العمل وهذه الشروط كالأتي :

١ – ان يكون اختيار العمال مبنياً على اساس القدرة والكفاءة على القيام بمهام المنصب المناط بهم، لا عن ميول واستعطاف وصلة قربى ومودة، إلمام وفي الحديث الشريف يوصي الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولاة أمر المسلمين ان يختاروا من هو كفؤ للمهام المناطة به فيقول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((اذا ضيعت الامانة فانتظر الساعة، قال : كيف اضاعتها يا رسول الله ؟ قال : اذا اسند الأمر الى غير اهله فانتظر الساعة)) [٧٦]. ففي هذا الحديث ينبه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الى ضرورة وضع أهل الاختصاص في اختصاصهم كالفقيه في الافتاء، والعادل في القضاء ... الخ.

إذن من يتم اختيارهم من العمال على اساس المحبة والولاء لن يكونوا قادرين على الحفاظ على مصالح الامة بسبب عدم توفر القدرة والكفاءة لديهم فضلاً عن سعيهم الى تحقيق مصالحهم الخاصة التي لا بد ان تواجه معارضة من المصالح العامة، وهذا بسبب غياب العين الساهرة والحريصة على مصالح الامة فنجد الإمام (عليه السلام) يوصيً مالك الاشتر حينما ولاه مصر قائلاً: ((ثم انظر أمور عمالك فاستعملهم اختباراً ولا تولهم محاباة وإثره، فانهم جماع من

شعب الجور والخيانة)) (٧٧).

٢ – ان يكون اختيار العمال من البيوتات الصالحة من السابقين في الاسلام وذلك في قوله (عليه السلام) لمالك في نفس الرساله: ((وتوخ من أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الاسلام المتقدمة فانهم اكرم أخلاقاً وأصحهم اعراضاً واقل في المطامع أشرافاً، وابلغ في عواقب الأمور نظراً)) (٧٨).

ثم أكد الإمام (عليه السلام) على الولاة في مراقبة إعمالهم ووضع العيون عليهم سراً وعلانية، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان تكون هذه العيون من أهل الصدق والوفاء ليقوموا بواجبهم على افضل وجه في نقل افعال واخبار العمال في كيفية استعمال السلطة المعطاة لهم ومعاملتهم للرعية فيقول الامام (عليه السلام) لمالك: ((ثم تفقد اعمالهم وابعث العيون من اهل الصدق والوفاء عليهم فان تعاهدك في السر لامور هم قوةٌ لهم على استعمال الامانة والرفق بالرعية)) (٧٩).

واشار الإمام (عليه السلام) الى رعاية الوالي للعمال وتحديد الارزاق لهم من بيت المال ومراعاة ان تكون هذه الارزاق كافية لسد احتياجاتهم وعوائلهم ليغنيهم عن الحاجة الى الناس وعن النظر الى ما في ايدي الغير بسبب الحاجة، فبسد حوائجهم تكون الحجة للوالي على العمال اذا ما خانوا الامانة و خالفوا أمره فيقول الامام (عليه السلام) لمالك الاشتر: ((ثم اسبغ عليهم الارزاق، فان في ذلك قوة لهم على استصلاح انفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت ايديهم وحجة عليهم ان خالفوا أمرك او ثلموا امانتك)) (٨٠).وقد كان الإمام علي (عليه السلام) دائم المراقبة لسلوك عماله وذلك من خلال تكليف من يسأل عن سيرتهم مع الرعية وينقل أخبارهم اليه ومما جاء بهذا الصدد كتابه الى كعب بن مالك (٨١)* الذي يطلب فيه من كعب ان يستخلف على عمله من يثق به ويخرج مع طائفة من أصحابه الى السواد بين دجلة

والفرات ويمر بالمدن والكور [٨٢]** هناك فيسأل الرعية عن العمال وينقل أخبارهم له إذ يقول (عليه السلام) : ((اما بعد، فاستخلف على عملك واخرج مع طائفة من أصحابك حتى تمر بالسواد كورة كورة فتسألهم عن أعمالهم وتنظر في سيرتهم حتى تمر بمن كان فيما بين دجلة والفرات)) [٨٣].

الحقيقة أن توجيهات ووصايا الخليفة علي بن أبي طالب (عليه السلام) ووصاياه تمثل الخطوط العريضة التي ترسم مسار سياسته الادارية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في المجتمع الاسلامي، والتي باتباعها وتنفيذها من قبل الولاة والعمال يتحقق العدل والامن للرعية وهو الهدف الذي من اجله يسعى الخليفة علي (عليه السلام). كما حذر الولاة من نقض السنن الصالحة التي عمل بها مصلحو هذه الامة قبلهم، واجتمعت عليها ألفة الرعية وصلح أمرها فاذا انقضها أو احدث بها تغييراً، أضر الرعية كان الإثم والوزر عليه والأجر لمن أسنها وعمل بها ولعل المقصود بالسنن الصالحة التي اجتمعت عليها إلفة الرعية هي الاموال المفروضة على المسلمين وغير المسلمين من زكاة وجزية وخراج وغيرها، والتي قبلوا بها عندما فرضت عليهم، فإذا تعرضت هذه السنن الى تغيير لم يلق قبولا لدى الرعية من الممكن ان يؤثر عكسيا على سياسة الدولة وبهذا الصدد يقول (عليه السلام) برسالتة الى مالك الاشتر عندما ولاه مصر : ((ولا تنقض سنة صالحه عمل بها صدر هذه الامة واجتمعت بها الالفة وصلحت عليها الرعية، ولا تحدثن سنة تضر بشيء مما في تلك فيكون الاجر لمن سنها والوزر عليك بما نقضت منها)) [٨٤].ويقول الامام (عليه السلام) لمالك الاشتر: ((وان ابتليت بخطأ، وافرط عليك سوطك او سيفك او يدك بالعقوبة، فان في الوكزة وما فوقها مقتله، فلا تطمحن بك نخوة سلطانك عن ان تؤدي الى اولياء المقتول حقهم)) [٨٥].وهو بذلك يتبع قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ

وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾(٨٦).

١- عدم الاعجاب بنفسه، فان اعجاب المرء بنفسه قد يكون سببا في عدم النظر الى الامور بالمنظار الصحيح وبالتالي يكون هذا سبب هلاكه فيقول الامام (عليه السلام) محذرا مالك الاشتر: ((اياك والاعجاب بنفسك، والثقة بما يعجبك منها)).ونهى (عليه السلام) عن التغافل والتغابي بما يصل اليه من الامور خصوصا بما يتعلق بخاصته وعماله وجلساءه، فحذر من التغافل عن اخطائهم، لانه سيعاقب يوم القيامة معهم لانه علم بحدوث الظلم ولم يرفعه لينصف المظلوم ويزجر الظالم، فهو شريك لهم في ظلامتهم، فيقول (عليه السلام) : ((اياك والاستئثار بما الناس فيه اسوة، والتغابي عما تعني به مما قد وضح للعيون، فانه ماخوذ منك لغيرك وعما قليل تنكشف عنك اغطية الامور وينتصف منك المظلوم)) (٨٨).

وفي الحديث الشريف حذر الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) من الظلم قائلا : ((مامن امير عشرة الا يؤتى به يوم القيامة مغلولا حتى يفك عنه العدل او يوبقه الجور)) (٨٩). وقد اوضح الامام (عليه السلام) ان سبب توافد الناس على الوالي، هو سؤاله عن اعمال لا تكلفه مالاً وانما انصاف من ظلم خصم قوي، ورد الظلامات وهي أمور على الوالي تحقيقها، فيكمل (عليه السلام) نص الرساله قائلاً: ((مع ان اكثر حاجات الناس اليك، المؤونة فيه عليك من شكاه مظلمة او طلب انصاف في معاملته)) (٩٠). كما كان يحاسب المسيئين في استعمال السلطة المعطاة لهم، فاذا ثبت امر خيانتهم تكون عقوبتهم باعلان امر خيانتهم الامانة امام الناس ليتحملوا عار التهمة ويكونوا عبرة لمن تسول له نفسه القيام باعمال مماثلة فيقول (عليه

السلام) موصياً مالك الاشتر: ((وتحفظ من الاعوان فأن أحد منهم يبسط يده خيانة اجتمعت بها عليه عندك اخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهدا فبسطت عليه العقوبة في بدنه واخذته بما أصاب في عمله ثم نصبته بمقام الذلة ووسمته بالخيانه وقلدته عار التهمة)) [٩١].وقد ذكر الأمام هذه الصفات في نص رسالته إلى مالك الأشتر : ((ويرأف بالضعفاء ولا يقعد به الضعف ثم الصق بذوي المرؤات والاحساب و أهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة ثم أهل النجدة والشجاعة، والسماحة فانهم جماع من الكرم، وشعب من العرف)) [٩٢]. وقد تجلت تلك الصفات مجتمعة في شخص مالك الاشتر وقد أكد الخليفة (عليه السلام) على وجودها في رسالته إلى أميرين من أمراء الجيش هما زياد بن النضر وشريح بن هانئ يأمره بالطاعة للاشتر جاء فيها : ((فانه ممن لا يخاف رهقه ولا سقطته، ولا بطؤه عما الإسراع إليه احزم ولا إسراعه إلى ما البطء عنه امثل)) [٩٣] فيذكر هنا الصفات التي أهلت مالك وجعلته مثالاً للقيادة العسكرية الفذة وهي شجاعته وعدم خوفه من ملاقاة الموت.وخبرته في معرفة الأمور التي تحتاج إلى سرعة وعدم تسرعه بالأمور التي تحتاج إلى تأني وهذه هي صفات القائد الفذ للجيش وقد جاء في كتاب المنهاج [٩٤] انه إذا انفذ الأمام جيشا أو سرية فينبغي أن يؤمر عليهم صالحاً محتسب لان القوم ينظرون إليه وإذا لم يكن خيرا في نفسه كانت أعماله بحسب سريرته وكانت أعمال القوم بحسب مضاهية بها وان رأوا منه فشلاً فشلوا وان ثبت ثبتوا وان رجع رجعوا وان جنح للسلم جنحوا وان جد جدوا)).

كذلك يوضح الامام (عليه السلام) الى واليه على البصرة سهل ابن حنيف الانصاري، في قوم لحقوا بمعاوية فارسل له قائلاً: ((اما بعد،فقد بلغني ان رجالاً من قبلك يتسللون الى معاوية فلا تأسف على ما يفوتك من عددهم ويذهب عنك

من مددهم فكفراً لهم غيا ولك منهم شافياً فرارهم من الهدى والحق وأيضاعهم الى العمى والجهل، وأنما هم أهل دنيا مقبلون عليها ومهطعون اليها وقد عرفوا العدل ورأوه وسمعوه ووعوه، وعلموا ان الناس عندنا في الحق أسوة فهربوا الى الأثرة فبعداً لهم وسحقاً)) [٩٥] فهنا يوضح لعامله عدم التأسف على هؤلاء الهاربين من صفوفه مع علمهم انه على حق،ومعرفته انه عنده الناس بالحق سواء لا فرق بينهم في نسب او جاه فهربوا الى المكان الذي يرجوا ان يجدوا فيه الاثرة على غيرهم، فلا فائدة ترجى في مثل هذه النماذج.

الرجوع الى كتاب الله سبحانه وتعالى والى سنة نبيه الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) في الامور التي يصعب عليه حلها ليسلم من الخطأ.فيقول (عليه السلام) : ((واردد الى الله ورسوله ما يضطلعك من الخطوب ويشتبه عليك من الامور فقد قال الله سبحانه لقوم احب ارشادهم ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾[٩٦] فالرد الى الله والاخذ بمحكم كتابه والرد الى رسول الله والاخذ بسنته الجامعة غير المفرقة)) [٩٧] وكذلك يرى الماوردي انه من واجب الامير ان يشاور ذوي الرأي ايهما افضل ويرجع الى اهل الحزم فيما اشكل ليأمن من الخطأ ويسلم من الزلل فيكون الى الظفر اقرب [٩٨]. الوعظ والإرشاد الديني يدعو الامام علي(عليه السلام) ولاته الى التمسك بمبادئ الاسلام وتطبيقها وذلك بأتباع حكم القرآن واتخاذه دستوراً واحلال حلاله واحرام حرامه والسير بالمسلمين سيره والأولياء فيقول في رسالته الى الحارث الهمداني [٩٩]* : ((وتمسك بحبل القران وانتصحه وأحل حلاله وحرم حرامه وصدق بما سلف من الحق)) [١٠٠].

ويعض الامام (عليه السلام) ولاته والناس ويرشدهم وذلك بتحذيرهم من الدنيا

والاغترار بها ويدعوهم الى الاعتبار منها بما مضى فهي قصيرة فانية اولها لاحق بآخرها فيدعوه إلى ذكر الموت لانهم بذكره يعضون أنفسهم بأنهم سيواجهون هادم اللذات يوما ما فلا بد لهم من الاستعداد لمواجهته فلا يبقى لبني آدم سوى العمل الصالح به فليعملوا على السيطرة على غرائزهم وشهواتهم فيقول (عليه السلام) لحارث الهمداني : ((واعتبر بما مضى من الدنيا ما بقى منها فان بعضها يشبه بعضا واخرها لاحق باولها وكلها حائل مفارق وعظم اسم الله، ان تذكره الاعلى حق واكثر ذكر الموت وما بعد الموت ولا تتمنى الموت الا بشرط وثيق)) [١٠١]. لقد كانت منزلة الإنسان في المجتمع العربي قبل الإسلام كانت مرهونة بمقدار ما يملك من الأموال، فلما جاء الإسلام، بدء بالعمل على هدم تلك التقاليد الموروثة وايجاد طرق جديده لبناء مجتمع إسلامي متكامل من خلال إعانة الفقراء والعمل على توفير الحياة الملائمة لهم ولجميع أفراد المجتمع الإسلامي، وأيضاح مفهوم الفقر بأنه لا ينقص من كرامة الإنسان في المجتمع، فمنزلته تقاس على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾[١٠٢].وقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) في الحديث الشريف ((يا أيها الناس ألا وان ربكم واحد وان أباكم واحد لا فضل لعربي على أعجمي ولا لاحمر على اسود ولا اسود على احمر إلا بالتقوى)) [١٠٣].إذن منزلة الإنسان مرهونة بالأيمان بالله والعمل الصالح والأخلاق الحسنه فتلك هي أساسيات قياس منزلة الفرد في الإسلام وقد فرض الله سبحانه وتعالى على المجتمع الإسلامي التكافل بين أفراده كسمة من سماته البارزة، وقد بلغ التكافل في عهد الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) الى ذروة درجاته، من خلال تجسيد النهج الذي رسمه الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم والذي ورد في العديد من الآيات القرآنية منها قوله تعالى : ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [١٠٤]. وقوله تعالى : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ﴾ [١٠٥].كما وردت الآيات التي ترغب وتحبب هذا التكافل بين المسلمين ومنها قوله تعالى : ﴿ وَأَقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا

لأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾(١٠٦).

وبذلك يتضح ان التشريع الإسلامي أوجد للفقراء والمحتاجين حقا في أموال الأغنياء من خلال فرض الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء اتباعا لقوله تعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ ﴾(١٠٧).والزكاة هي أول تشريع منظم يهدف الى تحقيق الضمان الاجتماعي لا يعتمد على الصدقات الفردية او التطوعية بل يقوم على تنظيم دوري منتظم في توزيع الأموال بغية تحقيق الكفاية لكل محتاج من غير إسراف ولا تقتير ولم يكن ذلك خاصا بالمسلمين وحدهم بل شمل كل من يعيش في ظل دولتهم بما في ذلك اليهود والنصارى (١٠٨).وتعني الزكاة في اللغة النماء والطهر والصلاح وسميت بذلك لانها سبب تنمية المال وتطهيره واصلاحه (١٠٩).أما معناها في الشرع فهي أسم لأخذ الشيء مخصوص من مال مخصوص (١١٠).ومن أسباب تحقيق المنافع للدولة وذلك بجلب ما يحتاج اليه الناس من حاجات غير موجودة في بلدهم وذلك عن طريق البر والبحر والجبال والسهول فيقول (عليه السلام) لمالك الاشتر: ((واستوص بالتجار وذوي الصناعات وأوصِ بهم خيراً المقيم منهم، والمضطرب بما له والمترفق ببدنه فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجلابها ابها من المباعد والمطارح في برِّك وبحرك وسهلكَ وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترءون عليها، فإنهم سِلمُ لاتخاف بائقته، وصلح لا تخشى عائلته، (١١١)*)) (١١٢).وقد أوضح (عليه السلام) واجبات الولاة تجاه التجارة والتجار من خلال تأكيده على تفقد أمور التجار في حاضر البلد وأطرافه لانهم أسباب جلب المنافع وتحقيق الرقي الاقتصادي فيقول (عليه السلام) : ((وتفقد أمورهم بحضرتك وحواشي بلادك)) (١١٣).

ومراقبة الأسواق لمنعهم وتحذيرهم من الغش في البيع والميزان فيقول (عليه السلام) موصياً مالك: ((وليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل)) [١١٤].وقد حذر الله سبحانه وتعالى من الغش في المكيال والميزان في قوله : ﴿ وَلا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ * وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[١١٥].وكذلك قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :((أن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا الا من اتقى الله وبر وصدق)) [١١٦].ويكمل مؤكداً (عليه السلام) على مراقبة الأسعار ومنع ارتفاعها لان ذلك يسبب الضرر لعامة الناس فيقول (عليه السلام) : ((وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع)) [١١٧].وفي الحديث الشريف يوصي الرسول ((صلى الله عليه وآله وسلم) التجار عند البيع إذ يقول : ((يا معشر التجار إن الشيطان والاثم يحضران البيع فشوبوا بيعكم بالصدقة)) [١١٨].وتوافقا مع ذلك أكد على منع الاحتكار لما يحدثه من مضار على العامة واختلال الاقتصاد ولقد حذر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من الاحتكار في قوله أحاديث عديدة (صلى الله عليه وآله وسلم) منها: ((لا يحتكر الا خاطئ)) [١١٩].اما الأمام ((عليه السلام) فيحذر مالك قائلاً : ((واحتكارا في المنافع وتحكما في البياعات وذلك باب مضرة للعامة)) [١٢٠].والاحتكار هو جمع السلع في السوق وخزنها حتى يشتد الطلب عليها فيصبح التاجر متحكما في الأسعار، فمن واجب الوالي هنا منع الاحتكار لما يحدثه من أضرار في الاقتصاد وقد بين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عقوبة المحتكر في قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه)) [١٢١] ففي هذا الحديث تصوير لعظمة الاثم الذي يتحمله التاجر المحتكر فعظمة جرمه توصله الى تبرئ الله سبحانه وتعالى منه، فماذا يترجى الانسان من الدنيا والاخره اذا ما طرد من رحمة الله سبحانه وتعالى؟ وقد عد الأمام ((عليه السلام) وجود

الاحتكار في السوق عيب على الولاة بصورة عامة لانه يحدث بسبب تقصيرهم في مهامهم ومسؤلياتهم داخل السوق فيقول الامام ((عليه السلام) لمالك : ((وعيب على الولاة، فأمنع الاحتكار فأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منع منه)) (١٢٢).

ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه) : يريد آخرة عمله الذي فرط به في الحسنات المعلية للدرجات عن اللحاق بمنازل المتقين والإبرار، وعن دخول الجنة في أول زمرة لم ترفعه رفعة نسبه ومكانته في الدنيا، ولا جبر هذا النقص الذى ثلم حاله.وخلاصة القول في هذا البحث المبارك نقول، اللهم احشرنا في زمرة سيدنا علي وأحبابه.. اللهم آمين

الخاتمة والنتائج :

بعد هذه الجولة في رحاب سمات وصفات الإمام علي عليه السلام نستطيع أن نلخص أهم النتائج، وهي : ظهر لنا من دراسة حياته وآثاره، فهو مدرسة الشرع والأدب واللغة لقد كان من العلماء البارزين في الرواية والدراية وعلوم اللغة وله ملكة لغوية تأثر في المتلقي، إن نشأته الأولى في بيت النبوة عاملا أساسيا ورافدا مهما لبناء شخصيته، ليظهر بعلمه وخلقه وسمته النبوي وليُعلِّم الطلاب والسائلين لقد كان عالماً وإماما كبيراً وله آراءٌ متميزة في التوجيهات الإدارية والتربوية

١- إن الألفاظ والعبارات والآراء التفسيرية التي أطلقها الإمام وجدناها مشحونة بألوان من الحكم والمواعظ والتوجيهات، وجدنا الأمام اجتمعت فيه من الخصال ما تفرقت في غيره من العلماء

٢- تُعدُّ شخصية الإمام علي عليه السلام إحدى الشخصيات المهمة والفريدة والفاعلة على المستوى البشري، ولها من الأهمية ما يدعو إلى الاعتناء بكافة الجوانب المتعلقة بها على الدوام.من جانب الدراسات الشرعية المتعلقة بشخصيته أو تسخيرها للدراسات التربوية، والعلمية والنفسية واللغوية.ليُعدُّ تطويرا مستمرا في جميع جوانب المعرفة الإنسانية٠

٣- إن الإمام عليه السلام كان موسوعيا في تدبر آيات القرآن الكريم في حكمه ونظامه الإداري أثناء خلافته للمسلمين، متفرداً في استنباطاته و فهمه له، وقد حظاه الله سبحانه بعمق في النظرة البيانية البلاغية والدلالية في القرآن، مما يجعله مقدما على غيره من المبرزين في هذا الباب. وكذلك نجده من جانب آخر يهتم بالتأديب التربوي لتصبح ضرورة شرعية في واقعنا المعاصر حتى تتحقق الأهداف التربوية ويبدو أن من نافلة القول، التأكيد على المكانة الرفيعة التي حظي بها الإمام علي

عليه السلام وثناء العلماء عليه شرقًا وغربًا، وفي اغلب العلوم الشرعية لقد كان الإمام صاحب رواية ودراية بالحديث النبوي الشريف وله مسند في ذلك

٤- تمكنت الدراسة من تحديد معايير وضوابط الصورة الحقيقية لولاته ومنهم مالك بن الاشتر التي وقف عندها الأمام، كشفت الدراسة عن جهوده في هذا الميدان وغيره، مع أنه لم يكن همه الأول، إلا أننا وجدنا له حضورا.*ومن ذلك كلّه نستطيع القول إنّ الأمام ضرب أروع الأمثلة في الاستدلال على آراءه من النقل والعقل والقياس. فهم واستنبط الإمام في تكريم الإسلام لحقوق الرعية، وهو يبن الحقوق الإدارية و الدينية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية لهم، وعنايته بهذه الجوانب إسهام في بناء الأسرة وحل جميع المشاكل المعاصرة والمتعلقة بالفرد والمجتمع

٥- وخلاصة القول أن ثقافته الفكرية تمتاز بغزارة المعلومات، ويعتز بتاريخه الأبناء والآباء والأجداد،لقد كان زوج البتول فقيهاً غاص في معرفة حقائق النفوس البشرية، وله منهجاً تربوياً متكامل، ولمن تحرى آثاره كلها يجده اتصف عليه السلام بصفات الدعاة الربانيين المخلصين ؛ من الصدق، والإخلاص، والدعوة على بصيرة، والصبر، والرحمة، والعفو، والعزيمة، والتواضع، والإرادة القوية التي تشمل قوة العزيمة، والهمة العالية، والنظام والدقة، والزهد، والورع، والاستقامة...وفي نهاية المطاف يوصي الباحث أن تدرس شخصية الإمام عليه السلام من غير الدرس والجهة التي نظرنا فيها كأن تدرس عنده العلوم البلاغية وتوجيه القراءات القرآنية عنده – وأن يختص بتفسير للآيات التي وقف عندها. لأنه أثرى المكتبة العربية بتراثه الفكري المتنوع والحمدُ لله أولاً وآخرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلهِ وأصحابهِ أجمعين.

الهوامش

(١) مسلم، صحيح مسام، ج ٤،ص ١٨٧٠.

(٢) الحاكم النيسابوري،المستدرك على الصحيحين،ج٣،ص١٣٨.

(٣) ابن سعد،أبو عبد الله محمد بن منيع (ت٢٣٠ هـ/ ٨٤٥ م)،الطبقات الكبرى، (دار صادر / بيروت -١٩٨٥)،ج٣، ص١٩؛ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠ هـ/ ٩٢٣ م)، تاريخ الرسل والملوك،تحقيق : إبراهيم أبو الفضل،ط ٤، مطبعة دار المعارف، (القاهرة ١٤٠٠هـ/ ١٩٦٢م)،ج٧،ص١٥٢؛ ابن عبد ربه،أبو عمر احمد بن محمد الأندلسي (ت٣٤٩ هـ/ ٩٣٩ م)،العقد الفريد، تحقيق احمد امين،(القاهرة،١٩٦٧م)،ج٥،ص٥٧-٥٨ ؛ ابن الأثير، علي بن أبي مكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٢ م)،أسد الغابة في معرفة الصحابة،تحقيق : محمد بن إبراهيم ألبنا واخرون، ط٢، دار الشعب، (لا.م-لا.ت)، ج٤،ص٩١؛

(٤) ابن سعد، الطبقات،ج٣، ص١٩ ؛ الأصفهاني، أبو نعيم احمد بن عبد الله (ت٤٣٠ هـ/ ١٠٣٨ م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،ط١،مطبعة السعادة،(لا. م، ١٩٣٥م)،ج٣، ص١٢١؛ ابن الأثير، أسد الغابة،ج٤، ص٩١٧؛ ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨ م)،تاريخ ابن الوردي، ط٢، (النجف- ١٩٦٩م)، ج١، ص١٥٥؛ الهيثمي،علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ/ ١٤٠٤ م)،مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دارالريان للتراث ودارالكتاب العربي،(القاهرة / بيروت - ١٤٠٧هـ)، ج٩،ص١٠٠ ؛ العاملي،السيد محسن عبد الكريم (ت ١٣٧٢هـ/ ٣١٩٤ م)،أعيان الشيعة،دار التعارف للمطبوعات، (بيروت-١٤٠٧هـ)،ح١،ص٣٢٥.

(٥) المسعودى، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي(ت٣٤٦هـ/ ٩٥٧ م)،التنبيه والأشراف، تحقيق،يوسف أسعد مظفر، دار الاندلس للطباعه والنشر،(بيروت -١٩٨٤م)، ص٢٩٥ ؛ ابن الأثير، أسد الغابة،ج٤، ص٩١٧.

(٦) أبن أعثم،أبو محمد احمد بن اعثم (ت٣١٤هـ/ ٩٢٦ م) الفتوح، ط١،تحقيق : محمد عبد المنعم،مطبعة دار المعارف العثمانية، (الهند -١٩٧٥م)،ج٢، ص١٦؛ العاملي، أعيان الشيعة، ج١، ص٣٢٤.

(٧)

(٨) ابن هشام، محمد بن عبد الملك (ت٢١٨ هـ/ ٨٣٣ م)،السيرة النبوية،ط٢،تحقيق : مصطفى السقا، مطبعة البابي الحلبي وأولاده،(لا.م -١٩٥٥م)، ج٢،ص٢٥٠؛ ابن عنبة، عمدة الطالب، ص٥٩؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م)، تاريخ الخلفاء،تحقيق : محمد ابو الفضل، دار نهضة مصر للطباعة والنشر،(القاهرة- لا.ت)،ص١٦٢؛ العاملي، اعيان الشيعة،ج١،ص ٣٢٥.

(٩) أبن هشام،السيرة النبويه،ج٢،ص٢٥٠؛ أبن عنبه، عمدة الطالب،ص ٥٩ ؛السيوطي،تاريخ الخلفاء، ص١٦٢؛ العاملي،أعيان الشيعه،ج١،ص ٣٢٥.

(١٠) ابن حنبل، احمد بن حنبل ابو عبد الله الشيباني (ت٢٤١هـ/ ٨٥٥ م)، فضائل الصحابة، ط١، تحقيق : وصي الله محمود عباس، مؤسسة الرساله، (بيروت – ١٩٨٣)،ج٢، ص٦٢٣.

(١١) الطبري،تاريخ، طبعة بيروت، ج٢،ص٤٠٩؛ القرشي،أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد القرشي، كفاية الطالب في مناقب علي ابن أبي طالب،مخطوط محفوظ في دار المخطوطات العراقية تحت الرقم (١١،٣٨)، ورقة ٢٨ ؛ ابن كثير،أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ/ ١٣٧٢ م)، البداية والنهاية، ط٢،

تحقيق: مصطفى عبد الواحد، مطبعة دار المعارف،(بيروت –١٩٧١م)،ج٥، ص ٧؛ ابن عنبة، جمال الدين بن علي بن الحسين (ت ٨٢٨ هـ/ ١٤٢٤ م)،عمده الطالب في انساب أبى طالب،ط٢،(النجف –١٩٨٨م)، ص٥٨-٥٩ ؛ العاملي،أعيان الشيعة،ج١،ص٣٢٣.

(١٢) حقوق آل البيت عليهم السلام (ص: ١٣٨) الأعلام لخير الدين الزركلي (٥/ ٢٥٩)

(١٣) والاكليل ١٠: ٢ وجمهرة الانساب ٣٩٢ - ٣٩٤ (٢) السبائك ٥١ واللباب ٣: ٨٨.(٣) الاصابة: ت ٨٣٤٣ وتهذيب ١٠: ١١ والولاة والقضاة ٢٣ - ٢٦ وسمط اللآلي ٢٧٧ والمؤتلف والمختلف ٢٨ والمزرباني ٣٦٢ والتبريزي ١: ٧٥ ودائرة المعارف الاسلامية ٢: ٢١٠ والمغرب في حلى المغرب، الجزء الاول من القسم الخاص بمصر ٦٨ والمحبر ٢٣٣ في باب " من كان يركب الفرس الجسام، فتخط إبهاماه في الارض " ووفاته في الاصابة: سنة ٣٨ ه.

(١٤) الذهب والاديان. وسيرة الائمة عليهم السلام السياسية والاجتماعية سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٢/ ١١)

(١٥) دراسات في نهج البلاغة (ص: ٥٩) الثقات للعجلي (٢/ ٢٥٩)

(١٦) دراسات في نهج البلاغة (ص: ١٥٦) الامام علي (عليه السلام) في آراء الخلفاء- الشيخ مهدي فقيه ايماني (ص: ٢٦٣)

(١٧) خميس، عبد المنعم، الادارة في صدر الاسلام، مطبعة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٨.

(١٨)عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥ م)، المقدمة، دار احياء التراث العربي، (بيروت - لا. ت)، ص٣٠٢ – ٣٠٣.

(١٩) سورة الجاثية، آية ١٨.

(٢٠) العلي، محمد مهنا، الادارة في صدر الاسلام، ط١، دار السعودية للنشر، (لا. م/ ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م)، ص١٠٧.

(٢١)العلي، الادارة في صدر الاسلام، ص٨٠.

(٢٢) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص٤٨.

(٢٣) الماوردي،الاحكام السلطانية،ط٣،قدم له،علي ابو ملحم،منشورات مكتبة دار الهلال،(بيروت -١٩٩٩٥ م)، ص٥١ .

(٢٤) ينظر تفصيل ذلك : الفاضلي، خولة عيسى صالح، الفكر الاداري العربي الاسلامي عند الماوردي من خلال كتابه الاحكام السلطانية - تقليد الامارة -، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م، ص٤١ – ٤٥.

(٢٥) سورة ص، اية ٢٦.

(٢٦) الجاحظ رسائل الجاحظ، ج٢، ص٣٠٠.

(٢٧) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة بيروت، مج٥، ص١٠٥ ؛ البحراني، شرح نهج البلاغة، ج٥، ص١٦٩ .

(٢٨) رسائل الجاحظ، ج٢، ص٣٠.

(٢٩) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠ هـ / ١٠١٤ م) الاحكام السلطانية والولايات الدينية،مطبعة البابي الحلبي،(القاهرة -١٩٦٦ م)، ج٢، ص١١٢.

(٣٠) ابن خياط، تاريخ ابن خياط،ج١،ص٢٠٣

(٣١) ابن سعد، الطبقات، ج٢، ص٣٣٨ ؛ العاملي، اعيان الشيعة، ج١، ص٣٢٦.

(٣٢) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص٥١.

(٣٣) ينظر : الماوردي، الاحكام السلطانية، ص٤. علماً ان الشروط المعتبرة في الولاية تعتمد على نوع الامارة، فالامارة الخاصة تقصر عن شروط الامارة العامة (الحرية والاسلام) بشرط العلم لان لمن عمت امارته ان يحكم وليس ذلك لمن خصت امارته. ينظر : الماوردي، الاحكام السلطانية، ص٣٣.

(٣٤) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ٢،ص ١٩٤. الطبري، تاريخ، طبعة القاهرة، ج٣، ص١٢٧ ؛ ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٦، طبعة قم، ص١٥٦.

(٣٥) محمد بن الحسن (ت ١٨٩ هـ/ ٨٠٤ م)، السير الكبير، تحقيق : صلاح المنجد، مطبعة مصر، (القاهرة–١٩٥٨م)،ج١، ص٦١.

(٣٦) سورة المائدة، آية ٤٤.

(٣٧)* اذربيجان : وهي اقليم واسع وحدها من برذعة مشرقاً الى اذربيجان مغرباً ويتصل حدها من جهة الشمال ببلاد الديلم والجبل والطرم من اشهر مدائنها تبريز، فتحت ايام عمر بن الخطاب، وهي جميلة ومملكة عظيمة الغالب عليها الجبال فيها قلاع وخيرات كثيرة. الحموي، ابو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ / ١٢٢٨ م)، معجم البلدان، دار الفكر، (بيروت – لا. ت)، ج١، ص١٢٨ – ١٢٩

(٣٨)** الاشعث بن قيس : بن معد بن كرب بن معاوية بن جبلة بن عدي بن ربيعة، كان اشعث الرأس من كبار أمراء الخليفة علي (عليه السلام) يوم صفين. ابن حجر العسقلاني، الاصابة، ج١، ص٦٦.

(٣٩) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٤، ص٣٣.

(٤٠) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن ابو محمد (ت٢٥٥هـ/ ٨٦٨ م)، سنن الدارمي،

ط١، تحقيق : فواز احمد زمرلي، خالد السبع، دار الكتاب اللبناني، (بيروت – ١٤٠٧هـ)،ج٢، ص٤١٧.

(٤١) سورة البلد، اية ١٧.

(٤٢)* عبد الله بن جحش : هو محمد بن عبد الله بن جحش بن رباب بن يعمر بن صبرة بن مرة بن كثير بن غنم بن داودان بن اسد بن خزيمة بن مدركة، وهو ابن عمة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أميمة بنت عبد المطلب، وهو من اول من عقد له اللواء في الاسلام، وصاحب أول مغنم قسم في الاسلام. ابن قانع، معجم الصحابة، ج٢، ص١٠٨ ؛ الاصفهاني، حلية الاولياء، ج١، ص١٠٨.

(٤٣) الشيباني، السير الكبير، ج١ ص٦٠١ .

(٤٤) الجاحظ، البيان والتبيين، ط١، تحقيق : عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والنشر، (القاهرة – ١٩٤٨م)،ج٢، ص٤٢ ؛ ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص٣؛ البحراني، شرح نهج البلاغة، ج٥، ص١١٨.

(٤٥)** الخريت : هو سيف بن القاسم بن محمد كان على بني ناجية في حروب الردة، كان احد الأمراء حينئذ، كان مع علي حتى حكم الحكمين ففارقه الى بلاد فارس مخالفاً وأمر بمنع الصدقة والنصارى بمنع الجزية وارتد معه الكثير،ثم أرسل اليه معقل الرياحي أحد بني يربوع فأوقع بهم. أبن أعثم،الفتوح،ج ٢،ص٧٨- ٧٩. ابن حجر العسقلاني، الاصابة، ج٢، ص٢٧٣.

(٤٦) الطبري، تاريخ، طبعة القاهرة، ج٤، ص٦١٢ ؛ ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧، طبعة قم، ص٤٧.

(٤٧)* قرظة بن كعب بن عمرو بن كعب بن عمرو بن عائذ بن زيد مناة بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث الخزرجي ويكنى ابو عمرو حليف لبني

عبد الاشهل من الاوس، وهو اخو عبد الله بن انيس، شهد أُحد وما بعدها،وهو أحد الانصار العشرة الذين وجههم عمر بن الخطاب الى الكوفه وابتنى دار ونزل بها وأفتتح الري في عهد عمر بن الخطاب ولاه الامام علي (عليه السلام) البصرة، مات في خلافه الامام علي (عليه السلام). ينظر : أبن سعد، الطبقات،ج ٦،ص١٧. الطبري، تاريخ، طبعة القاهرة، ج٥، ص١١ . ابن حجر العسقلاني، الإصابة، ج٥، ص٤٣٢.

(٤٨) الطبري، تاريخ، طبعة القاهرة، ج٤، ص٦١٢.

(٤٩) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص٣٠.

(٤٠) ابو يوسف، الخراج، ص٣٦ ؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص٥١.

(٥١) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم،ج١٧، ص٤٧.

(٥٢)البخاري،صحيح البخاري، ج٥، ص٢١٠٤. مسلم، صحيح مسلم، طبعة دار احياء التراث العربي، ج٤، ص٢٠٢٦ ؛ ابن حبان البستي، ابو الحاتم محمد بن حبان بن احمد التميمي (ت٣٥٤هـ/ ٩٩٦٥م)، صحيح ابن حبان، ط٢، تحقيق : شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، (بيروت– ١٩٩٣م)، ج٤، ص ٣٢١. ؛ القرطبي، ابو عبد الله محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرج (ت٦٧١هـ/ ١٢٨٥ م)، تفسير القرطبي، ط٢، تحقيق : احمد عبد العليم البرقوقي، دار الشعب، (القاهرة – ١٣٧٢هـ)، ج١٣، ص٢٧.

(٥٣) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ص٩٦ – ٩٧.

(٥٤) المصدر نفسه، طبعة قم،ج١٧، ص٣٥.

(٥٥) سورة النساء، اية ١٤٨.

(٥٦) مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص٢٠٠٢.

(٥٧) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم،ج١٧، ص٣٦.

(٥٨) مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص١٩٨٥ .

(٥٩) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم،ج١٧، ص٣٦.

(٦٠) سورة الحجرات، اية ٦.

(٦١) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم،ج١٧، ص٣٦.

(٦٢) ابن قتيبة، عيون الاخبار، ج٤، ص٢٠.

(٦٣) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم،ج١٧، ص٩٧.

(٦٤) سورة الرحمن، اية ٦٠.

(٦٥) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص٤٤.

(٦٦) الجهشياري، نصوص ضائعه من كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق ميخائيل عواد،دار الكتاب اللبناني،(بيروت –١٩٦٤ م)،ص١٦.

(٦٧) الطبري، تاريخ، طبعة بيروت، ج٢، ص٢٣٣ – ٢٣٤.

(٦٨) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص٤٢.

(٦٩) الطبري، تاريخ، طبعة القاهرة،ج٤، ص٤٥٠.

(٧٠) نفس المصدر، طبعة القاهرة،ج٤، ص٤٥٠.

(٧١) نفس المصدر،طبعة القاهرة،ج٤، ص٤٥٠.

(٧٢) الطبري، تاريخ، طبعة القاهرة، ج٤ ص٥٥٦ ؛ ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة بيروت، مج٥، ص١٣٤

(٧٣)ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة بيروت مج٥،، ص٣٤ ؛ كاشف الغطاء، المستدرك على نهج البلاغة، ص١٠٦ –١٠٧.

(٧٤) الطبري، تاريخ، طبعة القاهرة،ج٤، ص٥٥٦ ؛ ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة بيروت،مج٢، ص٣٤.

(٧٥) سورة الانعام، اية ٥٧.

(٧٦) البخاري، صحيح البخاري، ج٥، ص٢٣٢.

(٧٧) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص٥٨.

(٧٨) المصدر نفسه، طبعة قم، ج١٧، ص٥٨.

(٧٩) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص٦٩.

(٨٠) المصدر نفسه، طبعة قم، ج١٧، ص٦٩.

(٨١)* كعب بن مالك : بن ابي كعب بن القين بن كعب بن سواد بن غنم بن كعب بن سلمه الانصاري،صحابي من كبار شعراء أهل المدينة في الجاهليه وكان في الاسلام من شعراء النبي ( )،مؤاخي لطلحه بن عبد الله وهو أحد الثلاثه الذين تاب الله عليهم،شهد أكثر الوقائع وتوفي سنة خمسين هجريه. ابن قانع، ابو الحسين عبد الباقي (ت٣٥١هـ/ ٩٦٢ م)، معجم الصحابة، ط١، تحقيق : صلاح بن سالم المصراني، مكتبة الغرباء الاثرية، (المدينة المنورة–١٤١٨هـ)،ج٢، ص٣٧٤.أبن العماد الحنبلي،شذرات الذهب،ج١،ص٥٦.

(٨٢)** الكور : مفردها كورة وهي المدينة والصقع، وجمعها كور. ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ص١٥٦.

(٨٣) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٢٠٤.

(٨٤) المصدر نفسه، طبعة قم، ج١٧، ص٤٧.

(٨٥) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعه قم، ج١٧، ص١١١.

(٨٦) سورة البقرة، اية ١٧٨.

(٨٧) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص١١٣.

(٨٨) المصدر نفسه، طبعة قم، ج١٧، ص١١٣.

(٨٩ البيهيقي، ابو بكر احمد بن الحسن بن علي بن موسى (ت ٤٥٨ هـ/ ١٠٦٥ م) سنن البيهيقي الكبرى،تحقيق محمد عبد القادر عطا،مكتبه دار الباز،(مكه المكرمه -١٩٩٤ م)،ج ٣،ص ١٢٩.

(٩٠)ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧، ص ٩٠.

(٩١) المصدر نفسه، طبعة قم، ج١٧، ص٦٩.

(٩٢)ابن أبى الحديد، شرح نهج البلاغة ، ج٥، ص٣٨.

(٩٣) الطبري، تاريخ، طبعة القاهرة، ج٤، ص٥٦٧؛ ابن أبى الحديد، شرح نهج البلاغة، مج٤، ص٥٣٨ ؛ البحراني ؛ شرح نهج البلاغة ؛ج٥، ص١٠٥-١٠٦.

(٩٤) الحليمي، الشيخ الامام الحافظ ابي عبد الله الحسين بن الحسن (ت٤٠٣هـ / ١٠١٢ م)،المنهاج في شعب الايمان، ط١، تحقيق : حلمي محمد فوده، دار الفكر للطباعة والنشر، (لا.م – ١٩٧٨م)، ج٢،ص٤٧٩.

(٩٥) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٥، ص٢٣٤ ؛ البحراني، شرح نهج البلاغة،ج٣، ص١٣١.

(٩٦) سورة النساء، اية ٥٩.

(٩٧) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٥، ص٣٩.

(٩٨) الاحكام السلطانية، ص٤٨ - ٤٩.

(٩٩)* الحارث الهمداني : الحارث بن عبد الله بن كعب بن أسد بن نخلة بن حرث

بن سبع بن صعب بن معاوية الهمداني وهو الحارث الاعور صاحب أمير المؤمنين وله قول في الفتيا. ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم،ج١٨، ص٤٢.

(١٠٠)ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٨، ص٤١.

(١٠١)ابن ابي الحديد، طبعة بيروت، ج٥، ص٢٢٦ ؛ البحراني، شرح نهج البلاغة، ج٥، ص٢٢٠.

(١٠٢) سورة الحجرات، اية ١١٣.

(١٠٣) ابن حنبل، مسند احمد، ج٥، ص٤١١ ؛ الطبراني، المعجم الاوسط، ج٥، ص٨٦ ؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٨، ص٨٤.

(١٠٤) سورة الذاريات، اية ١٩.

(١٠٥) سورة البقرة، اية ٨٣.

(١٠٦) سورة المزمل، اية ٢٠.

(١٠٧) سورة التوبة، اية ١٠٣.

(١٠٨) القرضاوي، مشكلة الفقر، ص١٧ –١٨.

(١٠٩) عقلة، محمد، احكام الزكاة والصدقة، ط١، مكتبة الرسالة الحديثة، (عمان -١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م)، ص٨.

(١١٠) عقلة، احكام الزكاة، ص٨.

(١١١)* غائلة : الجمع اغوال وغيلات وكل ما اغتال الانسان فاهلكه فهو غول أي منكراً داهياً والغوائل الدواهي. ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٥٠٧.

(١١٢) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧، طبعة قم، ص٨٣.

(١١٣) المصدر نفسه،طبعه قم،ج١٧، ص٨٣.

(١١٤) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم،ج١٧، ص٨٣.

(١١٥) سورة هود، الايات ٨٤ – ٨٥.

(١١٦) الترمذي، سنن الترمذي، ج٣، ص١١٥.

(١١٧) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧،ص٨٣.

(١١٨) الترمذي، سنن الترمذي، ج٣، ص٥١٤.

(١١٩) الترمذي، ج٣، ص٥٦٧.

(١٢٠) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم، ج١٧،ص٨٣.

(١٢١) مسلم، صحيح مسلم ج٣، ص١٢٢٨ ؛ الترمذي، سنن الترمذي، ج٣، ص٦٧ ؛ ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، ج١١، ص٣٠٨ ؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك، ج٢، ص١٤ .

(١٢٢) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، طبعة قم،ج١٧، ص٨٣.

ثبت المصادر والمراجع

١- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ط٢، تحقيق : محمد ابراهيم البنا واخرون، دار الشعب، لا. م، لا. ت. (٨ اجزاء)

٢- حلية الاولياء وطبقات الاصفياء، ط١، مطبعة السعادة لا. م، ١٩٣٥م.

٣- الاصطخري، ابو اسحاق ابراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي (ت٣٤٠هـ / ٩٥١ م).

٤- المسالك والممالك، تحقيق : محمد الحسيني، القاهرة، ١٩٦١م.

٥- ابن اعثم، ابو محمد احمد بن اعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ / ٩٢٦ م).

٦- الفتوح، ط١، تحقيق : محمد عبد المنعم، مطبعة دار المعارف العثمانية، الهند، ١٩٧٥.

٧- الانباري، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨ هـ / ٩٤٠ م).

٨- نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الادارية، دار الكتاب العربي، لا. م، لا. ت.

٩- لوبون، غوستاف.

١٠- حضارة العرب، ط٤، نقله الى العربية : عادل زعيتر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، لا. م، ١٩٦٤م.

١١- ماهر، سعاد.

١٢- مشهد الامام علي في النجف الاشرف وما فيه من الهدايا والتحف، مطابع دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.

١٣- محمود، عبد الحليم.

١٤- الصلاة ومقاصدها، تحقيق :حسن نصر زيدان، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٥م.

١٥- الملا، فاضل عباس.

١٦- الامام علي ومنهجه في القضاء، ط١، مطبعة الغدير، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١٧- الملاح، هاشم يحيى.

١٨- الامام علي رجل المثل والمبادئ، ط١، لا. م، ١٩٨٨م.

١٩- الموسوي، عبد الرزاق عباس حسن.

٢٠- نشأة المدن وتطورها، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٧م.

٢١- نظام الدين، عبد الحميد

٢٢- مفهوم الفقه الاسلامي وتطوره واصالته ومصادره العقلية والنقلية،طبعة ١، بيروت -١٩٨٤.

٢٣- الهادي، كاشف الغطا.

٢٤- مستدرك نهج البلاغة، ط٢، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، لا. م، ١٩٨٠م.

النظرية الاقتصادية

بين رؤية الامام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر
وبين فيزوقراطيي عصر الانوار
دراسة مقاربة مقارنة

أ.م.د. محمد حسين السيوطي

أ.م.د. علي خيري مطرود

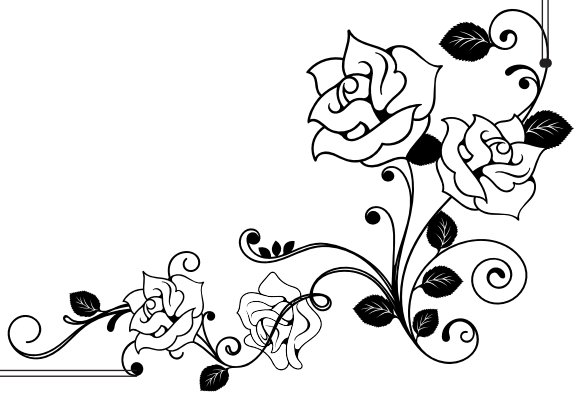

تقديم

لطالما مثل الاقتصاد أحد اهم المحركات الاساسية لاعتقاد الانسان وسلوكياته، بل في احيان كثيرة مثل المحرك الوحيد، ولم يأت ذلك من فراغ بل جاء من اهمية الاقتصاد في حياة الانسان ووجوده، ومن هذا المنطلق سعى الكثيرون لتحويل هذه الجزئية من حياة الانسان الى علم قائم بذاته، متحكم بمصائر البلاد والعباد، وذهب بعضهم في كل جهد لا يجاد أجوبة وحلول لكل الاشكاليات والمشاكل والازمات التي تعاني منها الاقتصاديات البشرية، لاسيما في العصر الحديث، وراحوا يضعون الفرضيات الواحدة تلو الاخرى، وكلاً تتأثر او تنطلق من بيئة وفهم اجتماعي وسياسي محدد، فتكون انعكاساً لواقع تاريخي في المدة التي ظهرت فيه بكل ما يحمله من سمات سياسية واجتماعية وثقافية كانت سائدة حينذاك.

ومع كل ذلك فإن معظم النظريات التي سبقت ما عرف «بعصر الانوار»(التنوير (Enlightenment) وهو العصر الذي سائد في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وحاول فيه متبنيه أبعاد الدين واعتماد العلم والعقل المجرد ليحل بديلاً عنه، لم تتمكن من طرح رؤية متكاملة للكيفية التي يجب أن تدار بها اقتصاديات البلدان، مع لحاظ تباين مواردها وثرواتها نوعاً وكماً، وفي مقابل ذلك برزت لدينا عدد من الفرضيات والنظريات الاقتصادية التي اعتمدت على أسس دينية ومن بينها اسلامية في رؤيتها ونجحت كثيراً في تحقيق غاياتها في المدد القصيرة التي طبقت فيها، ومن تلك النظريات واهمها نظرية الامام علي عليه السلام، لمفهوم الاقتصاد التكاملي التي طرحها وشرح الخطوط العامة لها في عهده لمالك الاشتر رضوان الله تعالى عليه حين ولاه مصر، ومع أن البعض اشار لتلك الملامح غير انها تبقى صورة غير ناطقة وغير مفهومة لأنها جاءت ضمن سياق عام من التعليمات التي وجهها المسؤول الاعلى في

البلاد لعامله، وبغية أن نبرز القيمة العلمية لتلك الطروحات والتي شكلت نظرية اقتصادية متكاملة، فإننا عمدنا الى أجراء نوع من المقارنة بين تلك الرؤى التي تنطلق من أسس دينية وبين نظرية شهيرة جداً تعرف بالنظرية الفيزوقراطية(Physiocrats) (المذهب الطبيعي)، حاولت بناء اقتصاد « طبيعي» بعيد عن الروح والاسس الدينية «، بلحاظ ان تلك المقارنة لا تقوم على أساس مقارنة شخصية أو فكرية بين الامام علي عليه السلام، واصحاب المدرسة الفيزوقراطية، فلا يوجد منطق في ذلك لاختلافات دينية وقدسية وعقلية كثيرة، وانما مقارنة في الاسس العلمية للنظريتين، بوصفهما تطبيقاً آليا لمبادئ اقتصادية بحتة.

ولتسهيل تتبع المقصد حاولنا ما استطعنا لذلك سبيلاً عرض الموضوع بالغة مبسطة جداً بعيدة عن المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية صعبة الفهم، بل عالجنا تلك المفاهيم بالغة تاريخية مبسطة، وعرضنا البحث بعدة محاور من بينها التعرض لمفهوم اصطلاح عصر الانوار، ثم التعرف على جذور المدرسة الطبيعية « الفيزوقراطية»، ومن بعد ذلك قمنا بتحديد بعض مبادئ تلك النظرية وعرضها على رؤيا أمير المؤمنين عليه السلام في عهد لمالك الاشتر رضوان الله تعالى عليه ليتضح لنا مدى الفرق بين الرؤيتين، وأخيرنا ادرجنا بعض القناعات التي تولدت لدينا من تلك المقارنة في قائمة من الاستنتاجات.

أولا : الدلالة الاصطلاحية لمفهوم عصر الأنوار

شكل القرنين السادس عشر والسابع عشر البدايات الاولى لظهور مفهوم مصطلح الأنوار أو التنوير (Enlightenment)[١]، في أوربا، الذي جاء تعبيراً نزعة فكرية جديدة قدمت العقل والعلم على التأويلات والمتبنيات الدينية، وتضمن هذا الفكر نزعة مادية واضحة بعد إقصاء اللاهوت، واعتماد العلم والعقل مصدراً رئيساً للتأويل والفهم بعيداً عن البعد الماورائي بمفهومه الديني، وليس العلمي، الذي غالباً ما يظهر مرتبطاً بالبعد الميثولوجي، وبلغ هذا التيار الفكري ذروته في القرن الثامن عشر على يد مجموعة من المثقفين، الذين دعوا صراحة للتمرد على المفاهيم القديمة واعتماد العقل أساساً في كل شيء واحلاله محل الدين في كثير من مفاصل الحياة، حتى أطلق على هذا العصر «عصر العقل» (The age of reason)، أو دين العقلانية[٢]، وان لم يكن ذلك العصر هو التنوير بحد ذاته فان التنوير وبدون شك أحد نتاجاته الفكرية[٣].

لم يقتصر مفهوم التنوير على نمط دون أخر في أوربا، بل أمتد ليعبر عن حالة فكرية عامة شملت كل القطاعات المعرفية فيها، ووجد البعض ان ذروته الحقيقية تمتد بين عامي (١٦٨٥ و١٨١٥)، وهي المدة التي ركز فيها فلاسفته واتباعه على اعادة صياغة المفاهيم الدينية الكنسية، بل ومحاربة سطوتها على العقل البشري، ووصل الحد ان انتج هذا الفكر التنويري فلسفة جديدة تقوم في غالب الاحيان على ما عرف بين مفكريه "معاداة الاكليروسية " التي تحولت عند بعضهم أساسا لعصر الانوار، ومن أشهر العبارات التي أُطلقت آنذاك، ووصفت عصر الأنوار وموقفه من الدين أو قل الكنيسة، ما قاله الأديب الفرنسي إميل زول(Émile Édouard Charles Antoine Zola)(١٨٤٠-١٩٠٤): «إن الحضارة لن تصل إلى كمالها حتى يسقط

آخر حجر من آخر كنيسة على آخر قسيس»[٤].

وعلى الرغم من ان ذلك المفهوم قد يعطي انطباعاً عاماً على ان كل العلماء يومذاك حتى التنويريين منهم كانوا ضد الدين، غير ان ذلك ليس صحيح فالكثير منهم انحاز للدين، لاسيما علماء القرن السابع عشر، لكنهم ركزوا على ما اسموه، «الدين الطبيعي»، حين حاولوا ان يبرهنوا على وجود الله عبر توظيف قوانين الطبيعة ونواميسها العجيبة التي توصلوا اليها في نطاق العلوم الطبيعية[٥]. فكان غاليليو(Galileo Galilei)(١٥٦٤-١٦٤٢)، على سبيل المثال، كاثوليكياً، ولم يكن يرى أي تعارض بين قناعاته العلمية ومعتقده الديني، ولم يقلل من الاهمية العامة للكتب المقدسة، لكنه أعتقد ان الكتب المقدسة لا تقدم بالعادة اجوبة علمية صريحة لتفسير وتأويل الظواهر الطبيعية، لان ذلك وبحسب تصوره ليس من اختصاصه، فهو كتاب روحي يعمل على تنظيم العلاقة بين الفرد وخالقه، لذلك يركز على الجنبة الروحية اكثر من تركيزه على الجنبة المادية بمفهومها العلمي، لاسيما أن معظم الحقائق العلمية يصعب معها ان تكشف او تفسر بمفهوم الحس فقط دون الاعتماد على وسائل وطرق أخرى، لذلك رأى انهما اي العلم والدين مصدران للمعرفة لا يمكن ان يتقاطعا، لأن الله هو صاحب كتاب التكوين (الطبيعة)، وهو الذي أوحى كتاب التدوين وفي ذلك يقول: « إن الطبيعة هي المصدر الوحيد للمعرفة العلمية، كما في وسعها ان تكون مصدراً لبحوث اللاهوت وطريقاً إلى معرفة الله»[٦]، وكان نيوتن(Isaac Newton) (١٦٤٢-١٧٢٧) يعتقد بأن: «عالم الكون يدلّ على وجود خالق قادر مطلق. وهو ألا تدل آيات الطبيعة وآثارها على وجود كائن غير مادي يتمتع بالحياة والحكمة؟»[٧].

في حين ذهب بعضهم للقول ان العلوم عبارة عن اداة يمكن من خلالها الاستدلال على قدرة الله تعالى وبدائع خلقه، وللتدليل على ذلك التصور نقتبس هنا ما ذكره روبرت بويل(Robert William Boyle) (١٦٢٧-١٦٩١) وهو احد العلماء المرموقين الايرلنديين إذ يقول:» إن العلم رسالة دينية تتمثل باكتشاف أسرار الخلق البديع الذي أوجده الله»[٨].

ومهما يكن من أمر، فإن مصطلح التنوير راح يتخلص تدريجياً من الهالة الدينية المسيحية لكي يدل على عصر بأسره هو عصر التحرر العقلي والفكري في القرن الثامن عشر. وعندئذ راح يتخذ شكل المشروع الفكري بما فيه الاقتصادي الذي يريد تخليص البشرية الأوروبية وغير الأوروبية، من ظلمات العصور الوسطى وهيمنة رجال الكنيسة، بالطبع فإن المشروع كان ضمنياً لا علنياً، بسبب خوف الفلاسفة من السلطة والكنيسة المرتبطة بها عضوياً[٩].

ثانياً: الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الفيزوقراطيون المذهب الطبيعي

كان الوضع الاقتصادي المتردي وما ينتج عنه من واقع اجتماعي متخلف، من أهم العوامل التي دفعت علماء ومفكري عصر الانوار ببحث عن حلول «علمية»، ونظريات لا تتسم بالدينية لحل تلك المشاكل، على أمل اثبات قدرة العلم على تنظيم حياة الانسان وحل مشاكله بعيداً عن الدين، لذلك فأن المتتبع لأغلب النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في تلك الحقبة حاولت ما استطاعت لذلك سبيلاً أن تحييد الدين وكل النظريات والحلول التي يطرحها، وسعت لإحلال العلم ومناهجه الحديثة بدلاً عنه.

لقد كانت أولى المجالات التي حاول فيها ومن خلالها فلاسفة عصر الانوار احلال العلم بديلاً عن الدين وليس مكملاً له، المجال الاقتصادي، لما له مكن أثر واضح وعميق في جميع سلوك البشر واعتقاداته الفكرية بما فيها الدينية، ولذلك ظهرت لدينا مجموعة من المدراس والنظريات العلمية، ومع تعددها غير ان أشهرا في ذلك الوقت، ما عرف بالمدرسة الطبيعية «الفيزوقراطية».

تأسست هذه المدرسة قبل الثورة الفرنسية، وتمركزت بالخصوص في فرنسا، وكان ديكناي(De Quesnay) من أشهر مؤسسيها وكان طبيبًا للملك لويس الخامس عشر، ومشتغلًا بالزراعة والأدب والاقتصاد الزراعي، وقد كتب هذا العالم مقالة في دائرة المعارف الفرنسية في باب الاقتصاد السياسي، قال فيها جملة كانت هي أساس مبدأ الفيزوقراطيين« إن البشر محكومون بقوانين وسنن،» وبذلك أصبح مؤسسًا لمدرسة الفيزوقراطيين فهو أول من قال: بوجود قواعد طبيعية ينبغي فهمها والعمل بمقتضاها، وأن مجرد فهمها يقضي بالعمل عليها وبها، ومجموع هذه القوانين سماه هؤلاء العلماء، بالنظام الطبيعي (Order Naturel) وجعلوا هذا النظام علمًا قائمًا بذاته له قواعد ومبادئ، فكانوا يقولون بأن الفيزوقراطية هي علم النظام الطبيعي كما نقول إن الجغرافيا هي علم سطح الأرض، وهم يريدون بذلك أن الفيزوقراطية ليست الحال الطبيعية بذاتها، التي كان يدعو روسو إلى العودة إليها بدون قيد أو نظام. وقد ساهمت لحدً كبيراً في تأسيس الاقتصاد السياسي، فهي أول مدرسة حثت على تدخل السلطة في الشؤون الاقتصادية، لتمثل بذلك فلسفة مضادة لأفكار التجار الذين يرجع لهم الفضل الاول في وضع عملية الانتاج في المركز الرئيس للتحليل الاقتصادي النظري والمهني(١١).

ان الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نظامهم هي :

١-القانون الطبيعي للأشياء حيث أن الحياة تسير بموجب قوانين طبيعية منطقية عقلانية وخيرة واكتشاف هذا القانون هو هدف علم الاقتصاد وهذا القانون يمكن التعرف عليه بالاستدلال.

٢-و لأن هذا النظام هو خير نظام ويحقق المصلحة العامة لذلك يجب أن تترك له الحرية المطلقة للتحرك وبذلك تزدهر الحياة وإبرازهم للقانون بوصفه عفوي خالد يمكن الاستدلال عليه وبأنه ضرورة حتمية تقتضيه الطبيعة وصلوا إلى: اعتبار الملكية الفردية حق أساسي لا بد منه لإنتاج الثروة وضمان الملكية هو سند النظام الاقتصادي.

٤- ربط الحرية بحق الملكية لأن الحرية جوهر النظام الطبيعي وهم الذين صاغوا مقولة « دعه يعمل دعه يمر" وهذه الكلمات التي عد أعظم تراث للفيزيوقراطيين فسرت بطرق مختلفة في المراحل اللاحقة فقد تم الربط بينها وبين السوق التنافسية فيما بعد ولكن أبسط ما تعنيه هو دع الأمور تمشي لوحدها دون أي تدخل من الدولة وسيكون كل شيء على ما يرام فالفيزيوقراطيون كانوا ضد تدخل الدولة إلا في مجال الدفاع الوطني والقضاء والمحافظة على القانون الطبيعي وهذه الكلمات تدل على أن هناك سلطة عليا سوف تضمن تحقيق أفضل النتائج دون تدخل من أحد[١٢].

ثالثاً: النظام الاقتصادي بين رؤية الامام علي عليه السلام وبين المدرسة الطبيعية.

أ-الارض هي المصدر الوحيد للثروة.

إن النظام الطبيعي الذي سبق ذكره في نظر الفيزوقراطية، نظام غير شامل لكل شؤون الحياة الاجتماعية، إنما الذي يهمهم ويلفت أنظارهم هو نصيب الأرض في الخراج، فكان الفيزوقراطيون يمنحون الزراعة منزلة خاصة تقارب منزلة المسائل الروحية واكدوا ان كل القيم نشأت من الارض ومن ثم ينبغي أن تقع جميع الضرائب على هذا الاساس الاقتصادي(١٣).

لقد وصل الفيزوقراطيون إلى هذا الرأي بالفكرة الآتية : قالوا إن المحصول الخالص هو الفرق بين النفقات التي يتكلفها المحصول وبين الثروة التي تنتج عن الانتفاع بالمحصول، وقد ظن الفيزوقراطيون أن هذا المحصول الخالص لا يوجد إلا في الزراعة؛ وبناءً على هذا الرأي كان الفيزوقراطيون يعتقدون أن الصُّنَّاع والعمال إنما هم فريق جدب لا يخرج للناس شيئًا، ولا يخلق للمجموع ثروة جديدة(١٤).

إن الصناع والتجار يربحون أكثر من الزُّرَّاع، ولكن هذا الربح ليس مما يحصلونه هم بأعمالهم، إنما يكسبونه، والفضل في رجوع هذه الثروة إليهم راجع إلى همة المزارعين، بل الصناع هم الخدم الذين يأخذون أجرهم بعد مروره بأيدي المزارعين المخرِجين الأول، ولذلك طالبوا بنظام ملكي يعمل على اصلاح القطاع الزراعي في البلاد عبر تحويل الاستثمارات من القطاعيين الصناعي والتجاري الى قطاع الزراعة(١٥).

هذا الخلاف الأساسي بين الزراعة والصناعة هو النقطة الكبرى التي دار الجدل عليها، بل هو أصل الفرق بين المبادئ الاقتصادية؛ لأن محصول الأرض هو من صنع

لله القادر على أن يخلق، ومحصول الصنائع والفنون من صنع البشر العاجزين. وحقيقة الأمر أنه ليس في العالم ما يُخلق وما يُفقد،وكل شيء هو كائن في الطبيعة وعائد إليها. إن في الحياة الاقتصادية قانونًا عامًّا هو قانون المزاحمة وبقاء الأفضل، وكما أن هناك فرقًا بين نفقة المحصول الزراعي وبين الثمن الذي يُباع به، كذلك يوجد فرق بين نفقة المحصول الصناعي، وبين الثمن الذي يباع به، وقد تكون صناعة أربح من زراعة في هذا الباب والعكس بالعكس[١٦].

ومهما كان من أمر هذه الرؤية ومدى واقعيتها بالنسبة لمتبنيها فأنها لا تتفق مع الرؤية الاسلامية لمفهوم الثروة ومواردها والتي كشف عنها أمير المنين علي بن ابي طالب عليه السلام في وصيته لمالك الاشتر رضوان الله تعالى عليه، إذ كانت رؤيته عليه السلام على العكس من ذلك تماماً، فهو يرى ان الاقتصاد عملية تكاملية تكمل فيها كل فئة دور الاخرى ولا يقتصر الأمر على الارض او قيمتها بل يشمل القطاعات الانتاجية الأخرى ولذلك نراه يقول عليه السلام : «ولا قوام لهم جميعا إلا بالتجار وذوي الصناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم ويقيمونه من أسواقهم ويكفونهم من الترفق بأيديهم مما لا يبلغه رفق غيرهم»[١٧]، فمن دون شك يرى أمير المؤمنين أن الزراعة لا قوام لها من دون التجارة والصناعات ولا يقوم هذا الراي بالضرورة على اساس الفصل والعزل، وبالتالي اختفاء قيمة الزراعة بغياب التجارة والصناعة، كما يمكن للبعض ان يفهمه بصورة خاطئة، بل المراد منه ان هذه القطاعات تشكل نوعا من التكامل الاقتصادي فربما يزدهر احداها لكنه لن يكون بالضرورة ذا قوام اذا تم التعامل معه كنتاج مجرد دون بقية القطاعات، ويتضح ذلك جلياً من قوله عليه السلام « فيما يجتمعون عليه من مرافقهم ويقيمونه من أسواقهم ويكفونهم من الترفق بأيديهم مما لا يبلغه رفق غيرهم»[١٨]، اذ يشير عليه السلام ان الزراعة

وكل ما ينتج عنها من منتجات زراعية او حيوانية تحتاج فيما تحتاج اليه من معامل ومصانع ونحوهما لتحويل تلك المنتجات الى سلعة تحويلة أخرى، وبدونها تفقد تلك المنتجات في الغالب قيمتها، فلولا الصناعة ما امكن تصنيع وتوفير الادوات الازمة لتحويل المنتجات الزراعية الى سلع انتاجية «أخرى كالزيوت ونحوها، أضف لذلك ان هذين القطاعين ما كان لهما ان يثمرا لولا وجود الاسواق والتجارة التي تباع فيها منتجات الارض وتشترى، ولولا ذلك لتلفت البضائع والسلع الزراعية.

وهنا مكمن اختلاف الرؤية عن الامام علي عليه السلام فهو لم ينظر للأرض على انها مجرد وسيلة لإنتاج الحبوب او الفواكه ونحوهما والتي يمكن ان تستعمل بمجرد خروجها من الارض دون الحاجة الى تحويلها الى سلع وبضائع اخرى، وهو ما أمن به اتباع المدرسة الفيزوقراطية.

ب- دور الفئات الاجتماعية في النشاط الاقتصادي.

ولعل من اهم المبادئ التي اختلفت فيها رؤية أمير المؤمنين الاقتصادية عن تلك التي تبناها اصحاب المدرسة الطبيعة، هي دور الفئات والقطاعات الاجتماعية في النشاط الاقتصادي والناتج القومي، ومدى قدرة وأهمية كل طبقة في ذلك، ففي الوقت الذي كانت المدرسة الطبيعية والمقصد الأساسي للطبيعيين أن يصونوا عن طريق الإصلاح المجتمع القديم الذي كان الجميع ملتزمين به وأساسه أسبقية وتميز أصحاب الأراضي وأن يردوا عن هذا المجتمع طموحات وتطلعات الرأسمالية التجارية والقوى الصناعية الصاعدة التي كانت توصف بأنها صعبة المراس وغير ناضجة وفظة وبذلك فان الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نظامهم هي: والقانون الطبيعي هو الذي يبرز الخلاف مع التجاريين فكل الامتيازات التي منحت للتجار وحماية المنتجات والتجارة الوطنية كلها تتعارض مع القانون الطبيعي وبذلك تحركوا

ضد الامتيازات التي كانت الرأسمالية التجارية تتمتع بها فالقانون الطبيعي أفضل لمصالح التجار طويلة الأجل.

فأن رؤية أمير المؤمنين التي ضمنها في عهده لعامله على مصر مالك الاشتر (رضي الله عنه)، تختلف تماماً ويتضح ذلك من قوله عليه السلام « واعلم ان الرعية طبقات لا يصلح بعضها الا ببعض، ولا غنى بعضها عن بعض»[١٩]،وذلك الامر يعبر عن فهم عميق وفريد لبنية المجتمع ومدى تأثيرها وتأثرها في النظام الاقتصادي القائم، فعلى عكس ما ذهب اليه الفيزوقراطيون فان الامام علي عليه السلام أقر ان النظام الاقتصادي في اي بلد هو نظام تكاملي يكمل فيه نشاط كل فئة وطبقة الفئة والطبقة الاخرى ليصل حد الترابط والاعتماد ما يضيف قوة في النهاية لوحدة المجتمع وقوله عليه السلام لا يصلح بعضها عن البعض ان اي خلل في احدها سيضر بمجمل النشاط الاقتصادي القائم، واعتبر عليه السلام كل العاملين في الدولة جزء منها حتى القوات المسلحة عدها جزء من البنية الاقتصادية للبلاد فقال عليه السلام ومنهم«جنود الله»، الذين سواهم في الحديث والتأثير ببقية الفئات فقال عليه السلام « ومنهم جنود الله ومنها كتاب العامة والخاصة ومنها قضاة العدل ومنها عمال الإنصاف والرفق ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجات والمسكنة[٢٠]». واوضح عليه السلام ان لكل فئة منهم دور معين في النشاط الاقتصادي فقال «وكل قد سمى الله له سهمه ووضع على حده وفريضته في كتابه أو سنة نبيه(صلى الله عليه وآله) عهدا منه محفوظا»[٢١]، فأوضح عليه السلام في رؤية غاية في الفهم الاقتصادي مدى الترابط بين تلك الفئات فقال عليه السلام « الجنود بإذن الله حصون الرعية وزين الولاة وعز الدين وسبل الأمن وليس تقوم الرعية إلا بهم»[٢٢]، فمما لاشك فيه بغياب الجيش والقوات

المسلحة لن يكون هناك دولة او مجتمع ولن ينعم العباد بالأمن والامان كي يمارسوا اعمالهم ويضاعفوا نتاجهم وبالتالي هي علاقة تبادلية تكاملية فوظيفة الجيش توفير الاجواء الملائمة للعمل والانتاج مما يعني ان الجيش أصحاب من ادوات الانتاج او مقدماته بصورة او أخرى، وفي مقابل ذلك فان الجيش وكما عبر عن ذلك أمير المؤمنين ليس له» قوام من دون من الطبقات العاملة فقال عليه السلام : ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذي يقوون به على جهاد عدوهم و يعتمدون عليه فيما يصلحهم ويكون من وراء حاجتهم»[٢٣]، ثم ربط عليه السلام بين تلك الفئتين وبقية اصناف وطبقات المجتمع، واوضح أن العلاقة تكاملية وجودية فقال عليه السلام «ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاء والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاقد ويجمعون من المنافع ويأتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها» [٢٤]، ويمثل كل اولئك الطبقة الادارية في المجتمع التي عدها امير المؤمنين وكأنها الواسطة الرابط بين الجميع غير انه عليه السلام ربط كل ذلك بطبقة غاية في الاهمية هي طبقة التجار والصناع فقال عليه السلام «ولا قوام لهم جميعا إلا بالتجار وذوي الصناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم و يقيمونه من أسواقهم و يكفونهم من الترفق بأيديهم مما لا يبلغه رفق غيرهم» [٢٥]، وأكمل عليه السلام رؤيته للمجتمع المتكامل اقتصادياً بان ربط بين كل الفئات وفئة المحرومين فقال عليه السلام» ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة و المسكنة الذين يحق رفدهم ومعونتهم و في الله لكل سعة و لكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه" [٢٦].

ج- جباية الضرائب الخراج.

مما لاشك فيه ان المدرسة الطبيعة اعتبرت ان الدولة يجب ان تفرض ضريبة واحدة فقط، هي ضريبة الارض، التي هي لديهم الثروة الحقيقية الوحيدة للأمم، غير ان ذلك يتنافى تماماً مع النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، اذ لا يمكن -بأية حال من الاحوال- حصر الضريبة التي هي من المصادر الرئيسة لتمويل الدولة بضريبة واحدة، تفرض على مجال واحد من مجالات العمل والانتاج، ففي ذلك غياب للفهم الاقتصادي الحقيقي، وما يترتب عليه من ظلم اجتماعي وغياب للعدالة الاجتماعية، وهذا ما ادركه الامام علي عليه السلام حينما عبر عن رؤيته الاقتصادية وفق المبادئ الشرعية الاسلامية، التي يجب ان تسود البلاد والعباد، لذلك حين أفتتح عهده لمالك الاشتر (رضي الله عنه) قال « وجباية خراجها» [٢٧]، فجاءة لفظة الخراج عامة مطلقة ولم يحصرها عليها السلام بخراج الارض كما فع اصحاب المدرسة الطبيعية، وذلك لان الاقتصاد وفق رؤيته عليه السلام عملية إجرائية تكاملية وليست ممارسة جزئية على قطاع دون آخر، وان الضرائب [الخراج] حين يفرض يجب ان يفرض بصورة عادلة وبما يتلاءم مع المصلحة العليا للامة، دون ان يقود لحالة من الظلم الاجتماعي والاستنزاف الاقتصادي، ولذلك اتم عليه السلام نصيحته لعامله مالك بالقول»لاتكن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم آكلهم» [٢٨]، وفي ذلك دلالة واضحة بمنع الحاكم من اعتماد القوة لاغتنام «آكلهم »التي هي هنا بالتأكيد لفظة عامة تعبر عن كل ما يملكه الانسان بما في ذلك سلبه واستنزافه عن طريق فرض الضرائب الجائرة التي تنتهي باستنزاف العباد اقتصادياً وظلمهم اجتماعياً، فمن المعروف تاريخياً بل وطبيعياً، ان سير الحكام الطغاة والجبابرة، كانت مليئة بالظلم الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سببه كثرة الضرائب الفادحة التي كانت تفرض عليهم، ولاسيما الطبقات

الدنيا من الشعب ومن بينها طبقة الفلاحين التي كانت اكثر فئات الشعوب تعرض للاضطهاد الضريبي، الامر الذي قادها في أحيان كثيرة للتمرد والثورة [٢٩].

وادراكاً منه عليه السلام لهذه الحقيقة وتلك النتيجة المتوقعة عليها، فقد عارضها عليه السلام بقوة ونصح عامله على مصر بضرورة تجنبها، فقوله عليه السلام « تغتنم آكلهم»، مفهوم عام يشتمل على الكثير من المضامين، ولا يقتصر على انتزاع حقوقهم بالقوة وبصورة مباشرة، بل يشمل كذلك سلب جهودهم عبر وسائل غير مباشرة كالضرائب المجحفة، التي أن وزعت بحسب رؤية الفيزوقراطيون على الارض فقط، فإنها ستولد الظلم وغياب العدالة الاجتماعية.

وينصح أمير المؤمنين عامله بان يقاس فاعلية وقيمة الخراج [الضرائب] لا بمقدار ما تجمع الدولة من أموال بصور مختلفة، بل المعيار الحقيقي لقيمة تلك الضرائب بان تكون صالحة ومطورة للمجتمع والامة، وقال في ذلك «وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فان في إصلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم لان الناس كلهم عيال على الخراج و أهله». وربط عليه السلام بين قيمة تلك الضرائب ومدى افادة جميع طبقات الشعب منها، لان الجميع له فيها نصيب، وليس كما تدعوا اليه بعض النظريات الاقتصادية ومنها المدرسة الطبيعة في أن الضرائب يجب ان توجه الى دعم القطاع الزراعي فقط.

وعزز عليه السلام تلك الرؤية بنصيحته للحاكم بان لا يجعل جمع الضرائب همه الاكبر فان ذلك خطا اقتصادي كبير بل عليه ان يربط بين قيمتها وقيمة ما يمكن أن تحقق من عمارة للبلاد ولذلك قال عليه السلام « وليكن نظرك في عمارة الأرض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج لان ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة اخرب البلاد واهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلا» [٣٠]،ثم طالب

عليه السلام الحاكم أن يقدم تقديم الخدمات للامة على جمع الضرائب منهم فقال عليه السلام «فان شكوا ثقلا أو علة أو انقطاع شرب أو بالة أو أحالة ارض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش خففت عنهم بما ترجو ان يصلح به أمرهم ولا يثقلن عليك شيء خففت به المئونة عنهم فانه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك [٣١]، ومما لاشك فيه ان ربط الامام عليه السلام بين حجم الضرائب والية انفاقها من اجل ان لا يتحول هم الحاكم الى جعل جمع المال هو الغاية كما يدعي في ذلك اصحاب المدرسة الفيزوقراطية، الذين فضلوا الزراعة على غيرها بناء على فكرة ان ناتج الارض ناتج خالص لا يكفل رؤوس اموال كما في حالات التجارة والصناعة وغيرهما.

بل ذهب أمير المؤمنين ابعد من ذلك فلم يطالب الحاكم باستيفاء عادل للضرائب [الخراج]، فحسب، بل طالبه ان يعطهم من عفوه وصفحه فخاطب عامله مالك (رضي الله عنه) قائلاً «فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى ان يعطيك الله من عفوه وصفحه» [٣٢]، وليس العفو والصفح هنا تجاوز عن سلوك خاطئ فقط، بل العفو بالمعنى الاعم والاشمل، ومن ذلك مسامحتهم والعفو عنهم في بعض الالتزامات الاقتصادية تجاه الحاكم والسلطة، كإلغاء او تأجيل بعض الالتزامات المالية ومن بينها الضرائب عمن لا يتمكن من دفعها، بما لا يضر بالمصلحة العامة للمسلمين، لاسيما أيام القحط والجفاف، فان ذلك من مستحسن الامور، وحتى يعظم عليه السلام ذلك الفعل في نفس الحاكم، فانه عليه السلام ذكر الحاكم ان يعطي الناس ما يحب ان يناله هو من الله تعالى، لذلك قال عليه السلام «مثل الذي تحب وترضى ان يعطيك الله من عفوه وصفحه» [٣٣]، ولمعرفته عليه السلام أن هناك من حاشية السلطان من سيسعى ليكون عائقاً بين الوالي وصفحه

عن الناس، وما اكثرهم، فانه حذر الحاكم قائلاً» ولا تندم على عفو» [٣٤]، وبما ان الكلام شامل مطلق، فمن دون تردد يمكن القول انه عنى فيما عنى، ان لا تندم على عفوك وصفحك عن الناس الذي من الممكن ان يظهره لك البعض ان فيه ضرر اقتصادي، وان عليك ان تجبر الناس على التزاماتها حتى لو قاد ذلك الى ظلم اقتصادي واجتماعي وعدم تبرير ذلك وفق منطق حق بل، الاعتماد على السلطة والحكم فقط لذلك قال عليه السلام «ولا تقل اني مؤمر» [٣٥]، فلم يجز عليه السلام اعتماد صفة الحكم كحق لفرض الامور بالقوة على طريقة لويس الرابع عشر حينما قال « الدولة آنا»، وهذا على العكس تماماً مما طرحه اصحاب المدرسة الفيزوقراطية من ضرورة عدم التغاضي عن الواجبات المالية للفئات الاقتصادية، ولم يقبلوا الاستثناء الا في القطاع الزراعي دون سواه.

واما قوله عليه السلام « أنصف الله وانصف الناس من نفسك ومن خاصة اهلك، ومن لك فيه هوى» [٣٦]، فمن المعلوم ان الانصاف الوارد في كلامه عليه السلام شامل وعام ومطلق، ومن ذلك عدم ظلم الناس عبر محاباة الاهل والمعارف، في اي نشاط اجتماعي او اقتصادي، ومن ذلك تفضيلهم في المكاسب الاقتصادية بما لا يستحقون وعلى حساب من يستحقون، ما سيخلق ظلماً اجتماعياً وخسائر اقتصادية هائلة.

ولعل من اهم الامور المبادئ التي تبنها أمير المؤمنين(عليه السلام)، في رؤيته الاقتصادية في عهده لعامله مالك الاشتر (رضوان الله عليه)، هو الرابط وحالة التكامل بين السياسة الاقتصادية للحكومة ومدى تأثيرها في البنية الاجتماعية واستقرار المجتمعات في البلاد، فقد أبرز عليه السلام لمالك أثر النظام والسياسة الاقتصادية على تفتيت طبقات الامة وتمزيق المجتمع نتيجة استيائه من حالات الظلم

الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية، وبالتالي دفعه للسير في طريق التمرد والثورة، وذلك خاطبه عليه السلام قائلاً» وأعلم انه ليس شيء بأدعى الى حسن ظن وال برعيته من أحسانه اليهم، وتخفيفه المؤونات عليهم وترك استكراهه اياهم على ما ليس له قبلهم [عندهم]، فليكن منك ذلك امر يجمع لك به حسن الظن برعيتك» [٣٧]، والنص أوضح من ان يشرح فكما اسلفنا فان التخفيف عن الناس وترك ما لا يتمكنون تحمله بما في ذلك اخضاعهم لنظام اقتصادي وضريبي يرهقهم من مستحسنات الامور، وجزم الامام عليه السلام بان اتباع ذلك الاسلوب سيجنب الحاكم إرهاق وتعب الحكم والخشية من الناس ومكائدهم بما في ذلك سعيهم للثورة والتمرد وغيرهما، وهذا التصور يعاكس تماماً ما ذهب اليه اصحاب المدرسة الطبيعية الفيزوقراطية من ضرورة تركيز الامتيازات على اصحاب القطاع الزراعي اكثر من غيرهم بل وصل الأمر ان لم يساووا بينهم وبين بقية القطاعات الانتاجية الاخرى، وفي ذلك خطا اقتصادي واجتماعي كبير من دون شك نتيجته خلق حالة من عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

د- الانفاق على الطبقات الدنيا من المجتمع.

ومن مكامن الاختلاف الاخرى بين الرؤية الاقتصادية للمدرسة الطبيعية وبين الرؤية الاسلامية وفق ما ورد من نصائح للإمام علي عليه السلام لعامله على مصر مالك الاشتر (رضي الله عنه)، مسألة التعامل مع الطبقات الدنيا من المجتمع والانفاق عليهم لحاجتهم الخاصة والعامة، فالمدرسة الطبيعية تنصح بعدم صرف الاموال على الطبقات الدنيا ان لم تكن جزء من حركة الانتاج لان ذلك في تصورهم اضعاف للاقتصاد، وان ذلك الصرف اذا ما اضطرت الحكومة له فعليه ان تركزه على القطاع الزراعي دون سواه ليتمكن من التعافي والانتاج، اما الامام علي عليه السلام،

فنصح عامله بعكس ذلك تماماً وطلب منه شمل كل من يحتاج ذلك بغض النظر عن مكانته من الانتاج فقال عليه السلام: «ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين و أهل البؤسى والزمنى فان في هذه الطبقة قانعا ومعترا واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم واجعل لهم قسما من بيت مالك و قسما من غلات صوافي الإسلام في كل بلد» (٣٨)، وحديث الامام عليه السلام اوضح من اي تبيان فهو عليه السلام شمل بالمعونات كل من يستحقها بغض النظر عن مكانته من الانتاج او المجتمع ما دام بحاجة لتلك المعونة على اعتبار ان العديد منهم قد يكون محتاج لكنه لا يظهر ذلك قناعة او كفاف، ولذلك امره عليه السلام ان يخصص لهم من بيت المال او من صوافي المسلمين في اي بلد من بلاد المسلمين وفي ذلك آلية مهمة للغاية من التكافل الاجتماعي الذي بالتأكيد سيسهم بصورة او بأخرى في الحفاظ على توزيع عادل للأموال بين المسلمين وبذلك لن تكون دولة بيد قلة من الناس.

هـ- التباين في المعاملة بين العامة والخاصة في المسائل المالية.

ومن المسائل الاخرى التي اختلفت فيها رؤية الامام علي عليه السلام الاقتصادية مع أصحاب المدرسة الفيزوقراطية هي مسألة السعي لإرضاء الخاصة على حساب العامة لاسيما في المسائل المالية والاقتصادية وتقديمهم على غيرهم من دون استحقاق، واوضح ان في ذلك خراب البلاد والاقتصاد ولذلك قال عليه السلام « ان سقوط العامة يجحف برضا الخاصة، وان سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة» (٣٩)، وذلك تماماً عكس ما طالب به الفيزوقراطيون أصحاب المدرسة الطبيعية الذي طالبوا بتقديم الخاصة على العامة، وأوضح عليه السلام أن توافق الخاصة مع الحاكم قائم مادامت مصالحهم قائمة معه، وسرعة انقلابهم عليه في حالة معارضته لتلك المصالح، واشار لذلك قائلاً» ليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرضا، وأقل معونة

لـه في البـلاء واكـره للأنفـاق وأسـال بالإلحـاف واقـل شـكر عنـد العطـاء، وابطـاء عـذراً عـن المنـع واضعـف اجـر عنـد ملـمات الدهـر مـن أهـل الخاصـة، وانما عـماد الديـن وجماع المسـلمين، والعـدة للأعـداء العامـة مـن الامـة فليكن صفوك لهـم وقلبك معهـم» [٤٠]

ومـع كل ذلـك فـان الامـام عليـه السـلام، طلـب مـن عاملـه ان لا يتمسـك عـن عناد وتكـبر برؤيتـه الاقتصاديـة تلـك مهـما كان يعتقـد بجدواهـا، بـل أوجـب عليـه مجالسـة العلـماء ومخالطـة ذو الشـأن والاختصـاص قائلاً» واكثـر مدارسـة العلـماء، ومناقشـة الحكـماء في تثبيـت مـا صلـح عليـه امـر بـلادك، واقامـة ما استقام بـه الناس قبلـك»، وفي ذلـك والله العـالم دعـوة صريحـة للحاكـم ومـع ضرورة تمكسـه بالنظرية الاسـلامية في اي مجـال مـن مجـالات الحكـم بـما في ذلـك المجـال الاقتصادي، فـلا يوجـد مانع من مدارسـة تجـارب الاخريـن ومشـاورتهم واتبـاع مـا كان قائـماً مـن سـنن وتجـارب وفق منطـق الحق والافـادة منـه في تقـدم الامـة وصـلاح العبـاد، وبالتـالي فـان امـير المؤمنين عليـه السـلام ورغـم رسـمه لعاملـه مالـك الاشـتر الخطـوط العامـة للسياسـة الاقتصاديـة التـي وجـب عليـه اتباعهـا، غـير انـه تـرك لـه المجـال مفتوحاً في مدارسـة المختصـين واصحاب الشـأن والافـادة مـن تجـارب المـاضي ونظرياتـه الاقتصاديـة للوصـول الى النظـام الاقتصـادي الاشمل.

ز - مفهوم الملكية الفردية.

دافع الفيزوقراطيون عن حق الملكية دفاعًا شـديدًا، وأبدَوْا أدلة استفاد بها المحافظون مـن الاقتصاديـين قرنًا كاملًا، والملكية الشـخصية: هي حق الشـخص في اسـتغلال ملكاته الذهنيـة والعضليـة والحصـول عـلى مقابـل إنتاجـه، أي الحـق في الحريـة [٤٢]. وبنـاءً عـلى مفهـوم الحريـة التـي يكفلها النظـام الطبيعي للأفراد، فمن حق الإنسـان حسـب الطبيعيين أن يملـك مـا يشـاء ويختـار المهنـة التـي يشـاء، باعتبـار أن المصلحـة الذاتيـة لا تتعـارض مع

المصلحة العامة، لاسيما وأن جماعة من فقهاء الاقتصاد لاسيما في المدرسة الالمانية ذهبوا للقول ان الملكية الفردية، تقوم على القانون الطبيعي فقد عدو حق الملكية الخاصة، بانها من حقوق الشخص الطبيعية التي تثبت للإنسان بمجرد مولده، ولا تسلب منه، وعلى اساس ذلك فأن حق المالك في ملكه حق مطلق في ممارسة سلطاته الثلاث، الاستعمال والاستغلال والتصرف، ولا يجوز التعرض له واستناداً لذلك لا يجوز

ومما لا شك فيه أن التصور الاقتصادي لمفهوم الملكية الذي يتبناه أمير المؤمنين انما ينبع من الخطوط العامة التي رسمها الشارع المقدس لمفهوم الملكية الفردية، فقد حفظ أمير المنين عليه السلام للأفراد ملكيتهم الخاصة ولم يصادرها لحساب الدولة على غرار ما فعلته بعض الانظمة الاقتصادية الشمولية كالنظام الاشتراكي مثلاً، اذ عد امير المؤمنين ان من اولى حقوق الفرد على الدولة ضمان ملكيته الخاصة وعدم التجاوز عليها من دون وجه حق، ولذلك خاطب عليه السلام عامله على مصر قائلاً: « لاتكن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم آكلهم» [٤٣]، ويتفق الجميع على ان المعنى الوارد لكملة مآكلهم معنى عام شامل بدليل قوله عليه السلام تغتنم وغالب الظن ان الاغتنام غالباً ما يقع على البضائع والسلع والممتلكات المادية وليس على مواد بسيطة كالأكل والشرب وغيرهما، لكن بشرط ان لا تكون تلك الملكية فيها ضرر عام على مصلحة البلاد والعباد، وكأنه عليه السلام في هذا المفهوم سار على قاعدة « لا ضرر ولا ضرار» [٤٤].

ح- الموقف من الصناعة والتجارة وبقية القطاعات الانتاجية.

أولى أمير المؤمنين عليه السلام قطاعات الصناعة والتجارة وبقية القطاعات أهمية خاصة لإيمانه بانها الجزء الاهم المحرك للاقتصاد، ورفض عليه السلام التقليل من اهمية بل عدها عماد الاقتصاد، فقال عليه السلام « ثم استوص بالتجار وذوي

الصناعات وأوص بهم خيرا» [٤٥]، ومعنى ذلك ان على الدولة تقديم التسهيلات المطلوبة لتسهيل عملها من منافع عامة وخدمات، وفي ذلك غايات ومصالح كثيرة، فان الاهتمام بالتجار ومنحهم مميزات خاصة لا على حساب البقية يسمح لهم بالشعور بالأمان والاطمئنان على رؤوس اموالهم فيعمدون لتعزيز انتاجهم، كما ان فيه هدف اخر اذ ان التوصية بأصحاب الصناعات يسمح لها بالديمومة والبقاء، لاسيما في اوقات تعرض البلاد لنكبات وازمات اقتصادية، قد تسهم في اندثارها كما يحدث اليوم اذ ان الكثير من الصناعات،التقليدية على الاقل، اندثرت بفعل عدم رعاية الدولة لها ومساعدتها، واروع ما في رؤية الامام علي عليه السلام في هذا الجانب انه لم يفرق بين أصحاب رؤوس الاموال والتجار ولم يعط احدهم ميزات على حساب الاخر، ليشعر الجميع بنوع من المنافسة العادلة، ولذلك قال عليه السلام ف بيان انواعهم «المقيم منهم والمضطرب بماله والمترفق ببدنه فانهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجلابها من المباعد والمطارح فيبرك وبحرك وسهلك وجبلك وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترؤون عليها، فانهم سلم لا تخاف بائقته وصلح لا تخشى غائلته، وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك» [٤٦].

ومنع الاحتكار في التجارة فقال عليه السلام» واعلم مع ذلك ان في كثير منهم ضيفا فاحشا و شحا قبيحا واحتكارا للمنافع وتحكما في البياعات وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة، فامنع من الاحتكار فان رسول الله(صلى الله عليه وآله) منع منه وليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حكره بعد نهيك إياه فنكل به وعاقبه من غير إسراف»[٤٧].

الخاتمة

اتضح جلياً مما تقدم أن رؤية الامام علي عليه السلام التي طرحها على صورة افكار عامة في عهده لعامله على مصر مالك الاشتر (رضي الله عنه)، وعلى الرغم من انها تنبع من أسس ومنطلقات دينية غير ان الكثير من تفاصيلها وآليات تطبيقها انما تعود الى فكر اقتصادي متكامل،ورؤية شاملة خاصة بالإمام عليه السلام بوصفه حاكماً وملماً بفكرة الاقتصاد، لذلك نراه في الكثير من تلك النصائح، ينطلق من فكرة ضرورة تكييف تلك النصائح مع الحالة العامة لكل بلد.

على الرغم من ان تلك التعليمات او النصائح جاءت بصورة عامة وشملت قطاعات مختلفة من الدولة، غير ان الجانب الاقتصادي منها اخذ الحيز الاكبر، وذلك لأدراك الامام علي عليه، ان الاقتصاد هو المحرك الاساس لأغلب فعاليات وسلوكيات الانسان، لاسيما بالنسبة للطبقات الفقيرة من المجتمع.

أن الاختلاف بين رؤية الامام علي عليه السلام الاقتصادية وأصحاب المدرسة الفيزوقراطية، ليس مجرد اختلاف في الوسائل او آليات فقط، وفي مجال دون اخر، بل يمكن القول ان الاختلاف كلي شامل من حيث الاسس البنيوية التي صاغ على اساسها اصحاب المذهب الطبيعي نظريتهم، ومن حيث آليات التطبيق، وذلك لا يعود لسبب ان اصحاب المدرسة الطبيعة ينطلقون من اسس لا دينية والامام علي عليه السلام ينطلق من اسس دينية في الغالب، بل يعود الى طبيعة فهم وخلفيات الرؤية الاقتصادية لكل طرف دون اخر، فكما اشرنا فان البيئة العامة والظروف التاريخية التي مر بها اصحاب المدرسة الطبيعية كانت سبباً رئيساً في تبنيهم لهذه النظرية، الامر الذي تسبب في قصر النظر في الفهم او التطبيق لدى أصحاب المدرسة الطبيعية.

وفي الوقت الذي أظهر تفضيل اصحاب المدرسة الطبيعة للقطاع الزراعي، على حساب بقية القطاعات، قصراً في الرؤية والفهم الاقتصادي، أظهرت رؤية الامام علي عليه السلام تصور واضح وشامل لما يجب ان يكون عليه الاقتصاد في أي بلد بغض النظر عن طبيعة النظرية الاقتصادية التي تحكمه، فتركيز امير المؤمنين عليه السلام، على ما عرفناها» بالاقتصادي التكاملي»، لم يهدف فقط لتحقيق ارباح مالية فقط، بل اراد عليه السلام توظيف الاقتصاد لزيادة الوحدة بين افراد المجتمع عن طريق تعزيز حاجة احدهم للآخر.

ولعل من اهم ما اثبته البحث قمة الابداع الاقتصادي للأمام علي عليه السلام فيما يتعلق بقضية طبيعة جمع الخراج والية صرفه، وان لا يكون جمع الخراج اهم من طريقة صرفه.

ومع كل ما تقدم فان الفرق في مفهوم الملكية بين الطرفين، لا يرجع بالضرورة لتصور ديني او غير ديني، بل يعود لفهم ذاتي لمفهوم الملكية ومدى مكانتها بالنسبة للفرد او المجتمع.

الهوامش

(١) روبرت بالمر، الثورة الفرنسية وامتداداتها، ت. هنري عبودي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٢، ص٥٦.

(٢) مجموعة مؤلفين، إشكاليات التعارض وآليات التوحيد: العلم والدين من الصراع إلى الاسلمة، ط١، بيروت، ٢٠٠٨،ص٣٠.

(٣) جاء التنوير بمعاني مختلفة فهو مثلاً في المانيا يعني " التوضيح".

(٤) Quoted in : Joseph.Wheless، Forgery in Christianity، éd. Health Research، 1930، P.406

(٥) مجموعة مؤلفين، إشكاليات التعارض...، ص٢٨.

(٦) مقتبس في : المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧) Quoted in:Knud Haakonssen. “The emergence of Rational Dissent.” Enlightenment and Religion: Rational Dissent in eighteenth-century Britain. Cambridge University Press، Cambridge: 1996. PP.17-22.

(٨) Quoted in :Edward B. Davis، Robert Boyle’s Religious Life، Attitudes، and Vocation1، Science & Christian Belief، Vol 19، No. 2، P. 117

(٩)هاشم صالح، المصدر نفسه؛روزنتال ويدوين، الموسوعة الفلسفية، ت. سمير كمر، دار الطليعة، بيروت،١٩٨٧،ص١٤٥-١٤٦.

(١٠) محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الاوربية، دار هنداوي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص٩٧.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) جوسي أبلبي، الرسمالية " تورة لا تهدأ"، ت. رحاب صلاح الدين، م. محمد فتحي خضر، ط١، مصر ٢٠١٤، ص١٣٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص١٣٤.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) جوسي أبلبي، الرسمالية "...، ص١٣٤.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) العهد، ص

(٢٠) العهد، ص

(٢١) العهد، ص١٩.

(٢٢) العهد، ص١٩.

(٢٣) العهد، ص١٩.

(٢٤) العهد، ص١٩.

(٢٥)

(٢٦)

(٢٧) العهد، ص

(٢٨) العهد، ص

(٢٩) العهد، ص

(٣٠) العهد، ص

(٣١) العهد، ص٢٣.

(٣٢) العهد، ص ١٦.

(٣٣) العهد، ص ١٧.

(٣٤) العهد، ص ١٧.

(٣٥) العهد، ص ٢٠.

(٣٦) العهد، ص ١٩.

(٣٧) العهد، ص ٢٥.

(٣٨) العهد، ص ٤٤.

(٣٩) العهد، ص ٢٠.

(٤٠) العهد، ص ٢٠.

(٤١) العهد، ص ٢٢.

(٤٢) حازم البلاوي، مرجع السابق، ص ٤٩.

(٤٣) العهد، ص ١٦.

(٤٤) العهد، ص٤٢.

(٤٥) العهد، ص ٤٣.

(٤٦) العهد، ص٤٣-٤٤.

(٤٧) العهد، ص٤٤.

معايير بناء الدولة

بالاستناد الى عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك الاشتر

الدكتور ماهر جبار الخليلي
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
رئيس قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي

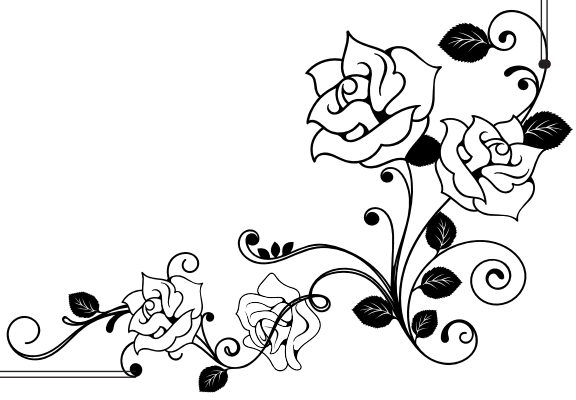

هدف البحث

هدف البحث الاساسي هو تقديم رؤية منهجية واضحة المعالم والاسس في بناء دولة عصرية في العراق من خلال الافادة من بعض المعايير او المقاييس العلمية والقيمية الناجعة والتي يقاس عليها المسؤول الناجح من غيره، والتي يجب ان يسير عليها المتصدي للمسؤولية كبر او صغر منصبه في الدولة للاتجاه نحو الحلول الصحيحة في بناء الدولة.

بمعنى اخر ان المعايير تؤخذ من التجارب المطبقة فعليا والناجحة في تطوير بلدانها وشعوبها، كما انها تستنبط من تراث الحكماء والفلاسفة والاولياء والانبياء والمؤمنين، وما رسالة الامام علي ابن ابي طالب عليه السلام الى مالك الاشتر الا واحدة من أهم الحكم في التاريخ الانساني وفيها من الاسس والثوابت الكثير وما علينا الا دراستها واستخراج الكنوز منها والسير وفقا لمضمونها لا جعلها شعارات وواجهات براقة بعيدا عن التطبيق الفعلي والتنفيذ العملي.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الحاجة الماسة الى الارتقاء بمستوى الاداء السياسي لاغلب الاشخاص المتصدين للعمل الحكومي لاسيما القيادات منهم.

اضافة الى ذلك هناك حاجة ماسة الى دراسة معايير بناء الدولة على ضوء انظمة الجودة الشاملة واساليب تطبيقها والمعوقات التي تواجهها مع مقارنتها بعهد الامام، مع كيفية التخلص من الافات والامراض والعادات السيئة والتي اصبحت ثوابت وتمكنت من ذهنية وطبيعة الموظف في العراق الصغير منهم والكبير بحيث صارت منظومة متجذرة ومتشعبة وراسخة في المجتمع.

مشكلة الدراسة

تعاني الدولة العراقية من مشاكل كثيرة ومتعددة انعكست بمجموعها على الجوانب الاخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل تعدى ذلك الى نوعية القادة من اصغر مسؤول في الوظيفة الى راس الهرم في المسؤولية من مدير ووزير ورئيس وزراء ورئيس الجمهورية والقائد العام وغيرها من الالقاب الفخمة، والاسوء من ذلك هو نوعيات الاساتيذ في الجامعات والمعلمين والمدرسين والمشرفين فاصبح الانهيار شبه شامل في المنظومة القيمية والخلقية.

من اجل ذلك بادر الباحث في هذه الدراسة الى دراسة الواقع السياسي ومباديء تشكيل الدولة، متخذا من عهد الامام علي لمالك الاشتر وسيلة واداة في استنباط مباديء ومعايير تستحق ان تكون مقياسا مهما لجودة الاداء السياسي والاقتصادي من اجل تحسين جودة المخرجات والمنتجات.

بناءا على ذلك يمكن تحديد الاشكالية الاساسية التي سعى الباحث الى الاجابة عليها وطرح الحلول المناسبة لها هي : « ما هي الرؤية المنهجية لاعادة بناء الدولة في العراق وفقا لمباديء ومعايير عهد الامام علي عليه السلام الى مالك الاشتر، والتي يمكن ان تكون مناسبة للتطبيق في الدولة العراقية الجديدة من اجل تجاوز المعوقات والمشاكل بافضل الطرق واقصرها واقلها كلفة «.

ومن خلال هذه الاشكالية المركزية تتفرع اسئلة عدة :

١ – ما هي مشاكل ومعوقات بناء الدولة في العراق ؟
٢ – ما هي المعايير التي جاء بها عهد الامام يمكنها ان تسهم في تطوير الأداء ؟
٣ – ماهي الرؤية المنهجية لمواجهة التحديات واعادة بناء الدولة وفقا لتلك المعايير؟

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد الطاهر الامين وال بيته الطيبين الطاهرين واصحابه الغر الميامين.

ان الغاية من هذه الدراسة هو تقديم بعض الافكار بشان المسار المستقبلي للدولة العراقية، وكيف يمكن المضي في تحقيق امال وتطلعات الشعب العراقي في الحرية والعدل والمساواة والتعايش من اجل استقرار البلد اولا ثم تطويره وتحويله الى دولة متحكمة في قرارها وراعية لشعبها ثانيا، بخطوات واضحة وثابتة.

ولتحديد بعض الاساسيات او المباديء او المعايير لابد من دراسة تجارب الامم الناهضة،ثم المضي في استنباط نظام ومعايير من تجاربنا المحلية سواء كانت اسلامية او عربية او عراقية، من اجل قيادة دولة المؤسسات الى رحلة طويلة تجاه الهدف الاسمى وهو تاسيس دولة اتحادية ديمقراطية تعددية متقدمة في جميع المجالات.

يقول عز من قائل بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ البقرة (١١-١٢)، تخوض الاية الكريمة في مسالة الاصلاح ومن يكون مؤهل للاصلاح، وتهدف الى معرفة الشخصيات التي يجب ان تكون مهيئة للقيام بهذا الدور بطريقة ايمانية وعلمية.

ان عهد الإمام علي ابن ابي طالب عليه السلام الى مالك الأشتر عندما ولّاه على مصر يعد بحق منهاج عمل متكامل لكل والي او حاكم يرغب في حكم الرعية حكما اخلاقيا وانسانيا، اذ تناول هذا العهد أدق التفاصيل في الإدارة.

مالك الاشتر الذي قال عنه أمير المؤمنين عليه السلام ((مالك لي كما كنت لرسول الله صلى الله عليه وآله)) يعد من القادة القلائل الذين يتصفون بصفات نادرة تستحق الاشادة وتستحق الدراسة والتمحيص.

بين شخصية الحاكم ومنهجية الحكم يغوص الامام في اعماق النفس البشرية، وما على الباحثين الا الجري وراء الدرر والسير الحثيث نحو الزوايا الخفية في تلك الكلمات النورانية للخروج بافضل طبق علمي يقدم بابهى صورة حاملا افضل بضاعة الى المتلقي الكريم.

على ضوء هذه الحقائق تم تحديد عنوان البحث ((معايير بناء الدولة بالاستناد الى عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك الاشتر)) والذي سيكون على ثلاثة محاور الاول سيكون بعنوان التراجع السياسي في العراق اسباب ونتائج، في حين سيناقش الثاني المعايير التي جاء بها عهد الامام والتي من الممكن ان تسهم في تطوير الأداء، اما المحور الاخير سيخصص للرؤية المنهجية الحقة في مواجهة التحديات واعتماد المعايير العلوية في بناء الدولة.

المحور الاول
التراجع السياسي في العراق ـ الاسباب والنتائج

قبل التوسع في الاسباب التي ادت الى الانهيار شبه الكامل في المنظومة الادارية للدولة العراقية الجديدة، لابد من دراسة طبيعة التحديات التي تواجه مسيرة البناء السياسي في العراق مع دراسة اولويات الاصلاح السياسي والسؤال الابرز الذي يقفز الى الاذهان: من اين تبدأ المسيرة الاصلاحية؟ ثم سؤال اخر من هو الانسان المؤهل للقيام بهذا الدور الصعب والكبير؟ او بالاحرى ماهي صفاته ومقوماته ومبادئه؟ وماهي المؤسسات التي ستسهم في عملية الاصلاح؟ وهل هذه المؤسسات موجودة فعلا ولكنها تحتاج الى اعادة هيكلة وتفعيل نشاطها؟ ام لابد من استحداث مؤسسات جديدة مبنية على اسس صحيحة ؟

ويمكن تحديد ابرز التحديات التي واجهت مسيرة بناء العملية السياسية كما تسمى او عملية بناء الدولة ومؤسساتها، منذ لحظة ولادة العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣م:

اولا : بناء المجتمع الواحد الرصين المتماسك، المؤمن بالمصير المشترك، دون تمييز او تعنصر لقومية او مذهب او دين او عرق.

ثانيا : ترسيخ مبدأ المشاركة في السلطة وهو الامر الذي افتقدته العملية السياسية في المرحلة السابقة اذ اصرت اطراف على مبدأ الحكم بالاغلبية متذرعة بالديمقراطية، واصرت اطراف اخرى على التمسك بمدأ التوافق السياسي استنادا على التقسيم العرقي، واصرت فئة ثالثة على مبدأ المعارضة لكل مشاريع بناء الدولة دون

اشراكها وبالتالي فشل المشروع برمته.

ثالثا : تعزيز وترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع، بمعنى خلق مجتمع ناضج ديمقراطيا يمارس نوعا من الديمقراطية المناسبة للطابع المحلي وليست الديمقراطية المستوردة الجاهزة الجامدة المغلفة بقيم وعادات غريبة وغير مناسبة.

رابعا : الانحدار القيمي في المجتمع العراقي لاسباب متعددة منها كثرة الحروب واساليب الطغيان وفقدان الكثير من العوائل لشبابها وارباحها، والحصار الاقتصادي وضعف التوعية الدينية وغيرها من الاسباب، مما يتطلب اعادة بناء المنظومة الاخلاقية التي كان يتمتع بها المجتمع العراقي سابقا من خلال انشاء مجتمع اخلاقي وقيمي وملتزم، يتالف من مواطنين لهم قيم دينية ومعنوية قوية ومتشبع باعلى القيم الانسانية والاخلاقية.

خامسا : المعايير العلمية في التعيين والاختيار والترفيع، اذ ان من الضرورة بمكان ان يتم بناء المجتمع على اسس علمية ومتطورة، بمعنى ان يكون المجتمع مبدعا ويتطلع الى الامام وفي هذا السياق لابد من منهجية وخطوات مدروسة، لان الفرد العادي يميل للراحة والسكون، وبالتالي سيكون المجتمع مستهلك للتكنولوجيا فقط لذا لابد ان نخلق مجتمعا جادا عمليا يساهم في الحضارة العلمية والتكنولوجية المستقبلية.

سادسا : عدالة التوزيع لثروة البلد اذ لابد من انشاء منظومة تتسم بالعدالة الاقتصادية، يجري فيها توزيع عادل ومتكافئ لثروة البلد، بمشاركة جميع الفئات والاطياف في الانتاج والتوزيع والارباح وقبل ذلك في صنع القرار الاقتصادي المناسب لمصالح العراق العليا والعابر للمصالح الطائفية والحزبية والذاتية.

سابعا : الجيش الوطني الموحد المدافع عن البلد ككل اذ لابد من ان تكون المنظومة الامنية والعسكرية والوطنية المشتركة تحظى بثقة جميع العراقيين وتؤمن بالعراق الواحد القوي العزيز الخالي من الاستقواء على ابنائه، وليس فصائل متفرقة قائمة على اساس المذاهب والقوميات ومدعومة وممولة من خارج الحدود.

هذه ابرز التحديات التي تواجه مسيرة الاصلاح والتي فشلت فيها القوى السياسية بجميع اصنافها وركنت الى مصالحها الخاصة وبناء كيانها السياسي مدعوما باموال الدولة لضمان بقائها على قيد الحياة السياسية في العراق لاطول فترة ممكنة.

ثم ان جميع الاحزاب السياسية المتواجدة على الساحة غير مؤمنة بالنظام الديمقراطي داخل احزابها فكيف تستطيع تطبيق الاصلاح السياسي على البلاد في ظل غياب منهج الديمقراطية والمشورة في نظامها الداخلي.

وفي هذا الاطار لابد من توصيف لاسباب فشل بناء الدولة في المرحلة السابقة :

١ – ايمان السياسيين المطلق بانهم الافضل لقيادة البلد وان العملية السياسية الحالية هي الافضل للعراق وبديلها التقسيم او الحرب والرغبة الشديدة في البقاء على دفة القيادة.

٢ – الرؤية السياية الخاطئة وغير الصحيحة بشأن بناء الدولة، وقد يعتقد البعض انه ليس هناك رؤية ولكن واقع السلوك والافعال تؤكد ان هناك مجموعة من الثوابت عند السياسيين تمثل وجود رؤية مع غياب التخطيط والاستراتيجية على المستوى القريب والمتوسط والبعيد المدى.

٣– عدم السماح بتعديل مسار العملية السياسية غير المنضبطة.

٤ – التشريعات الخاطئة بدءا من الدستور والقوانين الفرعية والتعليمات الادارية غير

المهنية.

٥- الرغبة القوية في الانتقام من النظام السابق والمنتمين اليه حتى ولو بالاسم وتأصيل ذلك في الدستور والتشريعات الاخرى وانعكس ذلك في السلوك اليومي لافراد السلطة ومن ثم انتقل ذلك السلوك الى الموظفين وكادر الدولة الوسطي والصغير لانها اصبحت وسيلة للصعود الى مراتب اعلى والاسترزاق مما تسبب في ظلم الكثير من العوائل ليس لها ذنب.

٦- اعتماد مبادئ الولاء على حساب الكفاءة والمذهب على حساب الوطن والقومية على حساب الوطنية والحزب على حساب العراق.

٧- التشرذم السياسي الواسع للاحزاب في تجمعات صغيرة ثم الاندماج في تكتل طائفي كبير قبل الانتخابات ثم الصراع على المصالح والجاه والسلطة والمال بعد الانتخابات ثم استخدام مصطلح الاستحقاق الانتخابي كبديل للمحاصصة الطائفية المرفوضة شعبيا والثابتة سياسيا،ويتم توزيع كل الدرجات الوظيفية من اصغرها الى اكبرها وفقا لهذا المبدأ، وكل ذلك على حساب البناء وخدمة الناس ومصالح البلد العليا التي غابت عن منظور اغلب السياسيين وماعادو يعرفون ماهي فعلا المصالح العليا.

ومن هذه المنطلقات وبعد التشخيص الدقيق والمناسب للاسباب، ننتقل في محورنا الثاني الى وضع معايير مهمة لبناء الدولة مستقاة من فكر وبلاغة يعسوب الدين ووصي رسول رب العالمين وامام المتقين امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام، من الوثيقة الاكثر شهرة والافضل بلاغة والاقوى حكمة وهي رسالته الشهير والمدعاة بالعهد المرسل الى مالك الاشتر (رضي الله عنه) عندما ولاه على مصر وهي تحتوي من الكنوز والعبر والمباديء والدرر مايفوق الوصف، ولذلك ليس

هناك من تراث غني بالمعرفة افضل من هذا التراث.

وفقا لما تقدم يمكن الخروج بجملة من المعايير والمباديء المناسبة للحكم بشكل عام ولحكم العراق بشكل خاص ماينطبق منها على الحالة العراقية، بالاستناد الى ماذكر سابقا في هذا المحور، من اجل وضع العراق ثابتا بقدمين راسختين على سكة التنمية والتطور، اذ لابد من مراجعة الذات ومواجهة الاخطاء والسلبيات والعودة الى تلك الاسس والمبادي التي نصت عليها التشريعات السماوية والقيم الانسانية فضلا عن تراث العلماء الصالحين والائمة المعصومين وعلماء الفكر الانسانيين.

المحور الثاني
معايير من عهد الامام

عندما نتأمل في كلمات عهد الامام نجدها دقيقة ومفصلة ومناسبة لطبيعة الحكم والإدارة، وخصوصية هذه الوصايا للقائد الشجاع والفارس الهمام مالك الأشتر تشير بشكل واضح الى الرابط بين منهج الحكم وشخصية الحاكم.

لقد قنن أمير المؤمنين نظرية سياسية في الحكم فيها (العدالة.. المساواة.. الاخلاص بالعمل.... الخ)، لذلك عُدّتْ من أروع وأعظم التشريعات والتعليمات والوصايا والعهود في التأريخ البشري، وقد إستقى منها الغرب والشرق دروس وعِبر في الكيفية التي يتولى فيها الحاكم وشرعيته وتعامله مع شعبه والانسانية [١].

تحدث الإمام عليه السلام عن سمو شخصية مالك وعظيم شأنه في رسالته التي بعثها لأهل مصر حينما ولاه عليهم جاء فيها :

« أما بعد: فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله تعالى لا ينام أيام الخوف، ولا ينكل عن الأعداء ساعات الروع، أشد على الكفار من حريق النار وهو مالك بن الحارث أخو مذحج فاسمعوا له وأطيعوا أمره فيما طابق الحق فإنه سيف من سيوف الله تعالى لا كليل الظبة ولا نابي الضريبة فإن أمركم أن تنفروا فانفروا، وإن أمركم أن تقيموا فأقيموا فإنه لا يقدم، ولا يحجم، ولا يؤخر، ولا يقدم إلا عن أمري، وقد آثرتكم به على نفسي لنصيحته لكم وشدة شكيمته على عدوكم» [٢].

ولما وصل إلى أمير المؤمنين وفاة الأشتر جعل يتلهّف ويتأسّف عليه، ويقول

(رضي الله عنه) : « لله درّ مالك، لو كان من جبلٍ لكان أعظم أركانه، ولو كان من حجرٍ كان صلداً، أما والله ليهدّنّ موتك، فعلى مثلك فلتبكِ البوا كي، ثم قال : إنّا لله وإنّا إليه راجعون، والحمد لله ربّ العالمين، إنّي أحتسبه عندك، فإنّ موته من مصائب الدهر، فرحم الله مالكاً قد وفى بعهده، وقضى نحبه، ولقي ربه، مع أنّا قد وطنّا أنفسنا أن نصبر على كل مصيبةٍ بعد مصابنا برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)فإنها أعظم المصيبة »[٣].

بشكل عام فان شخصية مالك كان لها الاثر الكبير في طبيعة الرسالة او العهد، وجاءت تلك الوصايا متوالفة ومتناسقة مع ما يملكه الاشتر من مباديء وقيم وحسن التدبير.

في العهد الكثير من المباديء والقيم تطفوا مع صاحبها عندما يمتلكها وتغوص معه عندما يفقدها وبالتالي لابد من الوقوف على مجموعة من المعايير المستخرجة من بلاغة الامام في عهده لنستطيع التمييز بين الفاقد والطافي اولا ومن ثم بين من يريد ان يحكم علويا واخر يردها ميكيافيليا.

المعيار الاول / اختيار الحكام

من اولويات اي حاكم او والي هو اختيار الحاشية او الكادر الذين يعملون معه، ثم اختيار من ينوب عنه في الاماكن البعيدة، فما هي الصفات والسمات التي حددها الامام للاختيار الصحيح ؟؟ وهو امر بالغ الاهمية اذ قال الامام عليه السلام :

« ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الذلة، ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع» [٤]، وهنا يسجل الامام الجانب النفسي في شخصية الوالي

وشخصية من يختاره ان لايكون متواضعا لدرجة الذلة، وان لايتسامح في الحق اذا بان له ولاتميل نفسه الطمع فياخذ من حقوق الناس وان لايخضع للضغوط.

واستمر الامام في ذلك الوصف « ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات،وآخذهم بالحجج،وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم،وأصبرهم على تكشف الأمور،وأصرمهم عند اتضاح الحكم،ممن لا يزدهيه إطراء، ولا يستميله إغراء، وأولئك قليل»، وهنا يسجل الامام مواصفات القاضي في شخصية الوالي او الحاكم بان يكون صابرا وطويل البال والنفس حتى تتكشف الامور وتتضح الصورة، وان يكون متفهما بشكل شامل وليس جزئيا بعد اعطى وقته للفهم الصحيح، مع العناية بالادلة والحجج.

يكون انتخاب الحكام غير خاضع للمؤثرات التقليدية، وإنما يكون عن دراسة جادة للحاكم نفسياً وفكرياً وإدارة ومعرفة بشؤون الحكم والإدارة على ضوء الشريعة المقدسة [٥].

بهذه المواصفات كيف يمكن لاختيار الحكام ان يكون معيارا للحكم والادارة ؟ في واقع الامر ان الامور تبدأ من هنا اذ ان حسن الاختيار للاشخاص وحده معيارا للتقييم وطبيعة الناس لاسيما في العراق تتحدث عن الحاشية دائما كلما نظفت حكمت الناس على المسؤول بالنظافة والعكس صحيح وبالتالي فان معيار الاختيار هو البداية الصحيحة للاصلاح الناجح.

وقبل الانتقال الى المعيار الثاني لابد من الاشارة الى فقرة مهمة وردت في كلمة الامام عن العمال والولاة عند اختيارهم اذ قال « ثم أسبغ عليهم الأرزاق،فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم

إن خالفوا أمرك،أو ثلموا أمانتك، ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوث لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية » [٦].

ان الامام يوصي بالراتب الجيد لاصحاب المسؤولية الكبرى حتى لايطمعوا بما تحت ايديهم من اموال الدولة ولكن الاكثر أهمية هو وصيته بان يبعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، وليس الجواسيس اهل الخسة والخيانة وبياعة الضمير، بطريقة رقابية تحفظ لهم امانتهم وتمنع عنهم الانزلاق نحو النفس الامارة بالسوء.

المعيار الثاني / الاتصال بالأشراف والصالحين

من بنود عهد الإمام أنه أمر مالك بالاتصال بالأشراف والصالحين الذين يمثلون القيم الكريمة ليستعين بهم في إصلاح البلاد، وهذا قوله:

« ثم ألصق بذوي المروءات، وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة فإنهم جماع من الكرم وشعب من العرف، ثم تفقد من أمورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما، ولا يتفاقمن في نفسك شيء قويتهم به، ولا تحقرن لطفاً تعاهدتهم به وإن قل، فإنه داعية لهم إلى بذل النصيحة لك، وحسن الظن بك،ولا تدع تفقد لطيف أمورهم اتكالاً على جسيمها، فإن لليسير من لطفك موضعاً ينتفعون به، وللجسيم موقعاً لا يستغنون عنه» [٧].

يقول المثل ان الطيور على اشكاله تقع، بمعنى ان المتفاهمين والمنسجمين بالرؤى والافكار يتصحابون ويترافقون، وعندما يكون الحاكم مرافقا لاشخاص دليل على توافقه الى حد كبير معهم، وهنا التقييم والميزة بان هؤلاء مرآة للشخص ان حسنوا حسن وان وهنوا وهن، والامام هنا يوصي بمرافقة الصالحين، وأهل البيوتات

الصالحة واهل الغيرة والكرم والسماحة والسخاء، ويؤكد على رعايتهم من الحاكم لانهم ينصحون ويساندون ويراعون.

ان الإمام يوجه بإشاعة الفضيلة وتوطيد أركان الإصلاح الاجتماعي بين الناس، وهذه النقاط المهمة التي أدلى بها الإمام عليه السلام توجب التفاف المصلحين حول الولاة وتعاونهم معهم فيما يصلح أمر البلاد [٨].

المعيار الثالث / التواضع الودود مع القاعدة

صفات الحاكم او الوالي المعتادة هي الانفة والتكبر والتسلط والاعجاب بالنفس واكثر الاحيان يرى نفسه دائما على حق، ورايه افضل الاراء، ولايجوز مناقشته او مجادلته او الاعتراض عليه، ولكن الامام علي عليه السلام في هذا المجال قد وضع للتواضع كصفة مهمة للوالي مميزات وايجابيات عديدة، فقال :

« وليكن آثر رؤوس جندك عندك من واساهم – أي ساعد الجند – في معونته، وأفضل عليهم من جدته بما يسعهم،ويسع من وراءهم من خلوف أهلهم حتى يكون همهم هماً واحداً في جهاد العدو، فإن عطفك يعطف قلوبهم عليك، وإن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد وظهور مودة الرعية، وأنه لاتظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم ولا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاة الأمور، وقلة استثقال دولهم وترك استبطاء انقطاع مدتهم فأفسح في آمالهم، وواصل في حسن الثناء عليهم وتحديد ما أبلى ذوو البلاء منهم فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرّض الناكل إن شاء الله » [٩].

المقصود من الخطاب هم الجند ولكن الواقع يشمل عموم القاعدة الاجتماعية وان كان هناك خصوصية للجند، الوصايا تسهم بشكل كبير في ضبط ايقاع الجند

في الميدان، وتعبر سياسة الإمام عن مضمون انساني كبير مستند الى التعمق في النفس البشرية، فدراسته لنفسية الجندي وعاداته ومشاكله وطبيعة علاقته بالمراتب الاعلى هي في حد ذاتها التفاتة سابقة لزمانها وعالية الدقة والتفصيل في الولاء والالتزام والانضباط.

ان التواضع والتقرب الودود من الجندي او الفقير ليس معيبا ولاتنزيل من قدر، او نزول الى مستوى بسيط ولكنه دواء سحري لخلق اجواء حميمة بين الرئيس والمرؤوس بين المدير والموظفين بين القائد والجنود، وهي السبيل للانتاج والانجاز.

المعيار الرابع / النظر الى ماسبق

التفاتة نادرة اخرى من الامام علي عليه السلام تتعلق بنظرة الناس الى مبدأ العدل عند الحاكم او الحكام وكيف ان مجرد سن قانون قد ينفع ناس ويضر اخرين، فقال :

((ثم اعلم يا مالك أني قد وجهتك إلى بلادٍ قد جرت عليها دول قبلك من عدلٍ وجور وأن الناس ينظرون من أمرك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم : وإنما يستدل على الصالحين بما يجري الله تعالى على ألسن عباده، فاملك هواك، وشح بنفسك عما لا يحل لك فإن الشح بالنفس الإنصاف منها فيما أحبت أوكرهت)) [١٠].

بمعنى ان الامام يرى في طريقة التعامل بين الحاكم الجديد وبين من سبقه مسالة في غاية الاهمية وتترتب عليها الكثير من النتائج في المرحلة القادمة، ولذا فهو يوجه بضرورة ان تختلف الاجراءات باتجاه احقاق الحقوق ورد المظالم ودفع الضرر عن الناس ثم يوجه الحاكم بضبط النفس الامارة بالسوء فيما احبت وكرهت ولاتتجه بالقرارات حسب الاهواء.

المعيار الخامس / النظرة الانسانية

ان الامام علي عليه السلام بعظمته كامام ورقيه كانسان وبراعته كحاكم وحنكته كقائد وصف طبيعة الرعية بالتعدد والتنوع على عدة مستويات، فكيف يمكن ان يكون التعدد عنصرا ايجابيا ؟ او كيف يمكن توظيفه ايجابيا ؟

قال عليه السلام : ((وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم واللطف بهم ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان : أما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق، يفرط بينهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤثر على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك، مثل الذي تحب أن يعطيك الله تعالى من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم ووالي الأمر عليك فوقك، والله تعالى فوق من ولاك، وقد استكفاك أمرهم وابتلاك بهم، ولا تنصبن نفسك لحرب الله تعالى، فإنه لابد لك بنقمته، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته)) [١١] .

(السبع الضاري) مصطلح واضح نابع من صميم افعال الغابة ومجتمع الحيوان، وهو اشارة واضحة الى مستوى القوة التي يمتلكها الحاكم او الوالي وكيف يمكن ان يستخدم تلك القوة ؟ فالوالي عليه أن لا يحاسب الناس بقوة بطش على ما صدر منهم من اخطاء وعلل وزلل بسيطة بمعنى ان يتناسب العقاب مع مستوى الخطأ او الجرم وان يمنح دائما الصفح والعفو على ان يستمر في الافراط في العقوبة، من اجل ان تنعم البلاد بالأمن والامان، مذكرا بقدرة الله فوق الجميع وان من يظلم الناس فقد اعلن الحرب على الله ومابالك بمن حارب الله ورسوله فكيف ينجو من عظيم نقمته جل وعلا.

والاوضح في هذا المجال ماذكره الامام من وصايا اخرى للحاكم تتعلق بطبيعة تفكير الوالي بعد اتخاذه القرارات المهمة او المصيرية فقال :

((ولا تندمن على عفو، ولا تبجحن بعقوبة، ولا تسرعن إلى بادرة وجدت منها مندوحة، ولا تقولن: اني مؤمرٌ أُ امرُ فأطاع فإن ذلك إدغال في القلب ومنهكة للدين، وتقرب من الغير، وإذا حدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهة أومخيلة، فانظر إلى عظم ملك الله تعالى فوقك وقدرته منك على مالا تقدر عليه من نفسك فإن ذلك يطامن إليك من طماحك ويكن عنك من غربك، ويفي إليك بما عزب عنك من عقلك)) (١٢).

في الواقع انها وصايا نفسية ومنهجية في طبيعة تفكير الشخص المسؤول بان لا يندم على قرار العفو والصفح مهما كانت نتائجه سلبية ام ايجابية، وان لايفرط ولا يتباهى بقرار العقوبة، وان لايبرر افعاله بانه يمتلك الامر والملك وعلى الاخرين الطاعة.

والعظيم في هذه الوصية الاخيرة انه ربطها بصدأ القلب عند الانسان ومهلكة الدين كله، ثم جعل ذلك ايذانا بالتقرب من الخصوم للدين او هو اشارة الى التقرب من الشيطان، محذرا من هذا التصرف ومنذرا بحجم النتائج السلبية وموجها للمسؤول كيفية التخلص من هذا التفكير من خلال تذكير النفس بشكل دائم بقدرة الله وعظيم سلطانه على المسؤول وعلى الجميع وفي ذلك تقويما لشرود العقل وتعديلا لانحرافه.

المعيار السادس / مواكبة العلماء والحكماء

أكد الإمام في عهده على ضرورة التواصل مع فئة العلماء والحكماء والادباء والمفكرين واهل الراي للمشاورة في شؤون البلاد وما ينفعها اقتصادياً وسياسيا واجتماعيا، قال عليه السلام:

((وأكثر مدارسة العلماء، ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك وإقامة ما استقام به الناس قبلك)) (١٣).

ان العلماء مرآة الامة وواجهتها امام الامم الاخرى رموز ونجوم وشموس سواطع تتباهى بهم وترتقى بعلمهم وفكرهم الى مستويات اعلى، وان تهاونت في ذلك فلا خير ولابركة فيها، اذ سيكون للجهلة موقع السمو، يقول أرسطو: (الفرق بين المتعلم والجاهل كالفرق بين الحي والميت) ويقول الفيلسوف ديريك بوك (إذا كنت تعتقد أن التعليم مكلفاً، فجّرب الجهل) اما المفكر الفرنسي جان جاك روسو فيقول (الناس الذين يعرفون القليل يتحدثون كثيراً، أما الذين يعرفون الكثير فلا يتحدثون إلا قليلا)، اذ أن التعليم من أهم عناصر الحياة في التطور والرقي، ولا خلاف على أن التعليم مسؤولية مجتمع بأكمله تبدأ من الاسرة وصولا الى وجهاء المجتمع ومراجع الدين وطبقة السياسيين فضلا عن القضاة واهل القانون [١٤].

المعيار الثامن / توزيع الثروة

الخراج او ثروة البلاد او مصادر عيشه فهو عصب الاقتصاد للدولة ومصدر قوتها وتقديرا لحجمها دوليا، ولذلك لم يغب هذا الامر عن فكر الامام فقال :

((وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله،فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله))[١٥].

وهذه الالتفاتة هي معيار قوي المضمون والمحتوى بمعنى انه مقياس لنجاح تنمية البلاد او فشلها، اذ ان العناية والرعاية بالاشخاص العاملين على الخارج او الموظفين المنوط بهم مسؤولية العمل في المال العام هي من الاولويات عند الحاكم لانه صلاحهم يعني صلاح الدولة والناس والتنمية ثم التطور وعدم صلاحهم يعني دمار وتراجع وانهيار للدولة وللناس، وربط الامام ذلك بعلاقة توليفية غاية في الدقة، وقال (ان الناس عيال على الخراج وأهله) بمعنى ان هناك ارتباط وثيق بين اهل

الخراج وهم العاملين في بنية راس مال الدولة، وبين حياة الناس او الشعب،وبذلك قد اوجد الامام هذا المعيار ليكون بداية مهمة لاي اصلاح.

لم يكتف الامام بهذا وانما اوجد مصطلح عمران الأرض عندما قال :

((وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً)) (١٦).

وهذا الكلام فيه تفصيلات كثيرة وعميقة ودقيقة ولكن معيار هذا الحديث واضح وجلي للحاذق والمؤمن، اذ ان الاشارة الاولى للامام في كيفية توجيه النظر الى موضوع اموال الدولة وثروتها وخراجها ابتداءاً، بمعنى ان تكون هناك فلسفة واضحة لكيفية ادارة هذه الاموال والهدف الاساس من واقع جمعها في بيت المال وبذلك هو يطرح سؤالا مهما : هل ان الحاكم ينظر الى ادارة الدولة من خلال كمية الاموال والخراج الذي يتم جمعه منها ؟؟؟ ام انه ينظر الى كيفية صرف هذه الاموال في عمران الارض وتنمية البلاد ؟ وهو ما نصح به الحاكم بان يكون معياره الاسا هو عمران الارض وخدمة الناس وبناء الدولة وزيادة الواردات منها، ثم حذر الامام من ان من يطلب الخراج وزيادة الاموال دون التفكير في عمارة الارض فقد خرب البلاد وأهلك العباد.

المعيار التاسع / الانضباط الوظيفي

الموظفين في جهاز الدولة هم الفئة الاهم في عملية بناء الدولة لانهم الاقرب الى صنع القرار وبالتالي الاهتمام بمستوى قدراتهم واخلاقهم وامكانياتهم امر ضروري جدا، فهم الحلقة الوسط بين الحاكم والمحكومين ويتولون عملية نقل القرارات المهمة والمؤثرة والمتعلقة بأمور الدولة والمواطنين وهذا يتطلب الامانة والنزاهة والثقافة والالتزام، وهذا ماقاله الامام :

((ثم انظر في حال كتابك، فول على أمورك خيرهم،وأخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائدك وأسرارك بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق ممن لاتبطره الكرامة فيجزئ بها عليك في خلاف لك بحضرة ملأ، ولا تقصر به الغفلة عن إيراد مكاتبات عمالك عليك وإصدار جواباتها على الصواب عنك فيما يأخذ لك،ويعطي منك، ولا يضعف عقداً اعتقده لك، ولا يعجز عن إطلاق ما عقد عليك، ولا يجهل مبلغ قدر نفسه في الأمور، فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل)) [١٧].

قرارات الدولة او قرارات الحاكم منوطة بالموظفين الاقرب الى دائرة صنع القرار الضيقة، وهؤلاء يمتلكون القدرة على التغيير والتلاعب، ولذلك لابد من توفر قدر عالي من الصفات الفاضلة من الأمانة والكفاءة والضبط والالتزام،والامام يؤكد على الحاكم بخيار القوم وخيار الصفات فيهم لضمان كتم الاسرار وعدم التغيير والتلاعب والانتماء الى الخصوم.

ويستمر الامام في توصيف معياره في الانضباط الوظيفي من خلال طريقة الاختيار: ((ثم لا يكون اختيارك إياهم على فراستك واستنافتك – أي ثقتك – وحسن الظن منك، فإن الرجال يتعرفون لفراسات الولاة بتصنعهم وحسن خدمتهم، وليس وراء

ذلك من النصيحة والأمانة شيء، ولكن اختبرهم بما ولوا للصالحين قبلك، فاعمد لأحسنهم كان في العامة أثراً، وأعرفهم بالأمانة وجهاً فإن ذلك دليل على نصيحتك لله تعالى، ولمن وليت أمره، واجعل لرأس كل أمر من أمورك رأساً منهم لا يقهره كبيرها، يتشتت عليه كثيرها ومهما كان في كتابك من عيب فتغابيت عنه ألزمته)).

وهنا قد اوجد الامام الية اختيار فيها معايير محددة واليات مهمة دون الاعتماد على الراي الشخصي والفراسة الذاتية للحاكم التي يشوبها الكثير من العواطف وقصر الافق، وعادة مايختار الحاكم على الية المقربين والاخرين ممن يؤدون الخدمات الشخصية والمتملقين من اجل المناصب والامتيازات.

وأهم معايير الامام في اختيار الموظفين:

١- ذكر الله في الاختيار.
٢- بان يكون هناك اختبار موثق.
٣- وان يكون هناك له سيرة حسنة في خدمته السابقة وتكون موثقة وموثوقة.
٤- له نشاط واضح في خدمة الناس.
٥- المراقبة في الاداء.

المعيار العاشر / حماية الملكية الفردية

التجارة والصناعة في البلدان من أهم القطاعات المسهمة في تنمية وتطوير البلاد ولهذين القطاعين دوراً مهماً في إدارة الشؤون الاقتصادية في البلاد وقد أوصى الإمام برعايتهم والاهتمام بشؤونهم اذ قال:

((ثم استوصي بالتجار وذوي الصناعات، وأوصي بهم خيراً، المقيم منهم، والمضطرب بماله والمترفق ببدنه، فغنهم مواد المنافع، وأسباب المرافق، وجلابها

من المباعد والمطارح في برك وبحرك، وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترئون عليها، فإنهم شكم لا تخاف بائقته، وصلح لا تخشى غائلته، وتفقد أمورهم بحضرتك، وفي حواشي بلادك)) (١٨).

ان هذا المعيار يتعلق بالملكية الفردية وحق التملك الذي نصت عليه الكتب السماوية وبالتالي فان اهتمام الامام لقطاعي التجارة والصناعة لم يات من فراغ وانما جاء عن عمق في النصوص الربانية، فالملكية الفردية اساس النمو والتطور والا لايمكن للدولة ان تقود جميع القطاعات مركزيا، ولذلك فقد اوصى الامام بان يكون الحاكم مساند لعملهم وليس موجها، بان يكون مصدر اصلاح لعقبات اعمالهم، وان يقوم بتسهيل الاجراءات وازالة المعوقات والتعقيدات ووضع جميع المنافع التي تسهل اعمالهم لانهم سند وقوة للدولة

المعيار الحادي عشر/ انظمة الحماية الاجتماعية

مايصفه الامام في المقطع الاتي هو في واقعه نظام حماية اجتماعية واسع الافق، فالحديث عن الفقراء امر يبدأ ولا ينتهي، ولكن كيف نصح الامام الوالي في التعامل مع هذا الملف :

قال الامام ((ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لاحيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤس والزمنى فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً، وأحفظ الله تعالى ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد،فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى، وكل قد استرعيت حقه)) (١٩).

هذا الحديث يمتد بشكل واسع ليشمل كل فئات المجتمع، اذ ان الامام يطلب رعاية الفقراء والمساكين بان يخصص لهم راتب من بيت المال وارباح من ثروة البلاد وان يكون للبعيد منهم مثل القريب، بمعنى ان يكون هناك تساوو في العطاء، وبذلك فان الامام لم يشترط في ذلك رعاية الموظفين فقط ولا طالب بان يراعى المنتجين فقط ولم يطالب بان يرعى الحاكم العاملين فقط وانما توسع الى فئات الشعب الاخرى وهذا امر واضح يوافق ما جاء في انظمة الرعاية الاجتماعية المطبقة في البلدان المتقدمة، وهو بعيد عن قوانين وانظمة الحكم الاسلامي.

ثم يعود الامام ليحذر الحاكم من عدم تطبيقه هذا النظام ونتائجه السلبية وامور اخرى فقال :

((فلا يشغلنك عنهم بطر، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لاحكامك الكثير المهم فلا تشخص طعمك عنهم ولا تصعر خدك لهم وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم ممن لا تقتحمه العيون، وتحقره الرجال، ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع فليرفع إليك أمورهم، ثم اعمل فيهم بالأعذار إلى الله يوم تلقاه فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، وكل فاعذر إلى الله تعالى في تأدية حقه إليه)) (٢٠).

يوجه الامام الحاكم بان لاينشغل عن هؤلاء ابدا مهما كانت حجم المسؤوليات، ولابد من متابعة البعيد عن العيون ممن لا تستطيع ماكنة الاليات الحكومية الوصول اليهم فعليه ان يفرغ من وقته لهؤلاء لانهم سبيله لدخوله الجنة واذا ماقصر في حقهم او في تادية الخدمات يكونا سببا لدخوله جهنم لانهم الاولى والاحوج من كل مسؤولياتك الاخرى.

ولم يكتف الامام بهؤلاء بل وسع دائرتهم ليشمل لذوي الحاجات الخاصة وان يوفر لهم وقتاً لينظر في امورهم :قال عليه السلام :

((وأجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله تعالى الذي خلقك، وتبعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متعتع، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في غير موطن: «لن تقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متعتع» ثم احتمل الخرق منهم والعي ونح عنهم الضيق والإنصاف يبسط الله تعالى عليك بذلك أكناف رحمته، ويوجب لك ثواب طاعته، وأعط ما أعطيت هنيئاً وامنع في إجمال وأعذار)) (٢١).

المعيار الثاني عشر / القيادة المباشرة منضبطة الزمن

من اهم الامور في تقوية الادارة والقيادة هي التولي المباشر للامور ثم المتابعة في تطبيق التوجيهات وهذا ماأكد عليه الامام وجعله معيارا مهما لنجاح ادارة الحاكم، قال الامام :((ثم أمور من أمورك لابد لك من مباشرتها، منها إجابة عمالك بما يعيا عنه كتابك، ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك بما تحرج به صدور أعدائك، وأمض لكل يوم عمله، فإن لكل يوم ما فيه واجعل لنفسك فيما بينك وبين الله تعالى أفضل تلك المواقيت، وأجزل تلك الأقسام وإن كانت كلها لله تعالى إذا صلحت فيها النية وسلمت منها الرعية)) (٢٢).

لقد وضع الامام في هذه الكلمات القصيرة منظومة زمنية لانجاز الاعمال وليس فقط معيارا للقيادة المباشرة والمتابعة، فقوله (يوم ورودها) دليل على عدم تاخير البريد بين المسؤولين ودوائر الدولة لانها تتعلق بحقوق الناس واحوالهم واموالهم

وحياتهم والتاخير قد ياتي بالضرر عليهم، ثم يستمر ليقول (وامض لكل يوم عمله) بما يعني ان يخصص الاعمال على الايام حتى لا تختلط الامور اولا ولسرعة الانجاز وعدم التاجيل ثانيا.

في واقع الامر هناك الكثير والكثير من المعايير الا خرى التي من الممكن استخراجها من هذا الكنز الادبي والبلاغي لامير المؤمنين ولكن اكتف بهذا المقدار، لانتقل الى المحور الثالث المتعلق بضرورة الاستفادة من هذه المعايير في تنضيج رؤية واضحة نحو منهجية الاصلاح في الدولة العراقية في المرحلة القادمة.

المحور الثالث
الرؤية المنهجية لمواجهة التحديات

لابد من اساليب علمية ممنهجة وسائرة على خطوات ثابتة ورصينة لمواجهة التحديات اولا ومن ثم المراهنة والبدء بعملية اصلاح جذرية مسنودة ومقومة من الشعب بجميع فئاته واطيافه ومرجعياته وقياداته، ومن يقف امام هذه المسيرة بالضد يستنتج بانه غير خاضع للقرار الوطني ومعرقل لعملية الاصلاح المنشودة ولابد من ابعاده عن دائرة القرار والاجماع الوطني المؤمل.

لقد تم سبع تحديد التحديات في المحور الاول ثم حددنا اثنا عشر معيارا في المحور الثاني نستمر في تشخيص الواقع ومواجهة كل تحدي باساليب علمية لغرض تحديد المسارات الواجب اتباعها في عملية الاصلاح.

لايختلف اثنان ان العراق منذ الازل يتمتع بالتنوع الاجتماعي وعاشت فيه اقوام متعددة واديان مختلفة وهذه ليست ميزته المنفرد بها وانما الكثير من البلدان لازالت تتمتع بالتنوع العرقي والاجتماعي والقومي ولكنها استطاعت ان تتجاوز تلك الجزيئيات الصغيرة وتنتقل الى بناء البلاد بشكل اكثر قوة واسرع وتيرة.

في مقولة مهمة لامير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام ((لايعرف الحق بالرجال اعرف الحق تعرف رجاله)) بمعنى ان هناك مقاييس ومبادئ من الواجب اتباعها لغرض معرفة الرجال الذين يسيرون على هذه المبادئ وليس العكس، وبناءا على المفاهيم اعلاه يمكن تلخيص أهم المبادئ الواجب اتباعها في المرحلة المقبلة:

اولا : مبدأ التسامح والعفو ابتداءاً :

يقول الله جل وعلا في كتابه العزيز ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (٢٣) والـ(جدال) معناه فتل الحبل وإحكامه وتستخدم هذه المفردة في البناء المحكم وماأشبههُ، وفي النقاشِ والحوارِ المحتدم بين فريقين افراداً او جماعاتٍ يحاولُ كلُ فريقٍ ثنيَ الاخرِ عن افكارهِ وارائهِ ومعتقداتهِ باستخدامِ قوة المنطق (٢٤).

ويقول العزيزُ القدير ايضا﴿وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ فَيَسُبُّواْ اللهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾(٢٥)،تناولت هذه الاية موضوع التعامل مع الخصم وفيها نهيٌ قويٌ قاطعٌ عن سبِ آلهةِ الكفارِ والمشركينَ وكلِ مايُعبدُ خارجَ الذاتِ الالهيةِ لانّ هذا سوف يدعوهم الى ان يعمدوا بالجهل والعدوان الى توجيه السب الى ذات الله المقدسة وفي ذلك مساواة المؤمن بالكافر بالتعامل (٢٦).

ان التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شئ اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالميا،لا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية، والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول (٢٧).

في عصرنا الحاضر نماذج من الشخصيات الفذة التي استطاعت ان تبني اوطانها بسرعة كبيرة وارادة مذهلة اثارت اعجاب العالم أجمع، وكانت انطلاقتهم الاولى بعد الاضطهاد والحروب والظلم هو مبدأ التسامح، وفي مقدمتهم محرر الهند المهاتما غاندي الهندوسي، السياسيُ البارزُ الذي قاوم الاستبدادِ بالعصيانِ المدني الشامل المستند الى السلم وعدم العنف وأدتْ سياسته في نهاية المطاف إلى استقلالِ الهند (٢٨).

ذكر الكاتب الكبير عباس محمود العقاد ان فلسفة غاندي تنبع من ايمانه العميق بالسلام والمحبة وجسد ذلك بمبادئ صاغها في كلمات خالدة :

- اذا قابلت الاساءة بالاساءه فمتى تنتهي الاساءه.
- اننا علينا ان نحارب العدو بالسلاح الذي يخشاه هو، لا بالسلاح الذي نخشاه نحن .
- علينا احترام الديانات الاخرى كاحترامنا لديننا فالتسامح المجرد لا يكفي [٢٩].

ثانيا : اختيار الحاشية

ان اهم الامور التي تسهم بشكل كبير في نجاح الدولة واجراءات الحكم هو حسن اختيار الاشخاص للمناصب، وقد سبق وان سجلنا معيارا خاصا(وهو الخامس) [٣٠] للامام يتعلق بالجانب النفسي في شخصية الوالي وشخصية من يختاره ان لايكون متواضعا لدرجة الذلة، وان لايتسامح في الحق وان لايكون طماعا عندما قال « ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الذلة، ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع » [٣١] .

في موضع اخر من نهج البلاغة قال امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام : ((علمتم انه لاينبغي ان يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والاحكام وإمامة المسلمين، البخيل فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل فيضلهم بجهله، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول فيتخذ قوما دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنة فيهلك الامة)).

ما اروعك ياوريث الانبياء، نعم فالعراق يحتاج اليوم رجلا بهذه المواصفات ليس ملاكا ولكن منصفا ليس نبيا ولكن رحيما ليس معصوما ولكن عزيز النفس وهذا طلب ليس خياليا ابدا فالعراق يفيض بالعلماء والزهاد والكفاءات ولكنهم عزلوا وغيبوا سهوا او عمدا.

ثالثا : المرونة في التعامل السياسي وعدم الانغلاق:

الانظمة السايايسية الحديثة تعتمد على كفاءة الاشخاص الذين يتولون حقيبة الخارجية لانهم واجهة البلاد امام العالم، فضلا عن اسهامهم الكبير في دفع الاخطار وكسب الحلفاء والاصدقاء، وهذا الامر يتطلب المرونة والكفاءة والحذاقة وسرعة البديهة، فضلا عن النظرة المتساوية للبشر وهذا ما اكد عليه امير المؤمنين في مقولته الشهيرة ((ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان : أما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)) وبذلك فقد ارسى الامام هذا المباديء ليكون منهجا عاما في سياسة الحاكم.

قال حكيم الادباء جبران خليل جبران ((لم يجيء يسوع من وراء الشفق الأزرق ليجعل الألم رمزاً للحياة، بل جاء ليجعل الحياة رمزاً للحق والحرية)).

من هذه المفاهيم والمنطلقات للاولياء والحكماء على حد سواء، يمكننا اختيار إنموذجاً مهما لسياسي ناجح استطاع بفكره الناضج وتشخيصه الدقيق ان يصنع السلام والتصالح ومن ثم التحديث والتنمية والتطور وهو الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الاسبق.

من هذه المفاهيم والمنطلقات للاولياء والحكماء على حد سواء، يمكننا اختيار إنموذجاً مهما لسياسي ناجح استطاع بفكره الناضج وتشخيصه الدقيق ان يصنع

السلام والتصالح ومن ثم التحديث والتنمية والتطور وهو الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الاسبق [٣٢].

كان اسلوب مهاتير محمد ومرونته في التعامل السياسي والاداري مثل معاملة الشخصيات السياسية الداخلة ضمن ائتلافه أو المعارضة مميزاً جدا، ولعل رده للانتقادات التي وجهت اليه في مراحل مختلفة من حكمه تؤكد بعد النظر والثقة بالنفس والقدرة على ادارة الخلاف.

ثالثا : الاستثمار والخصخصة اساس اصلاح الاقتصاد

منذ ثمانينيات القرن العشرين والعراق يمر بماسي بل كوارث اقتصادية، من عدم التخطيط الى اقتصاد الحروب والمجهود الحربي الى توقف عملية انشاء البنى التحتية الى حصار التسعينيات ثم دمار البلاد مع الاحتلال في ٢٠٠٣م.

ان الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي الى الاقتصاد الحر يتطلب الكثير من الاجراءات المهمة وفي مقدمتها اعادة صياغة القوانين الاقتصادية بشكل يتلائم مع الواقع الجديد، وبالتالي فان الامور جرت عكس هذا الاتجاه مماتسبب بمشاكل كثيرة.

القطاع الخاص اهم محور من محاور التنمية في البلاد اذ يجب الاعتماد عليه كمحرك ابتدائي لنمو الاقتصاد، وبطريقة علمية ومساندة من باقي دول العالم، لاسيما الدول المتقدمة، لضمان نمو اقتصادي مفيد ومرتبط مع كارتلات دولية ضامنة للنجاح.

الاقتصاد العراقي متهاوي وغير قادر على الاستجابة للتحديات وقد اصابه الركود والتباطؤ والانهيار وعدم وضوح الرؤية.

من اجل ذلك وفي سبيل الاصلاح لابد ان تستمر الحكومة في تقليص دورها

في مجال الانتاج الاقتصادي والاعمال الاخرى، وضرورة اتباع نظرية الاوز الطائرة التي تعود صياغاتها الأولى إلى النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي صاغها الاقتصادي الياباني اكاماتزو باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل النمو الاقتصادي.

يتحدث آكاماتزو في نموذجه النظري على ثلاث منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو:

منحنى الاستيراد : تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.

منحنى الإنتاج : حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني.

منحنى الصادرات : يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج: كثيفة العمالة / كثيفة رأس المال/ كثيفة التقنية / كثيفة المهارة وتعد هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في مضمار النمو والتقدم في إطار نموذج الإوز الطائر من حيث الارتفاع المسافة [٣٣].

رابعا : التشريع اساس الاصلاح

لابد من عملية تقليص الضوابط، ولا مجال للشك في ان الانظمة (الضوابط) تؤدي دورا اساسيا في ادارة المجتمع، فأية دولة بدون انظمة وقوانين هي دولة تغرق في فوضى، وبدون النظام سيكون هناك ضياع للجهود والاموال ولن يكون هناك تطور، الا انه من غير المرغوب فيه هو ان يكون هناك افراط في الانظمة.

تكمن الحكمة بالتاكيد في القدرة على التمييز فيما بين الانظمة والقوانين المثمرة والمساندة في تحقيق اهداف المجتمع وتلك التي تعد غير مثمرة، وهي تكمن في اتخاذ القرارات الصائبة في التبادلات التجارية، لذا لن تكون الحكومة غير مسؤولة وستلبي احتياجات المجتمع الاوسع فضلا عن متطلبات النمو السريع والاقتصاد المنافس والمتين.

سُئِلَ الدكتور مهاتير عن الفساد الاداري والمالي في ماليزيا وكيف جرت معالجته والخطوات التي اتخذت للتخلص منه فأجاب :

« يجب أن يكون لديك إدارة جيدة، وأن تواجه الفساد، وحتى تمنع الفساد يمكن أن تضع بعض القوانين الصارمة.. ولكن الأهم من ذلك هو تطوير نظام إداري يكون واضحاً جداً، إذا عملت بسرعة وضمن سقف زمني محدد لكل إجراء، فلن يكون هناك فرصة للفساد، ولكن إذا سمحت للموظفين بتأخير المعاملات فإنهم سيؤخرون الإجراءات حتى يدفع لهم صاحب المعاملة المال، إن الوقت هو المال بالنسبة للعمل والاقتصاد، فإذا أخرت المعاملات فسترتفع التكاليف ويتضرر الناس والاقتصاد،ولذلك يُحدّد المطلوب من الموظف بوضوح تام، فإذا لم يفعل، فسيستنتج أنه فاسد، وبالتالي سيحاسب ويتخذ الإجراء اللازم بحقه، من الصعب التخلص من الفساد، بمجرّد وجود قانون، لا بد من آليات تعمل لتسريع العمل ومنع الفساد، لدينا في ماليزيا مؤسسة ضد الفساد Anti Corruption Agency، ولكن أهم شيء هو الإجراءات Procedures، ولذلك لدينا في الحكومة دليل الإجراءات Manual of Procedures، كل عمل له إجراءاته وخطواته المحددة » [٣٤] .

خامسا: الاهتمام بالتنمية البشرية

التنمية البشرية مصطلح يدل على علم حديث التداول منذ بداية العقد التسعيني للقرن العشرين حسب بعض المصادر ولكن واقع الحال ان هذا العلم قد وجد مع القران الكريم وولادته الحقيقية من الشريعة المحمدية حتى باتت اسسه ومناهجه وغاياته واضحة ملموسة على ارض الواقع، بسبب الهدف المشترك والاساس للقران الكريم ولمن اوجد علم التنمية البشرية وهو الانسان غاية رسالة السماء تشخيصا وتحديدا [٣٥].

التعليم حجر الاساس في بناء المجتمع وقد كان لدى العراق احد افضل الانظمة التعليمية في العالم في سبعينيات القرن الماضي، ولكنه تراجع في التسعينيات نتيجة الحصار ويعاني اليوم النظام التعليمي من مشاكل عميقة، غير انه من اجل الرحلة التي يجب ان يمضي عليها جيلنا الثاني، يجب ان تسن معايير جديدة وان تتحقق نتائج جديدة.

مع الاية القرانية ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[٣٦] أول آيات القرآن الكريم نزلت على الرسول محمد صلى الله عليه واله وسلم،وكلمة (اقرأ) اي (تعلّم) هي سر نجاح الكثير من تجارب النهضة في العالم ومنها ماليزيا،اذ أصبحت شعاراً لبدء عملية الإصلاح بمعنى ان الرؤية تقول بان الله سبحانه وتعإلى بدأ المشروع الاصلاحي للمجتمع الجاهلي من خلال التعلم والتفكر والتعقل وترجمها وحورها إلى مفاهيم وأفكار ناضجة تتعلق بالتعليم والمعرفة وحولها إلى سياسة تعليمية عامة ذات ابعاد واسس ثابتة وواضحة [٣٧].

الخاتمة والتوصيات

لابد من توفير الارضية المناسبة والمناخ الملائم عندما يكون القرار النهائي والحقيقي باعادة بناء الدولة وهذا لايتم الا من خلال مجموعة من المتطلبات الاساسية :

١- **القرار السياسي** : الخطوة الاساسية وقبل اي شيء اخر هو العمل على خلق استقرارا سياسيا في العراق والا كل حديثنا عن الاصلاح هباءا منثورا، لابد من قرارات جريئة وشجاعة تتخذ من رؤساء الكتل والشخصيات المتنفذة القادرة والمتحكمة بالقرار السياسي في العراق على اجراء تعديلات في ثوابتها وافكارها ومنهاجها الذي تاسس بعد عام ٢٠٠٣.

٢- **التوافق بين الثوابت السياسية ومعايير امير المؤمنين** : بمعنى ان تتوافق الثوابت السياسية مع مع شعارات الدين المرفوعة من الكتل والاحزاب الدينية، واولويات هذا التوافق هو السير على تلك المعايير وجعلها ثوابت سياسية حقيقية لا شعارات براقة لاطعم ولا لون ولا رائحة ولا نتائج، ومنها تكوين رؤية فكرية ناضجة تنبني عليها العملية السياسية، واليوم نحن بحاجة الى مراجعة وفحص واعادة النظر في بعض هذه الثوابت والاراء والرؤية ومحاولة ايجاد قواسم مشتركة ومستويات وسطى يقف عليها الجميع بثبات وقوة ويتمسكون بها لتكون ارضية قوية تنبني عليها اسس جديدة واضحة ورصينة للمرحلة المقبلة

٣- **تشريع القوانين الصحيحة** : من اولويات الاصلاح ايضا هو تشريع قوانين المؤسسات الدستورية الكاملة منها المحكمة الدستورية العليا والمحكمة العسكرية العليا، واعطاء صلاحيات واسعة لمنظومة الادعاء العام في الدفاع عن المال العام وسمعة البلد الخارجية والحفاظ على اراضيه ومكانته، فضلا

عن تحديد اليات انتخاب ديمقراطية في مجلس القضاء الاعلى والمحاكم الاخرى ليكون التغيير منهاجا مؤسسيا وليس ارتجاليا وعاطفيا ومصلحيا.

٤- **ضبط قانوني الاحزاب والانتخابات** : البداية الصحيحة تؤدي الى نتائج جيدة والاصلاح يبدأ مع قانوني الاحزاب والانتخابات وضبطهما بالاتجاه الصحيح للبناء السياسي، بحيث يكون قانون الاحزاب موحد ووطني وشامل لكل العراقيين دون تمييز او تهميش او اقصاء وان يكون عراقيا وطنيا بحتا بمعنى ان لاتكون هناك احزابا دينية او عرقية او قومية وانما هناك احزابا عراقية شاملة لكل العراق يكون عندها فروع في كل المحافظات وممثلين لها من كل الاطياف وتكون الديمقراطية موجودة في نظامها الداخلي وتكون برامجها موحدة ومتفق عليها على اساس وطني وليس مناطقي او مذهبي او قومي، ولذلك لابد من تعديل القانون الذي اقره البرلمان منذ مدة قصيرة والذي هو عبارة عن ثوب مفصل تفصيل ليكون على مقياس الاحزاب الحاكمة.

والامر ينطبق مع قانون الانتخابات اذ لابد من تعديله بما يلائم النظام الديمقراطي الحقيقي من خلال اعتماد نظام الدوائر المتعددة على اساس ان كل دائرة مقعد يتنافس عليه عدد من المرشحين يفوز به من يحصل على اعلى الاصوات في تلك الدائرة دون ان يكون هناك تدخل من اي جهة كانت ولا من الاحزاب الكبيرة ولا من رؤساء الكتل وغيرها وننتهي من ظاهرة صعود مرشح فشل في الانتخابات ولم يحصل الا على اصوات قليلة ثم نجده عضوا في البرلمان او منصب مرموق في الدولة بترشيح من رئيس الكتلة وعلى اساس المقاعد التعويضية وهي طريقة تلاعب واضحة بالديمقراطية واصوات الناخبين.

٥- **حسن اختيار الاشخاص** : لابد من ايجاد آليات ثابتة في اختيار الشخصيات السياسية التي تتولى المسؤوليات في جميع مفاصل الدولة لاسيما المراكز الحساسة تعد من أهم الاجراءات الاصلاحية، وتكون هذه الاليات علمية ومهنية بالدرجة الاساس وبعيدة عن مبدأ الاستحقاق الانتخابي وهو الوجه الثاني للمحاصصة.

٦- **حماية الابداع والفكر** : ان التميز والابداع والرقي في العمل والمخرجات الجيدة من ناحية النوعية تتطلب قاعدة معرفية كبيرة، وتشخيص جوانب القوة والضعف في كل عنصر من عناصر الأداء، والعمل على تعزيز عوامل القوة بكل الاجراءات الممكنة ومعالجة جذرية لمواطن الضعف وتصحيحها، ولايتم ذلك الا من خلال تطبيق نظام تقويمي شامل لكل مؤسسات الدولة بما يسمى نظام الجودة الشاملة المطبق اليوم في كل العالم ويتطور بشكل سريع ويتحدث بشكل اسرع ولذلك لابد من مواكبة الانظمة العالمية في هذا الاطار واعتماده كمنظومة تقييمية وتقويمية تساعد على اكتشاف السلبيات والاخطاء والعلل وتصحيحها باسرع وقت قبل ان تترتب عليها خسائر مادية ومعنوية كبيرة تهدم البناء وتؤخر التقدم.

٧- **اعتماد المبادئ والقيم الاقتصادية العالمية**

الثوابت الاقتصادية في عالم الاقتصاد العالمي كثيرة ومؤثرة وناجحة واذا ما كان القرار بالاصلاح الاقتصادي موجود في اروقة السياسيين فلابد من قيم ومباديء واسس لبناء منظومة هذا الاصلاح واهمها وأهم هذه المبادئ :

١) احترام الوقت / ٢) تنويع مصادر الدخل القومي / ٣) نظام مصرفي فعال/ ٤) التركيز على البنى التحتية ٥) مبدأ تكافؤ الفرص / ٦) **الاعتماد على الذات**.

وهناك قيم اقتصادية ايضا مطبقة في كل الشركات والمؤسسات الناجحة منها:

((الالتزام بمواعيد الدوام/ الجودة العالية/ الالتزام بمواعيد التسليم للبضائع/ التفرقة بين الخاص والعام/ استعمال التقنية الحديثة / الاخلاص في العمل والحرص على سمعة المؤسسة/ المرتب على قدر الجهد المبذول فكلما زاد الجهد زاد المرتب/ السعي إلى تطوير الذات وتحسين المستوى المعيشي/ الانضباط الشديد والالتزام بالتعليمات/ الحرص على اختيار المديرين ليكونوا قدوة لموظفيهم... وغيرها كثير)).

الهوامش

(١)صباح محسن كاظم، الراعي والرعية والحاكم والمحكوم في عهد الامام علي-عليه السلام لمالك الأشتر، مقالة، مركز النور، ٠٨/ ٠٨/ ٢٠١٠ الموقع الالكتروني : See more at: http://alnoor.se/article.asp?id=86355#sthash.NJt-G42DX.dpuf

(٢) اية الله الشيخ باقر شريف القرشي،شرح العهد الدولي للإمام علي عليه السلام لواليه مالك الأشتر على مصر، الموقع الالكتروني .http://arabic.balaghah net/content/ ؛ زين العابدين قرباني، ميثاق إدارة الدولة، تعريب: قاسم البيضاني، منشورات المحبين- مطبعة كوثر، ط١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

(٣) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام) إلى واليه على مصر مالك الشتر (رضي الله عنه)، العتبة العلوية المقدسة قسم الشؤون الفكرية، اعداد المستشار فليح سوادي، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

(٤) المصدر نفسه، ص.

(٥) اية الله الشيخ باقر شريف القرشي، المصدر السابق.

(٦) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) اية الله الشيخ باقر شريف القرشي، المصدر السابق.

(٩) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(١٠) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) د. ماهر الخليلي، انصاف العلماء واجب وطني، مقالة، ٥/ ٩/ ٢٠١٥، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، الموقع الالكتروني: http://www.alnoor.se/article.asp?id=284511#sthash.uhsmrP3o.dpuf

(١٥) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(١٨) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(٢٣) سورة العنكبوت/ ٤٦.

(٢٤) الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الامثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، الجزء العاشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٧م،سورة العنكبوت،ص ٧٤.

(٢٥) سورة الأنعام/ ١٠٨

(٢٦) الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الامثل، الجزء الرابع، ص١٨٥.

(٢٧) إعلان مبادئ بشأن التسامح، المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥م، المادة الاولى، الفقرة الاولى والثانية.

(٢٨) الاسم الحقيقي لغاندي هو (موهنداس كرمشاند غاندي). للمزيد عن حياة غاندي ينظر : موهنداس كرمشاند (المهاتما) غاندي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد الرابع، الطبعة الأولى ١٩٨٦، صص٣١٥ ٣٢ ؛ الموقع الالكتروني : http://www.marefa.org/index.php/%D

(٢٩) عباس محمود العقاد، روح عظيم المهاتما غاندي، شركة فن الطباعة، مصر، ١٩٩٩م.

(٣٠) انظر ص٩.

(٣١) عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، المصدر السابق.

(٣٢) الدكتور مهاتير محمد: ولد في كانون الاول عام ١٩٢٥ ودرس الطب بسنغافورة واصبح طبيبا ثم ولج عالم السياسة منذ عام ١٩٦٤ عندما اصبح عضوا في مجلس النواب، ودرس الشؤون الدولية بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٧، وفصل من الحزب بعد ان ألف كتاب (معضلة الملايو) عام ١٩٧٠م، وهو الكتاب الذي أثار ضجة،انتقد فيه شعب الملايو واتهمه بالكسل ودعا فيه الشعب لثورة صناعية تنقل ماليزيا من إطار الدول الزراعية المتخلفة إلى دولة ذات نهضة اقتصادية عالية، وبعدها عاد للعمل الحكومي عام ١٩٧٢ وتدرج من وزير تعليم وصناعة ثم نائب لرئيس الوزراء ثم اصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٨١ وبدأ مسيرة اصلاح شاملة للدولة. للمزيد انظر : ماهر جبار محمد علي

الخليلي، مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا ١٩٦٩-١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم التاريخ، بغداد، ٢٠١٤م.

(٣٣)محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الاسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٢م،ص١٤.

(٣٤) ماهر جبار محمد علي الخليلي، المصدر السابق، ص٢٥٦.

(٣٥) طلال فائق الكمالي، التنمية البشرية في القران الكريم – دراسة موضوعية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء ١٤٣٥هـ، ص٢٩.

(٣٦) القران الكريم، سورة العلق، آية ١.

(٣٧) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨م، ص ٣٨.

المصادر

١- القران الكريم، سورة العلق، آية ١.

٢- إعلان مبادئ بشأن التسامح، المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥م، المادة الاولى، الفقرة الاولى والثانية.

٣- اية الله الشيخ باقر شريف القرشي،شرح العهد الدولي للإمام علي عليه السلام لواليه مالك الأشتر على مصر، الموقع الالكتروني .http://arabic.balaghah /net/content.

٤- زين العابدين قرباني، ميثاق إدارة الدولة، تعريب: قاسم البيضاني، منشورات المحبين- مطبعة كوثر، ط١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

٥- الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الامثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، الجزء العاشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٧م

٦- صباح محسن كاظم، الراعي والرعية والحاكم والمحكوم في عهد الامام علي-عليه السلام لمالك الأشتر، مقالة، مركز النور، ٠٨/ ٠٨/ ٢٠١٠ الموقع الالكتروني : See more at: http://alnoor.se/article.asp?id=86355#sthash.NJt-G42DX.dpuf .

٧- طلال فائق الكمالي، التنمية البشرية في القران الكريم – دراسة موضوعية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء ١٤٣٥هـ.

٨- عباس محمود العقاد، روح عظيم المهاتما غاندي، شركة فن الطباعة، مصر، ١٩٩٩م.

٩- عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام) إلى واليه على مصر مالك الشتر (رضي الله عنه)، العتبة العلوية المقدسة قسم الشؤون الفكرية، اعداد المستشار فليح سوادي، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٠- ماهر الخليلي، انصاف العلماء واجب وطني، مقالة، ٥/ ٩/ ٢٠١٥، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، الموقع الالكتروني: http://www.alnoor.se/article.asp?id=284511#sthash.uhsmrP3o.dpuf

١١- ماهر جبار محمد علي الخليلي، مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا ١٩٦٩- ١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم التاريخ، بغداد، ٢٠١٤م.

١٢- محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨م.

١٣- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الاسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٢م.

١٤- موهنداس كرمشاند (المهاتما) غاندي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد الرابع، الطبعة الأولى ١٩٨٦، صص٣١٥ – ٣٢ ؛ الموقع الالكتروني : http://www.marefa.org/index.php/%D

الفكر الاقتصادي الإصلاحي

للإمام علي (علية السلام) وإمكانية تطبيقه في الاقتصاد العراقي

الأستاذ المساعد دكتور يحيى حمود حسن
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة

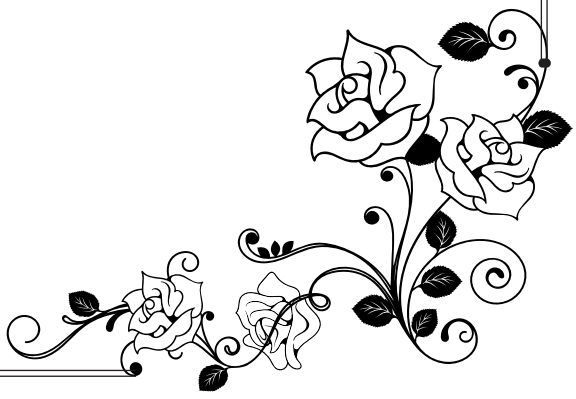

من المعروف ان الوضع الاقتصادي السيئ لأي دولة ينعكس سلبا على حياة معظم افراد الشعب في تلك الدولة، ويؤدي إلى ظهور الاختلالات الاقتصادية التي من أبرزها انتشار الفساد الاقتصادي والأخلاقي وضعف الدولة وانتشار الفقر وضعف قوتها العسكري ومن ثم تصبح الدولة عاجزة عن القيام بأي نشاط اقتصادي ومؤسسي وغير قادرة على الصمود امام اي تهديد خارجي او فتنة داخلية ومن ثم تؤدي إلى انهيارها. او سهولة احتلالها من القوات الأجنبية.

لقد ورث الإمام علي ابن ابي طالب (علية السلام)[1] وضعاً اقتصادياً سيئاً من تمايز طبقي وفساد إداري يتطلب العلاج والإصلاح من خلال الإدارة الجيدة والقيادة الناجحة في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية وتنمية ميزانية الدولة والتصرف فيها، فقد وضع خطوات للإصلاح وعمل على تطبيقها بكل حزم وجدية جنت الأمة ثمار هذه الإصلاحات. تتمثل أسس السياسة الشرعية التي انتهجها الإمام علي(عليه السلام) وطريقة الحكم التي جسدها خلال فترة السنوات الخمس (٣٥-٤٠ هجرية) التي تولى فيها مسؤولية الخلافة وقيادة الدولة الإسلامية.

لم يحابي الإمام علي عليه السلام يوماً مع أقرب الناس إليه، وكانت سياسته في معالجة الفساد الإداري واحدة من أروع وادق وأشد السياسات التي اتبعها حاكم في عصر من العصور، ان فلسفة إصلاحات الإمام ليست بتطبيق الشريعة الإسلامية مثل (تحريم الربا و شرب الخمر والقتل والسرقة.....) فهذه الأمور كانت مطبقة حتى ولو شكليا، وإنما ركز الإمام على إصلاحات في أساس النظام الإسلامي

مثل(تنصيب الولاة والمسؤولين والتعامل مع الفقراء.....)

وهذا ما أكده العديد من الكتب والتقارير الدولية ومن أهمها التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP (United Nations Development Programmer) عام ٢٠٠٢ والخاص بتنمية البلدان العربية في الفصل السابع. ذكر حكومة أمير المؤمنين كنموذج لتنمية القدرات البشرية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من:

١- التركيز على الخطوات الإصلاحية التي اتبعها الإمام علي في مدة حكمة وكيف عمل على تطبيقها.

٢- محاولة الإفادة من الخطوات الإصلاحية للامام في معالجة وإصلاح الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث من: يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات خطيرة وجوهرية تتطلب العلاج، ويطرح هذا البحث الفكر والسياسة الاقتصادية التي اتبعها الإمام لمعالجة هذا الوضع.

خطة البحث:

يركز البحث على:

أولا: الخطوات الاصلاحية التي اتبعها الإمام علي (عليه السلام) لمعالجة الوضع الاقتصادي والتي تتلخص بالاتي:

١- مكافحة الفساد محاسبة الفاسدين وخاصة من الولاة والقضاء والاعتماد على اهل الخبرة والثقة كمستشارين لحل مشاكل الناس وحفظ حقوقهم. الذين يعتمد عليهم في صلاح الدولة.

٢- التنمية البشرية: إطلاق الحريات للإنسان.

٣- إدارة خيرات الدولة(الإيرادات وفرض الضرائب. والنفقات) الاهتمام باستثمار خيرات الأرض بدلا من التفكير في جمع الضرائب فقط. واستصلاح الأراضي، وضرورة التنمية.

٤- الترشيد بالاستهلاك وعدم الإسراف والتبذير.

٥- بناء القوة العسكرية لمواجهة اي تهديد خارجي.

٦- تشجيع التعليم

٧ -محاربة وتسكين الفقر وتوزيع الخدمات الاجتماعية

٨- تحديد مفهوم الدولة ووظائفها وصفات رئيس الدولة و ان يكون الحاكم قدوة صالحة بان يبدأ باصلاح نفسه قبل غيره.

٩- ادارة الازمات

١٠- العقوبات الاجتماعية

ثانيا: محاولة تطبيق الإصلاحات في الاقتصاد العراقي وفق الفكر الاقتصادي للامام علي(عليه السلام).

ثالثا: استنتاجات وتوصيات

الحركة الإصلاحية في دولة الإمام علي ابن ابي طالب (عليه السلام)

مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يرد بمصطلح الإصلاح الاقتصادي(Economic Reform) تعديل مسار اقتصاد ما او سلوك افراد المجتمع نحو الاتجاه المرغوب فيه، من خلال اتخاذ توليفة من الإجراءات في السياسات الاقتصادية(المالية والنقدية والتجارية) تقوم بها الدولة، بهدف توفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع وخلق فرص تستوعب الأشخاص في سوق العمل، فضلاً عن تحقيق التوازن بين نفقات الدولة وإيراداتها وتحفيز قطاعات الإنتاج فضلاً عن تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية [٢]. مما يؤدي إلى قدرة الاقتصاد على النمو وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

وهناك مجموعة أسباب تدفع إلى انتهاج الإصلاح الاقتصادي أهمها وجود مشاكل متعددة في الاقتصاد مثل قلة الدخل النقدي وعدم وجود فرص عمل و عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية وانخفاض مستوى التعليم، مما تتطلب وضع ستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتغير موقع اقتصاد الدول إلى الأفضل.

تبنى الامام علي (عليه السلام) تنفيذ مشروع إصلاح من خلال خطوات طبقت في الحياة العملية ويمكن الاستشهاد بهذا المشروع من خلال سيرة وتأريخ الامام وشرح نهج البلاغة: والوقائع والأحداث التي سجّلتها مصادر التاريخ تحكي علاقة الإمام بحركة التغيير، حيث أعلن الثورة الشاملة ضد الأوضاع السياسية والاجتماعية

التي كانت محل نقده ومعارضته. وتتركز في:

أولاً- الإصلاح في النظام الإداري :

حاول أمير المؤمنين اعادة الامور الى ما كانت في عهد رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)وقد خطى خطوات واسعة في هذا الطريق منها اصلاح الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي، اذ أقام الإمام(عليه السلام) نظاماً إدارياً محكماً، حدّد فيه الوظائف وأوضح طرق تعيين الموظفين، وبيَّن واجباتهم وحقوقهم، وأقام عليهم تفتيشاً دقيقاً، ووضع أسس الثواب والعقاب، والمسؤولية الإدارية بشكل عام. فكانت الخطوة الأولى للإصلاح: مكافحة الفساد و محاسبة الفاسدين وخاصة من الولاة والقضاء والاعتماد على اهل الخبرة والثقة كمستشارين لحل مشاكل الناس وحفظ حقوقهم الذين يعتمد عليهم في صلاح الدولة، وضع الإمام (عليه السلام) آليات للوقاية من الفساد هي:

١ - **تغير الشخصيات الفاسدة:** من اول الاعمال التي قام بها الامام علي بعد توليه الخلافة وقبل كل شيء هي اختيار وانتقاء الشخصيات التي تضم إلى الكفاءة، الإخلاص والضمير. فمن رأي علي(عليه السلام) الإصلاح في المجتمعات يبدأ بتغير واصلاح القيادات، فبادر قدماً إلى تغيير الأمراء والولاة، متوخياً في ذلك مجاراة الحق والعدل والمصلحة العليا للإسلام والأمة، وتعد هذه من اهم الإصلاحات السياسة: فقد أعلن عن عزل العمال والولاة السابقين على الأقاليم، ولم يتراجع عن ذلك عندما حاول البعض الحؤول دون ذلك، وهذا موقف شهير في كل كتب التاريخ [٣].حيث قام بعزل معظم الولاة عن الأمصار ومسئولي الجهاز التنفيذي الإداري من الدولة، وإقصاء أولئك النفعيين الذين لم يكن لهم هم في الحياة سوى السلب والنهب وكنز الذهب والفضة والتسلّط المرير

على رقاب المسلمين، وقال(عليه السلام) في ذلك: (والله لا أدهن في ديني ولا أعطي الدنيَّ من أمري). وبعد تسلمة الخلافة وزّعَ الحُكّامَ إلى المناطقِ التاليةِ[٤]:

١- عثمان بن حنيف ولى البصرة.

٢- عمارة بن شهاب والي الكوفة.

٣- عبيد الله بن عباس والي اليمن.

٤- عزل قيس بن سعد وتعيين مالك الاشتر النخعي والي مصر، وبعد موته ولى محمد بن أبي بكر.

٥- سهل بن حنيف والي الشام ثم بعد ذلك جعله على المدينة، ثم ولاه على فارس.

زباد بن ابية والي فارس

٢- **الاختيار الصحيح للمسؤول**: يجب أن يتم اختيار المسؤول على وفق الأسس هي[٥]:

أ- السمعة الجيدة: يجب ان يكون الشخص الذي يراد اعطاءه منصب معين ذات سمعة وتاريخ نزيه، (اذ يوصي الإمام (عليه السلام) الى لمالك الأشتر باختيار المسؤولين وفقاً للاسس التالية: (اختياره من شريحة اجتماعية ذات تاريخ مشرّف). لان تاريخ الإنسان هو أفضل سيرة الاعمالة فالشخص السيئ خلال مسيرة حياته لا يمكن ان يصل للمسؤولية مطلقا.

إن فالوالي يقوم مقام الخليفة إذا كان معيناً من قبله، أو يقوم مقام أعلى إذا كان هذا العامل هو الذي عينه. ويشترط الإمام في العامل شروطاً مشددة، لخطورة مركزه والسلطة التي يتمتع بها، يقول الإمام(عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر:«ثم أنظر في أمور عمالك، فاستعملهم اختياراً، ولا تولّهم محاباة وأثرة، فإنهم جماع من شعب

الجور والخيانة، وتوخّ فيهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة، والقدم في الإسلام المتقدمة».

ب- تشخيص الصفات القيادية: والذي يصلح لتولي الامور الادارية اذ يقول علية السلام (فوّل من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأنقاهم جيباً، وأفضلهم حلماً، ممّن يبطئ عن الغضب، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء، وينبو على الأقوياء، وممّن لا يثيره العنف، ولا يقعد به الضعف. ثمّ الصق بذوي المروءات والأحساب، وأهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسنة، ثمّ أهل النجدة والشجاعة، والسخاء والسماحة، فإنّهم جماع من الكرم، وشعب من العرف) (٦)

ت- الخبرة والتجربة: اختيار اصحاب الخبرة لان الخبرة هي مفتاح نجاح العمل وشرط أساسي للتقدم، ومن دونها يعني الحكم على فشل أي مشروع وخاصة اذا كان المسؤول لا يمتلك خبرة في المؤسسة التي يديرها. فاتخاذ القرارات تحتاج الى الخبرة مع المشورة وخاصة اذا كانت القرارات مؤثره، يقول الامام (عليه السلام) (من استبد برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها) ويقول عليه السلام(خاطر بنفسه من استغنى برأية)والخبرة والمشورة هي تجارب سابقة. والمشورة هي مفتاح هام للاستفادة من تجارب الاخرين. (٧)

ث- الاخلاق العالية والحياء: اختيار الشخص ذي الاخلاق لان الاخلاق هي الرقيب الداخلي الاول والرئيس على المسوول وبدونها يمكن ان يتجه الانسان نو الفساد، فالقانون الوضعي ليس الرقيب الاساسي لانه يمكن التحايل عليه وتفسيرة بمعاني مختلفة ويمكن الاستثناء وغيرها.

ج- الإيمان: اختيار الشخص المؤمن ومخافة الله هي شرط أساسي لاختيار أي مسؤول. توضح هذه الشروط في قول الامام (عليه السلام): ((وتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ والْحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ والْقَدَمِ فِي الإسلام الْمُتَقَدِّمَةِ)).

ح- عدم المحاباة والمحسوبية: فلا يجوز إعطاء المسؤوليه إلى شخص كمكافأة أو أكرام للأشخاص آخرين، اذ يقول عليه السلام: ((ولا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ والْخِيَانَةِ))، فالمسؤولية أمانة ولا يجوز تقديمها كهدية إلى الأقارب أو الأصدقاء او للحزب أو أبناء المدينة [٨].

خ- الاختبار والتجربة: يجب ان يوضع المسؤول او المكلف بعمل ما في وظيفة معينة فاذا اثبت عملياً أهليته في ادارة هذا المنصب، فيتم تثبيته، واذا لم يثبت كفاءته فيستبدل بشخص اخر، وتختلف التجربة باختلاف الوظيفة والشخص في الكيفية والمدَّة. اذ يقول (عليه السلام): ((ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَاراً)). فعلى وفق منهج الإمام يعد تعيين المسؤول وتركه بلا إشراف ولا اختبار تقصيراً من المسؤول الأعلى الذي عيّنه ومساهمة في ترويج الفساد بتهيئة أرضية ظهوره.

٣- صرف راتب للمسول يتناسب مع العمل المكلف به: وذلك للصرف على احتياجاته الاساسية ولعائلته، والكفاف عن الناس، وتمنعه من قبول الرشوة والتصرف بالمال العام، اذ يقول يقول (عليه السلام): ((ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاحِ أَنْفُسِهِمْ، وغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ)).

٤- الرقابة المستمرة : يجب ان يكون المسؤول الاعلى مراقب جيد ومستمر لاعمال رعيته من مسولين وموظفين ومحيطاً بسيرته الإدارية، والرقابة على نوعين السرية

وذلك بوضع أشخاص يراقبون عمل المسؤول دون علم هذا المسوؤل، على شرط توفر الإخلاص والنزاهة والدقة في نقل الوقائع في اختيار المراقبين السريين، فقد كان الامام متابع لأمور الأقاليم، اذ يقول (عليه السلام): ((وابْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ والْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ، حَدْوَةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الأَمَانَةِ والرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ)). فضلاً عن الرقابة العلنية وذلك بالاطلاع العلني المباشر على السجلات الإدارية والمالية وربما الزيارات الميدانية، ففي عهده إلى مالك الأشتر يقول (عليه السلام): ((ثم تفقَّد أعمالهم)). وفي سيرته مع ولاته كان أحياناً يطلب منهم إرسال الكشوفات الرسمية إليه ليطَّلع عليها بنفسه. يقول (عليه السلام) في أحد كتبه إلى بعض ولاته: ((فَارْفَعْ إِلَيَّ حِسَابَكَ واعْلَمْ أَنَّ حِسَابَ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ حِسَابِ النَّاسِ))، فهو في الوقت الذي يطلب فيه قوائم الحسابات يخوِّفه من حساب الله الذي هو أعظم من حساب الناس والحاكم. وكتابه إلى واليه على مكة الذي يقول فيه: ((إِنَّ عَيْنِي بِالْمَغْرِبِ كَتَبَ إِلَيَّ يُعْلِمُنِي أنه....))، فيه اشارة مقصودة إلى وضعه عيوناً على ولاته لكي يجعلهم في حذر دائم كي لا يصدر منهم ما ينقلة أولئك العيون إليه عليه السلام. وهي حالة مكّنت الإمام علياً (عليه السلام) منذ ذلك الزمن البعيد من أن يكون على علم تام بما يجري في الولايات البعيدة حيث لم تكن هناك مواصلات أو اتصالات أو كامرات مراقبة تتكفل بتلك المهمة [٩].

٥- التوجيه والتنبيه: ان الرقابة لوحدة غير كفيلة بمكافحة الفساد والاصلاح فمن الضرورة التوجيه، ويمكن ان ندرج امثلة ونماذج في كتبه مثل:

أ- قوله لعامله على البصرة عبد الله بن عباس: ((وَ قَدْ بَلَغَنِي تَنَمُّرُكَ لِبَنِي تَمِيمٍ وغِلْظَتُك عَلَيْهِمْ....))؛ وهو يوجه للمسول بعدم الشدة في معاملة مع بعض الرعاية.

ب- وقوله لبعض عماله: ((أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ دَهَاقِينَ أَهْلِ بَلَدِكَ شَكَوْا مِنْكَ غِلْظَةً وقَسْوَةً واحْتِقَاراً وجَفْوَةً....))؛ كذلك التوجيه باحترام الرعية.

ت- وقوله لعثمان بن حنيف وهو يومئذ عامله على البصرة: ((فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلاً مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إلى مَأْدُبَةٍ....))؛ التوجيه لعدم التقرب من الفاسدين والنفعيين.

ث- وقوله إلى بعض عماله: ((بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ رَبَّكَ وعَصَيْتَ إِمَامَكَ وأَخْزَيْتَ أَمَانَتَكَ....)). التوجيه بضرورة مراعاة إحكام الله في العمل والامانة.

ج- يحذر الامام(عليه السلام) عاملة من الاخذ من الفيء الذي يحصل عليه من غنيمة أو خراج مهما كان صغيرا او كبيرا، وسيعاقبه بان يجعله قليل المال و ضعيف لا تقدر على مؤونة عيالك. وقد اشار في كتابه إلى زياد بن أبيه: (وإِنِّي أُقْسم بِالله قَسمًا صادقًا، لئِن بَلغني أَنَّك خنْت من فيء الْمسلمين شَيئًا صغيرًا أَو كَبيرًا، لاَشدن عَليك شدةً تدعك قليلَ الْوفْر، ثقيلَ الظَّهر،ضئِيلَ الأمرِ، والسلام [١٠]

إن هذه الأمثلة تشير بكل وضوح إلى أنه عليه السلام كان يتابع ويوجه باستمرار وبدقة تصرفات ولاته.

٦- الإنذار المبكر: وهو آلية كان (عليه السلام) يستخدمها مع ولاته عندما يلاحظ بوادر فساد أو انحراف، او الميل إلى المصالحة الخاصة، فإنه يسارع إلى تحذير ذلك الوالي بتنبيه أو توبيخ ليوقفه عند الحدّ المطلوب كي لا تزلَّ قدمه فيتعدى حدَّه؛ ومن أمثلة ذلك [١١]:

أ- في حالات كثيرة يتقرب المفسدين من أصحاب القرار بمختلف الطرق والوسائل،

ومن أهمها تقديم الهدايا والولائم الفاخرة، فقد كتب الامام إلى والٍ له دُعي إلى مأدبة فاخرة فلبَّى تلك الدعوة في ظروف لا يجد فيها عامة الناس ما يسدُّون به رمقهم.

ب- تكون جميع النظار موجه إلى المسولين وتصرفاتهم وبخاصة في جانب الأنفاق والصرف الزائد عن الحاجة، فقد كتب الامام إلى والٍ آخر قام بشراء دار له من ماله الحلال في وقت لم يكن بحاجة إلى دار بتلك السعة، فكتب اليه (عليه السلام) يحذره ويزهِّده.

إن رصده لهذه الحالات تعني الإسراع إلى تطويق بوادر الفساد وهي في مهدها ليعالجها على مستوى الوقاية قبل أن تستكمل مقدمات وجودها فتصبح فساداً ماثلاً للعيان.

٧- الدقة والحذر من الحاشية المحيطة بالمسولين: بالرغم من أهمية هذه الطبقة الا انه لها دور كبير في افساد المسوول او عدم نقل الحقائق بشكل صحيح، فهذه الطبقة جدا خطيرة فهم واجه المسول والاتصال الأول يتم من خلالهم، كذلك هم الأداة الأولى في تنفيذ أوامر المسولين، ومن ثم يمكن حجب وتضليل المسول عن ما يجري في الخارج، او عرقلة الإعمال والمشاريع وفي بعض الأحيان حتى دون علم المسوول، ويمكن ان يكونوا مشجعين لفساد المسولين بما يمتلكونه من خبرة وتحايل على القانون والتعليمات. ويزداد الامر سوء في حال كون المسؤول ضعيف و منقاد بشكل كبير للحاشية المحيطة به. لذا يجب التحقق من صحة المعلومات المنقولة من مصدر اخر، ويشير الإمام هنا إلى خطورة الأعوان الذين هم المساعدون المقربون والمستشارون ومدراء المكاتب [١٢]،

اذ يوصي مالك الشتر (ولا تدخلَن في مشورتك بخيلا يعدلُ بك عن ٱلفضلِ، ويعدك ٱلفْقر، ولا جبانًا يضعُفك عن ٱلامور، ولا حريصًا يزين لك الشَّره بٱلجور، فَإِن ٱلبخل وٱلجبن والْحرص غَرائِز شتَّى يجمعها سوء الظَّن بِاللهِ.

شَر وزرائِك من كَان لِلأشْرار قبَلك وزيرًا، ومن شرِكهم في الآثامِ، فلا يكُونَن لك بطَانَةً(حاشية او مستشارين)، فإنَّهم أَعوان الأثمة، وإِخوان الظَّلمة،وأَنْت واجِد مْنهم خير الْخَلف ممن لَه مثْل آرائِهم وَنَفاذهم، وَليس عَليه مثْلاً صارهم(مثل ذنبهم (وأَوزارهم وآثامهم، ممن لم يعاون ظالِماً عَلى ظُلمه، ولا آثمًا عَلى إِثمه، أُولئِك أَخفُّ عَليك مؤُوَنة، وأَحسن لك معوَنة، وأَحَنى عَليك عطفًا، وأَقلُّلِ غيرِك إِلْفًا،فاتَّخذ أُولئِك خَاصَّة لِخَلَواتك وحَفلاتك، ثم ليكن آثَرهم عنْدك أَقوَلهم بِمر الْحَقّ لك، وأَقلَّهم مساعدًة فيما يكون منْك مما كرِه اللهُ لاَولِيائِه، واقعً ا ذلِك من هواك حيث وَقع). (١٣)

خصائص المستشارون وصفاتهم لا غنى للحاكم عن المستشارين، وأهم صفات المستشار هي:

أ- ألا يكون بخيلاً يعدل بالحاكم عن الفضل، ويعده الفقر.
ب- ألا يكون جباناً يضعفه عن الأمور.
ت- ألا يكون حريصاً يزين الشره بالجور.
ث- تعويد المقربين والإعلاميين على عدم المدح، أو كسب رضا الحاكم وفرحه بباطل لم يفعله.

٨- عدم المساواة بين المحسن والمسيء، فإن ذلك تشجيعاً لأهل الإساءة على إساءتهم، وتزهيداً لأهل الإحسان في إحسانهم، وإلزام كل منهم ما ألزم به نفسه، من شكر أو عقاب.

اذ يقول علية السلام لمالك الاشتر (ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإنّ في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على

الإساءة ! وألزم كلاّ منهم ما ألزم نفسه) [١٤] .

٩ - حسن الظن بالرعية، دليله إحسانه إليهم، وعدم استكراههم على ما ليس عندهم، وتخفيف الأثقال (المؤونات) عنهم [١٥] .

١٠- ثبات حالات الفساد: تعد حالة ثبات حالات الفساد من الامور الصعبة جدا كون الفساد يتم في الخفاء والسر ودائما يخفي المفسدين جرائمهم، كما ان هناك حالات اتهام كثيرة، لذا يجب التحقق من حالات الفساد، واثبات وقوعه من خلال جمع الادلة والشهادات المتعددة المستوفية للشروط الشرعية (الذي يشترط شاهدين عادلين فقط في أغلب الجرائم والجنح)؛ ومع الأخذ بنظر الاعتبار أن هؤلاء الشهود تمَّ اختيارهم والتحقق مسبقاً من توفر الشروط القانونية فيهم لكونهم ((مِن أَهْلِ الصِّدْقِ والْوَفَاءِ)) كما عبر عنهم الإمام، فإن شهادتهم كافية لإثبات الجريمة. يقول عليه السلام في وصف طريقته: ((فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ (أي من المسؤولين) بَسَطَ يَدَهُ إلى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِداً فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ)).

١١- عقوبات علاج الفساد: في كثير من الحالات تكون عمليات الرقابة و التوجيه غير كافية لمحاربة الفساد، لذا من الضروري وجود العقوبات المختلفة وبما يتناسب مع الحاجة والذنب، وقد تكون هناك عقوبة استباقية(مادية او معنوية) لمنع حصول الأخطاء، فكان الامام عندما يرصد أموراً مهما كانت صغيرة لكنها لو مرت بسلام أو عوملت بتساهل فإنها قد تنمو وتشكل خروقات كبيرة.

وقد تكون عقوبات على فعل الفساد اذ بعد أن يتم تشخيص جريمة الفساد يأتي دور الإجراءات التي تتخذ بحق المسؤول الفاسد

وهي أربعة أمور يتناولها قول الإمام عليه السلام: ((وتَحَفَّظْ مِنَ الأعْوَانِ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إلى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِداً فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ وأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ الْمَذَلَّةِ ووَسَمْتَهُ بِالْخِيَانَةِ وقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهَمَةِ)).

وهذه الاجراءات هي [١٦] :

الأول: الفصل من الوظيفة:

لم يشر الإمام صراحة إلى هذه النقطة لكنها من أوضح الواضحات في منهجه عليه السلام، فالإمام لا يقوم بما يقوم به البعض من نقل المسؤول الفاسد من ((الوظيفة الحساسة)) إلى ((وظيفة غير حساسة)). أو من موقع إلى موقع آخر. فهذا النقل هو في حد ذاته مساهمة في تكريس الفساد، لأنه يعطي لجميع الفاسدين رسالة تطمين عالية المضامين أقل ما فيها أن أقصى ما يُعرَّض له الفاسد هو تغيير مكان عمله.

ثم إن الفساد ــ مهما صغر ــ جريمة ينبغي العقاب عليها ولا يجوز ترك العقاب لصغر الذنب، بل يجب إنزال العقاب بما يتناسب مع حجم الذنب، أما عدم العقاب فهو تشجيع بصورة غير مباشرة على الفساد.

نستطيع أن نفهم الفصل من الوظيفة من خلال النصوص الكثيرة من كتاب نهج البلاغة التي تشترط النزاهة في الوظائف الحكومية، لذا فإن صدور الفساد من الموظف يعني انتفاء أحد الشروط الضرورية في التوظيف، وهو يعني الفصل بلا أدنى شك، ولا يعني النقل بكل تأكيد. والفصل من الوظيفة هو فصل دائمي وليس مؤقتاً، ويمكن استنباط الدائمية في الفصل من الكلمات الأخيرة له عليه السلام: ((ثم نصبته بمقام المذلة، ووسمتَه بالخيانة وقلَّدته عارَ التهمة))، فأي وظيفة تُسند بعدها إلى مَن

نُصب بمقام الذلة ووُسم بالخيانة وقُلِّد عار التهمة؟.

الثاني: استعادة المبالغ المختلَسة:

ضرورة استعادة الأموال المأخوذة بطريقة غير شرعية من بيت المال، وتعاقبها حتى بعد دخولها في عمليات دورات اقتصادية متعددة، فقد قام الامام بمتابعة الأموالَ التي أُعطيت بغير وجه حق لبعض المتنفذين زمن حكم عثمان بن عفان وواصل المطالبة بها، قال امير المؤمنين ((وَاللهَّ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُزُوِّجَ بِهِ النِّسَاءُ ومُلِكَ بِهِ الإِمَاءُ لَرَدَدْتُهُ، فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً؛ ومَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ))، أي أنه مستعد ــ في طريق استعادة الأموال المغتصبة ــ لتعريض الكيان الأسري للخطر إذا كانت الأسرة قد بنيت على المال الحرام. ولذا تجد من إجراءاته عند ثبوت فساد المسؤول استعادة المال المختلس حتى آخر درهم، يقول عليه السلام: ((وأخذته بما أصاب من عمله))، أي استرجاع كامل المبلغ المغصوب دون مراعاة لأي قضية أخرى ولا أعتبار لأي شروط تخفيفية، إذ لا تخفيف مع الخيانة. ولا يرى الإمام علي (عليه السلام) لنفسه أو لمنصبه اية صلاحية في التنازل عن حقوق الآخرين في المال العام، وهو القائل: (لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللهَّ)

الثالث: العقوبة الجزائية:

وهي عقوبة تأديبية ذات طابع بدني، أي أنها ليست السجن، فالسجن لا يعني شيئاً لكثيرين، ومنطلقاً لأنواع أخرى من الجريمة للمستجدِّين، بل إن بعض الفاسدين يواصل عمليات فساده حتى وهو داخل السجن. لكن العقوبة التي يفرضها الإمام هي عقوبة تأديبية مؤلمه كالضرب والجلد وما اليها. وقد أعطى الإمام صلاحيات واسعة في العقوبة البدنية بقوله: ((بسطت عليه العقوبة))، فترك شكل

العقوبة ومداها وسعتها مفتوحة على مصراعيها لكي تشمل كل مايراه المسؤول الأعلى مناسباَ ورادعاً، ولم يقيّدها بكم أو كيف، لكنه اشترط أن تكون عقوبة علنية أمام الملأ ليكون للرأي العام دور في إطلاع الشعب على تنفيذ القانون وعدم الاكتفاء بإخفاء الشخص عن الأنظار تاركين أصحاب الحق (وهم كل المواطنين) يجهلون ما الذي حل بالمعتدي على حقوقهم [١٧].

الرابع: التشهير برموز الفساد:

يؤدي هذا الاجراء في كثير من الحالات الى هروب المجرمين واختفاهم عن اعين الناس، فبالرغم من بقاهم الا ان الناس تنظر اليهم كمجرمين، إن القتل المعنوي يستهدف تقوية إجراءات الوقاية من الفساد، وقتل الأفكار الفاسدة في مهدها: في أذهان المسؤولين وعقولهم وقلوبهم. وهو أسلوب مقصود في قانون العقوبات الاسلامي نجده ماثلاً في عقوبة السارق الذي تقطع يده ويبقى حياَ يتجول بين الناس بيد مقطوعة تذكّر كل من يفكر في الإقدام على سرقة. وتتجلى في عقوبة الزاني والزانية اللذين ينبغي أن يشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وما يؤدي إليه ذلك الشهود العلني من القتل المعنوي وبقاء العبرة ماثلة كلما ظهر شخص المذنب أمام الناس، وكلما ورد ذكره في وسائل الإعلام. عبر عنه عليه السلام بقوله: ((نصبته بمقام المذلة، ووسمته بالخيانة، وقلَّدته عارَ التهمة)) وهي جميعاً تهدف إلى هتك حرمته وإسقاطه في أعين الناس وتعني القتل المعنوي الكامل.

١٢- التقاء بالمراجعين وعامة الناس: فقد ثبّت الإمام علي عليه السلام ذلك في عهده إلى مالك الأشتر حين أمره بفتح أبوابه للعامة لسماع شكاواهم، كما أمره أن يبين للناس عذره فيما لم يتمكن من تحقيقه من طلباتهم. فحول فتح الابواب للعامة قال عليه السلام: ((واجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ

وتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ للهِ الَّذِي خَلَقَكَ)). المشكلة لا تنشأ أحياناً من عدم رغبة المسؤول بسماع الشكاوى، بل لعجزه عن وضع قالب تنظيمي للتعامل مع هذه الشكاوى على مستوى تسلّمها ودراستها والتحقق من صحة وقانونية ما فيها ثم تحقيق طلب المشتكي أو إبلاغه بسبب عدم تحقيقه. فكثير من المسؤولين يشعر أن فتح باب الشكاوى يؤدي إلى مضيعة الوقت واستهلاك الزمن في قضايا معروفة النتيجة، ولذلك يكفّ عن التفكير في هذا الموضوع. وهذا خطأ فاحش له عواقب وخيمة في الدنيا والآخرة.

١٣- قضاء حوائج الناس وتقديم الخدمات: فمن أكثر حالات النقمة بحقِّ المسولين هي أثر عرقلة غير قانونية يقوم بها الموظف عمداً أو سهواً. وسواء كان انزعاج المراجع بحق أو بغير حق، فإن المسؤول المسلم مكلف بإرضاء المراجع إما بقضاء حاجته، وإما بتوضيح سبب عدم قضائها لكي يُعذر المراجِعُ المسؤولَ ولا يعود ناقماً أو متوهماً تقصير المسؤول بحقه. وليس في توضيح عذر المسؤول للمواطن أي انتقاص من قدر المسؤول، ولا تقليلٌ من شأنه، فالتفاهم مع المراجع وتوضيح سبب عدم إنجاز معاملته ــ فضلاً عن كونه ممارسة أخلاقية راقية ـ هو واجب المسؤول في الدولة العصرية وفي الدولة الإسلامية، وحول ضرورة توضيح أسباب عدم قضاء بعض حوائجهم قال: ((وإِنْ ظَنَّتِ الرَّعِيَّةُ بِكَ حَيْفاً فَأَصْحِرْ لَهُمْ بِعُذْرِكَ)) ويعلِّل الإمام عليه السلام أمره ذلك بقوله: ((واعْدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ بِإِصْحَارِكَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ رِيَاضَةً مِنْكَ لِنَفْسِكَ ورِفْقاً بِرَعِيَّتِكَ وإِعْذَاراً تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ)). أي أن الإعذار وتوضيح الأسباب يحقق هدفين: الأول: منع السخط الشعبي الذي يتولد تدريجياً وبصورة تراكمية من عدم قضاء حوائج بعض الناس. الثاني: التربية الأخلاقية للمسؤول نفسه لوقايته من التكبر

والغرور الناشئ من المنصب ومن الاحتجاب عن الناس [١٨].

١٤- التعامل بلعطف مع الرعية: اذ يقول علية السلام: (ثمّ تفقّد من أمورهم ما يتفقّد الوالدان من ولدهما، ولا يتفاقمن في نفسك شيء قويتهم به، ولا تحقرن لطفاً تعاهدتهم به وإن قل، فإنّه داعية لهم إلى بذل النصيحة لك، وحسن الظن بك، ولا تدع تفقد لطيف أمورهم اتكالاً على جسيمها، فإنّ لليسير من لطفك موضعاً ينتفعون به، وللجسيم موقعاً لا يستغنون عنه. وليكن آثر رؤوس جندك من واساهم في معونته، وأفضل عليهم من جدته، بما يسعهم ويسع من وراءهم من خلوف أهليهم، حتّى يكون همّهم همّاً واحداً في جهاد العدو، فإنّ عطفك عليهم يعطف قلوبهم عليك، وإن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودّة الرعية) [١٩]

ثانياً- الإصلاح الاقتصادي:

سعى الامام علي علية السلام الى تأسيس دولة على مبادئ العدالة واحترام الإنسان واجراء مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية تمثلت في:

١- **المساواة أمام القانون:** منع الامام شرعية الامتيازات التي يحصل عليها أقرباء المسولين لا لشيء إلا لكونهم أقرباء المسؤول. ويمكن الاستشهاد بحادثة حصلت مع عقيل ابن أبي طالب اخو الامام عندما طلب منه زيادة حصة في بيت المال أكثر مما أخذ سائر الناس، فلما وعظه وردّه لم يتعظ ولم يكفّ عن الطلب فقام علية السلام بإحماء حديده وتقريبها من يده تذكيراً له بالعقاب الأخروي الذي سيطاله لو أخذ من بيت المال ما لا يستحقه. فلا ينبغي لأقرباء المسؤول ان يتم تميزهم عن على باقي المواطنين في الحقوق.

٢- **إلغاء التمايز الطبقي** : لقد عالج الامام مشكلة تكدس الثروات بيد فئة معينة يثرون على حساب العامة، وإيقاف المزيد من اللامسئولية والانحراف، ساد في العهد الذي سبق حكم الإمام تمايز طبقي في توزيع الثروة من بيت المال، ففي عهد عمر بن الخطاب نشأت في الإسلام طبقية، مبنية على أساس القرب والسابقة، والصحبة مثل بين المهاجرين والأنصار والدخول في الإسلام وغيرها، وقد أعطيت امتيازات (مادية ومعنوية)، وكان هناك تفاوت في العطاء، ما بين ١٢ ألف درهم وهي حصة اعلى طبقاتها و ٢٠٠ درهم وهي حصة ادنى الطبقات، ومن نتائج هذا التصرف تكدس المال لدى فئة خاصة، بينما كانت عامة الناس فقراء، وفي عهد عثمان بن عفان زادت تلك الطبقات على أساس القرب من ولاه الحكم[٢٠]، فقد كانت هناك الأرض التي جعلها عمر بن الخطاب ملكا خاصاً لبيت المال، ثم جاء عثمان فأقطعها لأوليائه وأعوانه وولاته وأهل بيته، حتى أصبح الناس قسمين، قسم في عداد الأثرياء وما فوق ذلك، وآخرون لا يرتفعون عن مستوى الفقر كثيراً، حتى تسبَّبت هذه السياسة في استثراء وتفاوت طبقي خطير.

ولما جاء الامام علي(عليه السلام) الى الحكم كان موقفه حازماً بالغاء على هذه العقود، حيث أحدث الامام علي(عليه السلام) تغييراً ثورياً لعله كان أخطر التغييرات الثورية التي قررها، والتي أراد بها العودة بالمجتمع إلى روح التجربة الثورية الإسلامية الأولى على عهد الرسول الكريم(صلى الله عليه وآله وسلم)ذلك أن النظام الذي كان معمولاً به من عهد النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)فيما يتعلق بالعطاء(هو نظام قسمة الأموال العامة بين الناس بالمساواة، سواء أكانوا جنود ام عامة الناس) وهذا كان قد ألغاه عمر بن الخطاب واستبد له بنظام التفضيل. وتزايد

التمايز في العطاء كثيرا في عهد عثمان بن عفان، مما ادى الى زيادة التفاوت، وعندما تولى الامام علي الخلافة قرر التوزيع بنظام العطاء بالتساوي، فقد قام بمصادرة كل ما اعطاء الحكام السابقين الى المقربين والاقارب من اراضي واموال اخذ من بيت المال على اساس التفضيل بغير حق، ثم اعاد وتوزيع تلك الثروة بشكل عادل، وإلغاء التصنيف الطبقي للناس، ورفض أن يعترف أو يقر التغييرات «التصرفات العقارية» التي حدثت في هذه الأرض والعودة الى نظام المساواة [٢١]. كان الامام صريح في الغاء الامتيازات، اذ فقال عليه أفضل الصلاة والسلام :

(ايها الناس ألا لا يقولنَّ رجال منكم غداً قد غمرتهم الدنيا، فاتَّخذوا العقار وفجَّروا الأنهار وركبوا الخيول الفارهة، واتَّخذوا الوصائف المرققة، فصار ذلك عليهم عاراً وشناراً، إذا ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه، وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينتقمون ذلك ويستنكرون، ويقولون : حرمنا ابن أبي طالب حقوقنا)(١).

ركز الامام في اصلاحاته على لغاء الطبقية والتفاوت بين ابناء المجتمع التي تعد احد اسباب ضعف المجتمع.

٣- **تغير في السوسيولوجيا السياسية:** والتي تعني العلاقة بين السياسة والمجتمع، وذلك من خلال تحديد الفاعلين في المجتمع سواء أكانوا افراد او مجموعات مثل الشخصيات المؤثرة عشائرية او مالية او قومية او احزاب او اختيار الاقارب، ومن ثم يشكلون البنى الاجتماعية في تثبيت السلطة، وتحقيق اهدافهم المشتركة، [٢٢] فالدولة تمتلك السلطة والقرار والقوانين، وتحتاج الى طبقة معينة من المجتمع يتم اختيارها على اساس فكر وقناعة ومصالح مسؤولين الدولة، وهذه الطبقة الاجتماعية ترغب وتسعى الى التقرب من السلطة لتحقيق مصالحها. وبالتالي هناك تفاعل مشترك بين الجانبين. ويشكلون مركز قوة الدولة ومصالحها. وعادة

ما يكون هذه الطبقة المنتفعة المختارة قلة في المجتمع اذ تجني فائدة من الدولة والسلطة، وبقية افراد المجتمع مهمشين في فقر مدقع.

لقد غير الامام علي في اصلاحاته جميع امتيازات الطبقة المقربة من السلطة وصادر اموالهم و ارضهم التي اعطيت بغير وجه حق، ونتيجة لهذا الاجراءات واجه الإمام معارضة شديدة من أصحاب الامتيازات والمنحرفون والطامعون بالسلطة الذين كانوا يحصلون على نظام التفضيل مدة طويلة بحدود ٢٥ سنة، مما ركز في نفوس هذه الطبقة سيطرتها في المجتمع، فما كان من هؤلاء إلا ان شكلوا خطا معارض لإصلاحات الامام، تمثلت في الامتناع عن مبايعته، والذهاب الى الشام والانظمام الى جيش معاوية. يثيرون المشاكل والفتن والحروب(صفين و النهروان والجمل) خلال اربع سنوات وتسع اشهر التي حكمها الامام، ان فلسفة الامام هي ان المهاجرين والأنصار دخل والى الاسلام ليس على اساس العطاء وانما طلب ثواب الله سبحانه وهذا سيكون في الآخرة وليس في الدنيا، فالجميع عباد الله والمال مال الله يقسم بالتسوي ولا فضل لاحد على احد.

رفض الامام الكسب بالسلطة على حساب افراد المجتمع الاخرى، فافراد المجتمع جميعهم سواء.

وعندما طلب منه بعض اصحابه ان يميز في العطاء ويعطي الاموال الى الذين يخشى منهم العداء، لكسب ولائهم ومودتهم، ومنعهم من الفرار الى معاوية، رفض الامام ان يطلب النصر بالظلم او ياخذ من المال او يقترب منه، مدى الدهر(ما سمر سمير). فقال علية السلام: (أَتَأْمرونِّي أَن أَطْلب النَّصر بِالْجور، فيمن ولِّيت عَليه، والله لا أَطور به ما سمر سمير، وما أَم نَجم في السماء نَجمًا، لو كَان الْمالُ لي لَسويت بيَنهم، فكيف وإِنَّما الْمالُ مالُ اللهِ لهم.

ثم قال(عليه السلام) :(أَلا وإِن إِعطَاء المْالِ في غيرِ حقِّه تَبذير و إِسرا ف، وهو يرفَع صاحبه في الدْنيا ويضعه في الاخرة، ويكْرِمه في النَّاس ويهيُنه عنْد الله، وَلم يضع امرؤٌ مالَه في غيرِ حقٍّ هو عنْد غيرِ أَهله إِلاَّ حرمه اللهُ شكرهم وكَان لِغيرِه ودهم) (٢٣).

٣- **العدالة في صرف الانفقات الاجتماعي**: كانت سياسة الامام لا يفضل شريف على مشروف ولا عربي على اعجمي، فلما ظفر امير المؤمنين يوم الجمل دخل بيت المال بالبصرة، فلما رأى ما فيها من اموال قال غري غيري، فامر بتقسيمها بالعدل بين اصحابه خمسمائة خمسمائة، وكانت ستة الاف درهم والناس اثنى عشر الفا. واخذ الامام خمسمائة درهم كواد منهم، وثم اعطاء لشخص اخر طلب منه ذلك. وهنا يساوي خليفة المسلمين نفسه مع جندي من جنوده (٢٤).

وقد جاءت سيدة قريشية الى المسجد الكوفة ماسكه بامرأة اعجمية تساوي مرتبها مع مرتب هذه السيدة، واخذت تصيح امن العدل يا بن ابي طالب تساوي بيني وبين هذه الاعجمية، فاخذ الامام قبضة من التراب، وجعل يقلبها بيدة ويقول: لم يكن بعض هذا التراب افضل من بعض (٢٥).

ولَّما نودي لقبض الحقوق، قال الإمام عليٌّ عليه السلام لعبيد الله بن أبي رافع كاتبه ـ : « إبدأ بالمهاجرين فناديهم، وأعطِ كلَّ رجلٍ ممَّن حضر ثلاثة دنانير، ثُمَّ ثنِّ بالأنصار فافعل معهم مثل ذلك، ومن حضر من الناس كلُّهم الأحمر والأسود فاصنع به مثل ذلك »! وتخلَّف يومذاك رجال منهم : طلحة، والزبير، وعبدالله بن عمر، وسعد بن العاص، ومروان بن الحكم، قد عزَّ عليهم أن يكونوا كغيرهم من الموالي والعبيد!

هناك خطب الإمام عليٌّ عليه السلام مرَّةً أُخرى قال فيه : « هذا كتاب الله بين

أظهرنا، وعهد رسول الله وسيرته فينا، لا يجهل ذلك الا جاهل عانَدَ عن الحقِّ، منكر، قال تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُم ﴾ » ثُمَّ صاح بأعلى صوته « ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِين ﴾ أتمنُّون على الله ورسوله بإسلامكم ؟! (بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِين) (٢).

ومن مواقف عدله عليه السلام: حرصه على تقسيم المال فور وروده إليه على الناس بالتساوى بعد أن يحتجز منه ما ينبغي أن يأخذ للمرافق العامة، ولم يكن يستبيح لنفسه أن يأخذ من هذا المال إلا مثلما يعطي غيره من الناس، كما أنه كان يعطي معارضيه من الخوارج من العطاء مثلما يعطي غيرهم، وهذا قبل سفكهم للدماء، واعتدائهم على الناس.

٤- **منع الاحتكار والتلاعب في الاسواق**: وهي من الوسائل التي تضر بالاقتصاد وذات مردود سلبي على الناس، هي الاحتكار ولم تبي الشرعية الاسلامية الاحتكار، اذ يقوم بعض التجار المستغليين بسلوك خاطئ بخزن الطعام ونحوه عن الناس ولا يبيعونه إلا بأثمان عالية، مما يؤدي الى ثرى طبقة على حساب بقية الطبقات، فقد جاء في عهد الامام علي لمالك الاشتر (رضي الله عنه) (واعَلم مع ذلِك أَن في كثير مْنهم ضيقًا فاحشًا، و شحًا قبيحًا، واحتكاراً لِلْمَنافع، وَتحكُّمًا في اْلِبياعات، وذلِك باب مضرة لِلْعامة، وعيب عَلى اْلولاة، فامَنع من الاحتكار، فإِن رسولَ اللهِ (صلى الله عليه وآله) مَنع منْه) (٢٦).

٥- **مراقبة الاسعار**: امر امير المؤمنين بمراقبة الأسعار والحد من التلاعب فيها و بمحاسبة المحتكرين فبعد عدم أخذهم النصيحة والجشع في رفع الأسعار على ان لا تتجاوز العقوبة حد العدل. وذلك قوله:) ولْيكن اْلبيع بيعًا سمحًا: بموازِين

عدل، وأَسعار لا تجحف بِالْفَرِيَقينِ من الْبائِع والْمبتاع، فمن قَارف(أي خالط) حكْرَة)الاحتكار) بعد نهيك إِياه فَنكِّلْ، وعاقب في غيرِ إِسراف) [٢٧].

حرص أمير المؤمنين عليّ عليه السلام على تفقد أحوال المتعاملين في السوق وحملهم على التعامل بالشرع الحنيف، وقد ثبت أن عليًا عليه السلام كان شديد العناية بالاحتساب في مجال السوق، فعن الحر بن جرموز المرادي عن أبيه قال: رأيت عليّ بن أبي طالب عليه السلام يخرج من القصر وعليه قطريتان، إزاره إلى نصف الساق، ورادؤه مشمر قريبًا منه، ومعه الدرة يمشي في الأسواق ويأمرهم بتقوى الله وحسن البيع ويقول: أوفوا الكيل والميزان. وكان عليّ عليه السلام يدخل السوق وبيده الدرة، وعليه عباء ويقول: يا أيها التجار، خذوا الحق، وأعطوا الحق تَسلموا، لا تردوا قليل الربح فتحرموا كثيره. وقال عليه السلام: من اتّجر قبل أن يتفقه في الدين فقد ارتطم في الربا، ثم ارتطم، ثم ارتطم [٢٨].

٦- **تنظيم إيرادات الدولة:** تعتمد الدولة على فرض الضرائب الثابتة(الخمس والزكاة) تفقد أمر الخراج (الضرائب) مما يصلح أهله، لأنه مهم لحياة الناس. ومن كتاب له (عليه السلام) إلى عماله على الخراج(الضرائب): أما بعد، فإِن من لم يحذر ما هو صائر إِليه لم يقدم لِنفْسه ما يحرزها. واعلموا أن ما كلِّفْتم يسير، وأن ثوابه كثير، ولو لم يكن فيما نهى اللهُ عنْه من الْبغْي والْعدوان عقاب يخاف لكان في ثواب اجتنابِه ما لا عذْر في ترك طلبِه. فأنْصُفوا النّاس من أَنْفسكم، واصبِروا لِحوائِجِهِم، فإِنّكم خزان(يخزنون الأموال) الرعية، و وكلاء الامة، وسفَراء الأَئِمة.

٧- **رفع الضرائب عن كواهل الطبقة الفقيرة الضعيفة،** ممن لا تملك ضرورة ما تحتاج اليه من زاد او كساء او ادادة عمل [٢٩]، ومن ذلك ما جاء في كتابه (و لا

تحسموا أَحدًا عن حاجته، ولاَ تحِبسوه عن طلبته، و لا تِبيعن لِلنَّاس في اْلخراج كسوَة شَتاء و لا صيف، و لا دابة يعَتمُلون عَليها، و لا عبدًا، و لا تَضرِبن أَحدًا سوطًا لِمكان درهم، و لا تَمسن مالَ أَحد من النَّاس، مصلٍّ و لا معاهد، إِلاَّ أَنت جدوا فرسًا أَو سلاَحًا يعدى به عَلى أَهلِ الإسلام، فَإِنَّه لا يْنبغي لِلْمسلِم أَن يدع ذلِك في أَيدي أَعداء الإسلام، فَي كون شوكةً عَليه). (٣٠)

يؤكد الامام على جامعين الضرائب(الخراج) عدم منع الناس من احتياجاتهم الأساسية وكسوتهم في فصول السنة او الدابة التي يعتمد عليها في الزراعة وحمل الأثقال، ومنع ضرب الناس من اجل الأموال، كذلك منع اخذ أموال الناس بالغصب سواء كانوا مسلمين او ذمين اذ لا بد من احترام عهدة.

٨- **العدل في فرض الضرائب**: واوصى عليه السلام زياد بن أبيه عندما ولاه على فارس، بالعدل وعدم زيادة الخراج ورفع الضرائب وحذره من الشدة في غير حق(اْلعسف) لانها تؤدي الى العداوة والكرة و الميل عن العدل إلى الظلم(واْلحيف) يؤدي الى التمرد وحمل السلاح. اذ يوصي عليه السلام) : اسَتعملِ اْلعدلَ،واحَذرِ اْلعسف واْلحيف، فَإِن اْلعسف يعود بأْلجلاء، واْلحيف يدعو إِلى السيف). (٣١)

٩- **سك النقود**: وهو ما يسمى بالاصدار النقدي الجديد ويعد من وسائل التمويل المهمة، والقوة المالية للدولة كونها تعطي صفة الاستقلالية للدولة، وقد قام الامام علي لاول مرة في تاريخ الاسلام بسك النقود وجعل للمسلمين نقودا خاصة بهم، فقد كان في زمن الرسول يتداولون الدنانير الذهبية و الدراهم الفضية التي كانت تاتي من الدولتين البيزنطية والساسانية، ولم يحدث تغيير على النقود في عهد أبي بكر، وعند استلام عمر بن الخطاب اضاف الى النقود الفضة الساسانية العبارات العربية منها (بسم الله)، ولم يحدث تغير في عثمان بن عفان(٣٢)

١٠ - **استصلاح الأراضي وتوفير العمل بتهيئة وسائلة:** فقد ورد في نصائح الإمام في النهج: (وَ لْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الْخَرَاجِ، لأَنَّ ذَلِكَ لا يُدْرَكُ إِلاَّ بِالْعِمَارَةِ، وَ مَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلادَ وَ أَهْلَكَ الْعِبَادَ، ولم يستقم امره الا قليلا، وانما يؤتي خراب الارض من اعواز اهلها) فقد كانت طبقة الفلاحين تحتل مكانة خاصة لدى الإمام ع لأنها تشكل الغالبية المطلقة من السكان. وقد فضل اعمارة الأرض على جباية الضرائب وفرض المكوس.

١١ - **تنمية مصادر الإنتاج:** لقد ركز الامام على تطوير المصدر الاساسي للانتاج وهي الموارد الطبيعة بما تمتلكه من ارض ومياه وموارد اخرى، فمصادر الانتاج في الاقتصاد هي (الارض وراس المال والعمل والتنظيم)، ويعد الكثير من المفكرين ومنهم السيد محمد باقر الصدر، ان الطبيعة (الارض بما تملكه من غابات وارض زراعية ومعادن ومياة) هي المصدر الاول والاساسي لكل انتاج، وذلك لان التنظيم يدرج ضمن العمل، وان راس المال يمثل ثروة سبق انتاجها، والعمل هو عنصر معنوي وليس ثروة[٣٣]. ومن ثم تعد الأرض عنصر أساسي للإنتاج.

فقد ركز أمير المؤمنين علي(عليه السلام) على مبدأ تنمية الإنتاج واستغلال الطبيعة إلى أقصى حد، مع التأكيد على العدالة في التوزيع، على ان تمارس الدولة تنفيذها ضمن تلك الحدود. وقد حدد الإمام علي(عليه السلام) أسس تطبيق مبدأ تنمية الإنتاج في ظل الدولة الإسلامية في كتابه الى واليه على مصر محمد بن أبي بكر، وأمره أن يقرأه على أهل مصر، والعمل بمحتواه والسير على تطبيقه. وقد كتب الإمام :

(يا عباد الله إن المتقين حازوا عاجل الخير وآجله، شاركوا أهل الدنيا في دنياهم، ولم يشاركهم أهل الدنيا في آخرتهم أباح لهم الله الدنيا ما كفاهم به وأغناهم، قال الله عز

وجل: (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون سكنوا الدنيا في دنياهم فأكلوا معهم من طيبات ما يأكلون، وشربوا من طيبان ما يشربون، ولبسوا من أفضل ما يلبسون، وسكنوا من أفضل ما يسكنون، وركبوا من أفضل ما يركبون، أصابوا لذة الدنيا مع أهل الدنيا، وهم غدا جيران الله يتمنون عليه فيعطيهم ما يتمنون، لا ترد لهم دعوة، ولا ينقص لهم نصيب من اللذة، فإلى هذا يا عباد الله يشتاق. (من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله) (٣٤)

وضح الامام علي (عليه السلام) في هذا الكتاب التاريخي، نظرية المتقين في نشاط الانسان وحياته والعمل وللاستثمار في الأرض، ولذا أمر بتطبيق ما في الكتاب، ورسم سياسته في ضوء ما جاء فيه من وصايا وتعليمات، وان تستغل الموارد المادية وتحقق نمو الإنتاج واستثمار الطبيعة إلى أقصى حد، وتنمية الثروة بوصفها هدفا من أهداف مجتمع المتقين، تنمية الثروة ليست هدفا إلا بمقدار ما تنعكس في حياة الناس ومعيشتهم. وأما حين تنمو الثروة بشكل منفصل عن حياة الناس، ويكون الجمهور في خدمة هذه التنمية لا التنمية في خدمة الجمهور، فسوف تكتسب الثروة نوعا من الصنمية.

١٢ - **المالكية الخاصة**: بالرغم من محاربته للطبقية الا انه لم يلغي الملكية الخاصة وان مصدر الملكية الخاصة هو العمل والنشاط واعطاء حرية في العمل، واستثمار الثروات الطبيعية مثل حفر الآبار واحياء الأرض، وان يكون مجال التملك متناسبا مع الجهد المبذول، وان لا يؤدي التملك الخاص الى أضرار عامة. ولم يترك الامام التصرف بالاموال الخاصة دون توجيه بل حدد اوجه الانفاق، كون الملكية ملكية مقيدة ومن هذه الاوجه: يقول عليه السلام(فمَنْ آتَاهُ اللهُ مَالا

فَلْيَصِلْ بِهِ الْقَرَابَةَ، وَلْيُحْسِنْ فِيهِ الضِّيَافَةَ، وَلْيَفُكَّ فِيهِ الْعَانِيَ وَالأَسِيرَ وليعط منه اَلْفُقَرَاءَ وَالْغارمَ، وَلْيَصْبِرْ نفسه عَلَى الحقوق والنَّوائِبَ بتغاء الثواب، فَإِنَّ بِهَذِهِ الْخِصَالِ يَنَالُ كَرَمَ الدُّنْيَا وَشَرَفَ الآخِرَةِ [٣٥]. وعليه فان اوجه التصرف في المال هي [٣٦]:

أ- انفاق المال على العائلة: انفاق على الحاجات الاساسية الضرورية مثل الماكل والملبس والمسكن.

ب- انفاق المال على الاقارب والجيران لزيادة التراحم والمحبة بينهم.

ت- الانفاق المال على الضيافة واكرام الضيف.

ث- الانفاق المال من اجل فك الاسير والعاني، وعتق العبيد.

ج- انفاق المال على الفقير.

ح- انفاق المال على الغارم أي المدين الذي لا يستطيع ان يسدد ما عليه من ديون، وهنا اوجب الامام مساعدته حتى لا تهان كرامة الانسان.

خ- اعطاء حق الله في ماله من الخمس والزكاة وكفارات وغيرها.

١٣ - الملكية العامة: تعد الملكية العامة وخاصة ملكية الارض كونها المصدر الاساسي للثروة من اهم موارد الدولة، وهناك تطبيقاتها واضحة في تقرير مبدأ الملكية العامة لهذا النوع من الأرض، ففي عهد عمر بن الخطاب طولب بتقسيم الأرض المفتوحة بين المحاربين من الجيش الإسلامي، على أساس مبدأ الملكية الخاصة، فاستشار الصحابة، فأشار عليه علي عليه السلام بعدم التقسيم، وقال له معاذ بن جبل: ((إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي القوم، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد، أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسدا، وهم لا يجدون شيئا، فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم فقضى عمر بتطبيق

مبدأ الملكية العامة[٣٧]،

وقد أسلم دهقان في عهد حكم علي (عليه السلام)، فقام الإمام (عليه الصلاة والسلام: (أما أنت فلا جزية عليك، وأما أرضك فلنا [٣٨]،

فالممتلكات العامة وخاصة الارض تكون ملكا عاما للدولة، ولا يباح لأي فرد تملكها والاختصاص بها، وبالتالي يعد لكل مسلم حق في الأرض، بوصفه جزءا من الأمة، ولا يتلقى نصيب أقربائه بالوراثة، كما تنقطع صلة المستأجر بالأرض عند انتهاء مدة الإجارة، ولا يجوز له احتكار الأرض بعد ذلك، و يعد ولي الأمر هو المسؤول عن رعاية الأرض واستثمارها، وفرض الخارج عليها عند تسليمها للمزارعين [٣٩]

١٤- **الاهتمام بقطاع التجارة والصناعة:** فمن النصوص التي تعكس هذا المفهوم، ما جاء في كتاب علي عليه السلام إلى واليه على مصر، مالك الأشتر، وهو يضع له برنامج العمل، ويحدد له مفاهيم الإسلام (ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات وأوص بهم خيرا : المقيم منهم، والمضطرب بماله(المتردد به بين البلدان.) والمترفق) المكتسب) ببدنه، فإنهم مواد المنافع، وأسباب المرافق(ما ينتفع به من الادوات والانية)، وجلابها من المباعد والمطارح(الأماكن البعيدة)، في برك وبحرك، وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها (تلك المرافق من تلك الاماكن) ولا يجترون عليها، فإِنَّه مسلْم(أي أنهم مسالمون)، لا تُخَاف بائِقَتُه(الداهية)، وصلْح لا تخشى غائِلَته، وَتَفقَّد أُمورهم بحضرتك وفي حواشي بِلادك[٤٠].

وواضح من هذا النص أن فئة التجار جعلت في صف واحد مع ذوي الصناعات، أي المنتجين، وأطلق عليهم جميعا أنهم مواد المنافع، فالتاجر يخلق منفعة كما يخلق

الصانع وعقب ذلك بشرح المنافع التي يخلقها التجار، والعمليات التي يمارسونها في جلب المال من المباعد والمطارح، ومن حيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترئون عليها. فالتجارة في نظر الإسلام نوع من الإنتاج والعمل المثمر، ومكاسبها إنما هي في الأصل نتيجة لذلك.

١٥- محاربة الفقر: ويمكن توضيح مفهوم الفقر(poverty) عند الإسلام بشكل عام فالفقير هو من لم يظفر بمستوى من المعيشة، يمكنه من إشباع حاجاته الضرورية وحاجاته الكمالية، بالقدر الذي تسمح به حدود الثروة في البلاد أو المستوى المعيشي في المجتمع الإسلامي[٤١]. ويعرف الفقر بحالة الحرمان المادي الذي تتجلى اهم مظاهرة في انخفاض مستوى الدخل والاحتياجات الاساسية من الغذاء وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي ومستوى السكن الملائم[٤٢]

أن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، يشير الامام علي أن الفقر والحرمان ليس نابعا من الطبيعة نفسها، وإنما هو نتيجة سوء التوزيع والانحراف عن العلاقات الصالحة التي يجب أن تربط الأغنياء بالفقراء، فيقول علية السلام (فما جاع فقير ألا بما متع به غني) والله تعالى سائلهم عن ذلك، يعالج الفقر من خلال اعادة توزيع الضرائب الثابتة (الزكاة، والخمس) التي تؤدي الى التوازن الاجتماعي في مستوى المعيشة. ولها اثار ايجابية كبيرة في القضاء على الفقر، فقد كانت صفة الالتزام هي سر نجاح الامام علي في هذا الجانب، وتوزيع اموال المسلمين عليهم، ففي خلافة امير المؤمنين: كان يوزع جميع اموال بيت المال على اصحابها، ثم يمتلئ هذا البيت مجددا ويصرفه في مجالاته ايضا، فلا يبقى محتاج في بلا المسلمين، فقد روي ان الامام علي (عليه السلام) عندما ينتهي من تقسيم ما في بيت المال بين المسلمين، يامر بكنسه،

وينضحة بالماء، ثم يصلي فيه ركعتين، ثم يقول: اشهد لي يوم القيامة) [٤٣]

وكانت نظرية الامام بتوزيع جميع الاموال على المحتاجين، بحيث لا يبقى درهما وحدا ولا دينارا واحدا في بيت المال، فقد حصلت الدولة الاسلامية على اموال كثيرة في عهد عمر بن الخطاب، فأشار الإمام علي فقال(قسم كل سنة ما اجتمع اليك من المال و لا تمسك منه شيئا) [٤٤] وهذه قاعدة مالية تؤكد ضرورة توزيع اموال المسلمين عليهم ولا يبقى منها شي.

١٦- عدم الاسراف والتبذير: بعد تسليم الامام الخلافة بدأ منهجه ضد الاسراف، ومن كتابه الى واليه في البصرة، يدعوه الى الاقتصاد في المال فيقول (فدع الاسراف مقتصدا، واذكر في اليوم غدا، وامسك من المال بقدر ضرورتك وقدم الفضل ليوم حاجتك)[٤٥]

١٧- تنظيم الخراج: يعني الخراج اجر الارض وما يسمى ريع الارض او ايجارها وهو مبلغ تتقاضاه الدولة ممن يستثمرون الأرض ويزرعونها ومن ثم يصرف في مصالح المسلمين كافة، فقد كانت اجراءات الامام عليه السلام في تنظيم الخراج بان يتم الحصول عليها مع مراعات والاهتمام بمشاكل المنتجين مثل الآفات الزراعية او قلة المياه او فساد البذور او غرق الارض، فيامر الامام بان يكون الخراج متناسبا مع ظروف الانتاج، فيقلل عليهم الريع(الخراج) في اوقات الازمات حتى يحققوا أرباح واصلاح لانهم مصدر تعمير البلاد، مما يؤدي الى فرحهم وسعادتهم، لنظرتهم ان مالك الارض انصفهم وكان عادل معهم في تحمل جزء من الخسارة، مما يؤدي الى زيادة حافزهم للعمل وزيادة الانتاج، ويحدث العكس فعدم دعم المزارعين يؤدي الى خسارتهم ومن ثم تركهم الارض وخرابها، فيقول عليه السلام: (فإِن شكوا ثقلاً أو علّة،أو ٱنقطاع شرب أو بالّة، أو إِحالة

أرض اغتمرها غرق، أو أجحف بها عطش خفّفْت عْنهم بما ترجو أن يصُلح به أمرهم، ولا يثْقلن عليك شيء خفّفْت به المْؤُونة عْنهم، فإِنّه ذُخْر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك، مع استجلابِك حسن ثنائِهم، وتبجحك باستفاضة الْعدلِ فيهم، معتمدً افضل قوتهم، بما ذخرت عْندهم من إِجمامك لهم، والثِّقة مْنهم بما عودتهم من عدلِك عليهم في رفْقك بهم، فربما حدث من الأُمور ما إِذا عولْت فيه عليهم من بعد احتمُلوه طيبةً أنْفُسهم به، فإِن الْعمران محتمل ما حمْلته، وإِنّما يؤْتى خراب الأْرضِ من إِعواز أهلها، إِنّما يعوِز أهُلها لاشْراف أنْفسِ الْولاة على الْجمع، وسوء ظنِّهم بالْبقاء، وقلّة انْتفاعهم بِالْعبر) (٤٦)

يمكن ان نستفيد من هذه النظرية في الوقت الحالي بان نراعي الجانب النفسي والانساني للمنتجين، وعدم التركيز على الجانب المادي، كما يمكن ان تكون ايرادات الدولة حافر لزيادة الانتاج والانتعاش الاقتصادي او فشل المشاريع وغلقها من خلال خسارة المنتجين، فضلا عن جانب المرونة في فرض الضرائب او الريع بما يتناسب مع ظروف الانتاج واهداف الدولة الاقتصادية، فحالة التسامح والرفق بالناس حالة جيدة تنعكس بشكل ايجابي على المنتجين، على العكس من حالة الشدة والضرب والتهديد والتخويف التي تؤدي الى الاساءة الى كرامة الانسان.

نستنتج مما تقدم ان الامام وضع نظام اقتصادي قائم على الشريعة الاسلامية فلا اقطاع من الاموال الشعب لفئة معينة، ولا تلاعب بالاسواق عن طريق الاحتكار والاستغلال والغش.....

ثالثاً- الإصلاح الاجتماعي:

حدد الامام علي علية السلام الأسس التي يقوم عليه المجتمع في دولته وفقا لما كان في زمن الرسول وهو المجتمع الإسلامي المبني على القران وسنة الرسول، ومن ابرز الأسس التي يقوم عليها هذا المجتمع هي:

١- **تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية:** وهي من المبدأ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، بمعنى المساواة بين افراد المجتمع وعدم التفريق بينهم بسبب الجنس واللغة او اللون او الثروة [٤٧]، قال تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة... [٤٨] وهذا تجلى في أولى خطواته (عليه السلام) بإلغاء القيم العشائرية والقضاء على النزعة القبلية السائدة في المجتمع، والعودة إلى قيم الإسلام الأصيلة القائمة على أساس المساواة العامة الشاملة، فلا تفاضل بين قوم وقوم وجنس وجنس، ولا شأن أبداً للعرق أو اللون أو العمر أو أي امتياز آخر من الامتيازات العرقية التي كان يتمايز بها الناس، ولا تصنيف للطبقات والفئات الاجتماعية، ولا تنابز بالألقاب، ولا تفاخر بالزينة والأموال والأولاد.

٢- **الضمان او التكافل الاجتماعي:** ويعني ان الاسلام يكفل لكل فرد في المجتمع سد حاجاته الاساسية، اذ لا يجوز ان يبقى محتاج في المجتمع عندئذ يتحقق مبدأ التوازن الاجتماعي والقضاء على الطبقية في المجتمع، ورعاية الطبقة السفلى من المجتمع: وتضم المساكين والمحتاجين وشديدو الفقر، وذوي العاهات أو الأمراض التي تمنعهم من الكسب، ويوصي الإمام(عليه السلام) بهذه الطبقة، ففيهم السائل، والمتعرض للعطاء بلا سؤال.

وهناك الكثير من النصوص التشريعية التي تدل على المسؤولية المباشرة للدولة في الضمان الاجتماعي، وقد اكد الإمام علي على هذه المسؤولية، وعلى ان الضمان هنا ضمان إعالة، أي ضمان مستوى الكفاية من المعيشة، وجاء في كتابه إلى واليه على مصر: (ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين، وأهل البؤس(شدة الفقر) والزمنى(أرباب العاهات المانعة لهم عن الاكتساب) فإن في هذه الطبقة قانعا(السائل) ومعترا (المتعرض للعطاء بلا سؤال) : واحتفظ لله ما استحفظك) طلب منك حفظه) من حقه فيهم، واجعل لهم قسما من بيت مالك، وقسما من غلات(ثمرات) صوافي(أرض الغنيمة.) الإسلام في كل بلد. فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى، وكل قد استرعيت حقه، فلا يشغلنك عنهم بطر(طغيان بالنعمة)، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لأحكامك الكثير المهم فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعر خدك لهم. وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم، ممن تقتحمه العيون (تكره أن تنظر اليه احتقارًا وازدرا (وتحقره الرجال ففرغ لأولئك ثقتك) (أي اجعل للبحث عنهم أشخاصًا يتفرغون لمعرفة أحوالهم يكونون ممن تثق بهم من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثم اعمل فيهم بالإعذار إلى الله يوم تلقاه. فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الانصاف من غيرهم. وكل فاعذر إلى الله في تأدية حقه اليه. وتعهد أهل اليتم، وذوي الرقة في السن ممن لا حيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه [٤٩])

فهذه النصوص تقرر بكل وضوح مبدأ الضمان الاجتماعي، وتشرح المسؤولية المباشرة للدولة في إعالة الفرد وتوفير حد الكفاية له. هذا هو مبدأ الضمان الاجتماعي، الذي تعد الدولة مسؤولة بصورة مباشرة عن تطبيقه، وممارسته في المجتمع الإسلامي. فمن مسوؤلية الدولة أن تهيئ له فرصة العمل في حدود صلاحيتها. ومن لم تتح له

فرصة العمل، أو كان عاجزا عنه.. فعلى الدولة أن تضمن حقه في الاستفادة من ثروات الطبيعة، بتوفير مستوى الكفاية من العيش الكريم.[٥٠]

٣- **احترام شخصية الانسان وتكريم الرعية ورحمتهم**، فشخصية الانسان محترمة وكرامته مضمونه في المجتمع الاسلامي، اذ جاءت في الاية الكريمة﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾[٥١]، اذ يوصي الامام مالك الاشتر (وأَشعر قلْبك الرحمة لِلرعية، والْمحبة لهم، واللُّطف بهم، و لا تَكُونَن عَليهم سبعًا ضارِيًا تغْتنم أَكَلهم، فإِنَّهم صنْفَان: إِما أَخلك في الدين، وإما نَظير لك في الْخَلْق، يفْرطُ منْهم الزلَلُ، وَتعرِض لَهم الْعَلَلُ، يؤْتى على أَيدي هم في الَعمد والخطأ، فأَعطِهِم من عفْوك وصفْحك مثْلَ الَّذي تحب أَن يعطيك اللهُ من عفْوه وصْفحه، فإِنَّك فوَقهم، ووالِي الأمرِ عَليك فوَقك، واللهُ فوق من ولاَّك! وَقد استكْفَاك أَمرهم، وابَتلاك بهم.[٥٢].

٤- **عدم التكبر والعلو على الناس**: اذ يوصى مالك الاشتر(إِياك و مساماَة الله في عظمته، والتَّشَبه به في جبروته، فَإِن اللهَ يذلُّ كلَّ جبار، ويهين كلَّ مخْتال).[٥٣]

٥- **عدم الظلم**، اذ يقول عليه السلام (ومن ظَلم عباد الله كَان اللهُ خَصمه دون عباده) وليس شيء أدعى إِلى تغيير نعمة الله وتعجيلِ نقْمته من إِقامة على ظُلْم، فإِن الله سميع دعوة الْمظْلومين، وهو لِلظّالِمين بالْمرصاد.

٦- **العدالة في التعامل مع الناس**: اذ يقول عليه السلام وْليكن أحب الأُمور إِليك أوسطها في الْحقِّ، وأعمها في الْعدلِ، وأجمعها لِرضى الرعية، فإِن سخْط الْعامة يجحفُ برضى الْخاصة، وإِن سخْط الْخاصة يغْتفر مع رضى الْعامة. وليس أحد من الرعية، أَثْقل على الْوالِي مؤُونة في الرخاء، وأقل معونةً له في الْبلاء، وأكْره

لِلاْنْصاف، وأسأل بالإلحاف(الشدة في السؤال)، وأقلّ شكْرًا عنْد اِلاعطاء، وأبطأ عذْرًا عنْد اْلمْنع، وأَضعف صبرًا عنْد ملمات الدهر من أَهلِ اْلخاصة،وإِنَّما عمود الدين، و جماع اْلمْسلمين، واْلعدُة لِلاعداء، اْلعامة من الامة، فْليكن صغْوك(الميل) لهم، وميُلك معهم [٥٤].

٧- **التعامل مع غير المسلمين في دولة الاسلام**: لم يقلل الامام من شان القليات والذمي(الكافر الذي يدفع الجزية ويدخل في ذمة الاسلام) في دولته بل امر في كتابه الى مالك الاشتر(و لا تَمسن مالَ أَحد من النَّاس، مصلٍّ و لا معاهد) وقد ساوى علية السلام بين المصلي والذمي الذي عائد بمعاهدة مع الدولة والتي اوجب الامام بالوفاء بعهده [٥٥].

٨- **ستر عيوب الناس** : (وْليكن أَبعد رعيتك منْك، وأشْنأَهم عْندك، أَطْلَبهم لِمعائِب النَّاس، فإن في النَّاس عيوبًا، اْلوالِي أَحقّ من سَترها، فلا تكْشَفن عما غَاب عنْك منْها، فإِنَّما عَليك تَطْهِير ما ظهر لك، واللهُ يحكُم عَلى ما غَاب عْنك، فَاسُتر اْلعورَة ما اسَتطعت يسُتر اللهُ منك ما تحب ستْره من رعيتك). [٥٦]

٩- **نهى عن الأحقاد وحل جميع عقدها فلا يناسب المسول العمل بالحقد، او بالعداوة او سماع النمام والمنافق**، اذ يقول (عليه السلام) أَطلق عن النَّاس عقْدَة كلِّ حْقد،واْقطع عنْك سبب كلّ وْتر(العداوة)،وتَغَاب(التغافل) عنك لمِّا لا يضح(الماضي) لك، ولا تعجَلن إِلى تَصديق ساع، فَإِن الساعي(هو النمام بمعائب الناس)غاش، وإِن تشبه بالنَّاصحين. [٥٧]

الإصلاحات السياسية

١- نقل العاصمة: قام الامام بنقل عاصمة الدولة الاسلامية من الجزيرة العربية الى الكوفة، وهي حالة من التجديد في حياة الامة، وفي امكان القيادة: فتغير عاصمة أي دولة يعد من الامور الثابتة وهذا ما يعكس شجاعة في التغير، ونقل العاصمة الى المكان الافضل من ناية الموارد والانصار، فقد وصفها بانه ما قصدها جبار بسوء الا انتقم منه بشر انتقام، ومن كلام له (عليه السلام) في ذكر الكوفة: (كأَنِّي بك يا كُوفَة تمدين مد الأدِيم)الجلد المدبوغ (،ألعكاظي(نسبة إلى سوق عكاظ(، تعركين بِالنَّوازِلِ(الشدائد)، وُتركِبين بالزلازِلِ، وإِنِّي لاعَلم أَنَّه ما أَراد بك جبار سوءًا إِلاَّ ابتلاه اللهُ بشاغل، ورماه بَقاتل) [٥٨]

٢- محاربة استغلال النفوذ: من المفيد التعرف معنى استغلال النفوذ، التي تتكون من كلمتين هما: الاستغلال(exploitation) وتعني اخذ غلة الشي او فائدته، والنفوذ(influence) أي نفذ واخترق او المطاع او السلطة، وعليه يكون معني استغلال النفوذ(of influence exploitation) اخذ فائدة السلطة [٥٩] ومن الامثلة لاستغلال المنصب الرشوة و استغلال الوظيفة العامة وتعيين الأقارب. وقد ذم الإمام(عليه السلام) من يتصدى الى المنصب و الحكم وليس بأهل لذلك المنصب وقد وصفه ببغض الخصال، اذ يقول إِن أَبغض الخَلائِق إِلى اللهِ تعالى رجلان وقسمهم الى قسمين هما:

١- (رجلٌ و كَله اللهُ إِلى نفْسه، فهو جائر عن قصد السبيلِ، مشْغُوف بِكلام بدعة، ودعاء ضلالَة، فهو فتْنَة لمنِ افْتَتن به، ضالٌّ عن هدي من كَان قبَله، مضلٌّ لِمن اْقتدى به في حياته وبعد وَفاته، حمالٌ خطايا غيره، رهن بخَطيئَته) [٦٠]

هذا النموذج من اصحاب المناصب الذي وصفه الامام بانه رجل قد تركه الله ونفسه فهو منحرف عن الحق، يحب المدح وكلام البدعة حتى بلغ حبه شغاف قلبه، و كلام البِدعة: ما اخترعته الاهواء ولم يعتمد على ركن من الحق ركين، فهذا الشخص فتنة في حياته وبعد وَفاته، ويحمل خطاياه و خطايا غيره لا مخرج له منها.

٢- (ورجلٌ قمش جهلا، موضع في جهالِ الأمة، غادر في أَغْباش الفْتَنة، عم بما فيعقْد الهدَنة، قد سماه أَشْباه النَّاس عالمًا وَليس به، بكَّر فَاستكْثر من جمع، ما قَلَّ منْه خَير مما كُثر، حتَّى إِذا ارَتوى من ماء آجن، وأكثر من غيرِ طائِل، جَلس بين النَّاس قاضياً ضامنًا لِتَخْليص ما الَتبس عَلى غيره)[٦١]

اما النموذج الثاني الذي وصفة الإمام فهو يتمسك بالمناصب والسلطة ومتجاهل حكم الله مغرور، ويتصف هذا النموذج بأنه مسارع بالغش والتغرير بجهال الأمة، ولا يتوانى عن الغدر في أي مناسبة وقد وصفه الإمام في) أَغْباش) وهو بقايا ظلمته، حتى لو عقد الاتفاق على الصلح والمسالمة بين الناس، والمشكلة ان هذا الشخص غير منبوذ في المجتمع لان الشخص الذي يغش ويخدع ويغدر لا يحترمه الناس ويحتقره، إلا ان هذا الشخص على العكس يصفه الجهال من الناس أطلق عليه الإمام(أَشْباه النَّاس) عالما، فهو يتصف بأحسن الصفات وهي العلم، فبعد ان يخادع الناس ويغشهم ويكون عنصر الفساد في الدولة وكأنه يرتوي من الماء الفاسد المتغير اللون والطعم، يجَلس بين النَّاس قاضياً ضامنًا يبين ما الَتبس عَلى غيره. واستغلال النفوذ يلحق ضررا بالمصلحة العامة ويخل بمصالح الافراد في الحصول على الخدمات العامة.

٣- تقسيم الدولة المجتمع الى طبقات، وهو ما يمثل في الحكومات المعاصرة وزارات أساسية هي:

أ- وزارة الدفاع والداخلية وما يرتبط بهما، ومسؤولتها الدفاع عن مصالح الامة والوطن الاسلامية والاقتصادية والسياسية، وهي مسؤولية اجتماعية عامة يسال عنها الجميع وهم مكلفون بها تكليفا كفائيا، لذا فرض الله سبحانة فريضة الجهاد وتتحمل الدولة بشكل اساسي هذه المسوؤلية وعلى افراد الامة ان يؤازروها على القيام بهذا الواجب [٦٢]

ب- وزارة العدل: وحول القضاء، يذكر (ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم ولا يتمادى في الزلة ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه). وهنا يذكر السمات التي ينبغي لأن يتصف بها الحاكم أو القاضي. فيذكر صفة من بين تلك السمات: أن يتسم الحكم(وكذلك القاضي) بالأفضلية، وألا تضيق به الأمور، ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى بالزلة، ولا تشرف نفسه على طمع، الخ.. سياسته (عليه السلام) في مجال القضاء ومواصفات القضاة [٦٣] حدد(عليه السلام) صفات القاضي بما يلي:

١- أن يكون ممن لا تضيق به الأمور، ولا تغضبه الخصوم.

٢- أن لا يتمادى في الزلّة.

٣- أن لا يضيق صدره من الرجوع إلى الحق إذا أخطأ.

٤- أن لا تشرف نفسه على طمع.

٥- أن يكون عميق النظر، لا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه.

٦- أن يكون حازماً عند اتضاح الحكم.

٧- أن يكون طويل الأناة، لا يضيق بمراجعة الخصم، وصبوراً حتى تتكشف الأمور له.

٨- أن لا يستخفّه زيادة الثناء عليه، ولا يستميله إغراء.

ت- وزارة المالية

ث- وزارة الصناعة

ج- وزارة التجارة والزراعة

ح- الشؤون الاجتماعية وهي تهدف إلى استصلاح شؤون المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا،

(واعلم أنّ الرعية طبقات، لا يصلح بعضها إلاّ ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض : فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامّة والخاصّة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمّال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمّة ومسلمة الناس، ومنها التجّار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة، وكل قد سمى الله له سهمه، ووضع على حدّه فريضة في كتابه أو سنّة نبيه (صلى الله عليه و آله) عهداً منه عندنا محفوظاً.

فالجنود، بإذن الله، حصون الرعية، وزين الولاة، وعز الدين، وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلاّ بهم، ثم لا قوام للجنود إلاّ بما يخرج الله لهم من الخراج الذي يقوون به على جهاد عدّوهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم، ويكون من وراء حاجتهم.

ثمّ لا قوام لهذين الصنفين إلاّ بالصنف الثالث من القضاة والعمّال والكتّاب، لما يحكمون من المعاقد، ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها.

ولا قوام لهم جميعاً إلاّ بالتجّار وذوي الصناعات، فيما يجتمعون عليه من مرافقهم، ويقيمونه من أسواقهم، ويكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم. ثمّ الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق رفدهم ومعونتهم، وفي الله

لكل سعة، ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه، وليس يخرج الوالي من حقيقة ما ألزمه الله من ذلك إلاّ بالاهتمام والاستعانة بالله، وتوطين نفسه على لزوم الحق، والصبر عليه فيما خف عليه أو ثقل) (٦٤)

بناء الجيش:

يعد بناء الجيش والقوات المسّلحة من الأمور الأساسية للحفاظ على الكيان السياسي للدولة والمجتمع بصورةٍ عامةٍ، وقد ركز الإمام علي (عليه السلام (في إصلاحاته على هذا الجانب وانعكاسه وترابطه المهم مع الجانب الاقتصادي. ويمكن توضيح إصلاحات الإمام علي(عليه السلام) في الجانب العسكري بما يأتي:

١ - حدد المهمة الأساسية للجيش في نظر الإمام في:

أ- الدفاع عن الدولة من خطر الأعداء، فالأُمة تتسّتّر بالجيش في المواقع الخطيرة التي يتعرض فيها الوطن إلى الغزو أو الاعتداء أو السلب والنهب، أو حفظ الأمن العام، وقد وصفة الامام بالدرع الحصين. فوظيفة الجيش بحسب فكر امير المؤمنين (عليه السلام):) فَالجُنُود بِإِذنِ اللهَّ حصون الرعِيةِ وزين الولاةِ وعِز الدينِ وسبلُ الأَمنِ، وَليس تَقُوم الرعِيةُ إِلاَّ بِهِم).

ب- يعد الجيش (زين الولاةِ) أي إن الجيش للوالي أو الحاكم زين وما يزدان به بحيث يشعر الوالي بالمهابة والافتخار وعلو الهامة، فالرؤساء الآن يستعرضون قواتهم دائماً في الساحات العامة وأمام الجماهير، ويبرزون ذلك إعلامياً ليفتخروا وتزداد قوتهم وصلابتهم من خلال الدفع المعنوي الذي يحصلون عليه.

ت- الجيش هو (عِز الدينِ): فما من دولة تقوم وتقوى إلا بقوة جيشها، فقد قامت الدولة الإسلامية في عهد رسول الله (صّلى الله عليه وآله وسّلم) وقويت شوكتها

بذلك النفر المجاهد من أهل بدر، ولولا تلك القوة البسيطة العدد القوية بالإيمان لَما استقام الأمر، فبالجيش يدافع عن مبادئ الدين [٦٥].

ث- ويحدد الإمام وضيفة اخرى للجيش بأنه)سبلُ الأَمنِ (الجيش هو القوة الصائنة التي يكون فيها حِفظ الأمن والنظام في البلد، وتكون حياة الناس ومصائرهم محفوظة من الأخطار والأهوال والاستغلال، والمجتمع لا يقوم إلا بهؤلاء المدافعين عن كيان الأُمة (وَليس تَقُوم الرعِيةُ إِلاَّ بِهِم) .

٢ -**أُسلوب تعبئة القوات**: ضرورة القيام بالتعبئة العسكرية للجيش في أيام الحرب، يؤكد ان يتقدم لابسين الدروع، وان يتاخر من لا درع له،ويعض الاضراس، و اْن عطفوا وأميلوا جانبكم لِتزَلق الرماح ولا تنفذ فيكم أسّنتها. حيث يقول (عليه السلام): (فَقدموا الدارِع وأَخِّروا الحاسِر وعضوا عَلى الأَضراسِ؛ فَإِنَّه أَنبى لِلسيوفِ عنِ الهامِ، والَتووا فِي أَطرافِ الرماحِ ؛ فَإِنَّه أَمور لِلأَسِنَّةِ، وغُضوا الأَبصار؛ فَإِنَّه أَربطُ لِلجأشِ وأَسكن لِلقُلُوبِ، وأَمِيتُوا الأَصوات؛ فَإِنَّه أَطرد لِلَفشلِ، ورايَتكُم فَلا تُمِيلُوها ولا تُخِلُّوها ولا تَجعلُوها إِلاَّ بِأَيدِي شُجعانِكُم). [٦٦]

٣- **التجهيز**: يأمر الإمام علي بإكمال آلات الحرب والدفاع(اللامة) وتحريك السيوف، والنظرة بغضب للأعداء، والطعن في الجوانب يميناً وشمالاً) الشَّزر)، وفي اطراف السيف) بِالظُّبى(واجعلوا سيوفكم متصلةً بخُطأ أعدائكم(السيوف بِالخُطا)، ويشجعهم على الكر في القتال وعدم الفر، لانها عار ليس على الشخص فقط وانما حتى على أولاده، اذ يقول علية السلام (عليه السلام) : (كمِلُوا اللامة، وَقلقِلُوا السيوف فِي أَغمادِها قَبلَ سلِّها، والحظُوا الخَزر، واطعنُوا الشَّزر، وَنافِحوا بِالظُّبى، وصِلُوا السيوف بِالخُطا، واعَلموا أَنَّكُم بِعينِ اللهَّ ومع ابنِ عم رسولِ اللهَّ، فَعاوِدوا الكر، واستحيوا مِن الَفر، فَإِنَّه عار فِي الأَعقابِ) [٦٧]

٤ -**تمويل الجيش**: يؤكد الإمام على الميزانية العامة للجيش، وتخصيص المبالغ الكافية لكي يكون الجيش جاهزاً وكاملاً ومسّلحاً تسليحاً قوياً، وبدون المال لا يكون هناك جيشٌ قوي ولا سلطة رصينة تحفظ المجتمع وتصونه وتُجاهد عدوه وتُصلح به ما فسد من أمرِ الأُمة، (ثُم لا قِوام لِلجنُودِ إلاَّ بِما يخرِج اللهَّ لَهم مِن الخراجِ الَّذِي يقوون بِهِ عَلى جِهادِ عدوهِم، ويعَتمِدون عَليهِ فِيما يصلِحهم. (

ضرورة توفير المال للجنود لصرفه عليهم وعلى أهليهم الذين خّلفوهم في مساكنهم من أولادٍ ونساءٍ، والذين لا يوجد أحد لديهم يعيلهم أو يمدهم بالمال والغذاء، وهذه مسألةٌ لها آثار اجتماعيةٌ ونفسيةٌ عظيمةٌ وضحها الإمام عليه السلام حيث قال :(حتَّى يكُون همهم هماً واحِداً فِي جِهادِ العدو)، فالجندي إذا ما ضمِن المعيشة أو الاستقرار المادي والأمني لأهله من بعده، وعدم وقوعهم في حالة العوز والفاقة، فإّنه لا يلتفت إلى وراءه، وتكون جهته هي جبهته، وهمه هو قتال عدوه، وهو معتقد حّتى وإن استشهد فإّنه مطمئن البال، فلا يمكن أن يكون الجندي في ساحة المعركة فكره مشغولٌ بأمورِ عائلته، وقد يترافق مع تلك الأموال سوء معاملة القائد العسكري لجنده، حيث يترك ذلك الآثار السلبية الذي ينتج عنه الفرار وانكسار الجيش وهزيمته أمام العدو [٦٨] .

٥- **اختيار القائد العسكري**: ضرورة وضع المُثُل العليا في القيادةُ العسكرِية، ويجب ان يتصف من يوّلي أمر الجيش بصفات من أهمها: الشجاع، والأخلاقية العالية، والإيمان العالي بالله، و تكون صورته وأعماله الحافز الأول والرئيسي لإقدام الجندي وبروز شجاعته وتضحيته في سوح القتال، وقد وصفها الإمام علي (عليه السلام) تلك الخِصال الطيبة في كلامه: (فَولِّ مِن جنُودِك أَنصحهم فِي نَفسِك للهَّ ولِرسولِهِ ولإِمامِك وأَنقاهم جيباً وأَفضَلهم حِلماً، مِمن يبطِئُ عنِ الغضبِ

ويسَترِيح إلى العذرِ ويرأَفُ بِالضعَفاءِ وينبو عَلى الأَقوِياءِ) [٦٩]

شعورٍ بالمسؤولية تفرض أن يكون قائد الجيش حاملاً للخصال الحميدة، من الشجاعة المتناهية والصلابة اتجاه الأعداء واللين والرأفة مع جنده في الأوقات التي تحتاج إلى ذلك، و والأنقاء قلباً. فبعد أن يعطي المعالم الشخصية الأخلاقية للقائد يستمر في كلامه، فيطلب أن يكون قادة الجند من المعروفين بأنسابهم الطيبة وأحسابهم المعروفة وكان يقال : (عليكم بذوي الأحساب، فإن هم لم يتكرموا استحيوا [٧٠])

٦- **التأكيد على الجانب النفسي للجنود:** وضح الإمام علي (عليه السلام (أهمية الجانب النفسي في التعامل مع الجند، و أعطى الجوانب الايجابية للمعاملة الحسنة والآثار السلبية للمواقف السيئة، وأكّد أن عطف القائد ورعايته للجند يبعث الراحة والطمأنينة لديهم، وبالتالي يعود ذلك عليه خيراً حيث يقدم الجند أنفسهم وأرواحهم على أكّفهم، حيث يقول (عليه السلام) : (فإن عطفك عليهم يعطف قلوبهم عليك)، وبالتالي فإن الجند سوف يبادلون القائد نفس الحب والحنان والمودة.كذلك حسن الثناءِ ورفع معنويات الجند، وقد لما لها من أثر فاعلٌ في وضع و نفسية الجند وقادتهم (وواصِل فِي حسنِ الثَّناءِ عَليهِم، وَتعدِيدِ ما أَبلى ذَوو البلاءِ مِنهم، فَإِن كَثرة الذِّكرِ لِحسنِ أَفعالِهِم تَهز الشُّجاع وتُحرض النَّاكِلَ إِن شَاء اللهَّ، ثُم اعرِف لِكُلِّ امرِئٍ مِنهم ما أَبلى، ولا تَضمن بلاء امرِئٍ إلى غَيرِهِ، ولا تُقصرن بِهِ دون غَايةِ بلائِهِ، ولا يدعونَّك شَرفُ امرِئٍ إلى أَن تُعظِم مِن بلائِهِ ما كَان صغِيراً، ولا ضعةُ امرِئٍ إلى أَن تَستَصغِر مِن بلائِهِ ما كَان عظِيماً) [٧١]

فعد المفاخر والمآثر لمن هم أبلوا بلاء حسناً، وحسن الثناء عليهم وإبراز بطولاتهم، بتعداد ذلك يهز الشجاع منهم ويزيده بسالةً وبطولة وإقداماً وجرأةً، وتحرك المتأخر القاعد من الناس(النَّاكِلَ) ويشير الإمام الى أي اذكر كلّ من أبلى منهم مفرداً غير

مضموم ذكر بلائه إلى غيره، كي لا يكون مغموراً في جنب ذكر غيره، ثُم قال له : لا تعظم بلاء ذوي الشرف لأجل شرفهم، ولا تُحّقر بلاء ذَوي الضعة لضعة أنسابهم، بل اذكر الأُمور على حقائقها، وهذا الجانب له اثر نفسي كبير على الجنود.

ان للقوة العسكرية تاثير مباشر على الجانب الاقتصادي لانه يمنع الاعتداء الخارجي على الدولة وكذلك يفرض القانون وهيبة الدولة من المخربين والمجرمين في الداخل، ويحقق الاستقرار والأمن ومن ثم يزيد النشاط الاقتصادي.

التوصيات

يمكن الافادة من اصلاحات الامام في اصلاح الاقتصاد العراقي،

١- **في الجانب الإداري**: تنجح الحكومة في خططها باختيار الافضل بين الناس لتحقيق العدالة ممن لا يحمل الياس في روحة ويملك المرونة في مواجهة الصعوبات و لا يصر على الخطأ و لا يتردد في احقاق الحق ان ظهر له و لا يتصف بالجشع و لا يبني قراراته على معلومات بسيطة بدل الوصول الى الحقائق وفهم الاوضاع حوله والذي يكون صبورا وصامدا في مواضع الشك والشبهة ويصمد امام اغراءات الدنيا.

٢- **الوضع الاقتصادي**: تحسين الوضع المعاشي للناس، ومحاربة الفساد الإداري والمالي، والقضاء على التفاوت في توزيع الدخل، تحقيق العدالة لجميع الناس، ودعم الفقراء وتحقيق الإصلاحات الداخلية. والنهي عن الإسراف في صرف الموارد، و يجب ان يهتم بصياغة القوانين والنظم الضريبية بحيث يجعلها تخدم عملية الاستثمار والانتاج و القيام باصلاح السياسة المالية من خلال العدالة في فرض الضرائب وكيفيه توزيعها. ويلاحظ أن نقص الحريات مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي الذي يسلب الناس حقهم في الحرية والحصول على حاجاتهم الأساسية، وفي أحيان أخرى يكون افتقاد الحريات مقترنا بضعف المرافق العامة والرعاية الاجتماعية، مثل برامج مكافحة الأوبئة، أو الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية.

٣- **الوضع السياسي**: ضرورة الإفصاح عن قول الحق وعدم السكوت عن الباطل: لا خَيْرَ فِي الصَّمْتِ عَنِ الْحُكْمِ، كَمَا أَنَّهُ لا خَيْرَ فِي الْقَوْلِ بِالْجَهْلِ، ضرورة المشورة

بين الحاكم والمحكوم، مع العدل في منظوره الإسلامي و ترسيخ عقيدة الدولة الإسلامية: تعد من اهم مراكز القوة في الدولة، وتبنى على أساس الإيمان بالله.

٤- **فرض الامن** ويتم من خلال تقوية الجيش، والعدة للأعداء العامة من الأمة.

٥- **التأكيد على التنمية البشرية**، الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المستفيد منه. ويتم من خلال العدل بين الناس جميعاً، والتحذير من سفك الدماء بغير حق، النهي عن المن على الرعية بالإحسان و النهي عن الإخلاف في الوعد، والحلم وتأخير السطوة حتى سكون الغضب ليمتلك الحاكم عندها الاختيار، و أَمرُ الحرس والشرطة والأعوان بعدم التعرّض لذوي الحاجات، حتى يعرض واحدهم حاجته للحاكم، دون تردد. و ألا يطيل احتجابه عن رعيته. و تنحية الضيق والاستكبار عن الرعية. و إجابة من يستعملهم (السلطة التنفيذية بعده) عما يعجز عنه الإداريون وتعقيداتهم. و منع خاصته (عليه السلام) من التدخّل في شؤون الحكم. و إلزام الحق من لزمه، قريباً كان أو بعيداً. و إظهار العذر للرعية، حال ظنها وقوع الظلم عليها من قبل الحاكم.

الهوامش

(١) عاش الامام علي ٦١ سنة (كانت ولادته في بمكة رجب سنة٢٣ قبل الهجرة ووفاته في الكوفة ٢١ رمضان سنة ٤٠ للهجرة، المصادف ((٦٠٠ -٦٦١ بعد الميلاد.))مزيد من للاطلاع ارجع الى د.فارس عبد الحسين، الامام على بين عبوديته لله وامامتة للمخلوق، العتبة العلوية المقدسة، قسم الشوؤن الفكرية والثقافية،النجف الاشرف، ٢٠١٢، ص٨- ص١٤.

(2) Ferdinand Bakoup، Promoting Economic Reforms in Developing Countries Rethinking Budgetary Aid? Working Paper Series (WPS)، African Development Bank، No 167 - January 2013، p.9 http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Working%20Paper%20167%20- %20.%20Promoting%20Economic%%20Aid.pdf

(٣) (علي الشمري، دولة الإمام علي(عليه السلام)، مجلة النبا، العدد ٣٤، .http://annabaa.org/nba34/emamali.htm

(٤) ص٦٣

(٥) د.فخري مشكور، منهج الإمام علي في مكافحة الفساد، شؤون عربية واسلامية، فبراير ١٥، ٢٠١٤،
http://isp-iraq.com/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%

(٦) نهج البلاغة، الشريف الرضي، تحقيق: الشيخ فارس الحسون، ١٤١٩هـ، ص٥٧٦

(٧) نعيم قاسم، حقوق الناس رسالة الحقوق للامام زين العابدين، دار الهادي،الطبعة الاولى،بيروت،٢٠٠٤،ص٥٥-٥٦.

(٨) د.فخري مشكور، منهج الإمام علي في مكافحة الفساد، شؤون عربية واسلامية، فبراير ١٥، ٢٠١٤،

(٩) د.فخري مشكور، منهج الإمام علي في مكافحة الفساد، شؤون عربية واسلامية، فبراير ١٥، ٢٠١٤،

(١٠) نهج البلاغة ص ٤٩٨

(١١) د.فخري مشكور، منهج الإمام علي في مكافحة الفساد، شؤون عربية واسلامية، فبراير ١٥، ٢٠١٤،

(١٢) د.فخري مشكور، منهج الإمام علي في مكافحة الفساد، شؤون عربية واسلامية، فبراير ١٥، ٢٠١٤،

(١٣) نهج البلاغة ص ٥٧٣

(١٤) نهج البلاغة ص ٥٧٤

(١٥) نهج البلاغة ص ٥٧٤

(١٦) د.فخري مشكور، منهج الإمام علي في مكافحة الفساد، شؤون عربية واسلامية، فبراير ١٥، ٢٠١٤،

(١٧) د.فخري مشكور، منهج الإمام علي في مكافحة الفساد، شؤون عربية واسلامية، فبراير ١٥، ٢٠١٤،

(١٨) د.فخري مشكور، منهج الإمام علي في مكافحة الفساد، شؤون عربية واسلامية، فبراير ١٥، ٢٠١٤،

(١٩) نهج البلاغة ص٥٧٦

(٢٠) محمد تقي الحكيم، الاسلام وحرية التملك والمفارقات الناشئة عن هذه الحرية، الطبعة الاولى، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٧٨-٧٩.

(٢١) د. رضا صاحب ابو حمد، السياسة المالية في عهد الإمام علي علية السلام، مركز الأمير لإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص ٣٨-٣٩.

(٢٢) كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٣، ص١٣-١٤.

(٢٣) نهج البلاغة ص ٢٤١

(٢٤) رضا صاحب، مصدر سابق، ص٤٢

(٢٥) رضا صاحب، مصدر سابق، ص٤٢

(٢٦) نهج البلاغة ص ٥٨٥

(٢٧) نهج البلاغة ص ٥٨٥

(٢٨) د. ناصر بن محمد الأحمد، علي بن أبي طالب، ص٦.

(٢٩) محمد تقي الحكيم، مصدر سابق، ص٨٩

(٣٠) نهج البلاغة، ص٥٦٥-٥٦٦

(٣١) نهج البلاغة ص ٧٣٣

(٣٢) د. رضا صاحب ابو احمد، مصدر سابق، ص١٢-١٣.

(٣٣) محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، سلسلة كتب دورية تصدر عن مجمع الثقلين العلمي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، ص١٠٥-١٠٦.

(٣٤) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، تحقيق، الطبعة الثانية، مكتب الإعلام الإسلامي، فرع خراسان، ١٤٢٥ ص٦١٦

(٣٥) رضا صاحب، مصدر سابق، ص٤٥

(٣٦) رضا صاحب مصدر سابق، ص٤٦

(٣٧) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص٤٢٢

(٣٨) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص٤٢٣

(٣٩) محمد باقر الصدر،اقتصادنا، مصدر سابق، ص٤٣٢

(٤٠) نهج البلاغة، ص ٥٨٤

(٤١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص ٦٧٩

(٤٢) د. سالم توفيق النجفي، د. احمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت ٢٠٠٨، ص٣٩.

(٤٣) نعيم قاسم، مصدر سابق، ص٢٦-٢٧.

(٤٤) د.رضا صاحب، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٤٥) نهج البلاغة ص ٤٩٧

(٤٦) نهج البلاغة ص ٥٨٢

(٤٧) هاشم الموسوي، النظام الاجتماعي في الاسلام، منظمة الاعلام الاسلامي، الطبعة الثانية، طهران، ١٩٩٣، ص٣٠.

(٤٨) القران الكريم، سورة النساء ١

(٤٩) نهج البلاغة ص ٥٨٦

(٥٠) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص ٦٦٧.

(٥١) الاسراء ٧٠

(٥٢) نهج البلاغة ص٥٦٩

(٥٣) نهج البلاغة ص٥٧١

(٥٤) نهج البلاغة ص ٥٧٢

(٥٥) نهج البلاغة ص ٥٦٦

(٥٦) نهج البلاغة ص ٥٧٢

(٥٧) نهج البلاغة ص٥٧٣

(٥٨) نهج البلاغة ص ٩٤

(٥٩) د. مدني عبد الرحمن، جريمة استغلال النفوذ في القانون المقارن والنظام السعودي، مجلة الادارة العامة، تصدر عن معهد الادارة العامة، الرياض، العدد ٣، ٢٠٠٥، ص٤٥٤

(٦٠) نهج البلاغة ص ٥٤

(٦١) نهج البلاغة ص ٥٤

(٦٢) هاشم الموسوي، مصدر سابق، ص٤٣.

(٦٣) علي الشمري، مصدر سابق

(٦٤) نهج البلاغة ص٥٧٦

(٦٥) عبد الرضا الزبيدي، في الفكر الاجتماعي عند الإمام علي (عليه السلام)، شبكة الإمامين الحسنين)عليهما السلام (للتراث والفكر الإسلام، ص٢١٤

(٦٦) نهج البلاغة ص ٢٣٧

(٦٧) نهج البلاغة ص ١٠٩

(٦٨) عبد الرضا الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٢٠

(٦٩) نهج البلاغة ص ٥٧٦

(٧٠) عبد الرضا الزبيدي،مصدر سابق، ص ٢١٩

(٧١)نهج البلاغة ص ٥٧٨

نظرية الاستدامة اللانهائية وأبعادها

في فكر الامام علي (عليه السلام) لبناء الدولة المستدامة

دراسة تحليلية لعهد مالك الاشتر

البروفسور الدكتور

يوسف حجيم سلطان الطائي

عميد كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة

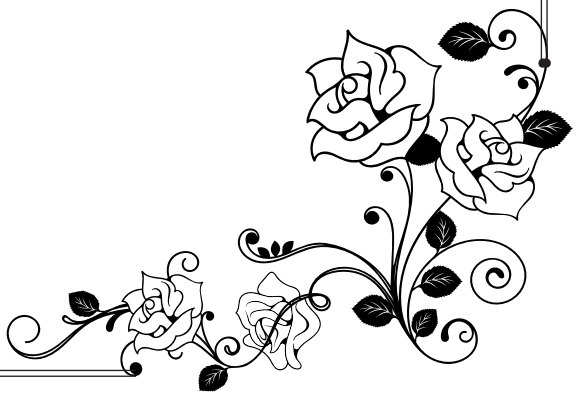

المستخلص

في دراستنا هذه تم تسليط الضوء على اهم نظرية للاستدامة والتي تم استنباطها من عهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر حين ولاه على مصر و اسميتها بنظرية الاستدامة اللانهائية،وهذه النظرية تعد من النظريات المهمة في بناء الدولة العادلة والقوية ذات الاستدامة والقادرة على البقاء والنمو لأجيال متعددة وتكونت هذه النظرية من عدة أبعاد رئيسة وهي (البعد الاقتصادي،البعد التنافسي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي،البعد المعرفي) وحددت هذه الابعاد بدقة متناهية من لدن الامام عليه السلام واوصى بها بعهد مكتوب الى مالك الاشتر من خلال النص الاتي ((هذا ما امر به عبد الله امير المؤمنين مالك بن الحارث الاشتر في عهده اليه :حين ولاه مصر : جباية خراجها،وجهاد عدوها،واستصلاح اهلها وعمارة بلادها)) فإذا توافرت هذه الابعاد وطبقت بالشكل المثالي ووفق اليات ممنهجة فأنها ستقود الى تشكيل الدولة المستدامة.

ولكن يد الغدر اغتالت هذه النظرية باغتيالها لقائدها ومطبقها الذي تم اختياره من قبل امير المؤمنين وهو مالك الاشتر.

ركزت دراستنا على مشكلة رئيسة وهي،هل عند تطبيق نظرية الاستدامة اللانهائية ستقود الى بناء دولة مستدامة من خلال الابعاد الاساسية التي حددت لها، في حين هدفت دراستنا الى توضيح ابعاد ومضامين نظرية الاستدامة اللانهائية وحصر ابعادها بالاقتصادية والتنافسية والاجتماعية والبيئية والمعرفية وكيف يمكن ان تسهم هذه الابعاد في الوصول الى بناء الدولة المستدامة و توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات،اهمها هو تسليط الضوء على كيفية بناء دولة تبقى لأجيال

وتتسم بالاستدامة اللانهائية من التطبيق العملي لابعاد نظرية الاستدامة اللانهائية والتي جاءت ضمن العهد ولم تسجل باسم الامام علي عليه السلام بل سجلت بأسماء باحثين جدد لم يعلموا بان هذه النظرية موجودة قبل اكثر من ١٤٠٠ عام وعدت هذه النظرية فلسفة حديثة في بناء الدول المستدامة اما اهم توصية ركزت عليها الدراسة هي لابد من الاعتماد على نظرية الاستدامة اللانهائية كمنهج عمل تطبيقي وفلسفة لإنشاء وتكوين الدولة المستدامة بالاستناد على الابعاد الرئيسة التي تم تحديدها من قبل الامام علي عليه السلام. لذا وجب على الباحثين والاكاديميين البحث وبتعمق عن هذه النظرية لإرساء الاسس الفلسفية و النظرية لها من اجل تطبيقها عند ظهور الدولة الاسلامية الحقه.

المنهجية العلمية للدراسة

اولا: مشكلة الدراسة

اي دراسة علمية لابد ان تعالج مشكلة معينة والخروج بنتائج وحلول لهذه المشكلة وغالباً ما تكون المشكلة على شكل تساؤلات يتم الاجابة عليها من خلال منهجية البحث وطرائق معالجتها للمشكلة والوصول الى حقيقية الشيء. في دراستنا هذه تكمن مشكلتنا الرئيسة بالاتي (هل عند تطبيق نظرية الاستدامة اللانهائية ستقود الى بناء دولة مستدامة) وانبثقت من هذه المشكلة العديد من التساؤلات الفرعية وهي:

١ -ما المقصود بالبعد الاقتصادي (جباية خراجها) وكيف يحقق الاستدامة اللانهائية.
٢- ماذا يعني بالبعد التنافسي (جهاد عدوها) وكيف سيسهم في تحقيق الاستدامة اللانهائية.
٣- هل للبعد الاجتماعي (استصلاح اهلها) دور في تحقيق الاستدامة اللانهائية.
٤ -ما المقصود بالبعد البيئي (عمارة بلادها) وما علاقته بتحقيق الاستدامة اللانهائية.
٥ -هل للمعرفة المستدامة التي حملها العهد بين طياته دور في بناء الدولة المستدامة.

اهمية الدراسة :

لدراستنا هذه العديد من النقاط المهمة ومنها :

١- تسليط الضوء على اهم نظرية في تأريخ البشرية وهي نظرية الاستدامة اللانهائية والتي لم يتطرق اليها أي عالم قبل الامام علي عليه السلام، نعم وجدت كتابات حديثة تؤكد ذلك ولكنها اخذت مفاهيمها من عهد الامام علي عليه السلام ودحضت هذه النظرية النظريات في القرن الثامن عشر مثل نظرية العالم الانكليزي توماس مالتوس وغيره.

٢- توضيح اركان هذه النظرية وأسسها ودورها في بناء دولة مستدامة قادرة على تحقيق العدل الاجتماعي والقضاء على الفقر والبطالة.

٣- تهدف هذه النظرية الى بيان اهمية الفرد في بناء الدولة المستدامة بناءاً امثل وفق المعايير الاخلاقية والدينية والعادات والتقاليد المستنبطة من الكتب السماوية وكما قال الامام علي عليه السلام (اتحسب انك جرم صغير وفيك انطوى العالم الاكبر).

٤- ابراز المضامين الفكرية والتطبيقية لهذه النظرية (الاقتصادية والتنافسية والاجتماعية والبيئية) للباحثين والمفكرين في هذا المجال للبحث والتقصي المعمق لاستنتاج اسس نظرية اخرى ورفد المكتبة العراقية والعربية والاسلامية والعالمية بأهم اسس الاستدامة اللانهائية المستنبطة من فكر الامام علي عليه السلام.

٥- تصحيح وتقييم الانحرافات التي انتابت بناء الدولة الاسلامية المستدامة وان تتوائم مع مبادئ هذه النظرية.

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بصورة عامة الى توضيح مضامين نظرية الاستدامة اللانهائية وحصر ابعادها الاقتصادية والتنافسية والاجتماعية وغيرها ضمن عهد الامام عليه السلام لذا وجب علينا كباحثين واكاديميين اخراج هذه النظرية لترى النور، لذا تهدف دراستنا الى تحقيق الاتي :

١- من الممكن ان تبنى الدولة المستدامة من خلال القوى الاقتصادية التي تمتلكها هذه الدولة ومحاولة توظيف الجوانب الاقتصادية لصالحها وتطوير ذاتها وصولا الى التكامل الاقتصادي والاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروة.

٢- العامل التنافسي له الدور البارز في بقاء الدولة اطول فترة ممكنة وعليها ان تستبصر البيئة الخارجية وتحليل استراتيجيات المنافسين لدرء المخاطر المحتملة واقتناص الفرص الخارجية لصالح الدولة.

٣- عملية بناء المجتمع الامثل والقادر على تدبير شؤونه بكل يسر وسهولة يمكن من خلال تهذيبه على العادات والتقاليد الحميدة، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ونشر الوعي الاجتماعي والامان والسلم الاجتماعي وتنمية راس المال الفكري وهذه تعد من الاهداف الاساسية لبناء الدولة المستدامة.

٤- التركيز على البعد البيئي والتكامل فيما بين البيئة وراس المال الفكري الموجود لإيجاد الطرق السليمة للتعامل مع البيئة لتحقيق هدف التوازن البيئي والحفاظ على البيئة وتقليل الخروقات البيئية والتلوث وهذا سيقود الى بناء دولة مستدامة.

٥- توضيح العملية المعرفية المستدامة عن طريق امتلاك انظمة المعلومات المتطورة عن المتغيرات الداخلية والخارجية واستخدام هذه المعارف في تنمية وتطوير الاعمال الريادية ضمن نطاق الدولة المستدامة.

فرضيات الدراسة :

لدراستنا هذه فرضية رئيسة وهي (هل توجد علاقة بين ابعاد نظرية الاستدامة اللانهائية وبناء الدولة المستدامة) وتنبثق من هذه الفرضية العديد من الفرضيات الفرعية وهي :

١- هل توجد علاقة بين البعد الاقتصادي (جباية خراجها) لنظرية الاستدامة اللانهائية في بناء دولة مستدامة وفق فكر الامام علي عليه السلام.

٢- هل توجد علاقة بين البعد التنافسي (جهاد عدوها) لنظرية الاستدامة اللانهائية في بناء دولة مستدامة وفق فكر الامام علي عليه السلام.

٣- هل توجد علاقة بين البعد الاجتماعي (استصلاح اهلها) لنظرية الاستدامة اللانهائية في بناء دولة مستدامة وفق فكر الامام علي عليه السلام.

٤- هل توجد علاقة بين البعد البيئي (عمارة بلادها) لنظرية الاستدامة اللانهائية في بناء دولة مستدامة وفق فكر الامام علي عليه السلام.

٥ -هل توجد علاقة بين البعد المعرفي لنظرية الاستدامة اللانهائية في بناء دولة مستدامة وفق فكر الامام علي عليه السلام.

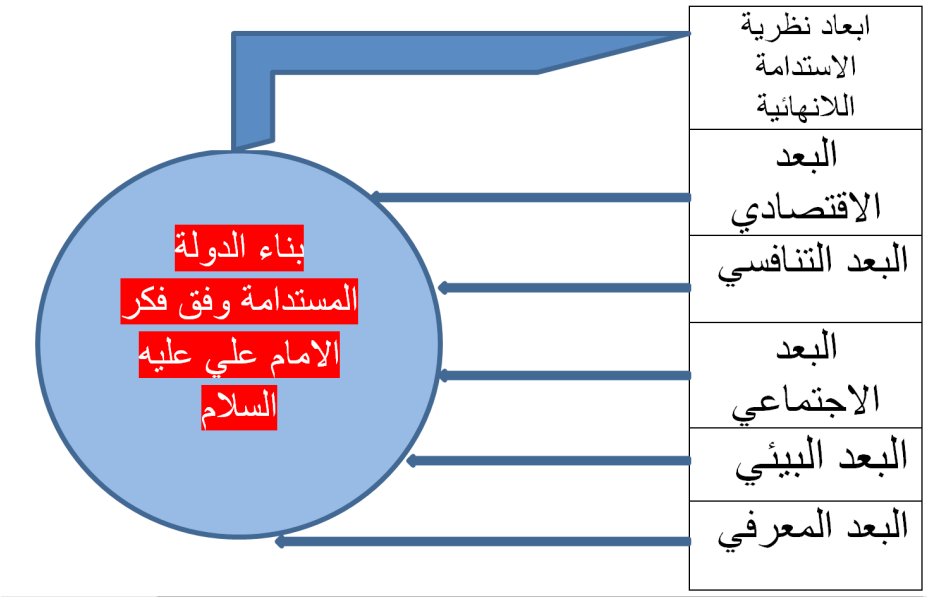

شكل (١) انموذج الدراسة الفرضي

اسلوب الدراسة :

تم الاعتماد على اسلوب التحليل لعهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر واستخرج من بعض نصوص لهذا العهد نظرية متكاملة للاستدامة اللانهائية والتي لم يسلط الضوء عليها.

الجانب التحليلي

اغلب المفكرين الاداريين وغيرهم يحاولون جاهدين تحديد اهم الابعاد التي من الممكن استخدامها لضمان الاستدامة لمنظماتهم وبالتالي عند نجاح نظام معين ممكن تطبيقه على المنظومة الاكبر وهو الدولة لذا اغلب علماء الادارة حددوا في القرن الماضي ثلاثة ابعاد فقط للاستدامة وهذه الابعاد ستكون خارطة الطريق للتنمية المستدامة والتي تحاول ان تبقي النظم في تفاعل وبقاء دائم قادرة على التغلب للمشاكل التي تواجهها ومن هؤلاء الباحثين (Fichter:2005;5) ركز هذا الباحث على الابعاد الاتية (رأس المال البيئي،وراس المال الاجتماعي، ورأس المال الاقتصادي) واعتبر هذه الابعاد هي التي تقود للاستدامة بينما الباحثين (David،a &Gwen-dolyn:2007;) ايضا ركزا على البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي في حين (Galbreath:2009;315) سمى هذه الابعاد بالقضايا المهمة لاستدامة المنظمات القضايا الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والقضايا البيئية اما الباحث (Mi-trabinda:2010;59) اطلق تسمية خط الاساس الثلاثي للابعاد والتي تكون على شكل حلقات متكاملة مع بعضها البعض لتحقيق الاستدامة وتكون خط الاساس من البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي اما الباحثين (Ebner & Baumgartner:2010;77) حيث استند نموذجهما ايضا على ثلاثة ابعاد وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي اما الباحث (Elliot:2011;205) حدد الابعاد بالبيئة والمجتمع والحكومة والاقتصاد من خلال الصناعة والمنظمات في حين ركز الباحث(Jochem:2012;131) حيث ركز على المحور البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

وهنالك العديد من الباحثين الذين تطرقوا لهذه الابعاد والتي اتفق عليها الاعم الاغلب منهم وعلى مختلف المدارس الاقتصادية والادارية وهذه الابعاد هي التي تحقق الاستدامة وبقاء أي تنظيم يعيش اطول فترة ممكنة وتم الترويج اليها في العصر الحديث في بداية القرن العشرين، علماً بان اغلب الباحثين اغفلوا حقيقية دامغة بان هذه الابعاد هي موجودة ضمن الفكر الاستراتيجي للامام علي عليه السلام قبل اكثر من ١٤٠٠ عام مضت وحددها الامام بدقة متناهية وزاد عليها بعدين وهما البعد التنافسي والبعد المعرفي واللذان اخذا حيزا من التنظير والتطبيق ولكن بشكل منفرد ضمن ادبيات الادارة وفيما لو استخدمت هذه الابعاد بصورة صحيحة لكان هنالك العديد من الدول قائمة ولا تفنى ومثال على الاستدامة اللانهائية مثل الاخلاق الدينية المنبثقة من اقدم الديانات والتصاميم المعمارية التي وصلت الينا مثل الاهرامات وهنالك شواخص لا يمكن الغائها من فكر التاريخ وذاكرته السابقة والحاضرة والمستقبلية مثل بيت الله الحرام ومراقد الائمة عليهم السلام كل هذه شواخص مقنعة للاستدامة اللانهائية.

ولو تم التدقيق في عهد الامام عليه السلام لمالك الاشتر ركز على نقطة اساسية عند بناء الدولة وهي ان تكون هنالك معرفة تامة بالمجتمع المراد حكمه اذ قال له (اعلم يا مالك أني قد وجهتك الى بلاد قد جرت عليها دول قبلك) اوصاه بأن مصر توالت عليها الحكام والملوك ومازالت اثارهم باقية وهذه الدولة ليس كل الدول لان رعيتها قد خبروا الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجربوا الدولة المدنية فاذا اردت النجاح بتأسيس دولة اقوى مما كانت عليه مصر ذات الارث الحضاري والتاريخي وحكمت لآلاف السنين من حكام كان فيهم العادل والظالم ونظمها اقتصاديا واداريا نبي الله يوسف عليه السلام وشواخص حضارتهم واضحة ومازالت

موجودة و مستدامة ما عليك الا ان تطبق الابعاد الاتية والتي هي موجودة ضمن نص العهد ((هذا ما امر به عبد الله امير المؤمنين مالك بن الحارث الاشتر في عهده اليه :حين ولاه مصر :

١- جباية خراجها(البعد الاقتصادي)

٢- جهاد عدوها(البعد التنافسي)

٣- استصلاح اهلها (البعد الاجتماعي)

٤- عمارة بلادها (البعد البيئي)

٥- فضلا عن البعد المعرفي والمتضمن معرفة تفاصيل ودقائق الدولة المستدامة والتي ظهرت ضمن فقرات العهد على شكل توجيه وتحذير وتدابير ومبادئ ادارية وقيادية مهمة لتكوين الدولة.

شكل (٢) ابعاد نظرية الاستدامة اللانهائية

ومن خلال الشكل في اعلاه تتضح عملية التكامل فيما بين الابعاد لتحقيق الدولة المستدامة وفي الفقرة اللاحقة سيتم التطرق لكل بعد منفرد.

اولاً: تحليل البعد الاقتصادي (جباية خراجها)

عد البعد الاقتصادي الاساس لأي دولة ترغب بان تبني لها مجد وتأريخ مستدام فلابد من تنظيم القوى الاقتصادية التي يمتلكها هذا البلد والتركيز على هذا البعد مهم من منطلق تنشيط كافة القطاعات الاقتصادية، واصبحت القوة الاقتصادية مقياس لتطور الدول وتقاس هذه الدول على هذا المعيار وتسمى متقدمة على اساس العامل الاقتصادي وعند التطرق لموضوعة القوى الاقتصادية فأنها كثيرة ومتعددة الاشكال وهذه الانشطة الاقتصادية تسعى للحصول على التمويل اللازم لإدارة شؤون الدولة وقدرتها على دفع رواتب جميع الموظفين لديها سواء كانوا مدنيين ام عسكرين الذين يحافظون على سلامة الدولة من الاعتداءات الخارجية والعاملين على بناء هذه الدولة بمختلف التخصصات وهنا لابد الاعتماد على الاتي :

١- العمل على تأسيس نظام اقتصادي وفلسفة واضحة المعالم تقود الدولة وهذا النظام يبنى على النظم المعرفية القادرة على ادارة التمويل الامثل.

٢- تنظيم جباية الضرائب بشكل عادل ومنصف ولجميع الشرائح والعمل على ايجاد الية واضحة ومفهومة من المجتمع في كيفية فرض الضريبة وتحديد الشرائح المعفاة.

٣ -امكانية تطبيق الفلسفة الاسلامية في النظم الاقتصادية والذي لم يرى النور لحد الوقت الحالي والذي سيكون الضمانة الحقيقية للاستدامة وتحقيق العدالة الاقتصادية

٤ -تنشيط جميع القطاعات الاقتصادية وخلق حالة من التنافس فيما بينها والتي تسهم في دعم الدولة مثل القطاع الصناعي والزراعي وغيره وتنظيم التبادل التجاري.

٥- تحديد انظمة الرواتب والاجور بصورة عادلة.

٦- المحافظة على الموارد الطبيعية والموارد المصنعة والمورد البشري وحسن استخدام هذه الموارد للحصول على القوة الاقتصادية المطلوبة

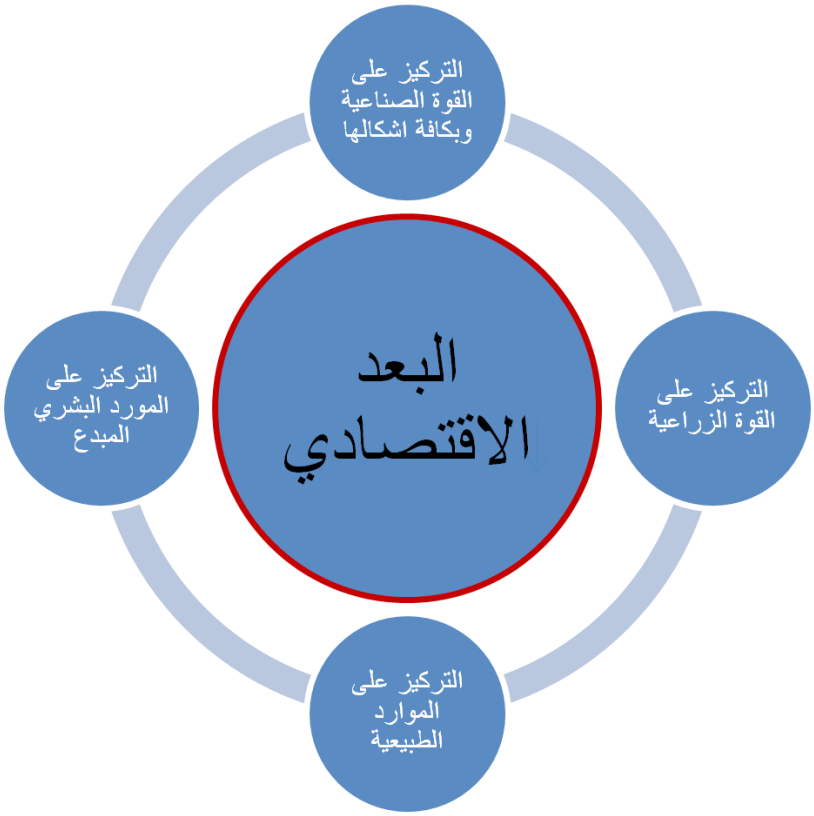

شكل (٣) متغيرات البعد الاقتصادي

خلاصة البعد الاقتصادي في فكر الامام عليه السلام هو دحض جميع النظريات الاقتصادية الحديثة والتي لم تحقق للآن العدالة الاقتصادية والتنوع الاقتصادي والاكتفاء الذاتي والتكامل الاقتصادي فيما اذا طبق هذا البعد حسب المفهوم الامامي ستدحض النظريات الوضعية ومنها نظرية توماس مالتوس وغيرها.

من خلال ما تقدم يتضح صحة الافتراض القائل بوجود علاقة بين البعد الاقتصادي واقامة الدولة المستدامة وفق فلسفة وفكر الامام علي عليه السلام وحسب ما جاء في عهده لمالك الاشتر.

ثانياً: تحليل البعد التنافسي (جهاد عدوها)

ان هذه التسمية او المصطلح يشير الى عدة معاني والمقصود بالعدو ليس فقط العدو الذي يتم مواجهة في سوح القتال بل يتضمن العديد من المفردات ومنها :

١- العدو او التحدي العسكري

٢- العدو او التحدي السياسي

٣- العدو او التحدي الديني

٤- العدو او التحدي التكنولوجي

٥- العدو او التحدي الاقتصادي

٦ -العدو او التحدي الاعلامي

٧ -تحديات الاشاعة المغرضة

٨ -أي عدو او تحدي اخر

اذا اريد تطبيق الاستدامة لأي دولة فلابد من جهاد اعدائها وان الامام عليه السلام اراد دولة عادلة و قوية قادرة على مواجهة كل التحديات وخصوصا اذا اريد تطبيق الاستدامة اللانهائية للدولة المثالية وفق كل المعايير والمقاييس الدنيوية والاخروية والتي يريدها الامام وهي دولة العدل الالهي ففي الواقع الميداني والتطبيقي هذه الدولة لا يمكن تأسيسها الا بوجود امام عادل، لذا وجه الامام علي عليه السلام مالك الاشتر لإقامة هذه الدولة وتكون تحت رقابته المباشرة ونبهه لأخذ الحيطة والحذر من العدو وجهادة بكل الطرق لان هذا العدو يريد افشال الفلسفة الاسلامية في اقامة دولة مستدامة تبنى على اساس التقوى والعمل وتكون باكورة للدول المتقدمة والمدنية وتسع للجميع.

شكل (٤) متغيرات البعد التنافسي

لذا لابد من اعداد العدة لمواجهة العدو الاقتصادي والعسكري والسياسي وغيره وقد يستخدموا هؤلاء العديد من الادوات مثل الاحتكار والغش الصناعي ورفع الاسعار هذا اذا كان العدو اقتصاديا اما اذا كان العدو عسكريا اعداد القوة العسكرية القادرة للدفاع عن اراضيها واستخدام الجنود والضباط والخطط العسكرية والاسلحة وبناء نظام استخباراتي متطور وغيرها لمواجه العدو وهكذا لباقي التحديات. من خلال ما تقدم يتضح صحة الافتراض القائل بوجود علاقة بين البعد التنافسي

واقامة الدولة المستدامة وفق فلسفة وفكر الامام علي عليه السلام وحسب ما جاء في عهده لمالك الاشتر

ثالثاً: البعد الاجتماعي (استصلاح اهلها)

عد البعد الاجتماعي من الركائز الاساسية ومن اهم موارد رأس المال الفكري والذي يعتمد عليه عند بناء الدولة المستدامة وهذا البعد يقسم الى رأس المال البشري وراس المال الزبائني وراس المال الهيكلي وعدت الاسرة اصغر خلية اجتماعية وتعد اللبنة الاولى لبناء دولة قوية فيما اذا تم بناء هذه الاسرة بناءاً متكاملا وهذا البعد كان واضحاً ضمن عهد الامام علي عليه السلام وعبر عنه (است

صلاح اهلها) وهذه العملية تتم من خلال الاتي :

١- بناء الفرد بناءاً اسلامياً مبني على الاسس الفلسفية والفكرية للمنظومة الاسلامية.

٢- انشاء مراكز للتعليم والتعلم والعمل على محاربة الامية بكافة اشكالها وخلق افراد متعلمين قادرين على ادارة شؤون الدولة المستدامة، وجعل الفرد منتج بدلاً من ان يكون استهلاكي.

٣- تنظيم الحياة اليومية للمجتمع وهذا التنظيم سيضع الركائز الحقيقية والمستدامة لدول العدل التي يريدها الامام عليه السلام.

٤- بناء الاسرة باعتبارها نواة المجتمع وتهذيبها وفق المنهج الاسلامي ومحاربة التفكك الاسري.

٥ -الاعتماد على الاعمال ذات الابعاد المجتمعية لزيادة انتاجية المجتمع في العملية الصناعية والتي يحتاج اليها البعد الاقتصادي.

٦- التركيز على نشر السلام والامن الاجتماعي والتعايش بروح الفريق والانسجام ونبذ التمايز الطبقي ومعاملة المجتمع معاملة عادلة.

٧- تحقيق العدالة الاجتماعية التي مازالت مفقودة الى يومنا هذا في اغلب الدول المتقدمة وهذه العدالة لا ترى النور الا بولادة دولة عادلة ومستدامة.

٨- ايجاد الية متطورة لحل المشاكل المجتمعية وجميع الظواهر السلبية في المجتمع وتكيف المجتمع على عملية التصحيح الذاتي الاجتماعي .

شكل (٥) متغيرات البعد الاجتماعي

خلاصة لما تقدم ان عملية استصلاح الناس في الدولة تحتاج الى جهد مضني ولفترات طويلة الامد لتحسين وتقويم الانحرافات المجتمعية وهذه العملية الاصلاحية تبنى على اسس العدالة الاجتماعية والتعلم الاجتماعي لإيجاد قاعدة جماهيرية قادرة على ادارة نفسها بنفسها وصولاً الى الادارة الذاتية للمجتمع وهذا ما شار اليه ضمنا الامام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر. من خلال ما تقدم يتضح صحة الافتراض القائل بوجود علاقة بين البعد الاجتماعي واقامة الدولة المستدامة وفق فلسفة وفكر الامام علي عليه السلام وحسب ما جاء في عهده لمالك الاشتر.

رابعاً: البعد البيئي (عمارة بلادها)

عند توافر العامل الاقتصادي وقدرة الدولة على تحييد العامل التنافسي والسيطرة عليه بعد ان اصبح المجتمع واعي ويعرف واجباته ومهامه الرئيسة المكلف بها واصبح هذا المجتمع يعمل وفق المنظومة الاجتماعية المثلى المستندة على الفلسفة الاسلامية الحقيقية سيكون هنالك التكاتف الاجتماعي أي ستكون عملية اتحاد بين القوى الاقتصادية والقوى البشرية وهذه القوى ستكون قادرة على اعمار واعادة اعمار البلاد وفق الاسس العلمية الصحيحة والدولة التي استطاعت بناء الفرد ستكون قادرة حتماً على بناء عمارة البلاد فيها والتي تحاول ان تكون عمارتها مستدامة ذات بعد لامتناهي وخير دليل على استدامة العمارة بناء الاهرامات في مصر وغيرها من الامثلة العديدة.

وهذه العملية لا يمكن فصلها عن البيئة حيث هنالك ارتباط وثيق بين العمارة والبيئة وهنا يقع على متخذ القرار في ايجاد السبل لتطويع البيئة لصالح المجتمع وبكافة متغيراتها ويقصد هنا بعمارة بلادها ان تكون المدن والمجمعات السكنية مصممة وفقاً للبيئة وان لا يؤثر هذا التصميم على حقوق الاجيال القادمة وهنالك العديد من الاعمال المعمارية التي ناغمت البيئة وبقت لآلاف السنين شاخصة وذكر التصميم والبناء في القران الكريم قال الله سبحانه وتعالى (الم تر كيف فعل ربك بعاد أرم ذات العماد) وعند تصميم أي مدينة لابد ان تأخذ بنظر الاعتبار حركة الرياح والامطار وكل الظواهر الطبيعية كما في قوله تعالى (تصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض) (الركابي: ٢٠٠٧: ٢-١١)هذا من جانب عمليات التصميم والمكان الملائم لاقامة دولة مستدامة.

اما الجانب الاخر وهو مهم ايضاً وهو كيفية الحفاظ على البيئة والوصول الى انشاء مباني تكون صديق للبيئة وهذه العمارة تسمى بالعمارة الخضراء والمنتج الاخضر والمصنع الاخضر والتسويق الاخضر ومواد البناء الخضراء وغيرها لان عملية الانبعاث وغيرها من الملوثات التي تؤثر على البيئة والبنية التحتية لاي دولة وقد تهدد مستقبل هذه الدولة،وهنا لابد من التركيز على الاتي :

١- التركيز على الجهد الهندسي والمعماري عند تصميم المدن مع توفير كافة الخدمات والبنى التحتية التي يحتاج اليها المجتمع وكيفية القضاء على النفايات وغيرها.

٢- الاخذ بنظر الاعتبار مناخ المنطقة المراد اقامة الدولة عليها من حيث حركة الرياح والامطار وخطوط الزلزال والبراكين وحرارة باطن الارض وغيرها.

٣- توفير الطاقة الضرورية التي تحتاج اليها المدينة والاعتماد على الطاقة النظيفة قدر المستطاع.

٤- التصميم المعماري المستدام والمميز مع التركيز على جودة البناء ومواد البناء المستخدمة وهذه الفقرة ركز عليها قانون حمورابي واوجد نصاً قانونيا ينظم اعمال البناء وان يكون مطابق لمواصفات الجودة.

٥- العمل على ايجاد التصميم المستدام الاخضر والذي يكون صديقاً للبيئة وذلك عن طريق البناء المستدام أي ايجاد التوافق بين الادارة المدنية في الدولة المستدامة في كيفية استخدام الموارد و ادارتها.

٦- التركيز على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها والاهتمام بالنظافة البيئية وتقليل عمليات التلوث البيئي

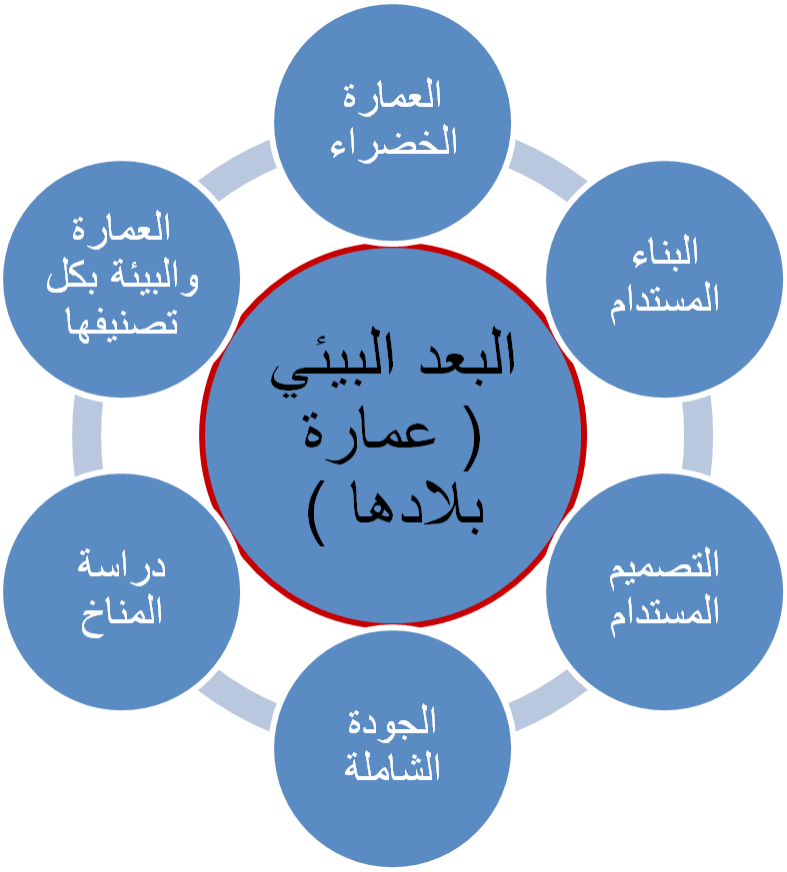

شكل (٦) متغيرات البعد البيئي

خلاصة القول ان الاهتمام بالتصميم المستدام والذي يمكن الحفاظ على بقائه اطول فترة ممكنة من خلال التجانس بين العمارة والاستخدامات الهندسية والانشائية في ضوء البيئة الموجودة، اذ حدد معهد روكي مارتن خمسة عناصر للتصميم المستدام وهي (شمولية التخطيط، واعتبار التصميم المستدام فلسفة، والتركيز على خفض كلفة البناء المستدام قياسا بالبناء التقليدي، وتكامل التصميم بين مكوناته واستهلاك

الطاقة، والحفاظ على صحة المجتمع) (www.nots. Edit.https:iidocs) وهذا البعد ركز عليه الامام عليه السلام ضمن العهد باعتبار العمارة من الركائز الاساسية لهيبة الدولة واستدامتها وان تتوافق هذه العمارة مع البيئة وفق الاساليب العلمية والنضوج الهندسي للدولة. من خلال ما تقدم يتضح صحة الافتراض القائل بوجود علاقة بين البعد البيئي واقامة الدولة المستدامة وفق فلسفة وفكر الامام علي عليه السلام وحسب ما جاء في عهده لمالك الاشتر.

خامسا: البعد المعرفي المستدام

يركز هذا البعد على جمع المعرف الاساسية عن الابعاد الاربعة السابقة الذكر وهنا لابد ان يكون البعد الاقتصادي مدعوم بالمعرفة الاقتصادي المتكاملة عن هذا البعد والذي سمي في الوقت الحالي بالاقتصاد المعرفي،اما المعرفة التنافسية فانها تتطلب من القائمين لبناء دولة مستدامة المعرفة التامة بكب المنافسين وجمع البيانات والمعلومات عنهم وبأدق التفاصيل، وان تكون هنالك معالجات حقيقى لاي تحدي ممكن ان يوثر على بناء الدولة المستدامة، اما المعرفة الاجتماعية هي قدرة الدولة على جمع البيانات والمعلومات الدقيقة عن المجتمع المعرفي بأسره ولكافة الشرائح لغرض معالجة المشاكل الاجتماعية التي يمكن ان توثر على النسيج الاجتماعي،اما المعرفة البيئية والتي تعنى بتطويع العوامل التكنولوجية وغيرها للحفاظ على البيئة والعمل على ان تكون المنتجات والاعمال والانتاجية خضراء والتركيز على التصميم والعمارة الخضراء وعدم الاسراف بمدخرات الاجيال للحفاظ عليها لمواجهة الازمات الناشئة نتيجة الندرة. ويمكن توضيح ذلك كما في الشكل الاتي :

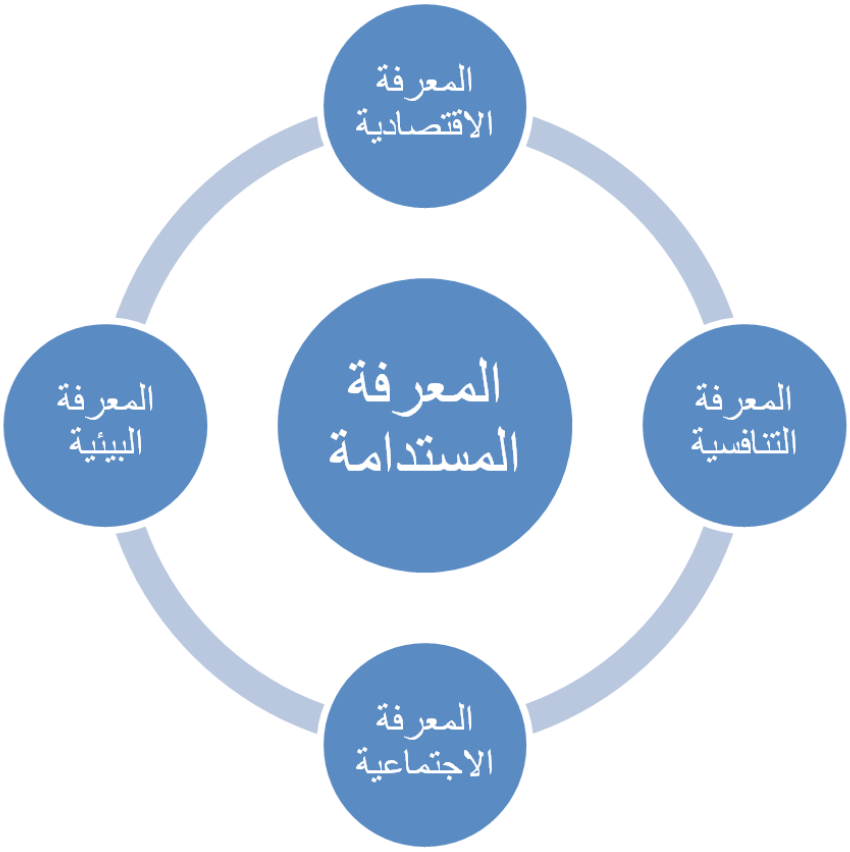
المعرفة الاقتصادية
المعرفة البيئية
المعرفة المستدامة
المعرفة التنافسية
المعرفة الاجتماعية

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

من خلال التحليل لعهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر وبعد ان تم تحديد اهم الابعاد الاساسية لنظرية الاستدامة اللانهائية لبناء الدولة المستدامة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات ومنها :

١- سلط العهد الضوء على اهم نظرية للاستدامة اللانهائية والتي لم تسجل باسم الامام علي عليه السلام بل سجلت بأسماء باحثين جدد لم يعلموا بان هذه النظرية موجودة قبل اكثر من ١٤٠٠ عام وهي فلسفة حديثة في بناء الدول المستدامة وابعاد هذه النظرية تم استنباطها من عهده لمالك الاشتر.

٢- ركز العهد على البعد الاقتصادي والذي يعد احد اهم الابعاد الاساسية والتي يمكن ان يسهم في بناء النظرية المستدامة اللانهائية عن طريق بناء دولة قوية اقتصادياً من خلال استثمار المورد الطبيعي والبشري لخلق حالة متطورة من الصناعات المختلفة للحصول على التمويل اللازم لبناء الدولة المستدامة.

٣- التركيز على الجانب المعرفي ومعرفة جميع التحديات التنافسية وتقليل حدتها وخطرها على الدولة من خلال بناء شبكة متطورة من المعلومات والبيانات اللازمة عن أي تحدي ممكن ان يخل بهيكل الدولة،و دراسة جميع القوى التنافسية بدون استثناء لمعرفة قدراتهم التنافسية.

٤- ركز العهد على الافراد وعد الافراد داخل أي دولة هم المكون الاساس لخلق القيمة الاقتصادية والتجارية وتمتعهم بالقدرات البشرية التي تؤمن مواجهة

الاخطار المنافسين اتجاه دولتهم،وان صلاح المجتمع سيقود الى دولة صالحة قادرة على بناء نفسها بما تمتلكه من راس مال فكري.

٥- تم التركيز في العهد على اهمية البيئة وان تكون الدولة المستدامة قادرة على ان تحافظ على البيئة وان تكون لها المساهمة الجادة في تعزيز العوامل البيئة وان تهتم بالتصميم والبناء الاخضر الذي يتوافق مع المحيط البيئي وان الاعمال المدنية لا تؤثر في المحيط الذي يعيش فيه الانسان ووصولاً الى البناء المستدام الاخضر.

٦- من خلال العهد تضح فيما اذا اريد بناء دولة قوية ومتماسكة لابد من تأسيس نظام شمولي قادر على جمع البيانات والمعلومات الضرورية واللازمة لكل بعد من الابعاد السابقة الذكر وان تكون لديها معرفة شاملة عن جميع المتغيرات والاحداث عن طريق انسيابية المعلومات وجمعها عن اركان الدولة المستدامة وصولاً الى تحقيق الدولة المستدامة الحكيمة.

ثانياً: التوصيات

بناءاً على الاستنتاجات في اعلاه سيتم صياغة مجموعة من التوصيات وهي :

١- لابد من الاعتماد على نظرية الاستدامة اللانهائية كمنهج عمل وفلسفة لإنشاء وتكوين الدولة المستدامة بالاستناد على الابعاد الرئيسة التي تم تحديدها من قبل الامام علي عليه السلام.

٢- التركيز على تنشيط وتنمية العوامل الاقتصادية لبناء دولة اقتصادية ذات تنوع وتكامل اقتصادي قادرة على ادارة نفسها اقتصادياً وتلبي طموح جمهورها عن طريق القضاء على الفقر والجهل والبطالة.

٣- بناء انموذج العدالة الاجتماعية للدولة المستدامة من خلال الفلسفة الاجتماعية التي جاء بها الامام علي عليه السلام في عهده لمالك الاشتر وسيادة العدل الاجتماعي في مجتمع يكون منتج وليس استهلاكي قادر على التطوير الذاتي.

٤- دراسة سلوك المنافسين من اجل معرفة خططهم وبما ذا يفكرون ومعرفة موقفهم اتجاه الدولة المستدامة عن طريق جمع البيانات والمعلومات عنهم بواسطة الادارة الاستراتيجية وتحديد اهم نقاط التهديد التي تواجهه الدولة ومعالجتها والفرص التي من الممكن اقتناصها لتحسين موقفها التنافسي.

٥- اذا ارادت أي دولة ان تطمح لان تكون مستدامة عليها ان تهتم بالعمارة والتصميم والاخذ بنظر الاعتبار البيئة المحيطة بها والحفاظ عليها، والعمل على انتهاج الاستراتيجية الخضراء ضمن عملها.

٦- تأسيس نظام معرفي شمولي قادر على ادارة اموال الناس والدولة وتوجيهه حسب الشريعة الاسلامية.

المصادر :

١ – قرباني،ايه الله زين العابدين،ميثاق ادارة الدولة في عهد امير المؤمنين عليه السلام لمالك الاشتر. ترجمة وتحقيق الهدف للدراسات تعريب قاسم البيضاني : ٢٠١٢ مطبعة الكوثر

٢ – الناصر، عبد المنعم، فن ادارة الدولة في الاسلام،دراسة في عهد الامام علي لمالك الاشتر حين عينه واليا على مصر، ٢٠١٠دار الكتب العلمية بيروت

٣ –الركابي،فليح كريم خضير،العمارة والبيئة في القران الكريم،مجلة كلية الآداب. العدد ٢٠٠٧،٩٤ .

4- Galbreath، j،addressing(2009) “ sustainability ;a strategy development framework” international journal of sustainable strategic management”،vol.1،no.3، p.315

5- Mitrabinda، singh،(2010)” Indian Business sustainability in the era of globalization – cas study ; advance in management”.vol.(3)،no.(5)،p59

6- Elliot، steven،(2011) “trans disciplinary perspectives on environmental sustainability; a resource base and framework for it-enabled business quarterly transformation،vol.35،no.1،p205

7- Jochem، Roland (2012)» sustainability modeling as an enterprise quality requirement “ institute for machine tools and factory management.berlin university of technology pascalstr،p131

8- Fichter، K،(2005) entrepreneurship.innovation،Germany ;metropolis.p5

أنموذج لعلاج الخلل
في التوازن الاقتصادي العام

في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)

لمالك الأشتر (رضوان الله عليه)

الأستاذ الدكتور

سعد خضير عباس الرهيمي

كلية القانون - جامعة بابل

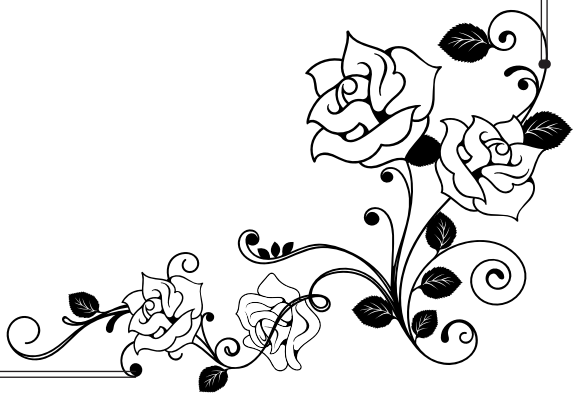

أسباب اختيار البحث

لقد كان سبب اختيارنا لهذا البحث هو إيماننا العميق بوجود مذهب اقتصادي إسلامي متكامل. يمكن الاستنارة به في حل كثير من المشاكل الاقتصادية التي تمثل تحديات حقيقية ومتلازمة مع الأوضاع المعاصرة. فبالرغم مما جاد به الفكر الانساني من النماذج والنظريات الكثيرة التي ابتكرت حتى الآن، لم يتسنَّ التخلص من الاختلالات المستديمة في المنظومات الاقتصادية الراهنة.

فرضيات البحث

الفرضية الأولى:

إن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ورد في عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضي الله عنه) احتوى على اسس «لنموذج مرن للتوازن الاقتصادي العام. ويمكن اشتقاق فرضيتين جزئيتين من الفرضية الاولى وهما: الفرضية المشتقة الأولى: ان هناك تأثيراً إيجابيا مباشراً لتطبيق هذا النموذج في علاج الخلل في التوازن الاقتصادي العام (عملية إعادة التوازن الاقتصادي العام). ولأية منظومة اقتصادية.

الفرضية المشتقة الثانية: ان هناك علاقة مباشرة بين وجود ذوي الكفايات والخبرات العلمية العالية والمؤمنة في مراكز القرارات وبين إمكانية تطبيق هذا الأنموذج لصنع القرارات التي من شأنها إحداث تغيير جوهري في الظواهر الاقتصادية من أجل معالجة الخلل في التوازن الاقتصادي العام.

الفرضية الثانية:

إنّ هذا الأنموذج ذو استشراف مستقبلي مستمر، و ذو مرونة عالية وغير جامد. ويتمكن من استيعاب المستحدثات التي تنبثق أمام الأمة في تطورها ومعالجة المشاكل التي تفرزها التطورات في الظواهر الاقتصادية للمجتمعات المختلفة.

مفهوم الاقتصاد عند الإمام علي (عليه السلام)

إن الإمام علي (عليه السلام) قد سبق المدارس الفكرية بأكثر من ألف سنة في تحديد الفعاليات المنتجة. أذ تُعد، كما جاء في العهد المبارك، جميع القطاعات الاقتصادية منتجة دون استثناء. وأن هذه حقيقة مهمة جداً دارت حولها مناقشات طويلة من اجل تحديد الفعاليات المنتجة وغير المنتجة.

الموازين الأعدل أساس أُنموذج التوازن الاقتصادي

يُعدُّ هذا سبقاً علمياً لما ورد في عهد الإمام (عليه السلام). حيث ان تأكيد ذلك يتضح من المقارنةً، بين ما يُستنتج من فكرة «الموازين الأعدل» التي تحدد بأن حالة التوازن تكون غير مستقرة في السوق، وبين ما ورد في النظرية الاقتصادية الحديثة التي تؤكد أنّ حالة التوازن في سوق السلع المختلفة تكون عرضة للتقلبات المستمرة، وأن السعر لا يكون مستقراً دائماً.

يتضح مما سبق أن هناك أنموذجاً اقتصاديا للتوازن طرح في عهد الإمام (عليه السلام) يمكن الاستفادة منه في المراحل اللاحقة. حيث ستكون له تطبيقاته العملية لمعالجة الاختلالات التي تنتجها التغيرات في الظواهر الاقتصادية المحيطة بالمجتمعات الانسانية عبر الأزمنة المختلفة. كذلك سيكون بالإمكان أن يشتق من

هـذا الأنمـوذج الحلـول الملائمة، وسـيكون مرناً بحيث يسـتوعب ما تسـتجد من ظواهر وبـكل متغيراتهـا.

يتضـح ممـا سـبق ايضـا، أن العهـد يُظهـر وجـود فكـر تدخلي من قبـل الدولـة وتوجيه اقتصادي مبرمج يسـتند الى تخطيط دقيق يسـتهدف تحقيق التوازن الشـامل في المنظومات الاقتصاديـة. ان هـذه الحقيقـة تضمّنهـا عهد الإمام علي (عليه السـلام) أيضاً، وسـبق إلى إقرارهـا بأكثـر مـن الـف سـنة فقهـاء الماليـة العامـة وعلـماء الاقتصـاد. لقـد أنتظـر هؤلاء حتـى سـنة ١٩٢٩ بداية الكسـاد الاعظم، وحدوث الأزمـة الاقتصاديـة و المالية العالمية، ليعلنـوا ضرورة تدخـل الدولـة للحيلولة دون انهيار النظام الرأسـمالي القائـم على النظرية الكلاسيكية.

مدى إمكانية تطبيق الأنموذج المستنتج في إصلاح الخلل في التوازن الاقتصادي العام.

*** أذن مـن كل مـا سـبق يمكـن أن نسـتنتج بـأن الأنمـوذج البديـل لنـماذج التـوازن الاقتصـادي العـام، هـو النموذج المسـتخلص من عهـد الامام علي (عليه السـلام) الى مالـك الأشـتر(رضي الله عنـه) والـذي يمكـن وصفـه بأنـه:**

أولاً : أنموذج مرن للتوازن الاقتصادي العام.

ثانياً : يستهدف تنظيم كافة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية.

أما تنفيذه فيتطلب توفر الشروط الأساسية الآتية:

أولاً : تدخل حكومي في اقتصاد موجه ومبرمج.

ثانيـاً : إسـناد مراكـز القـرارات الحكوميـة الى كـوادر متخصصـة، وذات كفايـة عاليـة، ومؤمنـة ببرنامـج السياسـة الاقتصاديـة المسـتهدفة.

ثالثاً : تفعيل منطقة الفراغ في التشريع الإسلامي.

والسؤال الذي يمكن طرحه: هل يمكن بناء مخطط افتراضي لمنظومة اقتصادية متكاملة يمكن تطبيقه على أرض الواقع وفقاً للأنموذج المكتشف ؟

الاجابة، نعم يمكن ذلك من الناحية العملية، اذا افترضنا توفر جميع الشروط السابقة التي تحددت في الانموذج المكتشف. فسيكون ممكناً بناء مخطط عام لمنظومة اقتصادية متكاملة، يتضح فيها كيفية حدوث التفاعل الديناميكي بين مكوناتها الفكرية والتشريعية، وهيكلها التنظيمي العام في كافة المجالات (التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية). كذلك سيتبين أهمية اختيار استراتيجيات التدخل الحكومي في تحديد الأولويات في أي اقتصاد موجّه يستهدف كافة الانشطة والفعاليات، وعلى النحو الآتي:

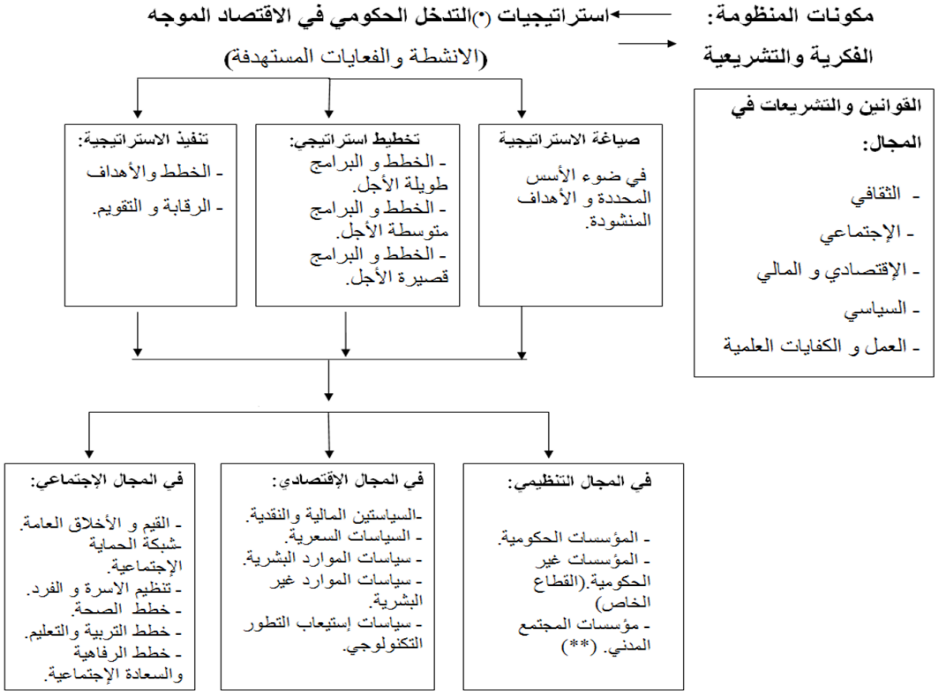

والسؤال الذي يطرح هنا، هل تمكن الامام عليه السلام من تطبيق كامل للنموذج على أرض الواقع لكي تظهر نتائجه كاملة في تلك الفترة الزمنية ؟

ستكون الإجابة،حتما، كلا، فقد تم تطبيق جزءٍ منه فقط. حيث لم تكن الظروف مؤاتيه لعملية التطبيق بشكل كامل. حيث يعود سبب ذلك الى فترة حكمه القصيرة جداً، والمضطربة سياسياً أيضا.

أن تصدي الإمام (عليه السلام) لمعالجة المشاكل التي أفرزتها هذه الظواهر الاقتصادية لم يكن مقتصراً على الزمن الذي كتب فيه العهد فحسب، وانما تطلع ايضا نحو الأزمان اللاحقة. وهذا يعني احتواء العهد على المبادئ الاقتصادية التي من شأنها الاستجابة لما تقضي به تغيرات الحياة وتبدلاتها وبما تقضي به حاجة الامة في تطورها.

التفعيل المبكر لمنطقة الفراغ التشريعي لمعالجة الحالات القائمة واستيعاب المستجدات المستقبلية

لقد اتضح لنا مما سبق بأن عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يكن لمرحلة محددة، بل كان رسالة لاستشراف المستقبل، بعث فيها برنامجاً اصلاحياً شاملاً. إن القراءة الدقيقة لعهده المبارك تبين أنّ هناك خطاباً موجهاً للأجيال القادمة. فقد كتب الامام (عليه السلام) فيه: « ثمّ أمضِ لكلّ يوم عمله ; فإنّ لكلّ يوم ما فيه».

المذهب الاقتصادي في الإسلام يشتمل على جانبين:

أحدهما قد مُلئ من قِبل الإسلام بصورة مُنجزة لا تقبل التغيير و التبديل.

و الآخر يشكل الفراغ في المذهب قد ترك الإسلام مهمة ملئها إلى الدولة (أو ولي الأمر) يملؤها وفقاً لمتطلبات الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي و مُقتضياتها في كل زمان.

و يمكن اقتراح المخطط البياني الآتي لتبسيط التصور حول كيفية تواجد منطقة الفراغ في التشريع الإسلامي. كذلك لبيان درجة مرونة هذه المنطقة وامكانية تمددها لاستيعاب المستجدات لا سيما في المجال الاقتصادي:

تطبيق النموذج المستنتج في اصلاح الاقتصاد العراقي

- لقد أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة التوازن الى الاقتصاد العراقي أمراً حتمياً و يدعو إلى التفتيش الدقيق عن نموذجٍ اقتصادي مناسبٍ يمكن تطبيقه على أرض الواقع.

- إن تطبيق نموذج التوازن العام المستخلص من عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضي الله عنه)، يمكن ان يؤدي الى تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادية الشاملة في العراق. حيث أنه يمثل الاستراتيجية البديلة التي تستهدف تنظيم كافة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية من أجل بناء قاعدة صلبة لإجراء وتطبيق سياسات الإصلاح. ومن أجل تطبيق هذا النموذج لا بد من توفر جميع شروطه التي ذكرناها في المبحث الرابع، والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية والإدارية و التشريعية. وكذلك فيما يتعلق بالاستراتيجية المطلوبة لتنفيذه وبكل التفاصيل التي ذكرناها.

الاستنتاجات:

إن القراءة الدقيقة و المعمقة للعهد المبارك أوصلتنا إلى الاستنتاجات الاتية:

١- اكتشاف اسس نموذج للتوازن الاقتصادي العام تنبثق من الفكر الإسلامي الحنيف. حيث يمكن أن يكون بديلا للنماذج التي اقترحت وتم تطبيقها ولم تنجح كلياً في تفادي الأزمات الاقتصادية أو الاختلالات.

٢- أنه نموذج مرن ويمتاز بالاستمرار وعدم الجمود في مرحلة معينة من التنفيذ.

٣- هناك تفعيل مُبكر لمنطقة الفراغ التشريعي الإسلامي بحيث تستوعب جميع التطورات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المختلفة.

٤- تستوجب شروط تطبيق النموذج وجود قيادة مؤمنة، واعية، ومؤهلة تأهيلاً عاليا مثل شخصية مالك الأشتر (رضي الله عنه). حيث كان العهد موجهاً اليه مباشرةً ليتحمل مسؤولية تنفيذه.

٥- يمكن تطبيق النموذج للوصول الى الحلول المناسبة لكل واقع جديد، كواقع الاقتصاد العراقي مثلاً.

عهد الامام علي (عليه السلام) لمالك الاشتر

الدستور الاداري للدولة الرائدة

أ. م. د. مهدي حسين التميمي

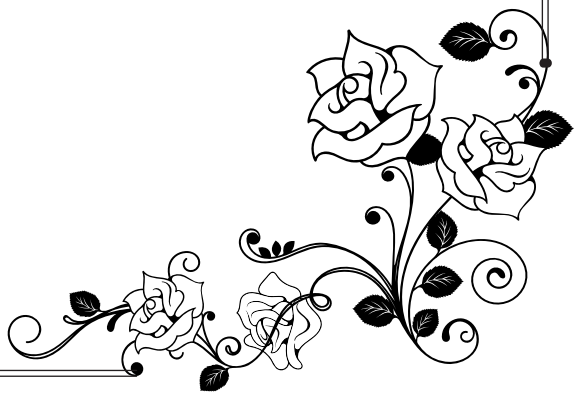

المقدمة :

استوفي العهد التاريخي الخالد للإمام علي (عليه السلام) لواليه الكفوء مالك الاشتر قيّم وإعتبارات التأدية الرشيدة للمهام العامة والخاصة للدولة، وعلي هديّ المبادئ المثلى للشريعة الاسلامية، مشتملاً على توصيف الاعمال والمهام الرئيسية في الدولة،وبالأخص منها الجيش، والقضاء،والزراعة، والتجارة، والصناعة، وولاية الاقاليم، وما يختص بالرقابة على الاداء وقد إغتنيت مواردها بالفيض من المبادئ والتوجيهات القيّمة القدر للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، ليكون العهد بالحق الدستور الاداري للدولة الرائدة وقد وافينا في هذا البحث ما يختص بما قد ذكر، وخلصنا الى التوصيات والمقترحات المتعلقة بالبحث، متمنين أن نكون قد استوفينا القدر المأمول من غايته، وبالله التوفيق

أولاً : الاعتبارات المبدئية في تولي المسؤولية :

إشتملت ديباجة العهد على الإعتبارات المبدئية الخاصة بالسلوك الرشيد

لتولي الشؤون العامة وعلى هديّ المبادئ المثلى للشريعة الاسلامية مجسدة بـ :

« تقوى الله وإيثار طاعته، وإتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسنتّه»

«أن تكون أحب الذخائر اليه ذخيرة العمل الصالح »

«أن يشعر قلبه بالرحمة للرعية، والمحبة لهم،واللّطف بهم»

ونّوّه (عليه السلام) بالقيم الاعتبارية الخاصة بالعدل الاجتماعي بملافاة الفوارق العرقية والدينية بين الناس : « فأنهم صنفان، إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلقِ، وفي هذا الجانب الاعتباري الهام في سلوك الدولة مع مواطنيها، فإن الامم

المتحدة،وفي تقييمها لذلك العهد : « أقرّت الدعوة لإتخاذ القائد الإسلامي الإمام علي (عليه السلام) مثالاً لتشجيع المعرفة وتأسيس الدولة على مبادئ العدالة واحترام الانسان »، وقد جاء التقرير الخاص بذلك والذي اشتمل على اكثر من (١٦٠ صفحة)، والصادر عن « برنامج الامم المتحدة الانمائي الخاص بحقوق الانسان وتحسين البيئة والمعيشة والتعليم » (UNDP) على ذكر مقتطفات من الوصايا الواردة في ذلك العهد وبشكل خاص ما يتعلق بالمشورة ما بين الحاكم والمحكوم، ومحاربة الفساد الاداري والمالي، والعدالة لجميع الناس، وتحقيق الاصلاحات الداخلية، وما ورد في نهج البلاغة من وصايا الامام (عليه السلام) والخاصة برئيس الدولة »[١]

وقد تضمنت توجيهات الامام (عليه السلام)، وفي الجانب الاعتباري من المسؤولية جوانباً هامة من علم النفس السلوكي في القيادة الانسانية الرائدة :

- « ولا تقولّن إني مؤمّرُ آمر فأطاع، فان ذلك إدغال (إفساد) في القلب ومنهكة في الدين »
- « أعطهم من عفوّك وصفحك مثل الذي تُحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فانك فوقهم، ووالي الامر عليك من فوقك... وقد استكفاك أمرهم »
- « وإذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهّة أو مخيّلة فانظر الى عظم ملك الله فوقك، وقدرته على ما لا تقدر عليه من نفسك، واياك ومساماة الله في عظمته، والتشبّه به في جبروته، فان الله يذّل كل جبارٍ ويهين كلَ مختال»
- « وليكن أحبّ الامور إليك أوسطها في الحق، وأعمّها في العدل، واجمعها لرضى الرعيّة، فان سخط العامة يجحف برضا الخاصة، وان سخط الخاصة يُغتفر مع رضى العامة «.
- « وليكن أبعد رعيتك منك وأشنأهم (أبغضهم) عندك أطلبهم لمعائب الناس، فإن

في الناس عيوباً الوالي أحّق من سترها.. وإنما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك «

- « أطلق عن الناس عُقدة كل حقدٍ، واقطع عنهم سبب كل وترٍ، وتغاّب عن كل ما لا يُضح (يظهر) لك ولا تعجّلن في تصديق ساعٍ..»

وحذر الامام (عليه السلام) من آفة المحسوبية في توجيهه الاعتباري لواليه الاشتر :

- " أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك...»

- " وتحفظ من الاعوان «، و « إلزم الحق من لزّمه القريب والبعيد، وكُن في ذلك صابراً مُحتسباً،واقعاً ذلك من قرابتك وخاصّتك حيث وقع «

وقدّم الامام (عليه السلام) بأزاء ما قد ذكر قائمة بالسلوكيات (الغرائز) السلبية في مجال العمل الاداري،وبالأخص منها ما يتصل بالعمل الاستشاري، موضحاً ازاء كل غريزة منها النتائج المترتبة عليها :

- «ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل، ويعّدك الفقر »

- « ولا جباناً يضعفّك عن الامور »

- «ولا حريصاً يزين لك الشرّه بالجور، فان البخل، والجبن و الحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله »

- وفي تلك التوجيهات الاعتبارية دلالات حيوية للتنبيه عن موارد الفساد الاداري – الفردي والنظمي – والتي تشير اليها الدراسات الحديثة الخاصة بالإصلاح الاداري.

توصيف الاعمال والمهام :

جاء الامام علي (عليه السلام) على ذكر فئات الاعمال الرئيسية في الدولة ومهامهم وبما اسماها بـ « الطبقات» وصنف العاملين بمقتضاها،وادوارهم، وتعاضدهم في المسؤولية، وحيث : « لا يصلح بعضها إلا ببعضٍ، ولا غنى ببعضها عن بعضٍ «، واشتمل ذلك التوصيف الوظيفي على الآتي :

الجيش : وأسمى (عليه السلام)منتسبيه بـ « جنود الله « وانهم كما وصف : «حصون الرعية، وزيّن الولاة، وعزّ الدين، وسبل الامان، وليس تقوم الرعية إلا بهم»، وأنه : « لابد للجيش من ميزانية خاصة به » .

وذكر (عليه السلام) لواليه الاشتر مواصفات من يوليّهم المسؤولية في هذا القطاع الحيوي :

- « انصحهم في نفسك لله ولرسوله ولأمامك »

-« أنقاهم جيباً ».

- أفضلهم حلماً، ممن يبطئ عن العضب، ويستريح إلى العُذر، ويرأف بالضعفاء، وينبو على (يتجافى) الاقوياء، وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به العنف «.

- وأن تسّند المسؤولية في هذا القطاع الحيوي لـ « ذوي المروءات والاحساب » و « أهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسنة، ثم أهل النخوة والشجاعة،والسخاء والسماحة ».

ثانياً : القضاء :

وأشاد الامام (عليه السلام) بالقضاة أنهم : « قرّة عين الولاة في استقامة العدل في البلاد، وظهور مودّة الرعية، وانه لا تظهر مودتهم الا بسلامة صدورهم، ولا تصحّ نصيحتهم الا على ولاة أمورهم،وقلّة استثقال دولهم، وترك إستبطاء مدتهم «.

موصياً وإليه بأن يوسّع لهم في المجال الاعتباري – المادي والمعنوي :

« فأفسح في آمالهم وواصل في حسن الثناء عليهم، وتعديد ما أبلى ذوي البلاد منهم، فأن كثرة الذكر لحُسن أفعالهم تهز الشجاع، وتُحرّض الناكل (المتأخر)... ثم اعرف لكل إمرءٍ منهم ما أبلى، ولا تضمّن بلاء إمرءٍ الى غيره ».

ويفيد الحاكم توفيق الفكيكي بصدد ما ذكر : « أنه يفيد زيادة الافضلية التي يجب أن يختار القاضي أو الحاكم من بين الحائزين عليها،والمتصفّين بها من أفراد الرعية المثقفين الافاضل، وكان الامام (عليه السلام) بعد أن أوجب على عامله أن ينتخب للقضاء أفضل رعيته علماً وتهذيباً أراد أن يلفت نظره الى جهة مهمة هي فوق العلم والثقافة الواسعة،وهي خاصّية نفسية بحتة، وان كلمته : « أوقفّهم في الشبهات « يكشف بوضوح عن مقصده الشريف، فهو قد اشترط أن يكون القاضي أو الحاكم زيادة على ما هو عليه من الفضل من ذوي النفوس الحساسة والذكاء المتّقد والنباهة الشديدة الذين يبددون بنور اليقين ظلمات الشك لئلا يلتبس عليهم الامر « ذلك لأن الشبهات هي ما لايتضح الحكم فيها بالبعض، فينبغي الوقوف عند القضاء إذا إستبهم وجود الحل حتى يرد الحادثة الى أصل صحيح، وقد تعترض الحكام هذه الشبهات في القضايا الجزائية أكثر منها في القضايا الحقوقية « فوضعوا قاعدة عامة أصبحت مثلاً سائراً وهي : « أن براءة ألف مجرم خير من تجريم بريء واحد «، وقد

أرادوا بها تنبيه الحكام بأن يحذروا الشبهات التي تدفعهم إلى انزال الحد والعقاب بحق الابرياء من جراء ما يحصل في التحقيق من تضليل وقد قال (عليه السلام) :» ادرؤوا الحدود بالشبهات « وقد سار علماء الجزاء كافة والمشرعون للقوانين العقابية على هذا الاساس فوضعوا قاعدة عامة ومتبعة وهي : « إن حصل شك في مفهوم مواد القانون الجنائي فيجب تفسيرها وتأويلها لصالح المتهم «، ولهذا الغرض أوصى الامام (عليه السلام) عاملة الاشتر أن يختار قضاته من أفضل رعيته ومن أوقفهم على الشبهات وأخذهم بالحج، وأقلّهم تبرّماً في الثناء والاطراء، وقد أخذت حكومات العالم في هذا العصر بهذه النظرية الحكيمة فوضعت نظاماً للتفتيش العدلي وهذا يدل على أن أمير المؤمنين علياً قد وضع دستوراً من أرقى الدساتير لتنظيم دولته في ذلك العصر » [٢]

وقال العشماوي – أستاذ القانون الدستوري بكلية حقوق القاهرة – عن كلام الامام (عليه السلام) للأشتر بشأن القضاة « أنه لم يرد كلاماً غيره وفي أي دستور من دساتير العالم يفصّل مهمة القضاة وطرق اختيارهم مثل ما فعل » [٣].

الزراعة عمارة الارض :

وجّه الامام (عليه السلام) بشأنها بأن :» يكون النظر بعمارة الارض أبلغ من النظر باستجلاب الخراج، لأن ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة، وأن من طلب الخراج بغير عمارةٍ أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً "، منوهاً الى ضرورة الاعتناء بالعاملين بقطاع الزراعة بتأمين كامل احتياجاتهم :

« فإن شكّوا ثقلاً أو علّة، أو انقطاع شرب أو بالة [٤] أو إحالة أرض إغتمرها غرق، أو أحجفها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به مرهم، ولا يثقلّن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم ».

مشيداً بالمزارعين بأنهم :« ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك « منوهاً (عليه السلام) بأن : خراب الارض – انما تؤتي من إعواز أهلها لأشراف أنفس الولاة على الجمع وقلة انتفاعهم بالعبّر».

التجارة : نبّه الامام (عليه السلام) لما يكون من شأن الكثير من العاملين فيها من « الضيق الفاحش (عسر المعاملة)، والاحتكار للمنافع، والتحكم في البياعات، وذلك كما وصف (عليه السلام) :« مضرّة للعامة، وعيب على الولاة «، موصياً واليه بشأن ذلك :» أن يمنع من الاحتكار، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)منع منه، وأن يكون البيع سمحاً، بموازين عدل،،واسعارٍ لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع ».

وأوصى (عليه السلام) بأن يُعاقب المحتكر :

« فمن فارق بعد نهيّك أياه فنكّل، وعاقب من غير إسراف »، وإستوصى (عليه السلام) فيمّن أسماهم بـ « الطبقة السفلى »، من الذين لا حيلة لهم،والمساكين والمحتاجين وأهل البؤس، والزُمنى (ذوي العاهات)،.. وأن يجعل لهم قسماً من بيت المال، ومن غلاّت صوافي الاسلام في كل بلد «.

الكادر الوظيفي :

وجّه الامام (عليه السلام) باعتماد جملة من الاعتبارات المبدئية التي تخص بمهامهم ومنها :

- « أن يتولى على الامور : خيرهم، ممن لا تبطره الكرامة فيتحرى بها في الخلاف ».
- « أن يكون اختيارك إياهم على فراستك وإستنامتك [٥]، وحُسن الظن منك ».
- « أختبرهم بما ولّوا للصالحين من قبلك، فإعمد لأحسنهم كان في العامة أثراً، وأعرّفهم بالأمانة وجهاً ».

وان تسند المسؤولية لـ « ذوي المروءات والاحساب وأهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسنة، ثم أهل النخوة والشجاعة، والسخاء والسماحة..، وان يكون ممن لا تبطره الكرامة فيتحرى بها في الخلاف في إيراد مكاتبات العمال، ولا يجهل قدر نفسه في الامور .

وكانت من المبادرات الخلاّقة في الحكم الرائد ما أشار به الامام (عليه السلام) لإعتماد قسم عام يختص بالنظر في مظالم الناس يتولاه المسؤول نفسه :

« وإجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرّغ لهم منه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عاماً، فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتُقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشراطك حتى يكلّمك متكلّمهم غير متعتع (متردد)، فأني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)يقول في غير موطن : « لن تقدس امة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متعتع، ثم احتمل الخُرق (العنف) منهم والعي، ونحّي عنك الضيق والانفّ..».

وعلى وفق تلك الاعتبارات المبدئية في السلوك الاداري، والتحديد لصفات الموظف في موقع المسؤولية، فإن الامام (عليه السلام) وعند توليه المسؤولية قد عمد الى الاستغناء عن خدمات بعض موظفي الدولة حرصاً على تطبيق الشريعة الاسلامية : « وإن كان ذلك سيضعف بكرسي الخلافة.. وبالرغم من نصح الناصحين بإبقائهم في مراكزهم الادارية خوفاً من مشاغبتهم » (٦)

التنظيم اللامركزي للسلطة الادارية :

وأن التفويض الذي منحه الامام (عليه السلام) لواليه الاشتر يندرج ضمن ما يسمى بـ « اللامركزية في الادارة، واتخاذ القرارات « والذي يُعد اليوم من أكثر أشكال الحكم المحلي تطوراً، ويشار الى : أن النظر في جملة التوجيهات التي أوردها أمير المؤمنين (عليه السلام) لواليه الاشتر فيما يختص بـ« جباية خراج مصر، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها » : تعطي دليلاً على المقدرة الادارية الكبيرة التي كان يتمتع بها الامام علي (عليه السلام)، وهو يدرك بالتمام خاصية العوامل المحلية، إضافة إلى مقدرات ولاتّه، وهو ما يُعد مؤشراً ذا دلالة على المستوى الاداري المتقدم الذي بلغه المسلمون في العهد الاول من الاسلام، وهو يوازي ما يطلق عليه اليوم في علم الادارة بـ « الاستراتيجية Strategic Management »، وأن الترتيب الذي جاء عليه الامام (عليه السلام) في عهده للأشتر : «جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها » – كما مر – يفيد بالتمام بأن الامام علي (عليه السلام) : كان يتمتع بقدرة فائقة على ترتيب الاولويات، وذلك لأن الخراج كان يمثل أكبر مصدر اقتصادي من مصادر الدولة الاسلامية في ذلك الوقت، ومالم تؤمن جبايته فلن تفلح الدولة في قتالها العدو، ولا في استصلاح الارض، ولا في عمارة البلاد، ولذلك كان يجب تأمين النفقات المتعلقة بالجهاد، وأن عمارة البلاد واستصلاح الناس الذين يقومون بتعمير الارض لا يمكن القيام به بدون الحصول على اموال الخراج «.

وقد اشير الى أن العهد بأكمله – وعلى وفق ذلك – : « مليئ بما يطلق عليه علماء الادارة في العهد الحاضر بـ (القيم الصميمية أو الجوهرية Core Value)،والتي لخصها الامام (عليه السلام) لمالك الاشتر بـ « تقوى الله، وايثار طاعته واتباع ما

أمر به في كتابه وسنته، وبسط القسط والعدل بين الرعية، وحل عقدة الاحقاد من قلوب الناس بحسن السيرة معهم.. وقطع سبب كل عداوة..» وأن جميع تلك القيّم الصميمية تتساوق وتنسجم مع رسالة الامام (عليه السلام)، وبالتالي فانها تؤدي إلى انجاز الرؤيا المستقبلية المشتركة، وهذا ما ينادي به أساطين الادارة الحاليين، وان قائمة أي شركة ربما تحتوي على : « الاستقامة، الانفتاح، الامانة، الحرية، تساوي الفرص، الجدارة، والولاء «، وان العهد قد احتوى على جميع تلك القيم التي ذكرها « Senge » من اساطين الادارة الحاليين، والتي اسماها «قيّماً جوهرية، أو صميمية»، وان هذه القيم كما ذُكر : « لا تساوي شيئاً إذا ما قُورنت بالقيم التي احتوى عليها العهد »[٧]

الرقابة الفعالة:

واشتمل العهد على الجانب الذي يختص بمراقبة السلوك الوظيفي وتوجيهة الوجهة السليمة، وقد كان الامام علي (عليه السلام) سبّاقاً لمعرفة وظيفة الرقابة وممارستها والابداع فيها، وتسخيرها في مجال الاختبار لكفاءة العاملين، ويبرز ذلك في المقطع التالي من عهده للأشتر :

« ثم انظر الى أمور عمالك، فإستعملهم إختباراً، ولا تولّهم محاباةً «،وقد إستنتج بصدد ذلك بشمول الرقابة التي وجّه الامام (عليه السلام) بإستخدامها لأنواع الرقابة الثلاث المعروفة في عالم الادارة اليوم، وهي :« الرقابة الناظرة، Foreward Looking»، والرقابة المتزامنة مع القيام بالاعمال " Concurrent Control "، والرقابة الناظرة للخلف " Backward-Looking ". [٨]

وكان الامام (عليه السلام) يُتبع الدور الرقابي بالتوجيه بحسُن التقييم للإنجاز الوظيفي ليضمن في ذلك فعالية وأهلية الدور الرقابي وتحقيقه للغاية المنشودة منه،

وكان في ذلك توجيهه الريادي :

« ولا يكونّن المحسن والمسيء عندك بمنزلةٍ سواء، فإن في ذلك تزهيداً لأهل الاحسان وتدريباً لأهل الاساءة على الاساءة، وإلزم كلاً منهم ما ألزم نفسه »

البعد الاجتماعي للأدارة :

وتخّطت مفاهيم الادارة عند الامام (عليه السلام) الجانب الوظيفي الى الاعتبار الاجتماعي العام للوظيفة الادارية، ومن خلال التوجيه بالاهتمام بشؤون الفرد وطموحاته، وتنظيم علاقاته مع نفسه، ومع الآخرين، وقد توخى الامام (عليه السلام) هذا البعد الاجتماعي في الادارة في قوله للأشتر :

«وإشعر قلبك بالرحمةِ للرّعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان : إما أخُ لك في الدين، وإما نظيرُ لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلّل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطاء، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تُحب أن يُعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم، ووالي الامر عليك فوقك، والله فوق من ولّاك، وقد استكفاك أمرهم، وإبتلاك بهم »

« أطلق عن الناس عقدة كل حقدٍ، وإقطع عنهم سبب كل وترٍ، وتغّابَ عن كل ما لا يضح (يظهر) لك »

« وإعلم أنه ليس شيء بأدعى إلى حُسن ظن والٍ برعيتهِ من إحسانه إليهم، وتخفيفه المؤونات عليهم، وترك إستكراهه إياهم علي ما ليس له قبله، فليكن منك في ذلك أمرُ يجتمع لك به حُسن الظن برعيتك »

واختتم الامام (عليه السلام) عهده للأشتر بتذكيره بواجبه الشرعي في المسؤولية:

« والواجب عليك أن تتذكر ما مضى لمن تقدّمك : من حكومة عادلة، أو سُنّة فاضلة، وأثر عن نبينا (صلى الله عليه وآله)، أو فريضة في كتاب الله، فتقتدي بما شاهدت مما عملنا به فيها، وتجتهد لنفسك في اتباع ما عهدت اليك في عهدي هذا ».

وسأل الامام (عليه السلام) الله تعالى أن يوفقه مع واليه الاشتر : « لما فيه رضاه من الاقامة على العذر الواضح اليه والى خلقه، مع حُسن الثناء في العباد، وجميل الاثر في البلاد »

وقد نال الامام علي (عليه السلام) بالحق حُسن الثناء في العباد وعلى الاتم من ذلك، وجميل الاثر على مر الاجيال التي ظلت تستذكر مأثرات ومآثر حكمه الرشيد، المستهدي بقيم الرسالة السمحاء التي حمل الامام (عليه السلام) لواءها بالجهدِ والجهاد، ثم بالشهادة.

التوصيات والمقترحات :

(١)- أن المبادئ وقيّم السلوك الاداري (التدبيري) الرشيد والتي وردت في العهد جديرةً بأن تُعتمد منهاج عمل في اوجه النشاط الاداري والاقتصادي، وبما يُرشّد مسارات النشاط ويرتقي بها الى المستوى الامثل في الاداء كوظيفة اجتماعية مقدسة.

(٢)- أن العهد بقيّمه الاعتبارية المُثلى – وفي الشأنين الاداري والاقتصادي، والتي أشاد بها التقرير الاممي – جديرةٌ بأن يحظى بما يليق به من الاهتمام في الدراسات الادارية والاقتصادية في الجامعات والمعاهد المتخصصة بشكل عام، وفي الاطاريح الجامعية على وجه الخصوص.

(٣)- ضرورة الاستخدام للعبارة الأكفأ في الدلالة على مجالات التأدية الرشيدة للمهام وهي " التدبير"، والتي وردت ضمن خطب وتقريرات الامام علي (عليه السلام) والتي انتظمها « نهج البلاغة»، وكمثل ما وردت في آيات عدة من القرآن الكريم عوض عبارة « الادارة والتي وردت في الآية « ٢٨٣ من سورة البقرة "، وهي لا تفيد المعنى المقصود، وقد وافينا في كتابينا « الفرق بين الادارة والتدبير «، و» الامام علي (عليه السلام) - التدبير القيادي للدولة- « ببيانات وافية عن ذلك، مؤملين أن يُصار إلى مؤتمر أو ندوة متخصصة بشأن ذلك.

مصادر البحث :

١- نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.

٢- المعجم المفهرست لألفاظ نهج البلاغة، دار التعارف، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٠.

٣- الراعي والرعية، توفيق الفكيكي، دار الغدير، الطبعة الاولى، ١٤٢٩ هـ.

٤- ملامح الفكر الاداري عند الامام علي (عليه السلام)، د. حسن الشيخ، دار مؤسسة أرسلان، دمشق، ٢٠١٠.

٥- نظرية التنظيم والادارة في فكر الامام علي (عليه السلام)، د. عيسى مكي عبد الله، مكتبة فخراوي، المنامة، البحرين، ٢٠٠٩.

٦- الامام علي (عليه السلام) – التدبير القيادي للدولة – د. مهدي حسين التميمي، العتبة العلوية المقدسة، الشؤون الفكرية والثقافية (١٢٧)، الطبعة الاولى، ٢٠١٥.

٧- الفرق بين الادارة والتدبير، د. مهدي حسين التميمي،بيت الافكار الدولية، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥.

٨- كراس خاص بندوة « عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك الاشتر «، رئاسة ديوان الوقف الشيعي، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

الهوامش

١ - كراس خاص لندوة " حول عهد الامام علي (عليه السلام) لمالك الاشتر، ص٣١-٤١.

٢- الراعي والرعّية، ص ٠٨-٢٨.

٣- الاغراض الاجتماعية في نهج البلاغة وتمهيد لمعظم الفاظ نهج البلاغة.

٤- ما يبل الارض من ندى ومطر.

٥- الاستنامة : السكون والثقة.

٦- ملامح الفكر الاداري عند الامام علي (عليه السلام)، ص ٧٤.

٧- نظرية التنظيم والادارة في فكر الامام علي (عليه السلام)، ص ٤٢ -٦٢.

٨- نظرية التنظيم والادارة في فكر الامام علي (عليه السلام)، ص ٥١٣-٦١٣.

عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضوان الله عليه)

بين وجهة النظر الاقتصادية
والدروس المستفادة منها على واقع الاقتصاد العراقي

الأستاذ الدكتور هيثم عبدالله سلمان

رئيس قسم الدراسات الاقتصادية

مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة

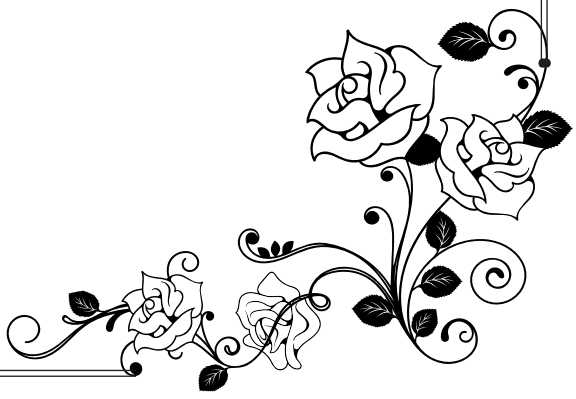

المقدمة :

يُعد العهد الذي كتبه علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر حين ولاه مصر من أرقى الكتب التي عهدها خليفة لولاته وعماله، فقد جمعت الترتيب المتوالي بين علم السياسة، وعلم الإدارة، وعلم الاقتصاد، وبين مدى التلازم ما بين العلوم الثلاثة بشكل تسلسلي هرمي. فبدأ عليه السلام « هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين، مالك الأشتر في عهده إليه، حين ولاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها »[١]، فالأمر سياسةً، والعهد إدارةً، والجباية وغيرها اقتصاداً؛ وبذلك وضع عليه السلام الأسس العلمية لإدارة البلاد والعباد من خلال كلام شاف وكاف جامعً ومانعً، فلا مختصر مخل ولا اسهاب ممل.

وقد ضم العهد بعض المضامين الاقتصادية التي من الأحرى بنا في العراق الآن ونحن نعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية الالتفات لها وعلاجها من خلال اتباع توجيهات أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الاشتر؛ وذلك لا لعلاجها فقط، ولكن للحفاظ على وحدة العراق أولاً ولتحقيق التنمية المستدامة التي عجزت عن تحقيقها معظم الدول العربية.

مشكلة البحث :

تنبع المشكلة في إن عدم اتباع وصايا أمير المؤمنين في إدارة حكم البلاد سيخلق أزمات اقتصادية كثيرة لا حل لها، وهو كما قال الإمام زين العابدين (عليه السلام)... « فالمتقدم لهم مارق والمتأخر عنهم زاهق واللازم لهم لاحق» [٢].

أهمية البحث :

إن الارث العلمي لباب مدينة علم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لابد من استثماره بشكل دقيق وكفوء من خبراء فعليين قادرين على استنباط الحلول كافة لمجمل الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، إذ قال عليه السلام... «أمرنا صعب مستصعب لا يتحمله إلا ملك مقرب أو نبى مرسل او مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان» (٣).

فرضية البحث :

استند البحث إلى فرضية مفادها إن الابتعاد عن تطبيق الاقتصاد الاسلامي في الاقتصاد العراقي سيفاقم المشكلات الاقتصادية والإدارية إلى درجة الوقوع في شرك دوامة الحلقة المفرغة، وما عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر إلا صورة مبسطة لإدارة الحكم والاقتصاد الاسلامي.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى ما يأتي:

١- توضيح المضامين الاقتصادية لعهد أمير المؤمنين لكيفية إدارة الحكم في ولاية مصر.

٢- بيان أيهما له الأولوية في إدارة الحكم الرشيد علم الاقتصاد أو علم الإدارة أو علم السياسة.

٣- بيان أيهما له الأولوية في إدارة الحكم الرشيد العدالة أو المساواة.

٤- تلخيص فلسفة أمير المؤمنين في كيفية إدارة الحكم، وما هي إمكانية استنباط الحكم الملائم في إدارة حكم العراق وإدارة موارده الاقتصادية؟

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لعهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر في ولاية مصر

أولاً : نبذة مختصرة لشخصية أمير المؤمنين (عليه السلام)

مما لا ريب فيه إن من الصعب جداً الإحاطة بشخصية أمير المؤمنين (عليه السلام) ويرضى عنها الجميع من مراجع وعلماء دين ورجالاته وغيرهم من علماء أجلاء، فكل ما قيل وكل ما يقال هو غيض من فيض، ومثله مثل قطرة في بحر لجي، فما بال بضعة سطور يكتبها باحث على عجل، ولكن من سهل الأمر في وصفه، هو نفسه الذي يصعب وصفه وهو عليه السلام عندما قال « رضا الناس غاية لا تدرك ورضا الله غاية لا تترك، فترك ما لا يدرك وأدرك ما لا يترك » [٤]، فضلاً عن ما ذكرته الحكمة المشهورة « ما لا يدرك كله لا يترك جله ».

ولذلك لا يمكن التطرق إلى شخصيته المقدسة (عليه السلام) لتجنب القصور والتقصير، وإنما التطرق إلى محيط شخصية (عليه السلام) من خلال الاستعانة ببعض ما وصفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال « أنا مدينة العلم وعليٌ بابها»، وقال « أنت مني بمنزلة هارون من موسى ولكن لا نبي بعدي »، وقال ايضاً « أنا وأنت يا علي أبوا هذه الأمة »، وقال كذلك « لا يعرف الله إلا أنا وأنت، ولا يعرفني إلا الله وأنت، ولا يعرفك إلا الله وأنا » [٥].

ويظهر من ذلك كله، أنه (عليه السلام) باب مدينة علم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأخو رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأحد أبوي هذه

الأمة، فضلاً عن أول من عرف الله (عزَ وجل) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن ثم أصبح بذلك إمام الورى والتقى، وأبا الأئمة (عليهم السلام)، وبالتالي جعله الله (عز وجل) قسيم الجنة والنار بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) « حب علي إيمان وبغضة كفر » [٦]. هذه هي لمحة من محيط شخصية علي أمير المؤمنين وسيد الوصيين ويعسوب الدين وإمام المتقين.

ثانياً : شخصية مالك الأشتر

هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن سلمه بن ربيعة النخعي، ولقب بالأشتر لأن أحدى عينيه (شترت) أي شقت في معركة اليرموك [٧]، وكان رئيس قومه وقد روى عن أبي ذر وعلي بن أبي طالب وصحبه، وشهد معه الجمل وله فيها آثار وكذلك في صفين، ولاه الخليفة علي (عليه السلام) مصر بعدما صرف عنها قيس بن عبادة عنها، ومعه شهادة من الإمام علي (عليه السلام) « أما بعد فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله لا ينام أيام الخوف... » [٨]، وهو لما وصل إلى القلزم وقيل العريش شرب شربة عسل مسموم، فتوفي متأثراً بالسم عام ٣٧ هـ، ويعزى هذا التدبير لمعاوية بن أبي سفيان فهو القائل وأشياعه : وإن لله جنوداً من عسل [٩]، وقال عليه السلام عندما جاءه نعي مالك الأشتر (رحمه الله): مالك وما مالك ! والله لو كان جبلاً لكان فندا، ولو كان حجراً لكان صلدا، لا يرتقيه الحافر ولا يوفى عليه الطائر [١٠].

مما يدل على أن شخصيته من الشخصيات البارزة في الإسلام، وكان من الرعيل الأول لصحابة أمير المؤمنين ومن المقربين لديه؛ لذلك اختاره لتولي هذه المهمة الكبيرة التي وضح الإطار الإسلامي الذي يتكفل بإرساء حكومة العدل الإلهي في ظل القوانين والنظم الإسلامية [١١]، ولا تقتصر مفاهيم العهد على ولاية مصر وزمانها فقط ولكن تتعداه إلى كل مكان وفي أي زمان، لذلك جاءت شخصية مالك

الأشتر منسجمة تماما مع أهمية العهد وما يترتب عليه من مقاصد إسلامية سعى لتوضيحها الإمام (عليه السلام).

ثالثاً : أوضاع ولاية مصر وسماتها للمدة (٢٤-٣٥) هـ

لقد عانت ولاية مصر من أوضاع اقتصادية وإدارية واجتماعية وسياسية قاسية جداً؛ وذلك لكسب ولاءها للحكام، فضلاً عن أطماع الروم البيزنطيين والنوبيين، إذ ولى عثمان بن عفان ولاية مصر إلى عبدالله بن سعد بن أبي سرح عام ٢٤ هـ، إذ اختلفت سياسة عبدالله عن سياسة عمرو بن العاص الذي حكم قبله، فقد تشدد في جمع الضرائب وعامل المصريين بقسوة، واستمرت ولاية عبدا لله بن سعد حوالي عشر سنوات حتى قتل عثمان بن عفان عام ٣٥ هـ [١٢]. ثم تولى الخلافة أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي قام بعزل عبدالله وولى قيس بن سعد بن عبادة الذي استلم ولاية مصر بأوضاع مضطربة، ففئة انحازت إلى معاوية بن أبي سفيان تطالب بدم عثمان، وفئة انحازت إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولما علم معاوية أنه لم يستطع أن يستولي على مصر فحاول أن يستميل قيس إلى صفه، ولكن فطنة قيس وذكائه أدى به إلى كتابة رسالة إلى معاوية برد قاس وإرسالها إلى دمشق وذكر فيها ما نصه: «أما بعد، فالعجب من اغترارك بي يا معاوية وطمعك في، تسومني الخروج عن طاعة أولى الناس بالإمرة، وأقربهم للخلافة، وأقولهم للحق، وأهداهم سبيلا، وأقربهم إلى رسوله وسيلة، وأوفرهم فضيلة، وتأمرني بالدخول في طاعتك، طاعة أبعد الناس من هذا الأمر، وأقولهم بالزور وأضلهم سبيلا، وأبعدهم من الله ورسوله وسيلة، ولا ضالين مضلين طاغوت من طواغيت ابليس، وإما قولك : معك أعنة الخيل وأعداد الرجال، لتشغلن بنفسك حتى العدم» [١٣]، فلما وصلت رسالته إلى معاوية واطلع عليها يئس من قيس وعاود حيلته مرة أخرى، فزور رسالة نسبها إلى قيس، ثم أعلن

أمام الملأ من الشام أن قيساً قد انصرف عن مولاه وبايعني، وعندما بلغ الخبر أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يصدق الأمر لعلمه بوفاء قيس، إلا أنه أبدله * ونصب محمد بن أبي بكر ولم يدم حكمه إلا مدة قصيرة حتى بعث معاوية بمستشارة الماكر عمرو بن العاص إلى مصر لإثارة الفتن والقلاقل، ثم انتهى الأمر بقتله، الأمر الذي أدى بأمير المؤمنين (عليه السلام) إلى اختيار مالك الأشتر لولاية مصر التي اتسمت بكبر مساحتها، وازدحام سكانها، وبعدها عن مركز الخلافة، ويقطنها مختلف الأقوام والقبائل ذات الثقافات المختلفة [١٤].

رابعاً : بعض المضامين الاقتصادية لعهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر

لقد أكد أمير المؤمنين (عليه السلام) في مضمون عهده لمالك الأشتر على وحدة الدولة الإسلامية من الضياع والتفكك، والحفاظ على أمنها وسيادتها، وللحيلولة دون ضياع ولاية مصر كما ضاعت ولاية الشام علي يد معاوية. وقد استهل عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر بشهادة له من عنده (عليه السلام) بقوله « إما بعد فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله لا ينام أيام الخوف ولا ينكل من الأعداء ساعات الروع، أشد على الفجار من حريق النار» [١٥]، وهو بذلك أوكل أمر وإدارة شؤون ولاية مصر بأكملها من دون تردد وقلق، فقد أسندها إلى عبدً من عباد الله المخلصين الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم؛ وذلك لأهمية ولاية مصر عن الأمصار.

وقد ركز عليه السلام في مضمون عهده إلى جملة من القضايا والأمور كان من أهمها الناحية الاقتصادية، وفيه أكد على القطاع الزراعي وما يتعلق به من شؤون دون القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ وذلك لأن القطاع الزراعي في ذلك الوقت هو القطاع الإنتاجي الرئيس الذي يمول بيت المال (خزينة الدولة) من خلال ما يدره من أرباح وضرائب وخراج وغيره، وتوفيره لفرص العمل الكثيرة، فضلاً عن

ارتباطه الشديد بقطاع التجارة الداخلية والخارجية، ويمكن تحليل بعض المضامين الاقتصادية التي برزت ضمن عهده لمالك الأشتر بالآتي:

١- نظام السوق

أشار أمير المؤمنين إلى أتباع نظام السوق بعنوان محل تلاقي إرادة البائع والمشتري (قانون العرض والطلب) بقوله: «ليكن البيع بيعاً سمحاً: بموازين عدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع» [١٦].

أي بمعنى أنه أقر آلية السوق وتحرير الأسواق، ولكن بشرط إن لا تكون تلك الآلية تظلم البائع من خلال بخس سعر سلعته عند زيادة الإنتاج أو عند ظروف معينة كما في بروز ظاهرة الإغراق التجاري أو السلعي المسمى في الوقت الحاضر، ولا تظلم المشتري من خلال رفع سعر السلعة عليه عند احتكار السلع في أوقات معينة أو في حالة اندلاع حروب أو كوارث أو وقوع أزمات.

٢- الإدارة الكفء وحُسن التدبير

لقد اختار عليه السلام الصحابي الجليل مالك الأشتر من بين باقي أصحابه (عليه السلام) وعهد له ولاية كبيرة ومهمة وهي ولاية مصر؛ وذلك بناءً على أسس علمية ومعايير موضوعية وبحسب ما أقرته الشريعة الإسلامية السمحاء في كيفية تدبير أمور المسلمين وإدارة شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، إذ قال (عليه السلام) «ثم أنظر في أمور عمالك، فاستعملهم اختياراً، ولا تولهم محاباة وأثرة، فإنهم جماع من شعب الجور والخيانة، وتوخ فيهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة، والقدم في الإسلام المتقدمة» [١٧]، وذلك لتولي المهام الإدارية، وللحفاظ على موارد الولاية سواءً أكانت موارد بشرية أم موارد طبيعية، ولاسيما الموارد المالية

المستحصلة من جباية الخراج آنذاك الذي يمثل المورد الرئيس للإيرادات العامة وتمويل بيت مال المسلمين، بوصفه الأموال التي يحصل عليها من الأراضي التي يتم فتحها عنوة بالسيف أو لا، فضلاً عن جمع الضرائب وفرض الرسوم.

وقد أشار الإمام (عليه السلام) بضرورة أن يتحلى العامل على أمور المسلمين بحُسن التدبير من خلال الاهتمام بنظام الأولوية في التنفيذ، بقوله « وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد » [١٨]، فقد أشار الإمام إلى ضرورة الاهتمام بالأراضي الزراعية واستثمارها من خلال استصلاحها وزراعتها، وعُد النفقات التي تنفق في عمارة الأرض استثماراً مهماً لزيادة إنتاجية الأرض الزراعية [١٩]؛ وذلك لأنه القطاع الزراعي في ذلك الوقت كان هو القطاع القائد الذي يمول القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن أنه يحقق الاكتفاء الذاتي بالمنتجات الزراعية، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بإنشاء البنى الارتكازية للدول من خلال عمارة الأرض، ولا يقصد بها هنا استصلاحها وزراعتها فقط، ولكن أعمارها بما يخدم المجتمع سواءً للزراعة أم للصناعة أم لتقديم الخدمات الأخرى، فالمشاريع الصناعية والتجارية والزراعة وغيرها جميعاً لا تتم إلا إذا توفرت لها الأرض الملائمة للإنشاء أو للتشييد أو للزراعة أو لغيرها. وينبغي أن تكون الضريبة أو الخراج يتناسبان مع قيمة الاستثمار أو الربح المتوقع، فلا يمكن فرض ضرائب أو خراج برسوم كبيرة يمكن أن تثقل المستثمر وتعيق عمله.

٣- الأزمة أو الدورات الاقتصادية

لقد أشار العهد إلى تعرض النشاط الاقتصادي إلى الدورات الاقتصادية، أما أن تكون كساداً أو انتعاشاً أو رواجاً أو انكماشاً، ولاسيما في القطاع الزراعي (الخراج) من خلال ما ذكره عليه السلام بقوله [٢٠]، « فأن شكوا ثقلاً أو علة، أو انقطاع شرب أو بالة، أو احالة أرض اغتمرها غرق، أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجوا إن يصلح به أمرهم، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم» [٢١]، ولا تقتصر الدورات الاقتصادية في القطاع الزراعي فقط لكن يشمل القطاعات الاقتصادية كافة، لذا يجب أن يكون بيت مال المسلمين هو الكافل بتعويض خسائر الرعية بسبب اندلاع الأزمات اقتصادية، وتخفيف عبء الخراج والضرائب والرسوم عليه في حال حدوثها.

٤- مبدأ الشفافية

لقد أكد أمير المؤمنين (عليه السلام) في معظم مضمون عهده لمالك الأشتر على توخي الحذر والتعامل مع الناس، فأنهم في رأي الإمام صنفان« أما أخُ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق » [٢٢]، فلا ينبغي المساس بحقهم، فضلاً عن الابتعاد عن ظلم الرعية من خلال تطبيق القانون بشكل تعسفي، وقال (عليه السلام) في محاربة الفساد « والله لو وجدته قد تزوج النساء وملك به الإماء لرددته فأن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق» [٢٣]، وقد أورد الإمام (عليه السلام) في عهده موارد كثيرة تخص محاربة الفساد وظلم الناس، ومنها قوله « وإن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودة الرعية » [٢٤]، وقوله كذلك «اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك، ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة، ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه » [٢٥].

٥- الحكم الرشيد

لقد أمر عليه السلام مالك الأشتر «جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها» [٢٦]، هذه هي فلسفة الحكم الرشيد الذي رسمه أمير المؤمنين (عليه السلام)، فمن خلال الشكل رقم (١) يتبين أن هرم إدارة الحكم الرشيد لأمير المؤمنين (عليه السلام) قد ركز في أول مهام الحكم الرشيد على بناء القاعدة الأساسية وهي كيفية الجباية لتقوية أركان الدولة مادياً لتهيئة المستلزمات الضرورية لتسليح جيشها لحمايتها ودفع الأعداء عنها، ثم تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولأجل تطبيق فلسفة أمير المؤمنين (عليه السلام) في الحكم الرشيد يستلزم اختيار شخصية متميزة قادرة على تنفيذ المتطلبات جميعهاً وفق رؤية الإمام ولا يمكن الاجتهاد أمامها لأنه إمام معصوم واجب الطاعة، وعلى هذا الأساس جرى اختيار مالك الأشتر لهذه المهمة الكبيرة.

الشكل رقم (١)

هرم إدارة الحكم الرشيد لأمير المؤمنين (عليه السلام)

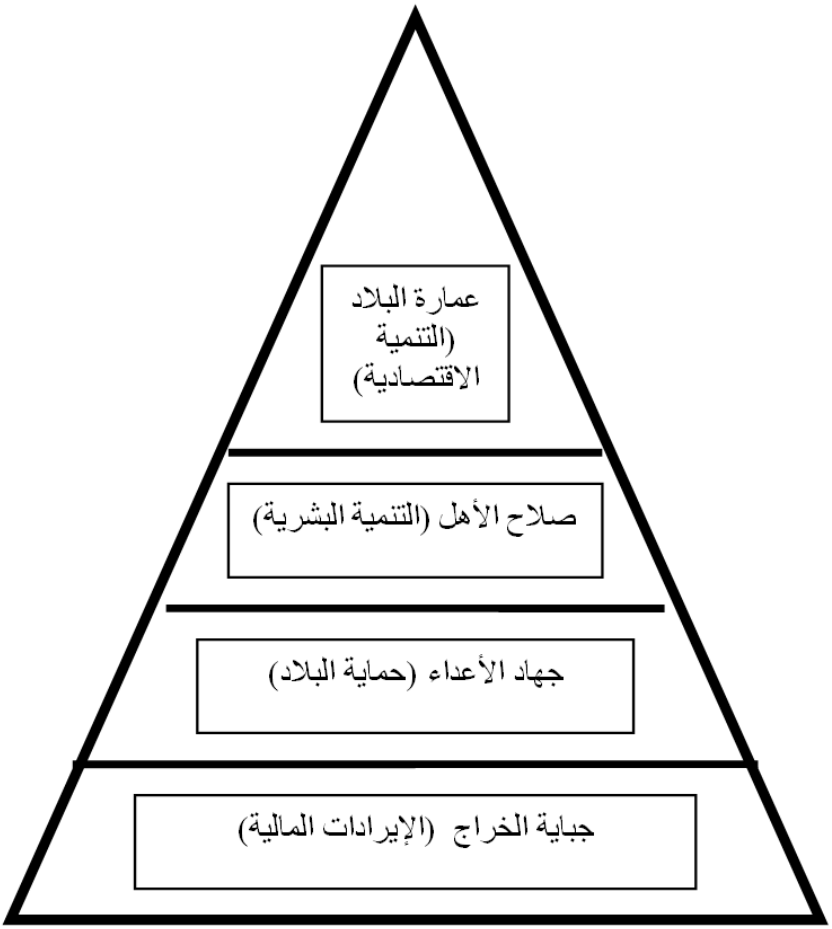

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني
التحليل الاقتصادي لمضمون عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر

أولاً : بعض المفاهيم الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين

١ - نظام السوق

لقد أشار أمير المؤمنين في عهده إلى قضية ابتلائية أبتلي به المجتمع آنذاك وهو ظاهرة الاحتكار، وما ينتج عنها من سلوك اقتصادي غير رشيد يؤثر سلباً على استغلال البائع لمتطلبات المشتري، فضلاً عن أنه يشوه آلية السوق ونظامه. وقد أشارت النظرية الاقتصادية في النظم الرأسمالية والاشتراكية الحالية للاحتكار وآثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

ويعتقد أن أمير المؤمنين قد أشار ضمناً إلى مفهوم لم يجر ذكره في العهد آلا وهو ظاهرة الإغراق التجاري أو السلعي، الذي يُعد مفهوماً مضاداً للاحتكار، وغير مبتلى به المجتمع آنذاك؛ وذلك لمحدودية التجارة، وتخلف الصناعة، واعتماد الاقتصاد على الإنتاج الزراعي بشكل رئيس، فطالما ذكر أمير المؤمنين الاحتكار الذي يمثل بخس قيمة النقود للمشتري، فقد ذكر الإغراق الذي يمثل بخس سلعة البائع (المنتج). فالاحتكار يؤثر سلباً على المشتري، أما الإغراق فيؤثر سلباً على البائع.

ويمكن تعريف الإغراق بحسب ما توصلت إليه جولة طوكيو (١٩٧٩-١٩٧٣) على أنه الفعل الذي يتم به إدخال منتجات إحدى الدولتين في تجارة الدولة الأخرى بأقل من سعر البيع الداخلي (الكلفة) لمنتج معين في الدولة المصدرة [٢٧]، وقد يحدث

إغراق الأسواق أما استجابة قصيرة الأمد لانكماش اقتصادي محلي من خلال بيع فائض الإنتاج في الخارج بسعر منخفض للتخلص منه وهو ما يطلق عليه بالإغراق الروسي، أو كوسيلة إستراتيجية لاختراق أسواق التصدير في المدى الطويل من خلال إحراز موطئ قدم في الدولة المصدر إليها، ومن ثم ترفع الأسعار لتعظيم الأرباح. وفي كلتا الحالتين يُعد إغراق الأسواق سلوكاً تجارياً غير عادل وربما يرقى لأن يكون عملاً تخريبياً لاقتصاد الدولة المصدر إليها السلع للهيمنة على أسواقها، ومنع نمو صناعاتها المحلية [٢٨].

لذلك يمكن القول أن الاقتصاد العراقي حالياً قد وقع في شرك الإغراق ومصيدته؛ ومن لأجل التخلص منه لابد أولاً التمييز بين الآثار الناجمة عن الاحتكار والإغراق في الاقتصاد العراقي:

- الاحتكار هو حبس السلعة أو الخدمة بهدف ارتفاع سعرها وتحقيق الأرباح، أما الإغراق فهو إطلاق السلعة أو الخدمة بهدف خفض سعرها والقضاء على الصناعة المحلية.

- الاحتكار يؤثر سلباً على قيمة النقود مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بالاقتصاد، أما الإغراق فيؤثر على سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار.

- الاحتكار يمكن أن يشمل السلع الاستهلاكية والوسيطة (المواد الأولية) والرأسمالية، بينما الإغراق يتحدد بالسلع الاستهلاكية فقط، كي لا يجرى استثماره بإنتاج السلع محلياً فيما لو كانت السلع المغرقة وسيطة أو رأسمالية.

- يمكن أن يقوم بالاحتكار الشركات الأجنبية أو المحلية، بينما الإغراق فتقوم به

الشركات الأجنبية حصرا، عدا في العراق فأن الشركات التجارية هي التي تقوم بالإغراق بهدف تحقيق أقصى الأرباح.

- انتفت الحاجة إلى اعتماد حالة الاحتكار في الاقتصاد العراقي، بينما توسعت حالة الإغراق؛ وذلك بسبب الانفتاح التجاري.

- تميز العراق بتفشي ظاهرة الإغراق بشكل كبير وبصورة دائمة، بيد أنه لم ترفع الشركات الأجنبية من أسعارها في الوقت اللاحق لتعويض خسائرها السابقة، وإنما اقتصرت على خفض جودة منتجاتها المصدرة والمغرقة ولاسيما المنتجات الصينية.

- تميز الاقتصاد العراقي بتعامله التجاري مع الشركات الصينية والتركية والإيرانية وبعض الشركات الخليجية، ويمكن أن نحلل كل شركة أجنبية على حده وكالآتي:

أ- الشركات الصينية: تميزت المنتجات الصينية المغرقة بأنها منتجات تفتقد لمقاييس الجودة والاعتمادية، وغير جيده ومنخفضة الكفاءة، ومنخفضة الأسعار جداً مقارنة بمثيلاتها اليابانية والألمانية وغيرها، مما حول الهيكل السلعي التجاري في الاقتصاد العراقي من هيكل متنوع التصنيع إلى هيكل صيني بامتياز، إذ بلغت قيمة المنتجات الصينية المستوردة حوالي ٨ مليار دولار، وبنسبة ٢٤,٣ ٪ من إجمالي الاستيرادات السلعية العراقية البالغة ٣٢,٦ مليار دولار عام[٢٩] ٢٠١٥.

ب- الشركات التركية: تميزت المنتجات التركية المغرقة بأنها ذات جودة عالية ونوعية ممتازة، وأسعار تنافسية، وعندما تحقق هدف الشركات التركية في تحقيق موطئ قدم في السوق العراقية، وبعد أن علمت أن الشركات التجارية العراقية تحقق أرباحاً كبيرة من ممارسة ظاهرة الإغراق في بيع منتجاتها في العراق، فقد لجأت

تلك الشركات إلى فتح مقار وفروع لها في العراق، فضلاً عن رفع أسعار منتجاتها إلى السعر الذي جرى تحديده من التجار العراقيين في السوق المحلية؛ وبذلك تحولت الإرباح التي كانت يجنيها التجار العراقيون عند بيعهم للسلع في السابق إلى تلك الفروع والمقار التجارية لشركات الأم التركية ومن بين أهم تلك الشركات التركية هي شركة ماكس مول، إذ بلغت قيمة المنتجات التركية المستوردة حوالي ٨,٥ مليار دولار، وبنسبة ٢٦,٢ ٪ من إجمالي الاستيرادات السلعية العراقية عام ٢٠١٥ [٣٠].

ت- الشركات الإيرانية: تميزت المنتجات الإيرانية المغرقة بالأسواق العراقية بأنها ذات جودة عالية وبنوعية ممتازة، وسلع مخصصة للتصدير، وأسعار منافسة جداً، بيد أن الإغراق الإيراني لمنتجاتها ليس ناتجاً عن خفض أسعارها عن أسعار التكلفة، وإنما ناتج عن انخفاض قيمة العملة الإيرانية (التومان) أمام الدولار، ومن ثم الدينار العراقي، وبالتالي انعكس في زيادة صادرات المنتجات الإيرانية داخل الأسواق العراقية.

ث- الشركات الخليجية: تميزت المنتجات الخليجية ولاسيما السعودية والإماراتية والكويتية بأنها ذات جودة عالية جداً وبنوعية ممتازة، وهي منتجات موجه للتصدير، ويعتقد إنها منتجات لا تهدف إلى إغراق الأسواق العراقية ولكن هدفها الرئيس تصريف إنتاجها والمحافظة على قدرتها التنافسية الخارجية، وبلغت قيمة المنتجات الخليجية المستوردة حوالي ١,٥ مليار دولار، وبنسبة ٥ ٪ من إجمالي الاستيرادات السلعية العراقية عام ٢٠١٥ [٣١].

وتأسيساً على ذلك يتبين أن ظاهرة الإغراق في العراق أكثر خطراً وأكثر تأثيراً على الاقتصاد من ظاهرة الاحتكار؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- أن ظاهرة الإغراق تقضي على الصناعات المنافسة الوطنية بشكل تام، فضلاً عن إضعاف قدرة الدولة على خلق سلع قد تكون منافسة للسلع المغرقة [٣٢].

٢- تؤدي إلى عجز دائم في الميزان التجاري.

٣- تؤدي إلى خفض قيمة الدينار العراقي إمام الدولار.

٤- تؤدي إلى القضاء على القطاع الزراعي لاسيما إذا كانت المنتجات زراعية.

٥- يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية ومن ثم تصديرها إلى الخارج بأسعار بخسة؛ وذلك لعدم استثمارها في التصنيع المحلي الذي جرى القضاء عليه سابقاً.

٦- بناء الاقتصاد على سلع ومنتجات مغرقة تتميز بانخفاض جودتها وكفاءتها وإنتاجيتها وقصر طول عمرها.

٧- تسرب العملة الأجنبية خارج الدورة الاقتصادية مما ينعكس على اتساع فجوة الموارد * بين الإمكانات الاقتصادية والاستثمار الفعلي، ومن ثم يكون الإنتاج تحت خط منحنى إمكانات الإنتاج **، وبالتالي وجود موارد اقتصادية معطلة.

٨- ارتفاع معدل البطالة لوجود موارد اقتصادية معطلة (غير مستثمرة).

٢- الإدارة الكفء وحُسن التدبير

مما لا ريب فيه أن من أهم عناصر العملية الإنتاجية في النشاطات الاقتصادية كافة سواءً أكانت نشاطاً إنتاجياً أم خدمياً هو الإدارة والتنظيم، فهي المحرك الرئيس لعملية تنظيم بقية عناصر الإنتاج الأخرى (العمل، ورأس المال، والأرض) بحيث تعمل وفق نظم واطر علمية متماسكة.

وتبعاً لهذه الحقيقة فقد أولى أمير المؤمنين أهمية خاصة لكيفية اختيار ولاته، وبالفعل جرى اختيار شخصية بارزة في الإسلام تنطبق عليه معظم صفات الإداري الأمثل وهو مالك الأشتر، وعند التمييز بين مضمون إدارة الدولة في عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر وإدارة الدولة العراقية يتبين أن اعتماد ولاية مصر في عهد أمير المؤمنين على ثقافة الجباية من خلال جمع جباية الخراج وفرض الضرائب والرسوم، بينما اعتمدت الدولة العراقية على ثقافة الريع من خلال جمع الإيرادات النفطية فقط، ولهذا يمكن التمييز بين السياستين لإدارة الموارد المالية وعلى النحو الآتي:

١- اعتمدت السياسة المالية في عهد أمير المؤمنين على جباية الخراج وفرض الضرائب والرسوم التي تدخل ضمن فقرة الإيرادات الأخرى في الميزانية العامة ***، بينما اعتمدت السياسة المالية العراقية على الريع النفطي الذي يدخل ضمن فقرة الإيرادات النفطية.

٢- أن السياسة المالية في عهد أمير المؤمنين تعتمد على مصدر مالي داخلي ناتج عن النشاطات الإنتاجية المحلية، بينما السياسة المالية العراقية تعتمد على مصدر مالي خارجي ناتج عن عوائد الصادرات النفطية.

٣- أن إتباع إحدى السياستين الماليتين الانكماشية أو التوسعية في عهد أمير المؤمنين يجرى عن طريق تغيير مقدار الإيرادات الأخرى المتمثلة في جباية الخراج و/ أو

الضرائب و/ أو الرسوم، بينما يجرى ذلك في الاقتصاد العراقي عن طريق تغيير مقدار الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي (الجاري).

٤- أن تكوين الثروة عند أمير المؤمنين ناتج عن تراكم رأسمال معبرً عنه بالإنتاج، بينما تكوين الثروة في الاقتصاد العراقي ناتج عن تراكم رأسمال معبرً عنه باستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها إلى سلع و/ أو خدمات تعود على المبادرة في الإنتاج بالفائدة والربح [٣٣].

٥ -أن الإيرادات المالية في عهد أمير المؤمنين تتأثر بالأزمات الاقتصادية الداخلية، بينما العوائد المالية في الاقتصاد العراقي تتأثر بالأزمات الاقتصادية الخارجية، ولاسيما التغيرات في أسعار النفط في أسواق النفط الدولية.

٦- أن السياستين الماليتين الانكماشية والتوسعية تختلفان من حيث الشكل والمضمون ما بين سياسة أمير المؤمنين وسياسة الاقتصاد العراقي، وهو ما سنلحظه لاحقاً.

ويعتقد أن سياسة الجباية هي من أصعب السياسات التي يجرى تطبيقها من خلال جباية الخراج واستقطاع الضرائب وفرض الرسوم؛ وذلك لاتساع حجمها، واستمرارها على مدى الزمن، وتحتاج إلى كوادر وظيفية كثيرة ومتخصصة، فضلاً عن صعوبة الكشف عن حالات التزوير والتهرب الضريبي والفساد الإداري والهدر المالي، بينما تُعد سياسة الإنفاق سياسة سهلة التنفيذ يمكن إجرائها بجهود قليلة، ووقت قصير، وكوادر وظيفية معينة ومحددة المهام، فضلاً عن سهولة الكشف عن حالات الفساد الإداري والهدر المالي فيها لتميزها بمبدأ الشفافية. وعلى الرغم من ذلك كله لم تنجح السياسة المالية الإنفاقية في العراق، وظلت السياسة تراوح في مكانها بتتبع تنفيذ المشاريع المحالة للتعاقد من عدمه، فضلاً عن البحث عن نسبة التنفيذ، وأهملت الالتزام بمعايير تنفيذ العقد، ومن ثم كفاءة المشروع وجودته.

٣- الأزمة أو الدورات الاقتصادية

لقد عالج عهد أمير المؤمنين حدوث الأزمات الاقتصادية من خلال السياسة المالية عن طريق تخفيض بعض أو كل موارد الإيرادات المالية. أما علاجها في الوقت الحالي فيجرى من خلال آلية السياسة المالية بالتحكم في حجم الإنفاق الحكومي والضرائب والدين العام؛ وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش [٣٤]، وتحقيق حالة التوازن، ولمعالجة حالات الاختلال في الاقتصاد الكلي والمتمثلتين:

أ -الفجوة الانكماشية : وهي قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي.

ب- الفجوة التضخمية : وهي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

يجرى إتباع إحدى الآليتين وهما السياسة المالية التوسعية أو السياسة المالية الانكماشية، ويمكن التمييز ما بين السياستين الماليتين بالآتي:

- عند بروز الفجوة الانكماشية؛ نتيجة وقوع أزمة اقتصادية، أو كما عبر عنها عليه السلام « فأن شكوا ثقلاً أو علة أو انقطاع شرب أو بالة أو أحالة أرض اغتمرها غرق...»، فيجرى اللجوء إلى سياسة مالية توسعية، أما زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، بيد أن هناك اختلافاً بين السياستين من منظور العهد، ومن منظور وزارة المالية العراقية على نحو أن اللجوء إلى السياسة المالية التوسعية في عهده لمالك الأشتر ناجمة عن أزمة داخلية فقط، فيجرى تخفيض جباية الخراج و/ أو الضرائب و/ أو الرسوم؛ وذلك لتجاوز الأزمة، وهذا يُعد بمثابة سياسة لإعادة توزيع الدخل لإعادة الطلب الكلي إلى مستواه السابق من دون وقوع آثار اقتصادية سلبية. أما لجوء السياسة المالية التوسعية في وزارة المالية العراقية ليس بالضرورة ناجمة عن أزمة داخلية ولكن قد تكون ناجمة عن انتعاش في الإيرادات

النفطية، ومن ثم يجرى زيادة الإنفاق الحكومي؛ وذلك لتجاوز الأزمة أو لتنشيط الاقتصاد، وهذا يُعد بمثابة ضخ سيولة نقدية للاقتصاد لإعادة الطلب الكلي إلى مستواه السابق مع ملاحظة بعض الآثار الاقتصادية السلبية مثل ارتفاع الأسعار.

- عند بروز الفجوة التضخمية، نتيجة قصور العرض الكلي عن الطلب الكلي، فلم يشر عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) عن هذه الحالة لا من بعيد ولا من قريب؛ وذلك كما يعتقد إنها نادرة الحدوث ويمكن تجاوزها من دون تدخل حكومي من خلال آلية السوق في تحديد الأسعار، أما في حالة حدوث الفجوة في الاقتصاد العراقي فيجرى علاجها من خلال إتباع السياسة المالية الانكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي.

٤- مبدأ الشفافية

لقد شدد أمير المؤمنين (عليه السلام) على مبدأ الشفافية في الحكم من خلال محاربة الفساد والمفسدين وينأى النفس عن الهوى، فبدأ بنفسه قبل سواها، فمع أهل الكوفة تحدث الإمام (عليه السلام) فقال « يا أهل الكوفة إذا أنا خرجت من عندكم بغير رحلي وراحلتي وغلامي فأنا خائن »، وقال في موردً آخر « أني والله ما أرزؤكم شيئاً، وما هي إلا قطيفتي التي أخرجتها من بيتي « أو قال من المدينة » [٣٥]، ويبتعد الإمام بعيداً عن مبدأ الشفافية في الحكم ويرى ضرورة الاهتمام الشديد بسد حاجة المحرومين والمعوزين بعدها مسؤولية إنسانية ودينية كبيرة فيقول عليه السلام « ولو شئت لا هتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل ولباب هذا القمح ونسائج هذا القز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقيدني جشعي إلى تخير الأطعمة، ولعل بالحجاز أو باليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع، أو أن أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثى وأكباد حرى » [٣٦]، هذه هي نفس إمامكم فهي نفس محمد (صلى الله عليه

وآله وسلم) ولا يرضى إلا أن يكون عبدا شكورا، وقد لخص عليه السلام ما يرغب به في الحياة بقوله « ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقرصيه، ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد » (٣٧).

أما مبدأ الشفافية في الحكم في العراق فيقصد به مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة، بيد أن تطبيق ذلك على الواقع اكتنفه الغموض والجدل الحاد؛ وذلك لاتساع الهوة ما بين المصلحة الخاصة (الشخصية) والمصلحة العامة (الحكومية)، وقد أشار إدموند فيليبس حول السبب الرئيس لاندلاع الثورة في مصر، فأجاب لم يكن ذلك بسبب « سوء عدالة توزيع الدخل والثروة »، كم ترى النظرية الاقتصادية سابقاً، ولكنها بسبب « سوء عدالة توزيع الفرص، والدخول في سوق العمل بصورة عادلة » (٣٨)، وبذلك أشار فيليبس بشكل واضح على تفشي ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي في معظم حكومات البلاد العربية، والعراق حاله حال باقي الدول العربية في ذلك.

ونظراً لتفشي الفساد وبمشاركة بعض السياسيين بقصد أو بدون قصد في ترسيخه. وهو أمر جعل من النظام السياسي الديمقراطي في العراق في حالة عدم استقرار وتعثر أمام ممارسة الفساد بأنواعه المختلفة في جميع الوزارات والهيئات الحكومية، وهو أمر يستلزم تفعيل روح المواطنة بين الناس للوقاية منه؛ لا بهدف المحافظة على الثروة فقط، وإنما لحفظ هيبة الدولة والنظام السياسي الذي هو أقدس. بيد أن جميع تلك العبارات النرجسية يمكن أن تذهب مع الريح، إذا ما طبقنا شعار الثورة الأمريكية القائل « لا ضرائب من دون تمثيل برلماني » وتعُلمنا سياسة الريع أن العكس صحيحً أيضاً أحياناً (٣٩). وهو أمر يدل على أن في الدولة الريعية مفسدة، وأن فرض الضرائب إصلاح من خلال تحويل دور الحكومة من موزعة للريع إلى

جابيةً للضرائب، وينبغي المضي قدماً في هذا الاتجاه إلا أنه سيلزم كثير من الوقت حتى « تسبق سلاحف العدالة أرانب الفساد « على حد قول القاضية السابقة إيفا جولي [٤٠]، فثقافة الريع والثقافة الفئوية مصدرا الفساد إن لم نقل إنهما الفساد نفسه، بالاقتصاد الريعي يولد الفساد في الاقتصاد؛ والاتكال على الريع لإنتاج الثروة يغيب المجهود وتحمل المخاطر، ومن ثم تغيب المساءلة والمحاسبة [٤١].

٥- الحكم الرشيد

أن طرح مصطلح الحكم الرشيد يعني الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية [٤٢]، وهذا يدل بالتأكيد على وجوب توفر الثلاثية التراتبية: السلطة (الرأس) التي تستمدها الحكومة من علم السياسة، والإدارة (اليد) التي تستمدها الحكومة من علم الإدارة، والموارد الاقتصادية والاجتماعية (الأداة) التي تستمدها الحكومة من علم الاقتصاد، بهدف نشر مفاهيم : الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعددية السياسية، والشفافية ومحاربة الفساد، بيد إن فقدان أي عنصر من عناصر هذه الثلاثية سيولد اختلالاً في إدارة الحكم الرشيد، ومن ثم ستتفكك العلاقة الترابطية بين الرأس واليد والأداة.

ولهذا يمكن تشخيص حالة الدولة العراقية من خلال تطبيق إدارة الحكم الرشيد عليه، فنجد أن الدولة العراقية قد وقعت في شرك الحلقة المفرغة؛ وذلك لانفصام العلاقة التراتبية ما بين العناصر الثلاثة أعلاه، فالسلطة منتخبة بشكل ديمقراطي على الرغم من ما يشوبها بعض الممارسات غير مناسبة، بيد أن الإدارة التي تمثل يد السلطة انتابها خلل كبير من خلال المحاصصة السياسية والمذهبية، ومن ثم فقد أدارت السلطة الموارد الاقتصادية في العراق بشكل مباشر من دون استخدام اليد التي تمثلها الإدارة، وبالتالي تفشى الفساد الإداري والهدر المالي واحتل مراتب متقدمة جداً في نقاط مدركات الفساد بحسب مؤشر الشفافية لمنظمة الشفافية العالمية.

ثانياً : السياسة الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين

السياسة بشكل عام هي فن إدارة الواقع، أي بمعنى هي أداة تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية، ومن ثم يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الإدارة الحكومية بهدف تحقيق المصلحة العامة للدولة من خلال إدارة الموارد الاقتصادية [٤٣]. وقد استند أمير المؤمنين في سياسته الاقتصادية على إدارة الموارد الاقتصادية البشرية منها والطبيعية وفق العدالة الإلهية، وعندما سئل عليه السلام أيهما أفضل العدل أو الجود فقال عليه السلام « العدل يضع الأمور مواضعها، والجود يخرجها من جهتها، والعدل سائس عام، والجود عارض خاص، فالعدل اشرفهما وأفضلهما » [٤٤].

وبذلك أسس عليه السلام مبدأ الشفافية في كل تجلياتها في إدارة الحكم من حُسن اختيار عماله وولاته إلى ابسط الخدمات ومنها الحفاظ على البيئة الطبيعية (الماء، والهواء، والنبات، والحيوان)، ووفق رؤية أسلامية، ومذهب اقتصادي أسلامي، ومؤكداً على تعزيز الملكية العامة لأنها تحقق الإيرادات العامة، التي لا يستفيد منها الجيل الحالي فقط، ولكن الأجيال القادمة، فضلاً عن ضمان استثمار الموارد بصورة جيدة [٤٥]، لزيادة الإنتاج المحلي؛ وهو بذلك وضع الأسس الموضوعية لتحقيق التنمية المستدامة في سياسته الاقتصادية مستفيداً من الأسس الذاتية المستندة إلى قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) « لا ضرر ولا ضرار »، ومن ثم وضع عليه السلام سياسة اقتصادية إسلامية متكاملة لا ينتابها الظلم والجور ومستندة على عدالة توزيع الفرص في عموم المجتمع وهو ما توصل إليه مؤخراً العالم الاقتصادي أدموند فيليبس كما أشرنا سابقاً.

المبحث الثالث
الدروس المستفادة لكتاب أمير المؤمنين لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

أولاً : الدروس التنموية

لقد أكد أمير المؤمنين (عليه السلام) بحسب رؤيته على أن الوظيفة الرئيسة في الدولة آنذاك سواءً في ولاية مصر أم غيرها من الأمصار، تتمثل بشقين هما: جباية الخراج، وجمع الضرائب من الصناع والرسوم من التجارة، ولكن وفق شروط بعدم التحايل والغش والاحتكار والتطفيف بالميزان، بمعنى أن الوظيفة الرئيسة لعماله الولاة بشكل عام تعتمد على جباية الإيرادات الضريبية لتمويل بيت مال المسلمين (خزينة الدولة)، وان حجم التجارة الخارجية لا تعمل وفق نظريات التجارة الخارجية المعمول بها حالياً مثل نظرية الميزة المطلقة، ونظرية الميزة النسبية، ونظرية هكشر-أولين وغيرها، وإنما تعتمد على تبادل السلع بنظام المقايضة في كثير من الأحيان، ومن ثم فأن التجارة تعمل على سد نواقص السوق وليس لخلق السوق.

وإذا ما أسقطنا الوظيفة الرئيسة في الدولة وفق رؤية الإمام على الوظيفة الرئيسة في العراق، يتبين أن الفجوة بينهما كبيرة جداً ولا يمكن ردمها بأي شكل من الأشكال، فالوظيفة الرئيسة في العراق هي في كيفية صرف النفقات الاستثمارية بدلاً من جباية الضرائب، وتدمير الصناعة الوطنية من خلال إغراق الأسواق بالمنتجات والسلع المستوردة، وبدلاً من أن تكون التجارة محفزة للنمو أصبحت مثبطة للنمو؛ وذلك لتحول الاقتصاد العراقي المتنوع إلى اقتصاد طفيلي تنتشر فيه محلات بيع المفرد،

بحيث أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في المناطق السكنية والأزقة، ومن ثم أصبح العراق أكبر سوق استهلاكي بالعالم بحسب معيار حجم السكان.

ثانياً : الدروس الإصلاحية

لقد أخفقت معظم السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة العراقية المنتخبة في معالجة المشكلات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، ولاسيما تلك التي تناولتها الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة. ولعل السبب في ذلك يكمن في:

١- عدم توخي الحذر من المخاطر الناجمة من عدم توظيف الأدوات الاقتصادية التحليلية المتمثلة بالسياسات الاقتصادية الملائمة، واقتصار الأمر في ذلك على اختيار السياسة التي تخدم طبقة أو فئة اجتماعية معينة دون سواها، وهو أمر جعل من السياسة أداة لتحقيق المصالح الطبقية أو الفئوية.

٢ -كثرة عدد المستشارين في الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ للرؤساء والنائبين والمحافظين بهدف الارتقاء بالرأي السديد والناجع، فمعظمهم يلجئون إلى زيادة عدد المستشارين لاعتقادهم بأن زيادة المستشارين سيؤدي إلى الرأي السديد، ولم يعلموا بأنه ما دام صاحب القرار غير متخصص بالشأن الذي يريد أن يقرره فينبغي عليهم تقليل آراء عدد المستشارين إلى حوالي ثلاثة فقط لاختيار الرأي السديد والناجع، وقد أشار عليه السلام إلى ذلك بقوله « إذا ازدحم الجواب خفي الصواب » [٤٦]، أما إذا كان صاحب القرار متخصصاً بالشأن الذي يتولاه، فلا مانع من كثرة المستشارين له؛ وذلك لقدرته على اختيار الرأي السديد والناجع.

٣- أن الإدارة العليا للمؤسسة العامة اختارت إداريين وفنيين يسعون في الغالب إلى تحقيق مصلحة الإدارة (المدير) أكثر مما يحققون المصلحة المؤسسة العامة. بل

وكثيراً ما يجتمع حول هذه الإدارة انتهازيون يجيدون التملق والنفاق أكثر مما يُحسنون عملهم، فضلاً عن بعض القيادات البعثية.

٤- البحث عن القدوة يستلزم إيجاد قادة ووزراء يتسمون بالورع عن محارم الله والصدق والشجاعة والأمانة والإيثار والعلم وغيرها. وقد أشار المهاتما غاندي (Mahatma Gandhi) ذات مرة عن الفساد عندما سأل: « كيف يستطيع راسمو السياسات أن يحكموا على مزايا أي أجراء »، أجاب: « تذكروا وجه أفقر شخص رأيتموه واسألوا أنفسكم إذا كانت الخطوة التي تفكرون فيها ستعود بالنفع عليه » [٤٧]، أي أن مكافحة الفساد تبدأ بالنفس الإنسانية أولاً وتنتهي بعموم المجتمع وذلك لضمان تطبيق جميع التشريعات والقوانين النافذة بعدالة وبدون تمييز.

٥- أن تفشي ظاهرة الفساد في العراق هي مسؤولية مشتركة تشترك فيها الحكومة والمجتمع في آن واحد. ولطالما أنتشر الفساد في أحدهما، فُعل الآخر للتفاعل معه. بيد أن العامل الأول في تفشي الفساد هو الحكومة لأنها صاحبة تقديم الخدمات، بينما المجتمع يمثل مستلم الخدمات [٤٨].

٦- عدم الاهتمام بمراكز التفكير (مراكز البحوث الأكاديمية وغير الأكاديمية) وعدم استشارتهم، ينعكس على تدهور عملية صنع القرار ومراحله، ومن ثم اتخاذ القرار الناجع.

٧- تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبيرة؛ وذلك بسبب فتح باب إعادة التعيين، وعودة المفصولين غير السياسيين، فضلاً عن فتح باب التعيينات الجدد وبشكل مفرط ومن دون تخطيط استراتيجي.

٨- إجراء تغييرات هيكلية في فلسفة التعليم العالي من خلال البحث على العلماء والكفاءات، وقد كان محقاً الصحفي توماس فريدمان في جريدة النيوريوك تايمز الأمريكية عندما قال إن النظم في الدول النفطية لن تنقب عن العقول المحلية طالما إنه بإمكانها التنقيب عن النفط واستخدام إيراداته لشراء الولاءات [٤٩].

ثالثاً : الدروس المؤسساتية

لقد اختلفت وجهات نظر المجتمعات نحو الإدارة، وتسنم المهام الإدارية ولاسيما المناصب العليا منذ تلك العصور وحتى عصرنا الحالي، فالبعض عد المنصب غنيمة يستغله لتحقيق مصلحته الشخصية، والبعض الآخر عده تكليفاً وليس تشريفاً بهدف تحقيق المصلحة العامة؛ وهذا الاختلاف ناتج من ثقافة المجتمعات ووجهة نظرهم اتجاه أيهما أهم، هل المصلحة الخاصة أو المصلحة العامة؟

فمن وجهة نظر أمير المؤمنين (عليه السلام) أكد لعماله أنهم مجرد خدام للرعية، والولاية ليست تشريفاً له، وإنما خدمة عامة يأخذون عليها أجراً، ويبتغون الفضل والثواب من الله (عز وجل) إذا أحسنوا عملهم [٥٠]، فضلاً عن أنها مسؤولية يمكن أن يثاب ويجزى عنها أو يعاقب عليها، وقد عبر الإمام (عليه السلام) عن ذلك عندما عرضت عليه الخلافة، فالمنطلقات السياسية لمفهوم الإمامة تختلف عن المنطلقات السياسية لمفهوم الخلافة، وأن التطبيق السياسي الواقعي لمفهوم الإمامة حتما سيصطدم بما آل إليه المجتمع من تغييرات وهذا ما أشار إليه الإمام (عليه السلام) بقوله « دعوني والتمسوا غيري فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول وإن الآفاق قد اغامت، والمحجة قد تنكرت واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول قائل، وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا

لكم وزير خير لكم مني أميراً » [٥١]، ويستدل من ذلك أن إدارة المناصب العليا في الدولة تفرض عليك مهاماً لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال ولو على نفسك، لتجنب الوقوع في المحذور.

أما وجهة نظر الحكومة العراقية، فقد نظرت إلى إدارة الحكم والمناصب العليا على أنها استحقاق انتخابي، بدليل أن بعض النواب قد تسنموا مناصب وزارية في أكثر من دورة انتخابية لوزارات مختلفة، وقد انسحب الأمر إلى الوظائف الحكومية الأخرى؛ بذريعة المحاصصة الحزبية، والطائفية المقيتة، والمحسوبية والمنسوبية، وقد أشار تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتخصص إلى أن الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ لم تدعم الجهود الرامية لمشروع إصلاح نظام الوظائف في الدولة، وأن أحد الأهداف الرئيسة للمشروع كان تحويل الوظائف الحكومية إلى نظام يعتمد الكفاءة والمهنية، فضلاً عن صياغة لائحة قانون عصري للوظائف الحكومية كي يقدم إلى مجلس النواب [٥٢].

وتأسيساً على ذلك فقد فقدت السلطة الحكومية في العراقية يدها القوية المتمثلة بالإدارة السديدة لإدارة الموارد الاقتصادية بالشكل الذي يحافظ عليها من جهة وينميها من جهة أخرى.

الخاتمة

أن الاستنتاج الرئيس الذي جرى التوصل إليه هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي في العراق، وهو إن الابتعاد عن تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الاقتصاد العراقي سيفاقم المشكلات الاقتصادية والإدارية إلى درجة الوقوع في شرك دوامة الحلقة المفرغة، وما عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر إلا صورة مبسطة لإدارة الحكم والاقتصاد الإسلامي.

وللتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية لابد من الرجوع إلى تحليل عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشتر ودراسته دراسة مستفيضة نابعة لا لغاية له، وإنما بعده وسيلة ووثيقة دستورية واجبة النفاذ لتحقيق التنمية الإلهية المستندة إلى كتاب الله (عز وجل) وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعترته الطاهرة (عليهم السلام). وأول ما نبتدئ به من قمة الهرم وهو وجوب انتخاب شخصية قادرة على فهم واستنباط الأحكام الاقتصادية والإدارية والسياسية من خطب وروايات وعهود أمير المؤمنين (عليه السلام) لعماله وولاته، لجعله قدوة لإدارة حكم العراق، وفق السياقات القانونية النافذة، ومن ثم اختيار وزراء ومحافظين لهم قدرات إدارية متميزة، وليس كما هو حال اليوم وهو اعتماد أشخاص تعلموا الإدارة بالممارسة وهنا كمن الخطر في إدارة شؤون العراق السياسية والإدارية والاقتصادية، وبالتالي انتشرت ظاهرة الفساد الإداري، وظاهر الهدر المالي، وظاهرة البطالة، وظاهرة فقدان الهوية الوطنية، وظاهرة المحاصصة الحزبية، وظاهرة الطائفية المقيتة، وظاهرة المحسوبية والمنسوبية، وغيرها من الظواهر الدخيلة على المجتمع العراقي؛ بحيث أصبح المجتمع كله يتمنى الرجوع إلى أيام زمان- فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ويُعدها أكثر تطوراً وازدهاراً من أيام

القرن الحادي والعشرين، عدا بعض الطبقات أو الفئات المستفيدة التي تُعد هذه الأيام هي العصر الذهبي لها وبامتياز، وترى لا ضرورة لإجراءات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لا وفق خطب وروايات وعهود أمير المؤمنين (عليه السلام) ولا لغيره، وإنما يقتصر رأيها في إجراء الانتخابات الشكلية المعتادة، كأن المجتمع العراقي يعيش في دولة العدل لصاحب العصر والزمان (عجل).

الهوامش

١- فليح سوادي، عهد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إلى والي مصر الصحابي مالك الأشتر رضوان الله عليه، الطبعة الأولى، العتبة العلوية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، النجف الأشرف، ٢٠١٠، ص ١٥.

٢- إقبال الأعمال، السيد أبن طاووس، ج ٣، ص ٣٠٠.

٣- بصائر الدرجات، محمد الصفار، ج ٤، ص ٤١.

4- https://forums.alkafeel.net/showthread.php?t=61944

٥- مركز الأبحاث العقائدية. http://www.aqaed.com/faq/6247

6-http://www.al-milani.com/library/lib-pg.php?booid=18&mid=208&pgid=2331

٧- فليح سوادي، مصدر سابق، ص ٧.

٨- المصدر نفسه، ص ٧.

٩- د. خضر عبد الرضا جاسم الخفاجي، الفكر العسكري وعدله الإسلامي في عهد الخليفة علي ابن أبي طالب (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضى الله عنه)، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (١)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٣٩.

١٠- نهج البلاغة، ص ٤٤٣.

١١- محمد الفضل اللنكراني، الدولة الإسلامية: شرح لعهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر النخعي، الطبعة الأولى، مركز فقه الأئمة الأطهار(عليهم السلام)، قـــم، ٢٠٠٤، ص ٩.

١٢- ولاية الفتنة الكبرى من تاريخ مصر.

http://egypthistory.net/0646/%D988%%D984%%D8%A7%D8%A9-

١٣- مصدر سابق.

* ونصبه على ولاية أذربيجان

١٤- محمد الفاضل اللنكراني، مصدر سابق، ص. ص ٢٩-٣١.

١٥- فليح سوادي، مصدر سابق، ص ٧.

١٦- المصدر نفسه، ص ٢٥.

١٧- المصدر نفسه، ص ٢٢.

١٨- المصدر نفسه، ص ٢٣.

١٩- د. خولة عيسى صالح الفاضلي، المضامين الاقتصادية والعدل الاجتماعي في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الاشتر، مجلة التراث العلمي العربي، العدد (٢)، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٥٥.

٢٠- د. علي زعيتر، الاقتصاد والدين: أوراق في الاقتصاد والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الولاء لصناعة النشر، بيروت، ٢٠١٦، ص. ص ٩٣-٩٤.

٢١- فليح سوادي، مصدر سابق، ص ٢٣.

٢٢- فليح سوادي، مصدر سابق، ص. ص ١٥-١٦.

٢٣- خطاب المرحلة (٢١١)... يوم النزاهة والعدالة والنظام الأمثل للحكم.
http://www.alfadhela.org.iq/ArticlePrint.aspx?ID=2036

٢٤- فليح سوادي، مصدر سابق، ص ٢١.

٢٥- المصدر نفسه، ص ٢٢.

٢٦- المصدر نفسه، ص ١٥.

٢٧- د. حميد الجميلي، دراسات في اقتصادات الغات في ضوء نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٨، ص ٣٥.

٢٨- د. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٠١.

٢٩- مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٦: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ٢٠١٦، ص ١٤٥.

٣٠- المصدر نفسه، ص ١٤٥.

٣١- مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٦: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مصدر سابق، ص ١٤٥.

٣٢- د. محمد صالح الشيخ، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للمدة (١١- ٩) مايو ٢٠٠٤، الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية الشريعة والقانون/ جامعة الإمارات العربية المتحدة، غرفة تجارة وصناعة دبي، وآخرون، الطبعة الأولى، دبي، ٢٠٠٤، ص ١٣٣٠.

* لمزيد من المعلومات راجع:

- د. هيثم عبدالله سلمان، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٨١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، شباط ٢٠١٥، ص ٢٩١.

** ويقصد به أقصى كمية من الإنتاج يمكن لاقتصاد ما الحصول عليها مع أخذ معارفه التكنولوجية وكمية المدخلات المتاحة له في الاعتبار.

*** في الميزانية العامة الختامية يجرى تقسيم الإيرادات العامة إلى قسمين رئيسين هما: الإيرادات النفطية (تشمل عوائد الصادرات النفطية + إيرادات بيع المنتجات أو المشتقات النفطية المحلية) والإيرادات الأخرى (تشمل ضريبة الدخل وضريبة الشركات والرسوم والجباية وغيرها)

٣٣- د. زياد حافظ، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، في البنية الاقتصادية والأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، تحرير: د. زياد حافظ، وآخرون، الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠٠٩، ص ٦٧.

٣٤- عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٩٧.

٣٥- رضا الحسيني، السيرة الاقتصادية للإمام علي (علية السلام)، ترجمة: علاء رضائي، الطبعة الأولى، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٤، ص ٤٩

٣٦- بحار الأنوار.

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/03/book_42/40/a35.html

٣٧- نهج البلاغة.

http://www.islamology.com/Resources/Nahj_Imam/Letters/

book/45.htm

٣٨- ثناء فؤاد عبدالله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣، ص ٣٩٨.

٣٩- ألان نويل، النفط والديمقراطية: عندما يكون الريع إعاقة، تحرير: برتران بادي، دومينيك فيدال، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠١١، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ١٨٤.

٤٠- د. هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٥)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٥، ص ٢٠.

٤١- د. زياد حافظ، مصدر سابق، ص ٩٧.

٤٢- د. عبد اللطيف مصطيفى، د. عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص. ص ٢٠٥- ٢٠٦.

٤٣- د. هيثم عبدا لله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد (٨٤)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، تموز ٢٠١٤، ص ٣١.

٤٤- نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٥٩١.

٤٥- د. رضا صاحب أبو حمد، السياسة المالية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، الطبعة الأولى، مركز الأمير لإحياء التراث الإسلامي، النجف الأشرف، ٢٠٠٦،

ص ٢٦.

٤٦- نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٥٥٠.

٤٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ٧٧.

٤٨- د. هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مصدر سابق، ص ١٦.

49- Thomas L. Friedman, The World is Fiat: A Brief History of the Twenty – First Century, New York, 2005, p 460.

٥٠- د. حسين علي الشرهان، منهج أمير المؤمنين عليه السلام في معالجة الفساد المالي، مجلة المبين، العدد (١)، الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٦، ص ٧٦.

٥١- د. نغم حسن الكنعاني، المواقف السياسية للأئمة الأثني عشر (عليهم السلام)، الطبعة الأولى، دار المحبين للطباعة والنشر، قـــــــم، ٢٠١٥، ص ١٢٥.

٥٢- د. كاظم جواد شبر، أوضاع الإدارة العامة في العراق: الصعوبات القائمة والعلاجات المقترحة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ١١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، تموز ٢٠١٦، ص ١١.

قائمة المصادر

أولاً : المصادر العربية

الكتب

١- ألان نويل، النفط والديمقراطية: عندما يكون الريع إعاقة، تحرير: برتران بادي، دومينيك فيدال، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠١١، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١١.

٢- إقبال الأعمال، السيد أبن طاووس، ج ٣.

٣ -بصائر الدرجات، محمد الصفار، ج ٤.

٤- ثناء فؤاد عبدالله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣.

٥- حميد الجميلي، دراسات في اقتصادات الغات في ضوء نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٨.

٦- رضا الحسيني، السيرة الاقتصادية للإمام علي (علية السلام)، ترجمة: علاء

رضائي، الطبعة الأولى، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٤.

٧- رضا صاحب أبو حمد، السياسة المالية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، الطبعة الأولى، مركز الأمير لإحياء التراث الإسلامي، النجف الأشرف، ٢٠٠٦.

٨- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

٩- عبد اللطيف مصطيفى، د. عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤.

١٠- عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨.

١١- علي زعيتر، الاقتصاد والدين: أوراق في الاقتصاد والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الولاء لصناعة النشر، بيروت، ٢٠١٦.

١٢- فليح سوادي، عهد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إلى والي مصر الصحابي مالك الأشتر رضوان الله عليه، الطبعة الأولى، العتبة العلوية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، النجف الأشرف، ٢٠١٠.

١٣- كاظم جواد شبر، أوضاع الإدارة العامة في العراق: الصعوبات القائمة والعلاجات المقترحة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ١١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، تموز ٢٠١٦.

١٤- محمد الفضل اللنكراني، الدولة الإسلامية: شرح لعهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر النخعي، الطبعة الأولى، مركز فقه الأئمة الأطهار(عليهم

السلام)، قـــــم، ٢٠٠٤.

١٥- مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٦: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ٢٠١٦.

١٦- نغم حسن الكنعاني، المواقف السياسية للأئمة الأثني عشر (عليهم السلام)، الطبعة الأولى، دار المحبين للطباعة والنشر، قـــــــم، ٢٠١٥.

١٧- نهج البلاغة.

الدوريات

١- حسين علي الشرهان، منهج أمير المؤمنين عليه السلام في معالجة الفساد المالي، مجلة المبين، العدد (١)، الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٦.

٢- خضر عبد الرضا جاسم الخفاجي، الفكر العسكري وعدله الإسلامي في عهد الخليفة علي ابن أبي طالب (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضى الله عنه)، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (١)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٣- خولة عيسى صالح الفاضلي، المضامين الاقتصادية والعدل الاجتماعي في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر، مجلة التراث العلمي العربي، العدد (٢)، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٤- هيثم عبدالله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد (٨٤)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، تموز ٢٠١٤.

٥- هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٥)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٥.

٦- هيثم عبدالله سلمان، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٨١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، شباط ٢٠١٥.

المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية

١- زياد حافظ، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، في البنية الاقتصادية والأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، تحرير: د. زياد حافظ، وآخرون، الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠٠٩.

٢- محمد صالح الشيخ، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للمدة (١١- ٩) مايو ٢٠٠٤، الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية الشريعة والقانون/ جامعة الإمارات العربية المتحدة، غرفة تجارة وصناعة دبي، وآخرون، الطبعة الأولى، دبي، ٢٠٠٤.

التقارير الدولية

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.

المواقع الإلكترونية

١. بحار الأنوار
http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/03/book_42/40/a35.html

٢. خطاب المرحلة (٢١١)... يوم النزاهة والعدالة والنظام الأمثل للحكم.
http://www.alfadhela.org.iq/ArticlePrint.aspx?ID=2036

٣. مركز الأبحاث العقائدية. http://www.aqaed.com/faq/6247

٤. نهج البلاغة
http://www.islamology.com/Resources/Nahj_Imam/Letters/book/45.htm

٥. ولاية الفتنة الكبرى من تاريخ مصر.
http://egypthistory.net/0646/%D9%88%D9%84%D8%A7%D8

6. https://forums.alkafeel.net/showthread.php?t=61944

7. http://www.al-milani.com/library/lib-pg.php?booid=18&mid=208&pgid=2331

ثانياً : المصادر الأجنبية

1. Thomas L. Friedman،The World is Fiat: A Brief History of the Twenty – First Century،New York،2005،p 460.

إدارة الدولة

في ضوء عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر

النائب أحمد الاسدي

الناطق الرسمي بأسم هيئة الحشد الشعبي

م. م. فراس تركي عبد العزيز المسلماوي

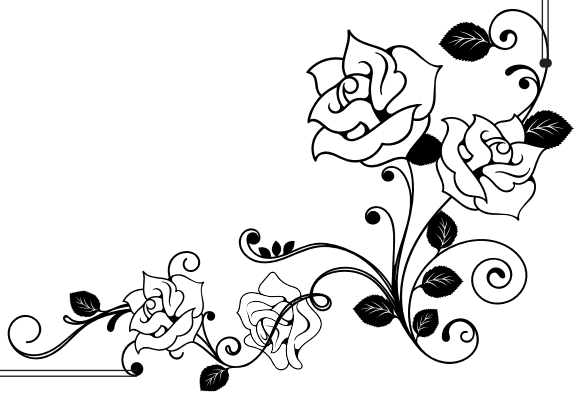

المقدمة

يمثل النظام الإداري في الإسلام وسمو آدابه جانباً مهماً من عظمة وعبقرية التراث الإسلامي الحضاري، الذي يتعيّن أن يكون محطّ الأنظار والتقدير. ففي مبادئ ومآثر و آداب دولة الإسلام أغنى الكنوز القانونية والإدارية والفكرية، و أرقى النظم السياسية، وأروع الأحداث التاريخية، وأسمى المواقف الإنسانية.

فالنظام الإداري لدولة الإسلام وأدبه في التعامل مع الأفراد والجماعات، والمؤسس على مبادئ الشريعة السمحاء، هو أكثر ما نحتاج إليه في زماننا الحاضر، عالم المادة والابتعاد عن المُثُل، والتخلي عن الأخلاق والفضيلة، والتهرّب من إنسانية الإنسان ومبرر وجوده.

الإسلام ليس ديناً وعبادات فحسب، وإنما هو ايضاً نظام شامل وكامل للحياة البشرية، وقد اهتم بنظام الدولة وعلاقاتها بالأفراد والجماعات وتنظيم أمورهم. والنظام الإداري في الإسلام وآدابه في التعامل، وما يشمل من مبادئ وسلوكيات لا يقل في الرّقي والتمدن عن أحدث النظم الحديثة للدولة العصرية.

فنظام الدولة في الإسلام وأدبياته نموذج مثالي حضاري لأرقى النظم المنشودة، وهو يستحق الاهتمام والدراسة، لأنه بحق مفخرة من المفاخر الجديرة بالتقدير.

وقد قامت النظرة الإسلامية للدولة وآدابها على أساس أن تكون الدولة فاضلة، وتتفق مبادؤها مع الضمير الإنساني في أرقى طموحاته، بحيث يتساوى مع الآخرين في الحقوق والواجبات، ويقوم مجتمعه على الأخلاق والفضيلة.

لقد أخذ النظام الإسلامي بمبدأ خضوع الحكام لسيادة القانون، ووضع الضمانات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض على أفضل وجه، بحيث تكون سلطات الحاكم مقيدة بأحكام الشريعة، ويُراعى مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إذ إن الإسلام سبق الأنظمة الحديثة، في فصل السلطات وتنظيمها، وسنشير إليها خلال البحث، مع بيان الأدلة على ذلك من وثيقة الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر. وتقوم رقابة قضائية على تصرفات الحكام والمحكومين على حد سواء، فكانت دولة الإسلام بذلك أول دولة قانونية تسلك هذا الطريق.

والأدب الإسلامي للدولة لم يكتف باحترام الحقوق الإنسانية للمسلمين فقط، بل أفرد معاملة راقية لغير المسلمين من أتباع الديانات السماوية.

وأمام قدسية هذه الشريعة وخلودها، وغنى كنوزها، وعظمة تراثها، ورقي أنظمتها، لا يكون بمقدار الباحث – وهو في رحاب هذا الصرح الحضاري الكبير – إلا أن يغرف من كنوز الشريعة وكتبها، هذه الجواهر الثمينة، التي تزين بحثه.

ومن هذه الكنوز العظيمة (نهج البلاغة) للإمام علي (عليه السلام) الذي تضمّن شتى العلوم والمعارف، والأنظمة التي تُسيّر حياة البشرية، وتنظّم عملها، والتي فيها تتحقق السعادة والرفاهية للمجتمع، في حال تطبيقها.

تناولنا في هذا البحث الجانب التطبيقي لإدارة الدولة عند الإمام علي (عليه السلام)، بدراسة تحليلية لعهد الإمام إلى مالك الأشتر، إذ إن هذا العهد يمثل من أروع الوثائق الإسلامية الحضارية في التنظيم الإداري.

وقد تضمن البحث تمهيد ومبحثين، وخاتمة، بيّنا في التمهيد، المحاور الرئيسية في هذا العهد، موضحين التقسيم الرئيسي للمجتمع في الإسلام، تمهيداً للدخول في

التقسيم الثانوي للمجتمع.

وتناولنا في المبحث الاول، نظام الطبقات الوظيفية في الدولة وتوزيع الأدوار، مشيرين إلى علاقة التفاعل والارتباط الوثيق بين الطبقات الاجتماعية، موضحين الأدلة على التلاحم والترابط بين الطبقات كافة. أما المبحث الثاني فتناول الوصف التفصيلي للطبقات الوظيفية (الجند، القضاة، العمّال، الوزراء، المستشارين)، مفصّلين الحديث عن كل طبقة على شكل نقاط، توخياً للسهولة، وطلباً للفائدة.

وتوج البحث بالخاتمة، التي تضمنت الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثيَن من خلال الدراسة آملين أن يكون هذا البحث، خطوة في تقدم العلم، وخدمة الإنسانية.

الباحثيَن

تمهيد

﴿هَـذَا مَـا أَمَـرَ بِـهِ عَبْـدُ اللهِ عَلِيٌّ أَمِـيرُ اَلْمُؤْمِنِينَ مَالِـكَ بْـنَ اَلْحَارِثِ اَلْأَشْـتَرَ فِي عَهْـدِهِ إِلَيْـهِ حِـينَ وَلاَّهُ مِـصْرَ جِبَايَةَ خَرَاجِهَـا وَ جِهَادَ عَدُوِّهَـا وَ اِسْـتِصْلاَحَ أَهْلِهَا وَ عِمَـارَةَ بِلاَدِهَا ﴾[١]

ابتدأ الإمام علي (عليه السلام) هذا العهد بتحديد السلطة التي أسندها لمالك الأشتر (وهو مالك بن الحارث النّخعي – ت ٣٧هـ / ٦٥٧م – أمير وقائد شجاع)[٢] وهي أربعة أمور:

الأمر الأول : (جباية الأموال) وهي الوظائف المالية، بالمصطلح المعاصر (وزارة المالية).

الأمر الثاني: (جهاد العدو) وهي الشؤون الحربية، بالمصطلح المعاصر (وزارة الدفاع).

الأمر الثالث: (استصلاح أهلها) وتشمل الأمن والثقافة والصحة ووظائف الدولة والخدمات وما إلى ذلك من الشؤون الاجتماعية.

الأمر الرابع: (عمارة البلاد) وتعم الزراعة والصناعة والتجارة والإسكان والمواصلات[٣].

بهذه الأمور الأربعة يتقوم صلب العدل الاجتماعي والرفاهية الإنسانية والسعادة البشرية، وبقيام الحاكم بها يكون قد أدى دورا إسلامياً رائداً في بناء المجتمع الصالح الذي ينشده الأنبياء ويدعو إليه المصلحون[٤].

ونستوضح من هذا النص دقة التنظيم الاداري عند الإمام علي (عليه السلام) فهي نظرة شاملة لتنظيم البلاد والعباد، وبالتعبير المعاصر (برنامج كامل لتشكيل

الحكومة). كما انه في هذه الوثيقة المهمة ينظم علاقة الرعية بالحاكم، فيبين حق الطاعة على الرعية للحاكم في حدود مصالحهم وما يعود عليهم بالنفع والخير ويبيّن ايضاً حق الرعية على الحاكم أن يستجيب لمطالب الرعية. يقول الإمام (عليه السلام) :

﴿ وَ لْيَكُنْ أَحَبَّ اَلْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي اَلْحَقِّ وَ أَعَمُّهَا فِي اَلْعَدْلِ وَ أَجْمَعُهَا لِرِضَى اَلرَّعِيَّةِ فَإِنَّ سُخْطَ اَلْعَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى اَلْخَاصَّةِ وَ إِنَّ سُخْطَ اَلْخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَا اَلْعَامَّةِ﴾(٥).

يبيّن الإمام في هذا النص أن على الحاكم قبل كل شيء أن يعمل لمصلحة الجميع بلا استثناء، فأن تعذر عليه، أخذهم بالأهم الأعم، وهو مصلحة الأكثرية، أما إذا طلبت الأقلية من الحاكم أن يغدق عليها الامتيازات التي تمكنها من رقاب الأكثرية واستغلالهم فعليه أن يرفض ولا يستجيب، من الجهة الدينية فواضح الحرام لأنه ظلم وجور، أما من الوجهة السياسية التنظيمية، فأن سخط العامة يهزُّ كيان الدولة بالإضرابات والمظاهرات، وربما بالثورة المسلحة، أما سخط الأقلية فلا يترتب عليه أي محذور، ومن اجل هذا فهو مغفور برضا العامة، وهذا ما أراده بقوله: (وأن سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة).

يعلّق ابن أبي الحديد في شرحه عن هذا النص قائلاً : (ثم عرّفه أن قانون الإمارة الاجتهاد في رضا العامة فإنه لا مبالاة بسخط خاصة الأمير مع رضا العامة فأما إذا سخطت العامة لم ينفعه رضا الخاصة) (٦).

وقد نصت عليها في المادة الأولى الدساتير التي وضعتها المجالس النيابية في الشرق والغرب (٧). وهي بالذات عناها الإمام بقوله هذا، ومعناه إن الحاكم وكيل عن الجماعة لتأمين غاياتها وأهدافها، وممثل للسلطة لا مالك لها، وانه يبقى في الحكم

ما كان أميناً و مخلصاً.

وهذه هي الحكومة التي تنشدها جميع الشعوب ويؤمن بها كل فيلسوف و مشرّع يهدف إلى الخير والصالح العام، ويتغنى بها الأدباء والشعراء الأحرار.

لقد اعتنى الإمام (عليه السلام) في مدة حكمه، بحماية مبدأ الكرامة، ونبّه عماله على رعاية هذه المسألة، ففي عهده إلى مالك الأشتر يقول: (و أشعر قلبك الرّحمة للرّعيّة و المحبّة لهم و اللّطف بهم. و لا تكوننّ عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم، فإنّهم صنفان إمّا أخ لك في الدّين و إمّا نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزّلل، و تعرض لهم العلل،و يؤتى على أيديهم في العمد و الخطأ فأعطهم من عفوك و صفحك) [٨].

هذا الكلام، وان كان في ظاهره دستوراً أخلاقياً، لكنه يمكن أن يؤسّس لمباني التعامل بين الحكومة والشعب [٩]

والإسلام يعترف بوجود طبقتين رئيسيتين في المجتمع :

١- طبقة الحكام. ٢- طبقة الرعية.

وبين هاتين الطبقتين انسجام رائع ووفاق تام، فنرى الطبقة الحاكمة تنظر إلى الرعية نظرة ملؤها الحب و الإشفاق، وتضع نصب عينها هدفاً واحداً، وهو تحقيق السعادة لهذه الطبقة، بل أن هذا هو الداعي لها لتولي منصب الحكم، وليس تبغي وراء ذلك تحقيق إي مكسب شخصي أو مصلحة ذاتية [١٠]. ووجود هاتين الطبقتين أمر ضروري في المجتمع، وكل طبقة تشتمل على تقسم آخر (ثانوي)، فطبقة الحكام تتألف من (الخليفة العام) ويكون في المركز الرئيس للدولة الإسلامية، و(الولاة) وهم اليد اليمنى للخليفة يستعين بهم على تسيير أمور البلاد الإسلامية، فيعيّن والياً على كل مصر ليكون بمثابة الإمام فيه، وهو يحكم باسم الخليفة.ومن هؤلاء مالك الأشتر

الذي ولاه الإمام (عليه السلام) مصر. أما الطبقة الرئيسة الثانية (طبقة الرعية) تحتوي على سبع طبقات نتناولها تفصيليا في هذا البحث.

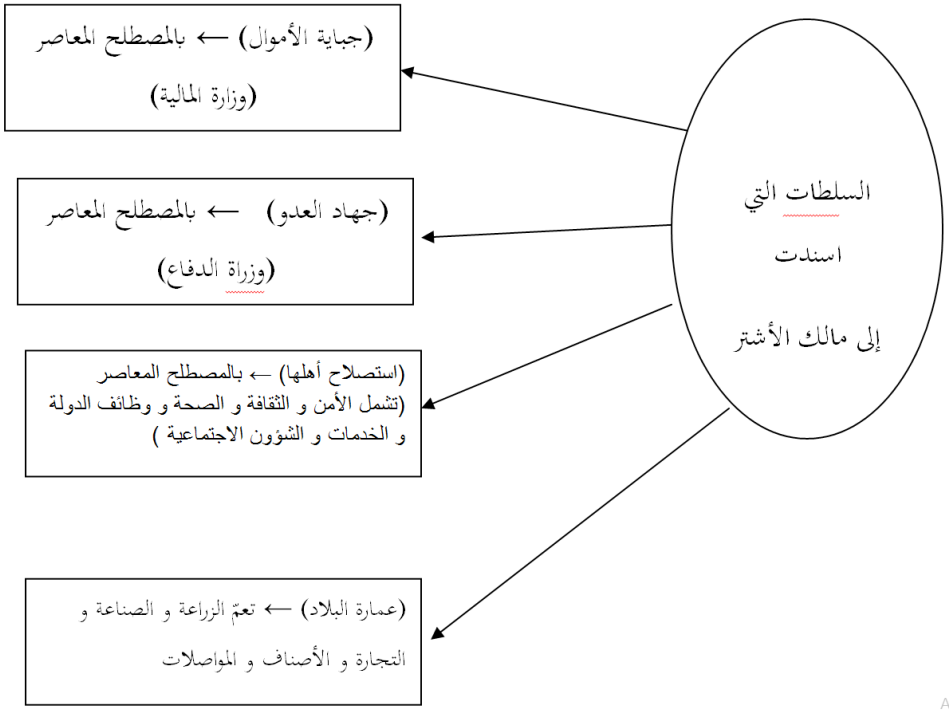

المبحث الاول

نظام الطبقات الوظيفية في الدولة وتوزيع الأدوار

من وصية الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الاشتر:

(و أعلم أنّ الرّعيّة طبقات لا يصلح بعضها إلاّ ببعض، و لا غنى ببعضها عن بعض. فمنها جنود اللهّ. و منها كتّاب العامّة و الخاصّة. و منها قضاة العدل. و منها عمّال الإنصاف و الرّفق. و منها أهل الجزية و الخراج من أهل الذّمّة و مسلمة النّاس. و منها التّجّار و أهل الصّناعات. و منها الطّبقة السّفلى من ذوي الحاجة و المسكنة و كلاّ قد سمّى اللهّ سهمه) [١١] عهد الإمام إلى مالك الأشتر هو الموضع الوحيد في نهج البلاغة،الذي يتعرض فيه الإمام للتقسيم الطبقي للرعية،فهو يقسمها إلى سبع طبقات هي:

الطبقة الأولى: الجند.

الطبقة الثانية: كتاب العامة والخاصة.

الطبقة الثالثة: القضاة.

الطبقة الرابعة: عمال الإنصاف والرفق، وهم موظفو الدولة.

الطبقة الخامسة: أهل الجزية والخراج.

أهل الخراج :هم الذين يدفعون الضريبة، على الأرض، وهم من المسلمين.

أهل الجزية :هم من غير المسلمين الذين يقبلون بشروط المسلمين و عهودهم ويدفعون الجزية..

الطبقة السادسة: التجار وأهل الصناعات.

الطبقة السابعة: الطبقة السفلة من ذوي الحاجات والمسكن.

إن تشكيل المجتمع من هذه الطبقات، أمر ضروري وهام فلا يصلح بدون ذلك، فكل طبقة ضرورية للمجتمع وتحتاج من اجل بقاءها إلى بقية الطبقات، إذ انه عليه السلام بعد أن يقسم الطبقات الاجتماعية يبيّن التفاعل والارتباط الوثيق بين الطبقات والحاجة إليها، فأنه يحصرها ضمن خمس طبقات، حيث يدرج القضاة والعمال والكتّاب في طبقة واحدة، ويمكن تسميتها بطبقة (الإداريين). وفيما يلي الحديث عن احتياجات المجتمع إلى كل طبقة.

أولاً: طبقة الجند:

يقول عليه السلام في بيان الحاجة إلى هذه الطبقة « فالجنود بإذن اللهّ حصون الرّعيّة، و زين الولاة، و عزّ الدّين،و سُبل الأمن، و ليس تقوم الرّعيّة إلاّ بهم.» (١٢)

نستوضح من كلامه عليه السلام أن كيان المجتمع سوف يهتز و ينهار بدون الجنود، و ذلك للمهامّ الكثيرة و الخطيرة التي تعتمد عليهم. فهم:

١- الحصن المنيع في وجه الأعداء فيحرسون الحدود و يحمون الثغور.
٢- إن الحاكم يستمد قوّته و هيبته و طاعة الرعية له من الجند.
٣- إن الدين الإسلامي يشكّل مجموعة من الأنظمة و التعاليم التي تضمن للإنسان السعادة و الاستقرار، بشرط أن يلتزم به الناس، و طبقة الجند تشكّل القوّة التي تلزم الناس بإتباع تلك الأنظمة و التعاليم و احترامها، و هذا هو عزّ الدين.
٤- الجند يحفظ الأمن داخل البلاد، فيمنع القوي من الإعتداء على الضعيف و يردع المجرمين عن العبث بحياة الآخرين و ممتلكاتهم. فالجنود، حصون الرعية يمنعون

التعدّي، فيأمن كلّ فرد لحمايتهم، و هم عزّ الدين حيث يقمعون المنحرف الأثيم و الخارج عن القانون.

إن الانحرافات تموت بوجودهم لأنّ بقوّتهم يصدّون المتطاول على الشريعة و المنتهك لهذا الدين، و لا تسعد الرّعية و لا تقوم إلاّ بوجودهم، و كيف تسعد الرعية إذا كانت مهدّدة في مصالحها و منافعها، و هل يعطي الأمان و الدعة إلاّ القوّة التي يشكّلها الجند و حزمه المتين. (١٣)

ثانياً : طبقة أهل الخراج

أهل الخراج هم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب عن الأرض و في بيان أهميّتهم للمجتمع يقول عليه السلام:« ثمّ لا قوام للجنود إلا بما يخرج اللهّ لهم من الخراج الّذي يقوون به في جهاد عدوّهم،و يعتمدون عليه فيما يصلحهم، و يكون من وراء حاجتهم.». (١٤)

لا حياة للدولة، لا للجنود فقط، أو لأية هيئة أو فرد إلا بالنفقة الكافية لسدّ الحاجات، و من البداهة أنّه لا مورد للدولة إلا فرض الضرائب و جبايتها. (١٥)

فالخراج المورد الأهم الذي تعتمد عليه الدولة في سدّ احتياجاتها المادية، و أولى تلك الاحتياجات و أهمّها هي الحفاظ على الجند، بأن يدفع لهم ما يقوم بحالهم و يصلح شأنهم. إذن فطبقة أهل الخراج تعتبر ضرورية بالنسبة لطبقة الجند، وحيث أنّ طبقة الجند ضرورية لطبقات المجتمع كلّها كما سبق فهذا يعني أنّ طبقة أهل الخراج ضرورية للمجتمع بأسره.

ثالثاً: طبقة الإداريين:

الإداريون هم الكتّاب و القضاة و الموظّفون حيث جمعهم الإمام في طبقة واحدة حينما تكلم عن الحاجة إلى الطبقات الاجتماعية. يقول الإمام عليه السلام في بيان أهمية هذه الطبقة « ثمّ لا قوام لهذين الصّنفين إلا بالصّنف الثّالث من القضاة و العمّال و الكتّاب لما يحكمون من المعاقد، و يجمعون من المنافع، و يؤتمنون عليه من خواصّ الأمور و عوامّها». (١٦)

القضاة معرفون و هم الذين يحكمون بين الناس في النزاعات و الاختلافات في الحقوق. أما الكتّاب فهم على صنفين:

١- كتاب العامة : وهم الذين يحررون الشؤون العامة كالضرائب وغيرها.
٢- كتاب الخاصة : وهم الذين يحررون للوالي، والقاضي، وأمير الجيش، ومن إليهم.

و العمّال هم الموظفون الذين يعيّنهم الوالي من أجل تسيير أمور البلاد. و هؤلاء الثلاثة يشكّلون الهيئة الإدارية الضرورية للمجتمع.

رابعاً: التجّار و الصنّاع :

أما التجّار و الصنّاع فيقول عليه السلام فيهم في معرض بيان احتياج طبقات المجتمع لهم:

« و لا قوام لهم جميعا إلاّ بالتّجّار و ذوي الصّناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم، و يقيمونه من أسواقهم، و يكفونهم من التّرفّق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم.». (١٧)

فالتّاجر و الصانع يتولّى كلّ واحد منهما مهمّة تعتبر متمّمة للآخر، فالتّاجر يوفّر

للصانع الموادّ التي يحتاجها في عمله، و الصانع يأخذ هذه المواد فيصنعها و يعيدها للتاجر كي يتولّى توزيعها. و بذلك تتأمّن متطلّبات بقيّة الطبقات التي تحتاجها من أجل معيشتها، و تتمكّن من أن تنصرف إلى أعمالها.

خامساً: الطبقة السفلى:

و يقول عليه السلام في هذه الطبقة :

« ثمّ الطّبقة السّفلى من أهل الحاجة و المسكنة الّذين يحقّ رفدهم و معونتهم. و في اللهّ لكلّ سعة، و لكلّ على الوالي حقّ بقدر ما يصلحه، و ليس يخرج الوالي من حقيقة ما ألزمه اللهّ من ذلك إلاّ بالاهتمام و الاستعانة باللهّ، و توطين نفسه على لزوم الحقّ، و الصّبر عليه فيما خفّ عليه أو ثقل.». (١٨)

الطبقة السفلى، هم أولئك الذين لا يستطيعون العمل للقيام بسدّ احتياجاتهم، لكبر أو علّة، أو إنّهم يستطيعون العمل و لكن ما ينتجونه لا يكفيهم. فهؤلاء يجب على سائر الطبقات الأخرى المتمكّنة أن تمدّ لهم يد العون، على أنّهم مسؤولية الحاكم بشكل خاصّ. فعليه بنفسه أن يبحث عنهم و يحدد حاجاتهم ثم يقدّم لهم العون.

و بعد إن بيّن عليه السلام طبيعة احتياجات طبقات المجتمع إلى بعضها البعض، انتقل إلى تفصيل أحوال كلّ طبقة على حده، و الهدف من ذلك هو التوصل إلى طبيعة العلاقات التي يفترض أن تنشأ بينها و بين الحاكم، و أحياناً من أجل الدلالة على كيفية إنشاء تلك الطبقات من أساسها كما في الجند و القضاة، و في المبحث الثاني سنتحدّث عن كلّ طبقة من هذه الطبقات و ذلك بما تحدّث به الإمام عليه السلام.

المبحث الثانى
الوصف التفصيلي للطبقات الوظيفية

الطبقة الأولى: الجند

الحديث عن الجند في عهد مالك الأشتر يتناول النقاط الخمس التالية:

أولاً: المواصفات التي يجب تحققها في قادة الجند.

ثانياً: في كيفية إختيار القادة.

ثالثاً: في طريقة تعامل الحاكم معهم.

رابعاً: في ضرورة التقريب بين القائد و جنوده.

و فيما يلي نتناول بالبحث كلّ واحدة من هذه النقاط على حدة، و ذلك بما نستفيده من كلمات الإمام علي (عليه السلام) في نهجه العظيم.

أولاً: الشروط و المواصفات التي يجب أن يتصف بها قادة الجند.

يقول الإمام (عليه السلام):« فولّ من جنودك أنصحهم في نفسك للهّ و لرسوله و لإمامك، و أنقاهم جيبا، و أفضلهم حلما ممّن يبطىء عن الغضب، و يستريح إلى العذر،

و يرأف بالضّعفاء و ينبو على الأقوياء. و ممّن لا يثيره العنف و لا يقعد به الضّعف.».[١٩]

بمعنى أن يكون ناصح لأمّته و مهمّته، و المخلص لدينه و ضميره، و الحليم الذي يملك نفسه، و يكظم غيظهُ، و يقبل العذر، و يرحم الضعيف، و يشتد على القوي كي لا يطمع في جوره و تحيزه، (و ممن لا يثيرهُ العنف) أي يصبر على الكلمة القاسية و الحركة النابية، و يتمهّل حتى يتدبر العواقب، فيعمل بموجبها، شأن العاقل الحكيم.

(و لا يقعد به الضعف) إذا سكت لا يسكت عن عجز بل لحكمة و رويّة، و بكلمة ثانية، يلين من غير ضعف، و يقوى من غير عنف. (٢٠)

فالضمان الأكيد لعدم طغيان قادة الجيش، و انحرافهم هو في كونهم واجدين لهذه الصفات التي يذكرها الإمام (عليه السلام) فإن قيادة الجيش عبء ثقيل و خطير للغاية، لأن مصير الأمة بكيانها، و جميع مقدراتها منوط بالجيش و قائده، و بالتالي فإن أعظم القادة على الإطلاق هو الذي يعرف متى يحجم و متى يُقدم، و لا يثير حرباً إلاّ لضرورة قاهرة، و لا يستعمل العنف إلاّ مرغماً، للقضاء على الجريمة، لأن الحرب و القسوة شرٌّ بطبيعتها تماماً كالكيّ بالنار، و هو أخر الدواء.

(هذه المزايا وحدها هي التي تتمكن من بعث روح الاعتماد والمطالبة بها. ولا يمكن التفكير بقائد عام أو قائد في ساحة القتال تجرد عن هذه الصفات) (٢١)

ثانياً: كيفية اختيار قادة الجند:

بعد أن أوضح عليه السلام الصفات التي يجب توفّرها في قادة الجند، بَيَّنَ المواطن التي يتوافر فيها المتصفون بالصفات التي اشترطها و ذلك ليسهل الإختيار و التعيين على الحاكم، فقال عليه السلام: « ثمّ ألصق بذوي الأحساب و أهل البيوتات الصّالحة و السّوابق الحسنة. ثمّ أهل النّجدة و الشّجاعة و السّخاء و السّماحة، فإنّهم جماع من الكرم، و شعب من العرف.» (٢٢).

ففي مجتمع الإمام كانت البيوتات الصالحة تهتمّ بتربية أبنائها على ما درجت هي عليه، من الجود و الشجاعة و الكرم، فيرشد الإمام عليه السلام إلى أفضلية اختيار قادة الجند من هذه البيوتات ذات الحسب و النسب إذ غالباً ما تتواجد الصفات المطلوبة للقائد في هذه البيوتات، و الاّ فمجرّد النسب دون التحلّي بهذه الصفات لا يجدي شيئاً و لا يمنح أيّة ميزة.

ذكر الأستاذ عبد الوهّاب في مقال بعنوان «الآراء الاجتماعية في نهج البلاغة» و نقل الكاتب قول الإمام : « ثم ألصق بذوي الأحساب و أهل البيوتات » و علّق عليه قائلا: « إن نغمة البيوتات و الأحساب قد تبدو شاذة، و لكن ينبغي أن لا نرتاع لها و لنكمل استماعنا بأنشودة الإمام الحبيبة، فإن وصيته بذوي الأحساب لا تنافي الديمقراطية فهو لم يدعُ إلى تمييزهم، و انّما دعا إلى الانتفاع بما عندهم، و كثيراً ما يتّسق نبل الأخلاق مع نبل الدم، ثم أنّ الإمام أتبع قوله ذلك بقوله: و السوابق الحسنة ثم أهل النجدة و السماحة. و هؤلاء يكونون من هذه الطبقة كما يكونون من تلك دون تمييز ». (٢٣) و عليه يكون ذكر البيوتات و الأحساب وسيلة، و العدل هو الهدف و الغاية.

ثالثاً: طريقة تعامل الحاكم مع القادة:

إن الجند خطر و ضرورة في آن واحد، هم خطر.«لأن الطبقة التي ينتمون إليها هي أقوى طبقات الأمة كلّها، فالجيش طوع أمرهم، و السلاح تحت أيديهم، و لا قوّة تمنعهم من الثورة، إذا ما أرادوا... و هم ضرورة لأنّ وجودهم يحفظ الأمن و يصون الدولة، و يردع السفيه، و يضرب على يد المعتدي». (٢٤)

و قد تحرّز الإمام من هذا الخطر بأن تشدّد في كيفية اختيارهم، و فرض مواصفات معيّنة يجب أن تكون متوفّرة فيهم. و لكن هذا وحدهُ ليس كافياً لضمان عدم الإنحراف و العصيان، فإن هؤلاء لهم مطالب و احتياجات كسائر الناس، فإذا لم يستطيعوا الحصول على متطلّباتهم بالطرق المشروعة، فربّما اضطرّوا للجوء إلى طرق أخرى، لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح المجتمع و الناس. و من هنا يرى الإمام بأنّ على الحاكم أن يواصل تفقّدهُ لأحوال القادة، من أجل أن يتعرَّف عن كثب على طبيعة احتياجاتهم و يقوم بتلبيتها، و بهذا يقول عليه السلام:« ثمّ تفقّد من أمورهم ما يتفقّده الوالدان من ولدهما، و لا يتفاقمنّ (٢٥) في نفسك شي ء قوّيتهم به. و لا تحقرنّ لطفا تعاهدتهم به و إن قلّ فإنّه داعية لهم إلى بذل النّصيحة لك و حسن الظّنّ بك. و لا تدع تفقّد لطيف أمورهم اتّكالا على جسيمها فإنّ لليسير من لطفك موضعا ينتفعون به. و للجسيم موقعا لا يستغنون عنه.» (٢٦).

على الحاكم أن يضع نفسهُ منزلة الوالد بالنسبة لقادة الجند، و انطلاقاً من ذلك عليه أن يعمل على تقويتهم بشتّى الطرق الممكنة، دون أن يجعل للخوف موضعاً في نفسه من أن يصبح بعض هؤلاء القادة من القوة بحيث ينافسونه على منصبه، فهو كالوالد لهم، و كما أنّ الوالد يعمل جاهداً من أجل أولاده و تأمين مستقبل مشرق لهم دون أن يقلق من أن يصبحوا ذات يوم في مركز أفضل من مركزه، فكذلك يجب أن

يكون الحاكم مع قادة جنده، عليه أن يفتخر بهم إذا ما أصبحوا أقوياء منيعين، لا أن يعظم عليه هذا الأمر و يقلقهُ.

ثمّ ينبّه الإمام إلى أمرٍ هامٍ يجب على الحاكم ملاحظته، و هو أن عليه أن يبذل أقصى جهده من أجل كسب ثقة قادة جنده و حسن ظنّهم، لأنّه لو تمّ لهُ ذلك فإنّهم بعد هذا لا يدّخرون جهداً في سبيله و يكونون لهُ نعم الناصح الغيور. و أما كيف يكسب الحاكم ثقة هؤلاء القادة؟ فهو أن يقف عند كلّ ما يعاهدهم به و لا يعدوهُ أبداً حتى لو كان أمراً ليس بشديد الأهمية، فهم عندما يلاحظون اهتمامهُ من أجل الوفاء بأقل الأمور فإنهم حينئذ تزداد ثقتهم به و يزداد تسليمهم و نصحهم له [٢٧].

و من فوائد تفقّد الحاكم لقادة جنده هو أنه يستطيع التعرّف عن كثب على ذوي البلاء الحسن فيشجّعهم على ذلك ليكونوا قدوة لغيرهم، يقول الإمام (عليه السلام):

« فافسخ في آمالهم، و واصل في حسن الثّناء عليهم، و تعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم. فإنّ كثرة الذّكر لحسن أفعالهم تهزّ الشّجاع و تحرّض النّاكل إن شاء اللهّ.». [٢٨]

هذه الفقرة من كلام الإمام «تدلّ على مدى خبرته بالنفس البشرية و كيفية التعامل مع مختلف أنواع البشر، فنرى أنّه يهتمّ كثيراً بالكلمة الحسنة». [٢٩]

إذ إنّ الإمام يوصي الحاكم بأن ينظر في أفعال قادة جنده فإذا ما وجد من أحدهم بلاءاً حسناً، فعليه أن لا يبخل عليه بحسن الثناء و الإطراء فإن ذلك يفتح باب المنافسة على مصراعيه حيث يرى بقية القادة أن العمل الحسن معترف به من قبل الحاكم و يُقابَل بالثناء و الشكر، و هذا ما يدفعهم إلى المزيد من النشاط و الإخلاص في العمل.

كما أن حسن الثناء على ذوي البلاء الحسن يدفع الناكل إلى أن يعيد النظر في موقفه، حيث يرى أنّ نتيجة نكوله لا تنقلب إلاّ عليه، فيحاول حينئذٍ تصحيح سلوكه. و هذا بخلاف ما لو إنهال الحاكم على الناكل باللؤم و التقريع، فإنّ ذلك يعطي نتائج عكسية تماماً، إذ يشعر الناكل حينئذ بالحقد و الضغينة فيزيد في نكوله و جحوده.

رابعاً: ضرورة التقريب بين القائد و جنوده

إن الانسجام و التفاهم بين القائد و جنوده يعطي ثمرات عملية، ظاهرة، فعطف القائد على الجندي يعطي هذا الأخير شعوراً بالمحبة و وجوب التفاني في سبيل قائده، كما يشعر بأن الانتصار على العدو هو إنتصار لهُ بالذات، يقطف ثمراتهُ بنفسه لا أنّه مجرَّد أداة في يد القائد يوجّهه كيف يشاء.

و للإمام علي عليه السلام طريقة لبقة و فريدة من نوعها، من أجل تحقيق التقارب و الانسجام بين القائد و جنوده، و هو يوضّحها في عهده للأشتر بقوله:« و ليكن آثر رؤوس جندك عندك من واساهم في معونته، و أفضل عليهم من جدته بما يسعهم و يسع وراءهم من خلوف أهلهم حتّى يكون همّهم همّا واحدا في جهاد العدوّ.». (٣٠)

فالإمام يوصي الحاكم بأن يقرِّب إليه أولئك القادة الذين يسيرون بالحسنى في جنودهم، و هذا يعني إعطاء ميزة لهم على غيرهم، مما يفتح باب المنافسة بين القادة جميعاً ليحظوا بمنزلة القرب من الحاكم.

«كما أنّ المحبّة و العطف و الخلق الحسن شروط لازمة في حصول هذا الشعور عند الجنود فإنّ تأمين الناحية الاقتصادية شرط لازم أيضاً». (٣١)

و قد أدرك الإمام عليه السلام أهمية التقارب و الإنسجام بين القادة و الجنود، فعلى القائد أن يتحلّى بالأخلاق الحسنة و يسير بها بين جنوده، فيعطف عليهم و يشفق

على ما يصيبهم، ثم عليه أن يولي اهتمامهُ عائلة الجندي فترة غيابه فيقوم باحتياجاتها حتّى ينصرف الجنديّ إلى جهاد عدوِّه و قد اطمأنّ على عائلته التي خلّفها وراءه.

الطبقة الثانية: القضاة

إن منصب القضاء من المناصب الحسّاسة و شديدة الأهمية في الدولة، و مردّ ذلك إلى المهام الخطيرة الموكولة لمن يتولّى هذا المنصب، أي القاضي، فهو يفصل بين المتخاصمين، فيحكم بالأموال و الممتلكات لشخص و ينزعها عن آخر، إذ إنّ مهمّتهم تطبيق القانون في المجتمع [٣٢]. و حديث الإمام في نهج البلاغة عن طبقة القضاة ينحصر فيما يلي:

أولاً: اختيار القضاة و مواصفاتهم.
ثانياً: حقوق القضاة على الحاكم.
ثالثاً: استقلال القضاء.
رابعاً: وجوب مراقبة القضاة.

أولاً: اختيار القضاة و مواصفاتهم:

قال عليه السلام« ثمّ اختر للحكم بين النّاس أفضل رعيّتك في نفسك ممّن لا تضيق به الأمور، و لا تمحكه [٣٣] الخصوم، و لا يتمادى في الزّلّة، و لا يحصر [٣٤] من الفيء إلى الحقّ إذا عرفه، و لا تشرف نفسه على طمع، و لا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، و أوقفهم في الشّبهات، و آخذهم بالحجج، و أقلّهم تبرّما بمراجعة الخصم، و أصبرهم على تكشّف الأمور، و أصرمهم عند اتّضاح الحكم. ممّن لا يزدهيه إطراء و لا يستميله إغراء. و أولئك قليل.» [٣٥].

نستوضح من هذا النص أن الإمام عليه السلام أشار إلى أن القاضي يختار بالتعيين لا بالإنتخابات، حيث قال عليه السلام (ثم أختر للحكم)، و على هذا المبدأ معظم الدول.

«و لا يتنافي التعيين مع استقلال القضاة عن الحاكم الذي يختارهم، حيث ينصرف كلّ فريق بعد التعيين إلى مهمّته و اختصاصه». (٣٦)

كما أنّه عليه السلام يشير إلى مواصفات مهمّة ينبغي أن تكون في القاضي و يمكن لنا أن نتناولها على شكل نقاط هي:

١- أن يكون القاضي (ممّن لا تضيق به الأمور) أي يجب أن يكون عالماً مجتهداً يستخرج الأحكام من مصادرها، و يطبّقها على مواردها.
٢- (لا تمحكه الخصوم). و في تفسيره أقوال أرجحها أن يكون القاضي واسع الصدر، يتحمّل ما يجري و يحدث عادة بين الخصوم من المهاترات، شريطة أن لا تمس هيبة القاضي و القضاء.
٣- (لا يتمادى في الزَّلة_أي الخطأ_ و لا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه) إذا أخطأ، ثم عرف الصواب فعليه أن يرجع إليه، و لا يصرّ على خطأه، فإن الرجوع عن الخطأ فضيلة.
٤- (لا تشرف نفسه على الطمع) أن يكون عفيفاً لا يقضي بالهوى، و لا يقبل الرشى، يقول الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) في هذا الصدد: (أن يكون صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه).
٥- (لا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه). لا يُعلن الحكم النهائي إلا بعد التحرّي و الوقوف على جهات الدعوى بأكملها، و البحث عمّا يتّصل بالحادثة حكماً و موضوعاً. و هذه هي طريقة العلماء، فإنّهم لا يبتون بشيء إلا بعد الاستقراء

التام، و الملاحظات الدقيقة و الوثوق بما يقولون.

٦- (أوقفهم في الشبهات). ليس المراد بالوقوف هنا الإحجام عن الحكم، لأن القاضي ملزم بفصل الخصومات، و أيضاً ليس المراد به العمل بالاحتياط، و إنما المراد بالوقوف هنا الرجوع إلى أصل صحيح مع النص.

٧- (آخذهم بالحجج) كالإقرار و الشهود و اليمين و القرائن القطعية التي تنشأ من السير في الدعوى و ملابساتها.

٨- (أقلهم تبرماً بمراجعة الخصم) أي يفسح المجال للخصم ليدلي بكلّ ما لديه، و يستمع إليه القاضي بصدر رحب، و خلق كريم.

٩- (أصبرهم على تكشف الأمور) دؤوب في البحث و التتبع لا يعرف الكسل و الملل.

١٠- (أصرمهم عند اتضاح الحكم). متى اتضح الحقّ فلا أمل في غيره، و لا قضاء إلا به، و لا مضيّ إلا عليه مهما تكن الظروف و العواقب حتى و لو كانت قصاً للسان، و قطعاً للرأس.

١١- (لا يزدهيه الإطراء) لا يطرب للمديح إلا جاهل كفيف، و أحمق سخيف لا كبير و لا صغير إلا بعد العرض على الله.

١٢- (لا يستميله إغراء) أبداً، لا يكون و لن يكون مع القوى على الضعيف، و مع الغني على الفقير، بل يأخذ لهذا من ذاك، ليستقيم ميزان الحق و العدل.

(أولئك) الذين تكاملت فيهم هذه الصفات(قليل) بلا ريب، و مع هذا فعلى الحاكم أن يتحرى و يبحث عنهم، و يقدم من هو أعرف بالشريعة و أصول المحاكمات، و أصلب في الحق، و أكثر تفطناً لأهداف الخصوم و خداعهم. (٣٧)

ثانياً: حقوق القضاة على الحاكم:

لقد أدرك الإمام (عليه السلام) أن طبائع البشر ليست واحدة و لا متشابهة، و أن المركز الذي يشغله كلّ فرد في المجتمع يؤثّر على طباعه و سلوكه، و بالتالي تختلف طريقة التعامل معهُ عن بقية الأفراد الذين يشغلون مراكز مختلفة، فالناس لا يساسون جميعاً بعصاً واحدة. (٣٨)

و من هنا فقد وضح الإمام (عليه السلام) برنامجاً خاصّاً في كيفية التعامل مع كلّ طبقة من طبقات المجتمع.

و السلطة القضائية من أعظم سلطات الدولة، بها يفرق بين الحقّ و الباطل، و بها ينتصف للمظلوم من الظالم. و حين تجنح الظروف بهذه السلطة إلى الإسفاف فإنّها لا تنزل إلى الحضيض وحدها و إنّما تجرّ معها المجتمع كلّه أو بعضهُ. (٣٩)

و من هنا وجب أن يكون القاضي مأموناً من الإنحراف و الزيغ، و هذا الإنحراف منشؤه أحد أمرين:

أحدهما: الخضوع للإغراءات المادية، فيحكم بغير الحقّ طمعاً في الرشوة، تدفع إليه.
ثانيهما: الخضوع للتهديد و التخويف، بأن يكون أحد المتخاصَمين يشغل منصباً هامّاً في المجتمع مما يجعل القاضي يتحرّز عن الحكم في غير مصلحته.

و قد عالج الإمام (عليه السلام) كلاً من الأمرين بما يناسبهُ. أما الأمر الأول فإنه (عليه السلام) قد أدرك أن القاضي لم يكن ليخون ما يمليه عليه ضميرهُ لولا حاجته إلى المال، فإذا قضيت جميع متطلّباته الحياتية بحيث لا يشغل فكرهُ في القضايا المادية، فإنه لن يكون من السهل بعد ذلك قبوله الرشوة، لذلك أمر عليه السلام أن يدفع إلى القاضي ما يقوم بجميع متطلّباته و يزيد عنها، فيقول: «و أفسح لهُ في البذل ما يزيل

علتهُ، و تقل معه حاجته إلى الناس ». (٤٠)

و أما بالنسبة إلى الأمر الثاني الذي قد ينحرف القاضي بسببه، و هو خوفه على مركزه أو حياته، فإن علياً (عليه السلام) يضع حدّاً لهذا الخوف و يقتلعه من جذوره، و ذلك بتقديم الضمانات إلى القاضي بحيث يطمئن من خلالها على أنّ أحداً لن يمسّه بسوء فيما لو حكم بعلمه و قناعاته. فنراهُ عليه السلام يوصي بمنح القاضي مكانة قريبة من الحاكم بحيث يطمئن على أنّ أحداً لن يستطيع الدسَّ عليه أو تشوية سمعته.

فيقول عليه السلام:

« و أعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصّتك، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك». (٤١)

ثالثاً: استقلال القضاء:

قال (عليه السلام) : (فمنها جنود اللهّ. و منها كتّاب العامّة و الخاصّة. و منها قضاة العدل. و منها عمّال الإنصاف و الرّفق.) (٤٢)

قسم الإمام علي (عليه السلام) الطبقات الوظيفية إلى فئات، منها الجنود والولاة والقضاة و الكتّاب، وهو بهذا التقسيم يومئ إلى فصل السلطة القضائية عن غيرها، واستقلالها بذاتها، لتفعيل دور القضاء وتحقيق العدل بين الرعية.

فكيف يمكن تصور أن تكون السلطة التنفيذية خصماً وحكماً في نفس الوقت. فكان لابد من فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية واستقلالها، بتعبير أصحاب القانون المعاصرين (لا حصانة بلا استقلال، ولا استقلال بلا حصانة).

ومن المعلوم أن التشريع في الإسلام لله وحده و أن الطريق إلى معرفته (القرآن

والسنة). ويمكن لنا إعطاء دليل عملي على استقلال القضاء عند الإمام علي عليه السلام، عندما تولى الحكم، فقد خضع عليه السلام لصلاحية القضاء، فلم يكن له أن يقضي لنفسه، كما لا يجوز له أن يشهد لنفسه. (٤٣)

فقد روي أن الإمام علياً (عليه السلام) لمّا رجع من قتال معاوية، وجد درعه المفقود بيد رجل يهودي كان يسعى لبيعها، ولمّا أصرّ هذا على أن الدرع له، اختصم الاثنان أمام القاضي شُريح. فطلب القاضي من الإمام أن يثبت دعواه. فأتى بخادمه قنبر وابنه الحسن شاهدين. فرفض القاضي شهادة الابن لوالده، فقال علي (عليه السلام) : (سبحان الله، رجل من أهل الجنة لا تجوز شهادته. سمعت رسول الله يقول : الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة). ولمّا أصرّ القاضي على موقفه، طلب الإمام علي عليه السلام من اليهودي أن يأخذ الدرع، لأنه لم يكن له شهود غير من ذُكر. فما كان من اليهودي إلاّ أن تأثر بهذا العدل، وباحترام الإمام علي لاستقلال القضاء. فقال : (أشهد أن الدرع لك، وان دينكم هو الحق. قاضي المسلمين يحكم على أمير المؤمنين ويرضى. أشهد أن لا اله إلاّ الله، وأشهد أن محمد رسول الله). فسرّ الإمام علي بإسلام اليهودي، ودفع إليه الدرع تبرعاً. (٤٤)

ومما تقدم يتبيّن لنا، أن الإمام علي (عليه السلام) هو أول من أشار إلى استقلال القضاء، وأعطاه أهمية كبرى، من أجل تحقيق العدل في المجتمع. وليس كما يذهب إليه الباحثون في القانون، بأن مبدأ فصل السلطات مرتبط باسم (مونتسكيو) في كتابه (روح الشرائع) المنشور سنة ١٧٤٨م، الذي قال فيه بوجود ثلاث سلطات في الدولة (تشريعية، تنفيذية، قضائية). (٤٥)

رابعاً: وجوب مراقبة القضاة:

لقد وضع الإمام (عليه السلام) كافة الاحتياطات اللازمة من أجل الإطمئنان على صلاح مركز القضاء، فقد رأينا كيف يشترط في القاضي أن تتحقق فيه مواصفات خاصة لا تتواجد إلا في القلّة من الناس. ثمّ يمنح القاضي من الأموال و الإمكانات المادية ما يتيح له حياة كريمة لا يضطر معها إلى قبول الرشوة، و بعد ذلك يوصي بتقريبه من الحاكم كي يأمن على نفسه و ماله.

و لكنه عليه السلام مع كلّ هذه الاحتياطات يرى وجوب مراقبة القاضي و مراجعته أحكامه فمن عهده للأشتر: « ثمّ أكثر تعاهد قضائه». (٤٦)

أي يتعاهد الحاكم قضاء قاضيه، و ينظر فيما أصدرهُ من الأحكام، فإن ذلك كفيل بأن يمسك القاضي عن الإنحراف، و يستقيم به على السنن الواضحة لأنّه حينئذ يعلم أن المراقبة ستكشف أمر الحكم الجائر. (٤٧)

ومن الجدير بالذكر أن الإمام عليه السلام قد سجل بما شرعه في طبقة القضاة سبقاً عظيماً على إنسان اليوم، و ذلك لأن استقلال مركز القضاء و عدم تأثره بأي سلطة أخرى، و تأمين الناحية الاقتصادية للقاضي، و نظام التفتيش القضائي، جهات تنبه لها الإمام و جعلها واقعاً يخلّف في حياة المجتمع آثارهُ الخيرة.

الطبقة الثالثة: العمّال

العمّال، هم موظفوا الدولة الإسلامية، و هم أداة الحاكم في تنفيذ أوامره و الوجه الذي يعرف به بين الناس، فإذا كانت طبقة العمّال فاسدة فإن هذا يكشف عن فساد الحاكم و عدم أهليته، بينما صلاح هذه الطبقة و استقامتها يعني صلاح الحاكم، و استقامتهُ. لذا كانت هذه الطبقة موضع اهتمام الإمام و حديثه عنها يتعلّق بعدّة نقاط:

أولاً: صفات طبقة العمّال و معايير التعيين و الاختبار.
ثانياً: حقوق العمال على الحاكم.
ثالثاً: عدم إغفال مراقبتهم للتأكد من استقامتهم.

و فيما يلي نستعرض كلمات الإمام فيما يتعلّق بكلّ واحدة من هذه النقاط:

أولاً: صفات طبقة العمّال و معايير التعيين و الاختبار:

يوضح عليه السلام هذا الأمر في عهده للأشتر حين يوصيه بقوله:

«ثمّ انظر في أمور عمّالك فاستعملهم اختبارا، و لا تولّهم محاباة و أثرة، فإنّهما جماع من شعب الجور و الخيانة، و توخّ [٤٨] منهم أهل التّجربة و الحياء من أهل البيوتات الصّالحة و القدم في الإسلام المتقدّمة، فإنّهم أكرم أخلاقا، و أصحّ أعراضا، و أقلّ في المطامع إشراقا [٤٩]، و أبلغ في عواقب الأمور نظرا.». [٥٠]

فأهمّ ما يجب ملاحظته في العمّال هو الكفاءة لهذا المنصب، و هذه الكفاءة لا تعرف إلاّ بالامتحان و الاختبار، فالذي يفوز بهذا الاختبار يكون مؤهّلاً لهذا المنصب و الاّ فلا. فتعيين العمّال يجب أن يخضع لهذا الأمر لا أن يكون عن محاباة و آثرة، لأن المحاباة و الآثرة تجمعان تحت لوائهما الجور و الخيانة. [٥١]

من خلال هذا النص نستوضح أن الامام عليه السلام وضع آلية لتعيين العمال تتمثل بثلاثة أمور:

أولها: أن يكون من أهل الخبرة في مجال عمله، و لا يجوز أن تتدخل المحبة و الميل لإنسان في تعيينه في غير مجاله الذي يستطيع أن يعمله ضمنه.

ثانيهما: أن يكون من أهل الحياء و أصحاب البيوتات الصالحة فإن من كان من أهل الحياء يخجل أن يقصّر في أعماله و كذلك أصحاب البيوتات الصالحة يمنعها صلاحها من تعمّد التقصير فإنّ الصلاح قرين الإخلاص و الإتقان.

ثالثهما: أن يكون من أصحاب القدم في الإسلام، فإنه يكون على علمٍ بدقائق الأحكام، و أثبت عقيدة من الداخل. (٥٢)

ثانياً: حقوق العمّال على الحاكم

يعلّق الإمام علي عليه السلام أهمية كبيرة على العامل الاقتصادي في حياة البشر، لذلك نراه يؤكّد دائماً على وجوب تأمين الوفرة المادية للجميع، و خاصة لأصحاب المراكز الحسّاسة و الهامّة في المجتمع، و ذلك ليس لأفضليتهم على سائر الناس، بل من أجل ضمان عدم خيانتهم لما تحت أيديهم كما هو الحال بالنسبة للعمّال، فمن عهده للأشتر في تتمة حديثه عن العمّال: «ثمّ أسبغ (٥٣) عليهم الأرزاق فإنّ ذلك قوّة لهم على استصلاح أنفسهم، و غنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، و حجّة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا (٥٤) أمانتك.». (٥٥)

فعلى الحاكم أن ينظر في احتياجات عمّاله فيقوم بها، لأنه بذلك يصلح أمرهم فيتمكّنوا من التفرّغ لأعمالهم الموكولة إليهم دون الحاجة إلى عمل آخر يرتزقون منه، هذا فيما لو كانوا أمناء، أما لو كانوا من الذين تضعف أنفسهم أمام الإغراءات المادية و يصبرون على الشدّة، فإنّ إسباغ الأرزاق عليهم رادع لهم عن الخيانة في الأموال

التي تحت أيديهم. (٥٦)

فإذا خان العامل بالرغم من الضمانات المادية المقدمة لهُ، فإن الحجة تكون قائمة عليه، فيتمكن الحاكم من معاقبته، و أخذه بذنبه، إذ لا عذر لهُ على الاختلاس ليتمسَّك به.

ثالثاً: عدم إغفال مراقبة العمّال:

انطلاقاً من أهمية و خطورة الدور الذي يقوم به العمّال، فإنّ الإمام يشير إلى أن الضمانات السابقة كلّها ليست كافية وحدها للإطمئنان إليهم والوثوق بهم. فبالرغم من الدقة في اختيارهم، و بالرغم من الضمانات المادية المقدمة لهم، فإنّ الإمام يرى وجوب مراقبتهم و تتبّع أعمالهم. كتب في عهده:« ثمّ تفقّد أعمالهم، و ابعث العيون من أهل الصّدق و الوفاء عليهم، فإنّ تعاهدك في السّرّ لأمورهم حدوة (٥٧) لهم على استعمال الأمانة و الرّفق بالرّعيّة.». (٥٨)

نستوضح من هذا النص دقة التنظيم الإداري عند الإمام عليه السلام، حيث يأمر الحاكم بإنشاء جهاز رقابي سري، من أجل مصلحة الرعية، في أن يؤدّي العمّال واجباتهم بصورة جيدة و أمينة، مع الرفق بالرعية، « فإنهم إذا عرفوا أن هناك مراقباً لهم و متفقد لأعمالهم يجيدون العمل و يتقنوه». (٥٩)

و يجب أن يكون للحاكم عدة أشخاص من أهل الدين و الأمانة الموثوق بهم، تكون مهمّتهم مراقبة العمّال، فإذا أحسّوا منهم أي خيانة أو انحراف كتبوا بذلك على الفور

إلى الحاكم. « و لا بدّ من التزام السريّة التامّة في شخصية هؤلاء الرقباء» [٦٠]. فمعرفة العامل بوجود رقيب مجهول عليه يدفعهُ إلى التزام الحذر من جميع الناس، و بذلك لا تتاح له فرصة للخيانة، أما لو عرف الرقيب بعينه فيكفيه حينئذٍ الاحتراز منه شخصياً و بالذات.

ثم لو تبيّن للحاكم بواسطة رقبائه أن بعض العمّال قد خان أمانتهُ، فإنّ واجبهُ أن يتصرَّف على الفور، و يقرر عليه السلام ما يجب عليه فعلهُ بقوله:

« فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا، فبسطت عليه العقوبة في بدنه و أخذته بما أصاب من عمله، ثمّ نصبته بمقام المذلّة و وسمته بالخيانة، و قلّدته عار التّهمة ». [٦١]

فطالما أن العيون و الرقباء الذين اختارهم الحاكم لمراقبة العمّال هم من أهل الثقة و الأمانة، فإن شهادتهم عليه بالخيانة تكفي في قيام الحجة على الحاكم من أجل معاقبته. و أول ما يعاقب به هو عزله عن عمله، و استرداد ما نهبهُ من الأموال، و تعذيبه جسدياً بالجلد. و فوق هذا كلّهُ يوضع في مقام المذلة فيشهّر به ليكون عبرة لغيره.

الطبقة الرابعة: الوزراء

الوزراء هم الجهاز الأعلى للدولة، إليهم يرجع تصريف الأعمال، و بهم تحدد سياسة الدولة، و منهم يصدر القرار بالحرب و السلم. فبقدر صلاحهم و وعيهم يكون صلاح الدولة و استقرارها، بينما فسادهم يعني خراب الدولة بلا شك.

و حديث الإمام عن هذه الطبقة يتعلق بأربعة أمور:

أولاً: مواصفات الوزراء.
ثانياً: آليات و معايير اختيار الوزراء.
ثالثاً: التخصص في توزيع المهام على الوزراء.
رابعاً: في كيفية التعامل معهم.
و فيما يلي تفصيل الكلام عن كلّ ذلك.

أولاً: مواصفات الوزراء:

لقد حدّد الإمام هذه المواصفات في عهده للأشتر حيث يقول:

«إنّ شرّ وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيرا و من شركهم في الآثام فلا يكوننّ لك بطانة فإنّهم أعوان الأثمة و إخوان الظّلمة، و أنت واجد منهم خير الخلف ممّن له مثل آرائهم و نفاذهم،و ليس عليه مثل آصارهم [٦٢] و أوزارهم ممّن لم يعاون ظالما على ظلمه و لا آثما على إثمه. أولئك أخفّ عليك مؤونة، و أحسن لك معونة، و أحنى عليك عطفا، و أقلّ لغيرك إلفا [٦٣] فاتّخذ أولئك خاصّة لخلواتك و حفلاتك». [٦٤]

الوزير يجب أن يكون من أخير الناس، و هذا أمر يعود لجسامة المهمة الموكولة إليه، فإليه يعود أمر تصريف أعمال الدولة، و الرعية تتخذهُ مثلاً أعلى لها فينبغي أن

يكـون نِعـمَ القدوة.

ثـم يجـب أن يكـون الوزير ذا خـبرة في أحوال مجتمعـه حتى يتمكن من القيـام بمهمّته عـلى أكمـل وجـه، و بعد هذا يجب أن يكون لديه سـجل عدلي نظيف فلا يكون ممّن سـبق لـه العمـل مـع الحكّام الظالمين، لأنّـه بمعونتـه لهـم و تأييـد أعمالهـم قد تعـوّد عـلى الظلم، و لا ضمانـة في أنـه يغـير منهجـه فيـما لو عـيّن وزيـراً للحاكم العـادل، كما أنّ الصـورة التي تعرفهـا الرعيـة عـن هـذا الوزيـر لا يمكـن محوهـا بسـهولة، فهـو عنـوان الظلـم و الفسـاد بنظرهـا، و لا يمكـن أن تغـيّر فكرتهـا بسرعة. (٦٥)

و يشـير الإمـام عليـه السـلام لعاملـه: دع أهـل السـوابق في المثالـب و الجرائـم حتى و لـو بلغـوا الغايـة مـن الوعـي و الذكاء، فإنّهـم يخادعون و يضلّلـون، و عليـك بأهل الدين و الصـلاح، فإنهـم لا يغشـون مـن اسـتنصحهم، و لا يـرون لهـم فضـلاً عليـه، و فيهـم الكثـير مـن أهـل الـرأي السـليم و العقل الحكيـم. (٦٦)

أي اختيـار الإنسـان الطاهـر الـذي لم يتدنس، و يندفـع بإخـلاص و يعـاون برغبـة و يسـعى بعطـف و حنـان كـي يثبـت الحقّ و يدفـع الباطل و يعمـل بمقتضى باطنـه و طهارة ضميره.

ثانياً: آليات و معايير اختيار الوزراء.

فيـما لـو وجـدت هـذه الصفـات المتقدمـة في شـخص مـا، فهـل هـذا كافٍ مـن أجـل تعيينـه في منصـب الوزيـر، أم أن هنـاك أمـوراً أخـرى يجـب ملاحظتهـا؟

يجيب الإمام عليه السلام عن ذلك بقوله:

« ثـمّ لا يكـن اختيـارك إيّاهـم على فراسـتك و اسـتنامتك (٦٧) و حسـن الظّنّ منك،

فإنّ الرّجال يتعرّفون [٦٨] لفراسات الولاة بتصنّعهم و حسن خدمتهم، و ليس وراء ذلك من النّصيحة و الأمانة شي ء، و لكن اختبرهم بما ولوا للصّالحين قبلك فاعمد لأحسنهم كان في العامّة أثرا، و أعرفهم بالأمانة وجهاً، فإنّ ذلك دليل على نصيحتك للهّ و لمن و ليت أمره». [٦٩]

إن الاستقامة و الصلاح و الأمانة، صفات حميدة يَدّعيها كلّ إنسان و يحاول إثباتها لنفسه، و قد ينجح أحياناً في كسب ثقة الناس و الاعتراف له بكلّ ذلك، و لكنّه في الواقع يكون بريئاً من هذه الصفات بعيداً عنها.

و هذه الصفات مطلوبة بشكل أكيد و ضرورية في الذي يتولّى منصب الوزير، فالحاكم عندما يريد اختيار وزرائه عليه أن يبحث عن مواطن هذه الصفات، و لكن عليه أن لا يؤخذ بالظواهر، و الطريقة الصحيحة لمعرفة الحال هي بالاختبار. فعلى الحاكم أن يختبر حال المرشّحين لمنصب الوزير، و أسهل طريقة توصلهُ إلى غايته هي أن يبحث عن الوزراء الذين كانوا في معونة الحكام الصالحين قبلهُ فينظر إلى كيفية سلوكهم معهم و إلى أثرهم في الناس.

ثالثاً: التخصص في توزيع المهام على الوزراء.

الوزراء يرجع إليهم أمر تصريف شؤون الدولة بالكامل، و بالطبع فإنّ المهام كثيرة و متنوعة، لذا كان من الصعب إيجاد شخص واحد له خبرة بجميع هذه الأمور، و لو وجد هذا العبقريّ فإنّه يصعب عليه القيام بها جميعاً، بل إنّ بعضها يرهقهُ و يتبعهُ.

و من هنا يقرَّر الإمام (عليه السلام):« و اجعل لرأس كلّ أمر من أمورك رأسا منهم لا يقهره كبيرها، و لا يتشتّت عليه كثيرها». [٧٠]

فالطريقة الصحيحة لضمان قيام الوزراء بشؤون الدولة على أكمل وجه، هي توزيع المهام عليهم، و بذلك يتفرَّغ كل وزير لمهمتّهُ و يصبح مسؤولاً عنها. و بذلك أيضاً يتمّ القضاء على التواكل، إذ لو أصبحت بجملتها واجبة على الوزراء جميعاً دون تحديد مهمة كل واحد منهم، فإن ذلك يؤدّي بلا شك إلى اضطراب الأعمال و عدم تصريفها على الوجه الصحيح.

و قال الباحثون: « إن هذا المبدأ لم تهتد إليه المدنية الآّ حديثاً». (٧١)

في حين أننا نجد أنّ الإمام عليه السلام أشار إلى هذا المبدأ « توزيع المهام أو التخصص» قبل أربعة عشر قرن.

رابعاً: تعامل الحاكم مع الوزراء:

إن الوزراء حيث كانوا محيطين بالحاكم و مطّلعين على أكثر أموره، فإن مهامهم توجيه النصح و الإرشاد عليه بما فيه صلاح المجتمع، فإذا رأوا من الحاكم أي خطأ أو غفلة فعليهم تنبيهه على ذلك، و أرشادهُ إليه، ثم يظهرون معارضتهم لهُ، و بهذا يقول الإمام (عليه السلام):

« ثمّ ليكن آثرهم عندك أقولهم بمرّ الحقّ لك، و أقلّهم مساعدة فيما يكون منك ممّا كره اللهّ لأوليائه واقعا ذلك من هواك،حيث وقع، و الصق بأهل الورع و الصّدق، ثمّ رضهم (٧٢) على أن لا يطروك (٧٣) و لا يبجّحوك (٧٤) بباطل لم تفعله، فإنّ كثرة الإطراء تحدث الزّهو و تدني من العزّة.». (٧٥)

فصراحة الموقف أمر مطلوب من الوزير، فإذا رأى من الحاكم أي خطأ فعليه مصارحتهُ به حتى و لو كانت الصراحة مرة أحياناً، و على الوزير أن لا يمدح الحاكم بشيء لم يفعلهُ و لا يزيد في كثرة الإطراء على ما يفعله، فإنّ ذلك يحدث

الزهـو في نفـس الحاكـم.

« مهمـة الـوزراء قـول الحـق مهـما كان قاسياً، و عـلى الـوالي أن يتقبّل ذلـك مهما يكن تأثيرهُ عليه». (٧٦)

و مـن واجبـات الحاكـم أن يظهـر رغبتهُ لمثل هـذه الأمور في وزرائه، و عليه تشـجيهم عـلى الصراحـة معـه، و أفضـل طريـق لذلـك هـو أن يقـرّب إليـه أولئـك الذيـن يتمتّعـون بهـذه الصراحـة في الموقـف، فذلـك وحـده يكـون حافـزاً للآخريـن على الإقتـداء بهم.

الطبقة الخامسة: طبقة المستشارين

المستشارون يلعبون دوراً هاماً في توجيه رأي الحاكم، بعد إمداده بالمعلومات و التحليلات. و لما كانوا بهذا التأثير، كان لابدّ من التأنّي في اختيارهم لأنّ السياسة ستنطبع، بحدود معينة بطابعهم، لذلك يوصي الإمام مالك الأشتر عندما ولاهُ مصر، فيقول له :

«و لا تُدخلنَّ في مشورتك بخيلاً يَعدلُ بك عن الفضلِ (٧٧) و يَعدُك (٧٨) الفقر، و لا جباناً يضعفُكَ عن الأمورِ، و لا حريصاً يزيِّنُ لك الشّرَه بالجور فإن البخلَ و الجبنَ و الحرصَ غرائز شتى (٧٩) يجمعها سوءُ الظن باللهِ». (٨٠)

نستوضح من هذا النص أن الإمام يشير إلى عدم الأخذ برأي (الجبان و البخيل و الحريص) لأنّهم سواء في القبض و الإمساك، و لكن الحريص أكثر جشعاً و شرهاً، يكدح ليل نهار في السعي لدنياه، أما البخيل فقد يكون كسولاً.

فالبخيل يأمرك بالإمساك و يخوفك الفقر، و الجبان يأمرك بالاستسلام حرصاً على الحياة، و يأمرك الحريص بالكدح لمجرد الجمع و الإدخار. (٨١)

و الجبن و البخل و الحرص، يتولد من الوهم و الخيال أو كما قال الإمام عليه السلام يجمعها سوء الظن بالله الذي كتب على نفسه الرحمة، قال تعالي:﴿وَلاَ تَيْأَسُواْ مِن رَّوْحِ اللهِ﴾[يوسف : ٨٧]

أما عن كيفية تعاطي الحاكم مع الاستشارة، فقد حدّدها الإمام علي عليه السلام بوضوح، إذ أعتبر أن على المستشار إسداء المشورة للحاكم. و للحاكم أن يأخذ برأيه أو يخالفه، فإذا خالفهُ، كما إذا وافقه، فعلى المشير أن يطيع الحاكم.

فقد قال لإبن عباس:« لك أن تشير عليّ و أرى فإذا عصيتك فأطعني» [٨٢].

و النص واضح الدلالة في أنّ على المستشار إعطاء الرأي فقط و عليه طاعة الحاكم إن أخذ برأيه أو خالفه.

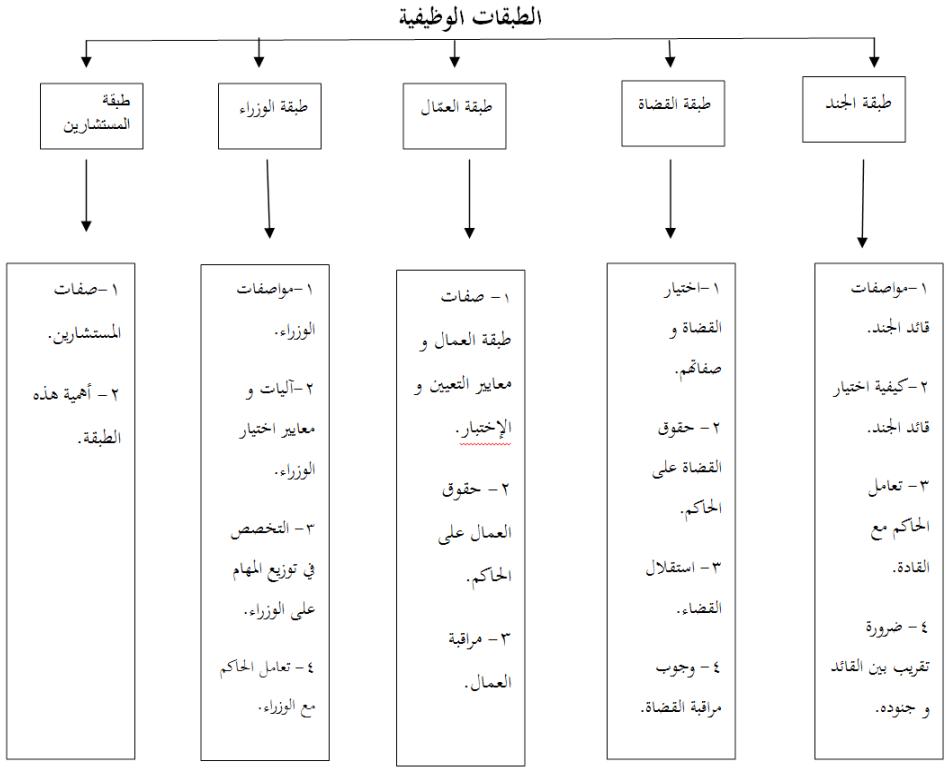

الخاتمة

من خلال البحث و الدراسة في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر، توصل البحث إلى جملة من الإستنتاجات، نعرضها على شكل نقاط كما يأتي:

اولاً: إن الإمام علي (عليه السلام) أقام نظاماً إدارياً محكماً، حدّد فيه الوظائف، و أوضح طرق تعيين الموظفين، و بيّن واجباتهم و حقوقهم، و وضع أسس الثواب و العقاب، و المسؤولية الإدارية بشكل عام.

ثانياً: إن النظام الإداري عند الإمام (عليه السلام) يمسي بكل سهولة و يسر نظاماً متجاوزاً للحقب التاريخية، صالحاً لكل زمان و مكان، على أن ينظر إلى المضامين لا إلى الأشكال التي يمكن أن تتغير مع تغير الأحوال من زمان إلى زمان.

ثالثاً: إن الأساس عند الإمام علي (عليه السلام) هو مبدأ فصل السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية) و هي من المبادئ العصرية المهمة في المجال القانوني، تنتزع سلطة التشريع من الحاكم، أي السلطة التنفيذية، خوفاً من أن يأتي بالقوانين التي تمنحهُ حرية التصرف، فتصبح صلاحياته مطلقة تحددها مصلحته و رغباته، و هذا الأمر ركّز عليه الإمام كثيراً.

رابعاً: يتضح من خلال هذا البحث، إن الدين الإسلامي ليس احكاماً خاصة بالعلاقات المباشرة بين الإنسان و الخالق متمثلة بالصلاة و الصيام فقط، كما يفهم العدد الأكبر من المفكرين العصريين في العالم، بل أنه نظام لكل نواحي الحياة الإنسانية، سواء في جانبها الفردي أو في جانبها الاجتماعي.

خامساً: الحديث عن إدارة الدولة من خلال كلمات الإمام علي (عليه السلام) في نهج

البلاغة، إنما يكون في الواقع وجهة نظر الإسلام، و ما دور نهج البلاغة إلا دور الناطق عما جاء به الإسلام.

سادساً: يتبيّن من خلال هذه الدراسة، إن الإسلام يقيم العلاقات بين الناس و ينظمها لصالح الجميع بلا إستثناء، إن أمكن و إلاّ قدم مصلحة الغالبية على الأقلية، و هذا واضح الدلالة من خلال النصوص التي عرضناها في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر.

سابعاً:إن أول من أشار إلى نظام الطبقات الاجتماعية هو الإمام علي(عليه السلام)، و الموضع الوحيد الذي ذكره هو عهد مالك الأشتر حين ولاهُ مصر. و ليس كما ذهب البعض بأن أول من أشار إلى الطبقات الاجتماعية هو ابن خلدون في مقدّمته. و أول من نظّر لها (أوغست كونت).

ثامناً: نجد في كلام الإمام (عليه السلام) تشريعاً عمالياً ناضجاً إلى أبعد الحدود، و مستوعباً تمام الإستيعاب، و هو على نضجه الكامل و إستيعابه التام، سبق التشريعات العمالية الحديثة بأكثر من ألف و أربعمائة عام.

تاسعاً: كما إننا لاحظنا أن الإمام (عليه السلام) يستعمل جملة من المصطلحات التي يستعملها اليوم النظام الإداري منها (نظام، وزير، مستشار، طبقات العامة، الخاصة) و غيرها.

عاشراً: برهن الإمام (عليه السلام) في عهده للأشتر، أنه على وعي تام في توزيع المهام و الأعمال، بالمصطلح المعاصر، نظام التخصص الوظيفي.

أحد عشر: إن الإمام (عليه السلام) ركّز على مبدأ (الثواب و العقاب) و ما يترتّب عليه من منافع للمجتمع، و أقام نظاماً رقابياً سرياً، من أجل أن يؤدي الموظفون

أعمالهم بصورة جيدة، مع الرفق بالرعية.

اثنا عشر: يتضح من خلال البحث دقة تحديد صلاحية الحاكم وفق نظام محدد، و هذا يكشف الوعي الكامل في التنظيم الإداري عند الإمام علي (عليه السلام).

ثلاثة عشر: تقسيم الطبقات الوظيفية، و بيان واجباتها تجاه الحاكم و حقوقها عليه، و بيان كيفية تعامل الحاكم معها، كلّ هذا يبين التنظيم الدقيق و الإدارة الجيدة.

أربعة عشر: إن هذه الأنظمة التي يطرحها الإمام (عليه السلام) قابلة للإستمرار و البقاء، لأنها مستمدة من دين الحياة، و خاتم الأديان جميعاً. (الإسلام العظيم)

خمسة عشر: إن الأنظمة التي أكتشفها العصر الحديث، بعد قرون من الزمن، و مسيرة من التضحيات البشرية، تبيّنَ لنا من خلال هذه الدراسة أن أكملها موجود في نهج البلاغة منها على سبيل المثال نظام الضمان الاجتماعية، و هو أخر ما توصلت إليه حضارة القرن العشرين، و تعتبر من مفاخر الإنسانية الحديثة. و لكن هذه الفكرة قد أدركها الإمام علي (عليه السلام) قبل قرون من الزمن، مع فارق هام بين الضمان الاجتماعي في العصر الحديث و بين ما قرّره علي (عليه السلام)، إذ أن ضمان معيشة الفرد بمفهوم المجتمعات الحديثة إنما هو من باب (الشفقة و الإحسان)، بينما يعتبرهُ علي (عليه السلام) حقاً ثابتاً له، و يعطى من دون أي تمنُّنٍ أو افتخارٍ.

و في الختام نُعرب عن اللذة التي حصل عليها الباحثيَن من خلال دراسة هذا الموضوع و في هذا النهج العظيم الذي قيل عنه (كلام فوق المخلوق و دون الخالق). آملين أن يكون هذا البحث خطوة في تقدّم المسيرة العلمية، و إثراء المكتبة العربية.

الهوامش

١- الشيخ محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ٨٣.

٢- لويس عجيل ومجموعة من المؤلفين، المنجد في الأعلام، ص ٥٠.

٣- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، ج٤، دار العلم للملايين، ص ٤٧.

٤- السيد عباس علي الموسوي، شرح نهج البلاغة،ج ٥، دار الرسول الأكرم، ص٣٢.

٥- الشيخ محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص٨٦.

٦- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، الجزء السابع عشر، ص ٣٦.

٧- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، ج٤، ص ٥٤.

٨- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٨٤.

٩- د. السيد مصطفى محقق، حقوق الإنسان وإشكاليات النظرية والتطبيق عند الإمام علي (عليه السلام)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ص ١٤١.

١٠- علي سليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، منشورات الدار العالمية، ص ٤٧.

١١- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٨٩.

١٢- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٠.

١٣- السيد عبّاس على الموسوي، شرح نهج البلاغة،الجزء الخامس، ص ٤٩.

١٤- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٠.

١٥- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، الجزء الرابع، ص ٦٧.

١٦- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٠.

١٧- م.ن.، ص ٩٠.

١٨- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩١.

١٩- نهج البلاغة، ج ٢، ص ٩١.

٢٠- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، الجزء الرابع، ص ٧١.

٢١- توفيق الفكيكي، الرّاعي والرّعية، مؤسسة الوفاء، ص ٩٠.

٢٢- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩١.

٢٣- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، الجزء الرابع، ص ٧١-٧٢.

٢٤- محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٣٨-٣٩.

٢٥- يتفاقم: يعظم، و تفاقم الأمر: صار عظيماً.

٢٦- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩١- ٩٢.

٢٧- علي سليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، منشورات الدار العالمية، ص ٧٥ ٧٦.

٢٨- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٢.

٢٩- علي سُليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، ص ٧٧.

٣٠- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٢.

٣١- محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٤٥.

٣٢- على سليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، ص ٨١.

٣٣- تحمكه الخصوم: أي تجعله عسر الخلق.

٣٤- يحصر: أي يضيق صدره.

٣٥- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٤.

٣٦- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، الجزء الرابع، ص ٧٠.

٣٧- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، ص ٧٦-٧٧.

٣٨- علي سليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، ص ٨٥-٨٦.

٣٩- محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٤٦.

٤٠- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٥.

٤١- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٥.

٤٢- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٨٩ -٩٠.

٤٣- سمير عالية، نظام الدولة والقضاء والعرف في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص ٧١

٤٤- د. سمير عالية، م. ن، ص ٧٢.

٤٥- د. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، ص ٢٥.

٤٦- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ٩٤.

٤٧- محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص ٥١.

٤٨- توخ: أي اطلب و تحرَّ.

٤٩- اشراقاً: تطلعاً.

٥٠- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٥.

٥١- علي سليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، ص ٩٠.

٥٢- السيد عباس علي الموسوي، شرح نهج البلاغة، ج ٥، ص ٥٧-٥٨.

٥٣- اسبغ عليهم الأرزاق: أي أوسع لهم فيها و أكملها.

٥٤- ثلموا: أي خانوا و نقصوا في أداء الأمانة.

٥٥- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٥.

٥٦- علي سليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، ص ٩٢.

٥٧- حدوة: أي حثّ و دفع لهم.

٥٨- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٦.

٥٩- السيد عباس علي الموسوي، شرح نهج البلاغة، الجزء الخامس، ص ٥٩.

٦٠- علي سليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، ص ٩٢.

٦١- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٦.

٦٢- أصارهم: أي الآثام.

٦٣- إلفاً: أي محبة.

٦٤- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص٨٧- ٨٨.

٦٥- علي سليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، ص ٩٧.

٦٦- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، الجزء الرابع، ص ٥٩-٦٠.

٦٧- الاستنامة: الثقة و الركون.

٦٨- يتعرفون: يتوسلون.

٦٩- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٨.

٧٠- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٩٩.

٧١- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، الجزء الرابع، ص ٩٢.

٧٢- رضهم: أي عوّدهم.

٧٣- يطروك: أي يزيدوا في مدحك.

٧٤- يبجحوك: يفرحوك.

٧٥- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٨٨.

٧٦- د. محمد طي، الامام على و مشكلة نظام الحكم، ص ١٧٨.

٧٧- الفضل: هنا الإحسان بالبذل.

٧٨- يعدك: يخوفك من الفقر.

٧٩- غرائز شتى: طبائع متفرقة تجتمع في سوء الظن بكرم الله و فضله.

٨٠- نهج البلاغة، الجزء الثالث، ص ٨٧.

٨١- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، الجزء الرابع، ص ٥٩.

٨٢- شرح بن أبي الحديد، ج ١٩، ص ٢٩١.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- أحمد الزيدي، القائد العلم مالك الأشتر ألنخعي، دار الهادي، ط.١، ١٩٩٨.
- توفيق الفكيكي، الرّاعي والرّعية، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط.٣، ١٩٨٣.
- د. سمير عالية، نظام الدولة والقضاء والعرف في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط.١، ١٩٩٧.
- عباس علي الموسوي، شرح نهج البلاغة، ج ٥، دار الرسول الأكرم، ط.١، ١٩٩٨م.
- د. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، الحلبي، بيروت، ط. ١، ٢٠٠٩.
- علي سليمان يحفوفي، الطبقات الاجتماعية، منشورات الدار العالمية، بيروت، ط.١، ١٩٨١.
- لويس عجيل ومجموعة من المؤلفين، المنجد في الأعلام، دار المشرق، بيروت، ط٢٤، لا.ت.
- محمد باقر المحمودي، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، ج٢، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط.١، ١٩٧٦.
- محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ج ٣، دار الهدى الوطنية، بيروت، لا. ت.
- د. محمد طي، الإمام ومشكلة نظام الحكم، الغدير للطباعة، بيروت، ط.١، ١٩٩٧م.

- د. مصطفى محقق، حقوق الإنسان وإشكاليات النظرية والتطبيق عند الامام علي (عليه السلام)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط. ١، ٢٠٠٨.

- محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، المطبعة العلمية في النجف الأشراف، ١٩٦٥.

- محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، ج٤، دار العلم للملايين، بيروت، لا.ت

- نوري حاتم، النظام السياسي في عهد الإمام علي لمالك الأشتر، مؤسسة المرتضى العالمية، بيروت، ط.١٩٩٤، ١

إدارة الدولة

دراسة مقارنة

بين النظام الاداري الاسلامي والنظم الادارية المعاصرة

(حكومة الإمام علي عليه السلام إنموذجا)

م. م. محسن وهيب عبد

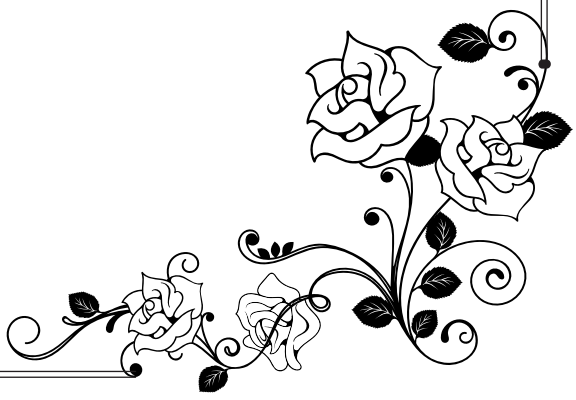

الفصل الاول

التمهيد:

بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله وصلى الله على خير خلق الله محمد واله ومن ولاهم لا سيما بقية الله واللعن الدائم على الظالمين اعداء الله.

هناك مواضيع فيها تخليط كبير لها مساس في محور بحثنا لابد من التفاهم فيها قبل ولوج موضوع محورنا البحثي هذا وهي:

١- الاسلام مفهوم يعرف من خلال مصاديقه:

حين اخترت هذا المحور من محاور المؤتمر للكتابة فيه اعتبرت انه يعني: (**ادارة الدولة في النظام الاسلامي من خلال طاعة المعصوم**) فلا اسلام بطاعة الخطاء الظالم، فلفظ الاسلام اليوم لا يدل في الواقع على معناه الحق بما اراد الله ان يكون، وكل ما موجود من الاسلام من عناوين: التاريخ والدين والعقائد والتراث بل وتصرفات لما يزعمون انهم قادة الاسلام، انما تحكي الانحراف والكذب والتأطير المحرم بما اخرج الاسلام عن كونه الفطرة.

قال الله تعالى: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ (*) فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1].

ولنسم الاسماء بمسمياتها ذلك ليكون بحثنا مدار دراسة معيارية مقارنة مع بقية نماذج ادارات الدول في العالم بما فيها الادارات التي تدعي الاسلام قديما وحاضرا.

فإدارة الدول ؛ هي فن السياسة في تاريخ البشر، وهي في الواقع ما تحكيه اخلاق الحاكمين وسيرتهم ولا شيء غير هذا، ولا وجود في التاريخ البشري لنظام اداري حاكم قائم وفق عقيدة وضعية او سماوية اوفلسفة ثابتة على الاطلاق.

ولذا فان الله تعالى عندما الزم البشر بطاعة المعصوم انما اسس **لنظام الملة**، حيث تتطابق توجهات قوة السلطة التي تمنح بديهيا للحاكم مع العدل ؛ فادارة الدولة في نظام الملة؛ انما هو استحقاق الاعتقاد الصادق بالحق، بل الاعتقاد عند المعصوم هو العمل بالعدل، وكلاهما يتطابقان مع الحق.

فما لم يلتفت اليه الكثير من الاكاديميين حتى من اصحاب الاختصاص في السياسة ومن اعلى مستوياتها هو؛ ان ادارة الدول تنحصر بسلوك واخلاق الحاكمين وسيرتهم، فتفصح عن معادنهم وعقدهم النفسية ولا شيء غير هذا.

فلا وجود في التاريخ البشري لنظام اداري حاكم كان يستند لعقيدة سياسية حاكمة وينبثق عنها او يستنبط ادارته من نظرية سياسية وضعية او سماوية غير المعصوم.

فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ غرباتشوف [٢] زعيم الاتحاد السوفيتي انطلق من الشيوعية لتحطيمها، ورودلف هتلر انطلق من الجمهورية الفاضلة لهتكها [٣]... وصدام انطلق من (امة واحدة ذات رسالة خالدة) فجعلها جذاذا...الخ

الم تكن السياسة وحيث ما حلت السياسة حكاية لمصائب كل العالم وويلاته وحروبه في التأريخ وكلها انطلقت من عقائد تزعم العدل والرحمة وغايات سامية؟؟؟!!!

واليوم عندنا في العراق بلغ الفساد اعلى مستوياته في التاريخ انطلاقا من سياسيين يؤمنون بعقائد توكد الورع والتقى والزهد والانتساب الى امير المؤمنين عليه السلام وحسب ما اوصى به ال محمد صلوات الله عليه!!!

اذن: ادارات الدول تتعين من خلال مديريها ولا تتعين بنظمها وعقائدها المعلنة لانها تنجز وتتشخص بمؤهلات وشخصية القائم عليها، لسبب بديهي هو؛ لان من حتم الادارة تمتع المدير بالمال و بالقوة والسلطة والحاكمية (وهذه متوافرات الترف) كضرورة لنفاذ النظام، فاذا امتلك غير المعصوم السلطة والقوة والحاكمية فلا ضمان ضد الانحراف لانه سيكون مترفا، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (*) أَنْ رَآَهُ اسْتَغْنَى﴾[٤].

وقد وجدنا في الاسلام ان مجرد استلام الحاكمية من قبل غير المعصوم لم يتورع عن التأطير المحرم، ليسد ثلمة صنعها في كمال التشريع.

فانقلاب السقيفة بذاته هو تأطير للاسلام الحق في مصدريه الكتاب والسنة، فقد طُعن الرسول صلى الله عليه واله باطار: (مات ولم يوص). والطعن بيّن واضح من معنى؛ ترك النبي امته للعبث تواجه مصيرها، ومن ثم تعمد الانقلابيون المؤطرون نكث ميثاقهم في البيعة لعلي عليه السلام يوم غدير خم، فكان في ذلك هدم جوهر الدين القائم على الاختيار والاصطفاء، باطار الفلتة العبثية [٥].

فالوصية المؤكدة لعلي عليه السلام واليا واماما بعد الرسول في حجة الوداع وفي غدير خم، الغيت بالحاكمية والقوة والسلطة اللازمة لادارة الدولة، والوصية بالعترة مع الكتاب عاصمين من الضلال صارت في اطار الجرح والتعديل والتشكيك. بالرغم من تحذير الرسول صلى الله عليه واله من التأطير [٦].

ولذا فان الله تعالى عندما الزم البشر بطاعة المعصوم بما اسمته سيدتنا الزهراء عليها السلام(**نظام الملة**) ؛ انما اسس لادارة الدول بما يتطابق خيارت الحاكم في القول والفعل والقوة والسلطة مع العدل ويتطابق العمل مع الاعتقاد بل الاعتقاد عند المعصوم هو العمل وكلاهما يتطابقان مع العدل والحق.

نعم في نظام الملة تبقى نظم ادارة الدول هي سيرة المدير ايضا، لكنها هنا سيرة يحتج بها ويلزم بها الرعية لانها لا تخرج عن الحق ولا تجانب العدل، وتسهم في سلوك ادارة الدولة الجمعي.

فعندما تمنح السلطة والقوة للحاكم حتما لضروات تنفيذ النظام، فلاضمان في غير المعصوم من الظلم والقبح.

ويكفي دليلا على صحة ما ندعي ان السياسة كما عرفناها واقعا من تاريخ البشر والى الان ؛ هي الاداء السلطوي في ادارة الدولة وشؤون الناس، وفي الاعم الاغلب حيازة للحاكمين لموفرات الترف: الجاه والمال والسلطان والوقت على حساب الكادحين المحرومين والفقراء من ابناء جلدتهم، وان القرف وسوء الظن والتندر عند الناس في تلازم مع السياسة والسياسيين في كل دول العالم وعلى مر العصور والاسوء ما في السياسة انها شر لابد منه،وهكذا قال الامام علي (عليه السلام): (أسد حطوم خير من سلطان ظلوم، وسلطان ظلوم خير من فتن تدوم) [٧]

وهو تشبيه ملفت جدا لضرورة الحاكم مهما كان، لبقاء وقيام المجتمعات الانسانية واستمرارها، ونحن نجد بالمقارنة مع السائد من نظم السياسة على تعددها وما برز عنها من الادارات الحكمية في المجتمعات الانسانية على مر التاريخ صنفان:

اولا- ادارة الدولة في ضوء ان الحكم والسلطة لله وملاك النظام في هذا العدل

الكوني البديهي. والنظام الوحيد في العالم من هذا النموذج هو حكم الانبياء والمعصومين. وسيكون موضوع بحثنا هذا انشاء الله تعالى، عبارة عن رؤية لنظام حكم وإدارة دولة وفقا لوصايا وعهود الامام علي عليه السلام والمعصومين عليهم السلام) كنموذج معياري للمقارنة مع واقع الادرات الاخرى المعروفة.

ثانيا- ادارة الدولة في ضوء اصل الحكم والسلطة للبشر وملاك النظام هو عقد نفسية الحاكم [٨] وفهمه لعقيدته الشخصية في تحصيل العدل او الامن والاستقرار الاجتماعي.

وكل ادارات الدول في العالم من غير النموذج الاول هي من هذا النوع ولذا فهي الغالبة والمعرّفة لمفاهيم السياسة والتي تضع الخطوط الحمراء واللخضراء في سياسات الدول، ولهذا السبب نجد ان معظم اصحاب الذوق الرفيع والإنسانية فضلا عن الورعين في عقائد السماء يترفعون عن السياسة والسياسيين، باعتبارهما عنوان الترف والمترفين، وسبب الحروب والضلال في هذا العالم. ومن يلج السياسة من اصحاب الدين يجد نفسه في اطاراتها كبيدق لايتجاوز الخطوط الحمراء المرسومة له شاء ام ابى.

٢- العقيدة الكاملة للاسلام تتجسد في نظام الملة:

(العقيدة): هي الحكم الذي لا يُقبل الشك فيه لدى معتقده [٩].

بمعنى ان كل علم انعقد عليه قلب الانسان او انطوت عليه نفسه فهو عقيدة.

لكن كما هو واضح من واقع الانسان والعقيدة ان العلم او الحكم العقلي لا يصبح عقيدة إلا اذا كان جوابا لسؤال مهم في وجود الانسان وحياته وعقله، او انه استجابة لحاجة من حاجات الانسانية.

والعقيدة ؛ مصطلح حديث جاء من لفظ لا وجود له لا في كتاب الله ولا في سنة رسوله [١٠].

ولكن بما ان العقيدة في معناها تشمل الدين، صارت تطلق على الدين وذلك واضح من قول امير المؤمنين عليه السلام لكميل بن زياد رضوان الله عليه.

(يا كميل بن زياد، معرفة العلم دين يدان به) [١١].

او كما قال عليه السلام: (يا كميل محبة العالم دين يدان به) [١٢].

اذن نستطيع ان نقول ان **العقيدة الكاملة** : هي العلم الذي يجيب على كل تساؤلات الانسان عن كونه ومآله والمعرفة المقنعة التي تستجيب لكل حاجاته.

والاسلام عقيدة كاملة لانها قررت ان ؛ **كتاب الله تبيانا لكل شيء** [١٣].وان في تشريعات الاسلام – بقراءته الصحيحة– استجابة لكل حاجات الانسان من قبل ان يولد الى ما بعد ان يموت كما يعرف المؤمنون به.

فالعقيدة الاسلامية الحق باتفاق كل المؤمنين بها؛ ادارة كاملة متكاملة لكل ما يتعلق بالانسان.

فما معنى الكمال في الاسلام؟

وما مصدر ذلك الكمال في الاسلام ؟

وما هي الادلة العلمية لذلك الكمال؟

وهل في الواقع ثم وجود لنظام اداري اسلامي لدولته؟

وهل من الكمال ان يترك امر الامانة على الرسالة وخلافة الرسول للعبث والصدفة؟

الاجابة:

اذا كانت العقيدة ؛ هي معرفة تنعقد عليها نفس المعتقد فيها اجابات لتساؤلاته ومنها استجابات لحاجاته؛ لذا فالكمال يعني اجابة العقيدة على كل التساؤلات واستجابتها لكل الحاجات الانسانية.

وبما ان القرآن الكريم هو المرجع الاَوّل للمسلمين في الشريعة والعقيدة، وقد عرّف نفسه بأنّ فيه تبياناً لكلّ شيء، قال: ﴿وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ الكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[١٤][١٥]. لذا فان اي عقيدة تخالف القران ليس من الكمال بل ليس من الدين. وقد روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال:(إذا أتاكم عني حديث فأعرضوه على كتاب الله وحجة عقولكم فإن وافقهما فأقبلوه وإلا فاضربوا به عرض الجدار) [١٦]، ونقل الحديث الشيخ أبو الفتوح في تفسيره) [١٧].

وكمال الاسلام من المسلمات عند المسلمين، فقد قال الله تعالى في صريح اياته :﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [١٨].

وقال رسول الله صلى الله عليه واله في وصف دقة معاني الكمال:(**ما ابتدعت بدعة إلا رفعت مثلها من السنة**) [١٩] فانما الكمال ينتقص بالوضع والتأطير، لأنه يرفع السنة بالبدعة فما ليس من الكمال بدعة.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله (**إن أصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الامور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار**) [٢٠].

ثم ان الاسلام دين الفطرة فهو فطرة الله التي فطر الناس عليها: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢١). فهناك تطابق تام بين الدين في اصوله العقائدية وبين الفطرة.

اذن؛ من كمال العقيدة ان تختار قادتها وليس ان يُختارون لها.

من كمال العقيدة؛ نجد الضمان الالهي الرسالي العاصم من الضلال (٢٢):

ان الضمان الوحيد لتفادي السياسة ومساوئها جاء فقط وفقط في القراءة الصحية للاسلام، حيث يكون مدير ادارة الدولة والامين على رسالتها هو المعصوم وبطاعته يتحقق نظام ملتها.

الا ان المجتمعات الانسانية برمتها لم ترتقَ الى فهم هذا الضمان فلا تعتقد به بالرغم مما تعانيه من عسف من واقع السياسة على طول تاريخ البشرية وبكل مزاعمها والوانها.

ولان نظام طاعة المعصوم (**نظام الملة**) غير معرّف اجتماعيا حتى من الذين يؤمنون به(حيث قام في فترة محدودة في دولة النبي صلى الله عليه واله وفي خلافة الامام علي عليه السلام). لذا فان المعرّف من السياسة اليوم (فن معرفة ادارة الدول) ؛ نجده في احسن احواله هو :

معرفة ادارة السلطة بما يكفل احكام القبضة على مقاليد الحكم وإدارة الدولة وسياسة الناس بأقل الكلف وأيسر الجهود واقل المشاكل. أي ادارة السلطة بتوفير الامن الوقت والجهد والمال.

وهذا ما افلحت فيه الى حد ما ادارات الدول الغربية اخيرا، ولكنها بقيت بعيدة جدا عن تحقيق العدل، ومعظم مفكريهم يتوقعون ثورة لمجتمعاتهم لما تعانيه من ظلم وعسف تطيح برؤوس السلطات السياسية عندهم [٢٣] ولذا فان سكوتهم الى الان ياتي بسبب عدم توفر البديل. ((ويتنبأ البعض بثورة واسعة النطاق ضد هذا الوضع)) [٢٤].

٣ـ اطروحة تطابق السلطة في ادارة الدول مع العدل:

منذ فجر تاريخ البشرية والناس يفكرون بكل شيء، ولكن هناك ما يمنعهم ان يفكروا في احوال تطابق السلطة مع ألعدل : متى ؟ وأين ؟ وكيف؟ حتى في دراساتهم العليا التي لم تترك مساحة من الفكر الا ودخلتها!!!

فهذه الاطروحة الانسانية مهملة مع انها الاهم في تاريخ البشر، باعتبارها الحالة الاشد مساسا في حياة الناس دمائهم وأوطانهم واعراضهم وأرزاقهم. اوكما وصف الامام علي عليه السلام السياسة فقال:

((وأعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حق الوالي على الرعية، وحق الرعية على الوالي... فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقه وأدى الوالي إليها حقها عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على أذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع في بقاء الدولة، ويئست مطامع الأعداء وإذا غلبت الرعيّةُ واليها، أو أجحف الوالي برعيّته، اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثر الإدغال في الدين، وتُركت محاجّ السنن، فعُمل بالهوى، وعُطّلت الأحكام، وكثرت علل النفوس، فلا يُستوحش لعظيم حقّ عُطّل، ولا لعظيم باطل فُعِل!)) [٢٥].

(فهنالك تذلّ الأبرار، وتعزّ الأشرار، وتعظم تبعات اللهَّ سبحانه عند العباد، فعليكم بالتناصح في ذلك، وحسن التعاون عليه، فليس أحد - وإن اشتدّ على رضى اللهَّ حرصه، وطال في العمل اجتهاده - ببالغ حقيقة ما اللهَّ سبحانه أهله من الطاعة له. ولكن من واجب حقوق اللهَّ على عباده: النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحقّ بينهم، وليس امرؤٌ - وإن عظمت في الحقّ منزلته، وتقدّمت في الدين فضيلته - بفوقٍ أن يعان على ما حمّله اللهَّ من حقّه. ولا امرؤ - وإن صغّرته النفوس، واقتحمته العيون - بدون أن يعين على ذلك أو يُعان عليه) [٢٦].

اذن الاطروحة الاهم في تاريخ البشر وحاضرهم ومستقبلهم مهملة!!!

الظواهر والسنن الكونية الدافعة لقيام ادارات الدول:

على اساس من اصل الحاكمية كان في تاريخ البشرية ظاهرتان مؤسستين للنظم الادارية للحكم ؛ الاولى ظاهرة سماوية الهية، والأخرى ارضية وضعية.

١ - ظاهرة ارسال الرسل عليهم السلام من اقوى الظواهر في تاريخ البشر فلا يسع لمنكر ان ينكرها ولو كان ملحد لانها واقع، وهي تأتي دوما بحاكميه الهية مفوضة الى رسول او وصي مختار ومكلف من قبل الله تعالى ينشد محاربة الظلم ومنابذة الظالمين في المجتمعات ويؤسس لادارة حاكمة تشيع القيم الانسانية وفضائل الرقي البشري وفق نموذج انساني ميداني معصوم على رأس تلك الادارة، وعلى هذا تقوم ادارة المجتمع وللدولة، وتلك الادارة مسجلة معروفة ولكنها غير موجودة.

٢ - ظاهرة قيام الادارات الحاكمة بسلطة وحاكمية الملك او السلطان او الامبراطور او رئيس الجمهورية او نوع من انواع المترفين وفق عقد اجتماعي مفّعل او صوري

يعتبر جوهر النظام الاداري الحاكم او ربما بدون ذلك العقد، ولكن هذا النوع من النظم الحاكمة بدون عقد اجتماعي في طريقها الى الانقراض او لم تعد موجودة اليوم الا في اداراة الجزيرة العربية المتخلفة.

فإذن؛ هناك نظامان اداريان لقيام الدول في تاريخ البشر : الاول المنبثق عن ظاهرة الرسل عليهم السلام ولا وجود له الا بما يمثله نظام الملة وسنفصل فيه في لاحق البحث.

والثاني بأشكاله المتعددة هو السائد الآن، والقائم بظاهرة الترف وقيادة المترفين، ويظن الناس وكثير من الاكاديميين انه منبثق من فلسفات الحكم والسياسة في العالم، ولكن اداء السياسيين يطغى على تلك الفلسفات مهما كانت الرقابة دقيقة وقوية.

اننا نعلم بالمتابعة التاريخية والتدقيق الميداني ؛ ان ادارة الدولة والنظم الادارية الحاكمة في العالم وعلى طول التاريخ- كما مرّ معنا - ؛ هي سلوك عملي للحاكم المترف في سياسة وإدارة شؤون الدولة و الناس وكيفية ممارسة السلطة عليهم من خلال مؤسسات الدولة؟

ولذا فان هناك فرق شاسع بين السياسة في ميدانها باعتبارها ادارة لحكم الدولة وشؤون الناس من جهة، وعلم وفلسفة السياسة ونظرياتها ونظمها المسجلة في ادارة الحكم من جهة اخرى، وهذا مما يقع التخليط فيه كثيرا

ان السياسة في واقعها هي حيز كبير جدا من التغيرات في ادارة الحكم من خلال تلاعب السياسيين بالمسلّمات الدينية بالنسبة للنوع الاول من الادارات الدينية من خلال التأطير والتجاهل والتجهيل.

او هي التلاعب بالدساتير الوضعية للنظام الاداري بالتذييل والحذف او التجاهل علنا للمسلّمات التي تقوم عليها تلك النظم بما يخدم الحاكم.

ولذا فان الاسلام (الحق) في ادارته للحكم يشترط العصمة في الحاكم لتحقيق هدفه في العدل، ففي غير المعصوم يستحيل ان يبلغ النظام الاداري للحكم غايته في العدل.

فالإمام او راس الدولة المسؤول عن تنفيذ ادارة الدولة لبلوغ العدل الالهي هو منصوص مصطفى مختارمسدد ومكلف، وهو اما ان يباشر الوحي ومسدد به كالنبي او هو مطهر تطهيرا تكوينيا بإرادة الله تعالى ولاجل إرادته من الرجس فلا يأتي منه الظلم، او هو من يندبه المعصوم وكيلا عنه وفق النظام الذي اسس له المعصوم وبالأصول المنطقية والمرتكزات العقلية وتحت رقابة المعصوم وعهده وفق (نظام الملة) التي عرفته لنا سيدتنا فاطمة الزهراء سلام الله عليها.

مفارقات بين النظم الادارية للدول تبرز في سياساتها

ما عرفناه على طول التاريخ الانساني، وما نراه اليوم من افعال السياسيين هو مصداق لحقيقة عدم تطابق خيارات السياسي مع خيارات عقيدته التي أعتنقها وصار الى المنصب بموجبها، بل ليس هناك تطابقا في نمط الاداء حتى لمعتنقي العقيدة السياسية الواحدة، بل الواقع لا يوجد في التاريخ نمط ثابت لسياسة سياسي واحد في وظيفته، ما عدا المعصوم والذي كان الامام علي عليه السلام نموذجا اوحدا له بعد الرسول صلى الله عليه واله.

ان نفور الناس عموما والمتميزين بقدر من العلم والانسانية خصوصا من السياسة والسياسيين والتندر عليهم في كل زمان ومكان، سببه هذا التناشز في الاداء الاداري المجافي حتى لنظام وفلسفة الحكم التي تشكل جزء من عقيدة السياسي الحاكم الذي يتلازم كثيرا مع التفريط في أعراض الناس ودمائهم وأوطانهم.

اما ادارة الدولة عند المعصوم؛ فهو أداء ينجز بالحق ويهدف الى العدل ويبدأ من الرحمة ويهدف للكمال، ولذا فقوله وفعله حجة يحتج بها على سائر الناس.

ومثل ما لدينا كم لا يحصى من انماط الاداء السياسي مستقراً لبني البشر على مر التاريخ، فلا يوجد لدينا الا نمط تاريخي واحد للأداء الاداري للمعصوم هو اداء الامام علي عليه السلام في خلافته الراشدة الحكيمة.

والسبب – كما اسلفنا- هو ان السياسة تتحتم من خلال امرين هما :

الامر الاول: حتم تمتع مدير الدولة(السياسي) بالسلطة لكي يتمكن من ادارة الدولة وشؤون الناس وهذا الحتم له اصلان:

الاصل الاول في السلطة ولاية الله تعالى وحاكميته المطلقة مفوضة الى المختار من خلقه .

الاصل الثاني- ولاية الانسان وسلطته على ذاته ومنها فرض حاكميته على غيره.

الامر الثاني: الملاك المعتمد في السلطة وتنفيذ تلك الحاكمية والغاية منها وهو العدل.

والمقصود بالملاك؛ هو الاساس الكوني والتكويني الذي يستند اليه الحاكم في سلطته ويسعى الى تحقيقه في المجتمع ؛ وهو العدل، والمقصود بالعدل معرفة الحق واجراء الامور وفقه، والعدل سنة كونية بدهية ولبداهتها يصعب توضيحها، فالعدل يعرّف بعدم الظلم، والظلم معرف بنشوزه عن المعروف وبالصفة الجامعة للقبائح، فهو نشاز بمخالفته العدل السنة البديهية الكونية **فكل منكر نشاز ومقرف ومرفوض ليس من العدل**. والحق ؛ هو الصدق الثابت في واقع الكون والكائنات وتقوم به وعليه، وهو ما يُبرز في انجازات من يتولى السلطة.

والغالب في ملاك السياسة وفي الادارة الحكمية لجميع الحاكمين في العالم ؛ هو العدل وتحقيق العدالة، فليس هناك سياسي واحد يحترم نفسه في تاريخ العالم يعلن ان غايته من ادارة الدولة وسياسة الناس العسف والظلم الا ما ندر كما هي الحال عند ملوك بني امية [٢٧].

وعلى العموم فان الغاية المعلنة في الاصلين هي تحقيق العدل. لكنه عند المعصوم ملاك للفعل وعند غيره مبرر للفعل.

وبالرغم من محدودية الاصلين ووحدة الملاك تعددت النظريات السياسية ومناهج ادارات الدول..لماذا؟

لاننا عرفّنا ادارة الدولة بانها السياسة، وعرفنا السياسة هي سيرة الحاكم، والسيرة في كل الاحوال هي حكم عقلي عملي لا يصيب العدل الا اذا كان حقا فاذا وقعت كل سلوكات الساسة على الحق تقاربت، لان الحق واحد لايتعدد، واما اذا ابتعدت عن الحق؛ تفرقت وتباينت تلك السلوكات وهكذا هي النظريات السياسية ومنهاج الادارات الحكمية للدول والناس متكثرة.

٤ـ نظام الملة لادارة الدولة في الاسلام :

من معاني الكمال في العقيدة الاسلامية الحق، ان الامناء عليها وعلى صيانة كمالها مختارون مصطفون من قبل الله تعالى مطهرون بارادته جل وعلا ولارادته حجةعلى الناس، ولا يتحقق الكمال في النظام الاداري للحكم في الاسلام الا بوجود هؤلاء المعصومين على راس السلطة في الامة بما سمته سيدتنا الزهراء بنظام الملة، وهو يعني طاعة المعصومين. فما نظام الملة؟ وما اهميته في موضوع النضج السياسي للامة؟

قالت سيدتنا الزهراء عليها السلام في خطبتها المشهورة في المسجد النبوي بُعيد وفاة ابيها النبي الاعظم صلى الله عليه وآله، لتبين لنا ماهيات الروابط الدينية وامهات المعاني الجامعة في الاسلام العظيم، ومنها نظام الملة [٢٨]:

(... فجعل الله الإيمان تطهيراً لكم من الشرك، والصلاة تنزيهاً لكم عن الكبر، والزكاة تزكية للنفس ونماء في الرزق، والصيام تثبيتاً للإخلاص، والحج تشييداً للدين، والعدل تنسيقاً للقلوب، وطاعتنا نظاماً للملّة. وإمامتنا أماناً للفرقة، والجهاد عزّاً للإسلام، والصبر معونة على إستيجاب الأجر، والأمر...)).

وقول المعصومة فاطمة عليها السلام حجة على الجميع [٢٩]، فانما الامام علي عليه السلام موصى من قبل الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم، بان ينفذ ما املى رسول الله صلى الله عليه واله على فاطمة، ولذا نراها صلوات الله عليها تؤكد تلك الحجة فتقول لمن يعي القول:

(أيّها الناس،، اعلموا أنّي فاطمة وأبي محمد صلّى الله عليه وآله أقول عوداً وبدواً، ولا أقول ما أقول غلطاً، ولا أفعل ما أفعل شططاً، لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم، فإن تعزوه وتعرفوه تجدوه أبي من دون نسائكم، وأخا ابن عمي دون رجالكم، ولنعم المعزّى إليه صلّى الله عليه وآله، فبلغ الرسالة صادعاً بالنذارة. مائلاً عن مدرجة المشركين، ضارباً ثبجهم، آخذاً بأكظامهم داعياً إلى سبيل ربّه بالحكمة والموعظة الحسنة يجفّ الأصنام وينكث الهام، حتى انهزم الجمع وولّوا الدبر، حتى تفرى الليل عن صبحه، وأسفر الحق عن محضه ونطق زعيم الدين، وخرست شقاشق الشياطين، وطاح وشيظ النفاق، وانحلت عقد الكفر والشقاق، وفهتم بكلمة الإخلاص، في نفر من البيض الخماص. وكنتم على شفا حفرة من النار، مذقة الشارب....الخطبة).

٥- دعامتا النظم الادارية للحكم في الدول:

١- دعامة قوة السلطة لتحقيق حاكمية النظام الاداري في الدولة ولإمكان سياسة الناس وادارة شؤونهم.

٢- سلطة وقوة فرض العدل كوسيلة لبلوغه كغاية لادارة الحكم في الناس سواء حق ام مدعى.

فالاديان كلها عقائد تفترض ان السلطة والحاكمية لله فقط جعلها للانسان كخليفة في الارض واختار واصطفى من ابناء الانسان الصالحين فانتدب منهم ائمة طهرهم بارادته وعصمهم لحجته ومنع غيرهم منعا باتا من تولي الامامة في الناس قال تعالى:﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ وكان ذلك منه جل وعلا ضمانا لشيوع العدل وسيلة وغاية في نظام ملته.

لذا يتقرر ان النظام الاداري الوحيد في معاني الكمال ومن اصل الكمال هو نظام يستند الى حاكمية الله تعالى ويعتمد سلطة المعصوم المختار من قبل الله تعالى ليتحقق به العدل وسيلة وغاية اذا لاشطط، و كل العقائد التي تستند الى سلطة وحاكمية غير حاكمية الله تعالى والامين فيها على النظام غير معصوم ولا يطيع المعصوم فلا ضمان منه ان يكون ظالما.

يشير الإمام زين العابدين (عليه السلام) في جواب له، عندما قيل له:

(يا بن رسول الله فما معنى المعصوم؟.

فقال (عليه السلام):(**هو المعتصم بحبل الله، وحبل الله هو القرآن، لا يفترقان إلى يوم القيامة، والإمام يهدي إلى القرآن، والقرآن يهدي إلى الإمام، وذلك قول الله عز وجل:** ﴿إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[٣٠].

٦ـ الرقابة والمحاسبة روح ادارة الدولة الاسلامية :

الدنيا دار بلاء وممر الى مستقر والعقاب والثواب مبدأ يستدعي عدم الغفلة وهو اساس لضمان الفوز بالرضا والقبول من الله تعالى وعدم الاخذ بهذا المبدأ والتحسب يعني الخسران في كل مشاريع الانسان وآماله في الدنيا والاخرة ومن اهمها **ادارات الدول**.

ان المحاسبة والمراقبة جوهر نظام الملة؛ فطاعة المعصوم في اوامره ونواهيه، تصدق في التأسي بسيرته وهي محض المراقبة للذات ولمن يؤمنه على الناس من عماله:

فقد جاء في ظلال نهج البلاغة: (كان الإمام يضع العيون على عماله يراقبون تصرفاتهم، و يتتبع بنفسه اخبارهم) [٣١]، و في الخطبة (٤٤) اشارة الى احد عمال الامام وهو مصقلة بن هبيرة وقد هرب الى معاوية لأن الإمام طالبه بحق المسلمين، و كان عاملا له على بلدة من بلاد العجم تسمى اردشير خرة، و كان قد بلغ الإمام ان مصقلة قبل هروبه الى معاوية كان يحرم المسلمين من أموالهم، و يؤثر بها أرحامه، و أبناء قبيلته، فكتب اليه بذلك، و قال له من جملة ما قال عليه السلام : ان هذه الأموال حق للمسلمين اكتسبوها بالجد و الجهاد، و أنت أجير لهم، و قائم على ما فيه حياتهم، و عليك ان لا تستهين بشي ء منه...الكتاب [٣٢].

عنه(عليه السلام) – في عهده إلى مالك الأشتر(اعلمْ أنّ الرعيّة طبقات...ثمّ الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحقّ رِفدهم ومعونتهم. وفي اللهَّ لكلٍّ سعة، ولكلٍّ على الوالي حقّ بقدر ما يُصلحه [٣٣].

وكان علي السلام مبصرا لعماله فيما يعهد اليهم ؛ فعنه(عليه السلام) – من كتابه إلى بعض عمّاله، وقد بعثه على الصدقة : (إنّ لك في هذه الصدقة نصيباً مفروضاً،

وحقّاً معلوماً، وشركاء أهل مسكنة، وضعفاء ذوي فاقة، وإنّا موفّوك حقّك، فوفِّهم حقوقهم، وإلّا تفعل فإنّك من أكثر الناس خصوماً يوم القيامة، وبُؤسى لِمن خصمُه عند اللهَّ الفقراء والمساكين، والسائلون، والمدفوعون، والغارمون، وابن السبيل! (٣٤)

ولاهمية الرقابة على العمال والمكلفين من موظفي الدولة يفرض على العمال ايضا ضمان من يكلفهم بالعمل في ادارة الدولة ان يضعوا عليهم عيونا لكي لا ينحرفوا عن خط نظام الملة فنرى في كتاب من الإمام عليّ(عليه السلام) إلى عمّاله : (بسم اللهَّ الرحمن الرحيم. من عبد اللهَّ عليّ أمير المؤمنين إلى من قرأ كتابي هذا من العمّال: أمّا بعد فانّ رجالاً لنا عندهم بيعةٌ خرجوا هرّاباً فنظنّهم وجّهوا نحو بلاد البصرة، فاسأل عنهم أهل بلادك، واجعل عليهم العيون في كلّ ناحيةٍ من أرضك، ثمّ اكتب اليّ بما ينتهي اليك عنهم، والسلام) (٣٥).

فالامام عليه السلام لا يعالج الامور بالمواعظ والخطب، وإنما يعالج بحماية مال الامة من اللصوص والمستغلين، بالرقابة والمحاسبة، ووضع العيون على موظفي الدولة، وبصرفه في موارده المرضية عند الله.

(فكان عينا لا تنام عن مراقبة ولاته على الامصار: وعن التعرف على أموال الامة وطرق جبايتها وطرق توزيعها. وكم من وال عزل وحوسب حسابا عسيرا لانه خان أو ظلم أو استغل. وكم من كتاب كتبه عليه السلام إلى ولاته يأمرهم أن يلزموا جادة العدل فيمن ولوا عليهم من الناس) (٣٦).

يقرر الامام ان على الحاكم ألا يغفل عن تعقب الحاشية والعمال ومن يكلفهم بشؤون ادارة الدولة ومراقبتها، فيلزمه **بانتخاب** رقباء من أهل الدين والمعرفة والامانة يبثهم في أطراف البلاد، ويجعلهم عيونا له على عماله، يراقبونهم في أعمالهم،

ويرصدون مبلغ ما يتمتع به هؤلاء الولاة من خبرة في الادارة، وقدرة على التنظيم، ومعرفة بوجوه الاصلاح، ثم يرفعون ذلك كله إليه باعتباره راس الدولة ومديرها ؛ فينكل بالمنحرف الذي خان أمانته، ويستأديه ما حاز لنفسه من أموال المسلمين، ويجعله عبرة لغيره. ويشجع الصالح في نفسه، الصالح في عمله. ويرشد المخطئ إلى وجه الصواب. بهذا التدبير الرقابي الحسابي يمسك الوالي عن الاسراف، ويحمله على العدل في الرعية، **لان المسؤول حين يعلم أن ثمة عينا ترقب أفعاله يحذر من الخروج عن الجادة الصالحة** الى الى جادة المترفين اعداء الله. وهذا التدبير الذي نهجه الامام هو ارقى بكثير من نظام التفتيش المعمول به الآن في ادارات الدول.

قال عليه السلامه لمالك الاشتر رضوان الله عليه: (.. **ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والامانة عليهم، فان تعاهدك في السر لامورهم حدوة لهم على استعمال الامانة، ولرفق بالرعية. وتحفظ من الاعوان، فان أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك اخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهدا. فبسطت عليه العقوبة في بدنه، وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة، ووسمته بالخيانة، وقلدته عار التهمة**) [٣٧].

فلم نعلم في ادارات الدول الا ان يكون المخبر السري للدولة على الرعية وليس على الراعي..ومن اجل ادارة اسلامية بالمعنى الدقيق يجب ان يكون راس النظام في الملة رقيبا حسيبا قبل ان يكون حاكما والا فان النفوس ميالة الى الترف المردي ثم النزوع الى الجدل مع غايات الرسل واهداف السماء.

الفصل الثاني :
غياب مصداق ادارة الدولة العادلة في الاسلام

ليس من الانصاف ان نطلق صفة الاسلام على اي ما كان، اذا كان فاقدا لعناصر الكمال الكوني والتكويني، نعم نجد كثيرا من الناس وحتى اكاديميين يطلقوا صفة الاسلام على الهيئات والنظم والتنظيمات بل وعلى الدول والاحزاب وهذا ليس من الانصاف، لماذا؟ لان الناقص في ذاته لايضفي الكمال على غيره فيكون طعنا بالاسلام.. ونحن انما نجد من الاسلام حالين :

- اسلام مؤطر، وهو بقية انقلاب السقيفة (الفلتة العبثية) وتراثه وتاريخه الملطخ بالدم والعار، فالاسلام المؤطر هو بقية مملكات وراثية اتخذت من الاسلام غطاءً، وتسلطت باسمه وتحت عناوينه والاسلام منها براء.

- اسلام محفوظ في ملة كامنة في ثلة يتهمها المؤطرون بالرفض لانهم رفضوا الانقلاب على الرسالة الكاملة الخاتمة منذ وفاة نبي الاسلام صلى الله عليه واله.

والاسلام المحفوظ يمثل خصما قويا للاسلام المؤطر يرون فيه الوريث الحقيقي والقادم للاسلام لا محال ولذا فانهم يستعدون بالفتنة وكل ما يؤخر هذا الحتم بالمؤمرات والتعاون حتى مع الشيطان.

١- السعي للكمال سنة كونية والانقلاب عليه طاريء وهو الى زوال:

ان اقصاء المطهرين بارادة الله والمختارين لامامة الناس المعصومين؛ هي مخالفة بينة جدا لمحكم كتاب الله ومخالفة لوصايا رسوله صلى الله عليه واله، ومجافية للعقل والسنن الكونية، بل هو خروج على ابسط معاني الوفاء للنبي في عترته صلوات الله عليهم وهو يقول: (... فانظروا كيف تخلفوني فيهم؟) [٣٨]. وقد حذرت سيدتنا الزهراء تحذيرا شديدا من عواقب تلك المخالفة التي اعقبت وفاة رسول الاسلام صلى الله عليه وآله، في نفس الخطبة التي مرّ ذكرها؛ حيث وصفت الانقلاب على الاسلام في تلك المخالفة بقولها صلوات الله عليها:

(**زعمتم خوف الفتنة!!!** ﴿أَلاَ فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[٣٩]، **فهيهات منكم! وكيف بكم؟! وأنى تؤفكون؟! وكتاب الله بين أظهركم أموره ظاهرة وأحكامه زاهرة وأعلامه باهرة وزواجره لائحة وأوامره واضحة وقد خلفتموه وراء ظهوركم.. أرغبة عنه تريدون؟ أم بغيره تحكمون؟ بئس للظالمين بدلا:** ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٤٠]، **ثم لم تلبثوا إلا ريث أن تسكن نفرتها ويسلس قيادها، ثم أخذتم تورون وقدتها وتهيجون جمرتها وتستجيبون لهتاف الشيطان الغوي، وإطفاء أنوار الدين الجلي، وإهمال سنن النبي الصفي تشربون حسوا في ارتغاء، وتمشون لأهله وولده في الخمرة والضراء، ويصير منكم على مثل حز المدى ووخز السنان في الحشا وأنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا،** ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[٤١].

ولم يكن قولها عليها السلام هذا الا الحق والصدق والعدل وهي تعلن للملأ:

(أيها الناس اعلموا أني فاطمة و أبي محمد (صلى الله عليه واله) أقول عودا وبدوا ولا أقول ما أقول غلطا ولا أفعل ما أفعل شططا) ﴿لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ﴾(٤٢)(٤٣).

ان طوفان الفتنة وظلامها وجدل ظواهر الارض مع ظواهر السماء، طاعة العدو المضل المبين؛ جعل الناس ينسون قول الرسول الاعظم صلى الله عليه واله: **(من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) او من مات وليس في عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهلية)** (٤٤)، بل أطّروه ووظفوه ليكون الطلقاء(وابناء فتيات قريش ذوات الرايات الحمر) ائمة وقادة والمطهرون بارادة الله وبنص الكتاب خوارجا!!!؟؟؟

وفي القران الكريم توكيد لضرورة وجود وفعالية المعصوم في قيادة الامة ففي كثير من الايات نجد هذا المعنى حيث تقترن طاعة هؤلاء الأئمة النذر، أو الهداة الذين ولّاهم الله تعالى أمور عباده، وأمر عباده بطاعتهم وبالإقتداء بهم، قال تعالى:﴿ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمْ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْماً لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ * أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِهِ..﴾(٤٥).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾(٤٦).

وقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾(٤٧).

ومثل ذلك الحث على طاعة المعصوم كثير جداً في القرآن..

وفي هذا بيان قراني واضح محكم لتلازم الضرورتين، ضرورة وجوب وجود الإمام المعصوم؛ الرسول النبي؛ أو النذير الهادي، في كل زمان ومكان، وضرورة وجوب طاعته امتثالاً لأمر الله تعالى.

إن هناك تساؤلات تتبادر في نفس كل إنسان باحث عن الحقيقة، من أي جنس او أي لون او قوم؛ نجد في إجابتها، وجوب وجود المعصوم، ووجوب طاعته، بما يعني لزوم تحقيق الضرورتين معاً، لتحقيق معاني إرادة الله تعالى في خلق الإنسان كخليفة يدير دولته في الأرض؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾(٤٨).

من هذه التساؤلات:

لا تترك ظاهرة ارسال الرسل الى البشر تترا حجة؛ بان الله تبارك وتعالى قد اختار افضل خلقه لقيادتهم ورفدهم بوحيه فرفع القصور عن عقولهم ليعلموا الناس الفضائل ويزرعوا القيم الانسانية الراقية فيعز على الله تعالى ان يختار النطف النجسة المحرمة بل كما يقول امام التفسير الالوسي في تفسيره ؛ يجل الله تعالى ان يصطفي ابناء الزنا لامره (٤٩).

فهل تصح الإمامة بمعناها الكوني لغير المعصوم؟. او هل تصح الا مع الاعلم و الافضل من البشر؟

والجواب واضح لكل ذي بصيرة.

فإن الولاية على الناس تبلغ غاية صحتها في الاعلم الورع وكمالها في المعصوم، فلا يشك احد في انه؛ لو توفر- على فرض- رجلين؛ احدهما معصوم، والثاني لا تتحرز عصمته؛ عندها نتساءل: مع من منهما يتحقق العدل؟

مثلا ؛ كما توفر نبي الرحمة المصطفى محمد صلى الله عليه وآله، وابو سفيان.. او في الزمن الذي تلاه، كما توفر معاوية وعلي عليه السلام.. او كما لوتوفر الحسين عليه السلام السبط سيد شباب اهل الجنة عليه السلام، ويزيد بن معاوية، وهكذا تستمر السلسة في التساؤل الى الان...أيهما يكون أصلح للولاية على اموال الناس واعراضهم وحرياتهم وحقوقهم ودينهم...؟

لا احد يشك في الجواب؛ ان الافضل هو الرسول محمد صلى الله عليه واله لا ابا سفيان والامام علي عليه السلام لا معاوية والسبط الحسين عليه السلام لا يزيد.... وهكذا تستمر الحال في صحتها.

٢- هل تلازم السلطة والقوة في ادارة الدول القائمة حق ام باطل؟

ان **ادارة الدولة** : تعني قيمومة مقننة للسلطة او القوة من قبل مؤسسة الدولة ورجالها لبسط العدل في الرعية كما هو مفروض.

فمن المعروف ؛ ان من ابسط مباديء الفيزياء ان لا يمكن انجاز فعل بدون قوة وان ادارة الكون كله يتم بالاساس بقوة مقننة بصرامة وبدقة لتحركه باتجاه الكمال ولديمومته ولحفظ سريانه في حيز مرسوم بحكمة وتدبير..

ولولا هذه القوة لا يمكن ان ينجز اي فعل او اي كائن او اي ظاهرة. ومن صفات القوى الكونية البديهية المنجزة للكائنات والظواهر انها :

- رحيمة ولو كانت قاسية متنافرة فلا كون ولا كائنات. وهكذا يجب ان تكون في

ادارة الدولة

- ومتلازمة مع الحق والعدل، ولولا هذا التلازم فلا كون. وهكذا يجب ان تكون في ادارة الدولة.
- سارية وقائمة بالزمان والمكان فلا فراغ، وهكذا يجب ان تكون في ادارة الدولة
- وكل القوى الكونية المنجزة للكون من سنخ واحد. ولذا فالخروج عن سنخ القوى الكونية بصفاتها خروج على العدل والرحمة.

ولذا لا سبيل لنظام اداري ينشد العدل والرحمة إلا بالقوة والسلطة المنطبقة مع الحق والعدل التي تتصف بتلك الصفات الكونية ولا تتحقق تلك المطابقة الا مع الشخص الذي لايصدر منه الباطل والقبح وهو المدعوم المختار المكلف للقيام بالمهمة من قبل الله تعالى.

والامامية هم الوحيدون في الكون الذين ينشدون انطباق القوة والعدل في ادارة دولتهم؟

اما في النظم الادارية للحكم المعروفة في التاريخ وحاليا نجد ان ؛ الحاكمية والسلطة صلاحية وميزة يمنحها المجتمع بموجب عقد اجتماعي للحاكم مسوغا للحاكمية التي لايمكن ان تتم بدون القوة التي لاضمان بعدلها.

٣- مسوغات قيام إدارات الدول:

هناك مسوغات عقلية اساسها مسوغات ذاتية لنشوء النظام كحاجة بيولوجية بديهية لان الدولة وكما هو مفروض توفر للرعية القدرة والوقت والجهد والأمان والضمان لمستقبل مستقر.. وهذا الدافع الذاتي لضرورة قيام الدولة يأتي من:

اولا – الامامة سنة كونية بديهية تصير مع العقل سنة تكوينية وارادة دافعة لقيام الامام على راس ادارة الدولة في المجتمعات :

فما ان يفتح الانسان عينيه على الواقع وفي وقت مبكر جدا من عمره؛ يجد بديهيا ؛ انه يولد في عائلة لها **رب**، وفي عشيرة لها **شيخ**، وفي اسرة لها **عميد**، وفي دولة لها زعيم او رئيس وفي امة لها **امام** بر او فاجر، وان كان في جيش فلابد له قائد، وان كان في مديرية فلابد له مدير...الخ، ويجد من نفسه وفي ذاته يجد لجوارحه اماما يوجهها هو العقل، فمن منطلق بديهي سواء شعر ام لم يشعر يجد نفسه منتظما في منظومة كونية تكوينية بديهية يحكمها الامام مهما تكن تسميته، ولأن الكون كله بتفاصيله قائم على منهج الاختيار والاصطفاء فإذن لابد ان يختار الانسان ما اختار خالق الكون وبارئه ومصوره نظاما لملته وسياسة لمقاليد الحكم وإدارة الدوله حاكما فليس له ان يشذ عن هذا النسق الكوني البديهي المعبر عن مشيئة الله تعالى.

ثانيا- الاصطفاء والاختيار منهج الفطرة والدين وجوهرهما:

الدين هوعينة من الاحكام المختارة المصطفاة، قال الله تعالى في ذلك : ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٥٠) ويتحقق منهج الاختيار هذا في واقع الدين ومعانيه من الحقائق القرانية التالية :

أ- ان الله تعالى في دينه اختار الخير ودل عليه، وشخص الشر ونهى عنه. فدين الله تعالى هو الخضوع للعمل بما اختاره الله على انه حق وخير وإحسان، والانتهاء عما نهى عنه على انه باطل وشر وقبح، فهو اختيار محض لا خيار للانسان فيما يجب عليه او فيما هو محرم عليه، الا اذا اختار ان يخرج عن هذا النسق الكوني اللطيف ويكذب على نفسه.. قال الله تعالى:﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (٥١).

فلله الامر من قبل ومن بعد﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾(٥٢).

ب – الله تعالى يختار الائمة والرسل ليكونوا حججا على بريته:

لان المسؤول عن ادارة الدولة والنظام الاسلامي القائم على اختيار الله تعالى يتحتم عليه ان ينفذ خيارات الله تعالى في كونه وكائناته دون خطأ وسهو، وهذا لا يصح ولا يصدق الا اذا كان هذا الشخص المكلف من قبل الله معصوما ومسنودا، ولذا يتأكد مبدأ الاصطفاء والاختيار من قبل الله تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ (*) ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(٥٣).

فالله تعالى وحده هو من يصطفي: ﴿اللهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾(٥٤).

وليس لاحد غيره جل شانه الاختيار في الدين ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾(٥٥) وقد تعين بموجب الاية الشرك على مخالفي اختيار الله تعالى.

وفي اية اخرى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾(٥٦) وهنا تعين الفساد والضلال عى مخالفي خيار الله.

فالامامة المرضية عند الله لا تعتبر الا وفق شرط مهم يؤكد ما نذهب اليه وهو العدل التكويني في الشخص المختار: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ

قَـالَ إِنِّي جَاعِلُـكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَـالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْـدِي الظَّالِمِينَ﴾[٥٧].

٤- الانقلاب على جوهر الدين ونظام ملته:

عندما يتعين بديهيا وعقلا، وبتوكيد قرآني محكم لا لبس فيه ان الاختيار والاصطفاء هو جوهر الدين؛ فان انقلاب السقيفة العبثي (اوفلتة السقيفة كما يسميها عمر بن الخطاب) [٥٨]، قد افرغ الدين من جوهره ومنهجه في الاختيار عندما فتح الباب لمن هب ودب؛ ان يكون خليفة لرسول الله صلى الله عليه واله وامينا على رسالة الاسلام الخاتمة الكاملة واميرا للمؤمنين من غير المختارين المنصوص عليهم المكلفين بادارة المنهج الاسلامي ونظام الملة.

ودليل افراغ الدين من محتواه؛ هو ان وصل ابناء الزانيات واللوطيون من امثال الوليد بن يزيد وغيره الى منصب خلافة رسول الله صلى الله عليه واله وكانت له امانة الرسالة الالهية الكبرى، وحشى لله ان يرضى بذلك فهو اعز واجل من ان يامر بطاعة ظالم او يجعل حججه من النطف الحرام كما يقول الالوسي في تفسيره.

٥- القوة والسلطة من اجل العدل:

ما ينشده العقل ويتطلبه الدين في سعيهما للكمال سنة كونية بديهية وحيازة القوة والسلطة في ادارات الدول للحاكم او للامام، انما يأتي بقصد العدل غاية ووسيلة، لكن تاريخ العالم كله لم يحدثنا عن حالة واحدة على مرّ التاريخ تحقق فيها العدل بعناصره الكونية والتكوينية في ادارة دولة ما.

ذلك لان مسوغات السلطة وصلاحياتها للحاكم والحاكمية في ادارة الدول ومن اجلها تتحدد في مصدرين: المصدر الرسالي السماوي والمصدر الانساني الارضي وهما:

اولا- في حاكمية الله تعالى؛ فان السلطة المطلقة في الكون والتكوين هي للمكون الخالق البارئ المصور جل وعلا يفوضها سبحانه ويمنح صلاحيات سلطتها الى من يختار ويصطفي من رسله او ممن يطهرهم بارادته ولارادته، فيرفع عن عقلهم القصور، ولذا فلن تخطئ القوة محالها فيهم ولن يصدر من المكلف الرباني بادارة الدولة الظلم اوالقبح. لكنه نموذج محدود لانه معتم عليه وغير معرّف.

ثانيا- في حاكمية الانسان لذاته: يرفض المترفون وعلى مرّ التاريخ البشري ان تكون الحاكمية للسماء ويزعمون ان العدل اذا كان مسوغا لحيازة القوة والسلطة فهم الاقدر على اقامة العدل وليس ان نترك الامر لمجهول ليتحقق العدل على يديه.

ان ظلم الانقلابيين في الاسلام المدعين انهم يمثلون الدين، وظلم الكنيسة في المسيحية لاوامر المسيح سلام الله عليه، وظلم الحخامات اليهود في اليهودية لانبياء الله في واقع الناس قد اعطى مسوغا لحاكمية الانسان وتفوقا لتخليصهم من حاكمية السماء المدعاة التي انقلب عليها المدعون على أمانتها.

ولكن في كل الاحوال لازال العدل مبررا للحاكمية في الناس وفي قيام النظم الادارية للدول مهما كان نوعها. ولان محورنا في البحث هو بالأصل : ادارة للدولة في النظام الاسلامي لنقارن به النظم الاخرى فسيكون مطلوبا ان نبحث في الفصل التالي الحلقة المفقودة بين ادرات الدول كنظام وبين العدل كغاية سامية.

الفصل الثالث

الحلقة المفقودة بين اداراة الدولة كسلطة وبين العدل كغاية

على مرّ التاريخ ؛ لم يفكر العالم بعلمائه وعباقرته وبفلاسفته ومثقفيه وجامعاته بأطروحة عنوانها(كيف ومتى واين يتحقق ضمان العدل في ادارات الدول؟)، لان المؤمنين قطعا يثقون بان الله تعالى عادل ويطلب العدل وهو تعالى منزه عن العبث والظلم ولن يخلق العالم لشيء من العبث، واننا لا نشك بان غير المؤمنين ينشدون العدل ايضا فالظلم نشاز، وحتى الظالم نفسه لو ظلم لجأر من الظلم..

اذن؛ من وراء هذا التواطوء على الظلم على طول التأريخ؟ ولصالح من تجري الامور على ماهي عليه من قبول السياسة على انها شر لابد منه؟

الجواب باختصار يكمن في حالة الجدل الكوني بين ظواهر كونية انسانية ثلاث؛ هي ظاهرة الرسل عليهم السلام، وظاهرة الترف والمترفين، وظاهرة الاستلاب.

فما تعنى هذه الجدلية بين الظواهر الانسانية الثلاث في قيام ادارات الدول؟

١- جدلية الظواهر الكونية التاريخية الثلاث وتعثر النظام الاداري الرباني:

ظواهر الرسل، والترف [٥٩]، والاستلاب [٦٠]

الرسل عليهم السلام ؛ هم أطروحة السماء، وحتم التكوين، فهم فيض لطف الله وعدله الذي لا ينقطع عن مخلوقاته، تَجَسَدَ في ظاهرة كونية دائمة؛ رسل الله، يحملون العدل والرحمة رسالة في عقيدة الى الناس تترا، فيجسدون العدل والرحمة في

الفعل والقول ضمن منهج رباني موجه ضد الظلم، باعتبار الظلم هو المعنى الجامع لكل ماهيات القبح، ابتداءً بالشرك فانه ظلم عظيم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾(٦١)، مع شعور عظيم بالمسؤولية اتجاه البشرية المعذبة.

فالإنسانية اليوم وبسبب اهمالها لظاهرة الرسل عليهم السلام ومعانيها العظيمة، صارت تعاني وتتعذب بسبب عاملين؛ **احدهما** خارج على الذات الانسانية، هو الترف والمترفين، **والثاني** ذاتي؛ هو الاستلاب، حيث الغالبية من البشر يعانون من الاستلاب الذي يفقدهم قدرتهم على التفكير الصحيح واتخاذ القرار الصائب حيث تكمن مصلحتهم.

اما **المترفون**، وإقصاءً لأهداف الرسل ؛ يستغلون اخوتهم من البشر وبدون ادنى شعور بالمسؤولية، فيسخرونهم لحيازة المزيد من مصالح القوة والسلطان والاثراء الفاحش على حساب تضييع حقوقهم.

واما **الاستلاب**، فهو عارض نفسي ينشأ من اللاوعي شعور باطن، اما بالدونية حيث يظن الانسان ان الاخرين افضل منه، او الفوقية حيث يظن الفوقي انه افضل من الاخرين، او النفعية حيث تتحد منفعته الشخصية بعقيدته فلا يرى غيرها، او النفاق، حيث يظهر المرء الايمان ويبطن الكفر، وهذا الشعور بالاستلاب يمنع المصاب به في الغالب من الخيار الصحيح الذي يوافق نظام الملة، لان خياراته بالحتم تتبع لدافع ما استلب به، فيستغله المترف لمصالحه، بل وحتى ضد مصالح المستلب ذاته، فلا المستلب يعلم ما ستتمخض عنه نتائج فعله، ولا المترف له شعور بالمسؤولية اتجاه هذا المستلب المسكين.

والاستلاب، من الظواهر التي تستطيل في الامم والشعوب وبصعب تمييزها لانها تحيى وتنشط في اللاوعي ويستغلها المترفون ايما استغلال في قهر الشعوب.

وعلى ضوء هذا الصراع بين الرسل ورسالاتهم والمترفين وتدخلاتهم والمستلبين وغفلتهم يضيع الانسان وميزاته الراقية وينظر الى المعصوم والعصمة على انه مغالاة في الاعتقاد وليس وسيلة لتجسيد مشيئته جل وعلا في كونه وكائناته.

وقد يصدق – كما نرى – ان يبتلي كلا من المنتظر المعصوم والمبتلي بالانتظار حتى يعرف المستلب نتائج خيارات فعله الخطل ضد الحق واللطف والكمال ولو متاخرا فيصحح مسيرته، او يكسب المظلومية التي هي بحد ذاتها غاية في نفسها تنغص على المترف الظالم ترفه وتحطم تكبره واستكباره.

لأن هناك عاملان يساعدان المترف في كسب الجدل(الصراع) ضد المعصوم والانسانية، هما:

اولا- امتلاك المترف وسائل الاستلاب القوة والسلطان والمال والوقت؛ التي هي دوافع للفعل ضد المستلبين. والمستلبون بحاجة ماسة للمال والقوة والوقت والجاه، فيضطرون لاتباع المترف ضد المعصوم وهو بالواقع ولاية المستلب ضد نفسه.

ثانيا- هو عدم شعورالمترف باي قدر من المسؤولية اتجاه ابناء جلدته البشر او اتجاه ربه وخالقه المنعم عليه، ولا يستحق من الله تعالى الرحمة واللطف فيبوء اما بالاملاء [٦٢]، او يخسر بالاستدراج [٦٣].

تحصل حالة الترف عند الغنى وغياب الرقابة والمحاسبة التي تحدثنا عنها في الفصل الاول كضمان من ضمانات عدم الترف، ويأتي من وافرات المال والوقت والقوة وهي نعمٌ تستحق الشكر وتوجب الزكاة، فان لم تشكر صرفت في معصية طبقا للقاعدة المعروفة عن المعصوم:

ان (**ما لم يصرف في طاعة يصرف في معاصي**) وعندها يترتب غضب الجبار على العصاة والعادون ويبتلعهم ناموس الاملاء او الاستدراج، فيكونوا خدما لإبليس

واعداء الله وللإنسان.

ويحصل الدور في الجدل عندما ينزلق مسؤولو ادارات الدول الى الترف بامتلاك المال والوقت والقوة والجاه وعندها يصبح محاربا لله ورسالته حتى ولو كان يدعي انه من المؤمنين كما هو قارون وكان من قوم موسى. وهكذا يستمر الجدل.

ومن يفتقد لتلك الوافرات يبتلى بالاستلاب. ولذا فان المترفين اكثر علما بأحوال الاستلاب وحاجات المستلبين فتكون سبيلا لاستغلال المستلبين وتوجيههم لصالح المترفين ضد الانبياء واتباعهم.

عن ابى عبدالله « عليه السلام » قال :(قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)لم نبعث لجمع المال ولكن بعثنا

لإنفاقه (. عنه) قال : انفق بالخلف واعلم انه من لم ينفق في طاعة الله ابتلى بأن ينفق في معصية الله...) (٦٤).

عن الصادق عليه السلام: واعلم أنَّه **من لم ينفق في طاعة الله أبتلي بأن ينفق في معصية** الله عزَّ وجلّ، ومن لم يمش في حاجة ولي اللهّ أبتلي بأن يمشي في حاجة عدو الله عزَّ وجلّ) (٦٥).

ومن كلمات مولانا الكاظم(عليه السلام) : **إيّاك أن تمنع في طاعة الله فتنفق مثليه في معصية الله** ـ الخ (٦٦).

فالترف والاستلاب هما سبب الحلقة المفقودة بين العدل كهدف والسلطة كوسيلة كما هو بالضبط ما يحصل على مرّ التاريخ البشري، حيث يستغل المترفون الطغاة الناس المستلبين ضد الانبياء والرسل والائمة من المعصومين. وكلهم كما يحكي القران الكريم ضحايا لهذه الجدلية المربكة في تاريخ البشر يتوضح في تخاصم

اهل النار [٦٧].

ان هذه الجدلية لا زالت وستستمر سارية، لتوافر مشخصاتها في المجتمع ولكي تتغير فلابد ان تتغير النفوس.. فقد قال الله تعالى:

(...إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ) [٦٨].

انه فعل العدو العتيد للانسانية ؛(ابليس)، وشركه(ابنائه)؛ ابناء فتيات قريش من ذوات الرايات الحمر الذين تصدوا للأمامة وخلافة الرسالة، والذين يرفعون شعار(**انا خير منه**) ويجسدونه ضد المطهرين بارادة الله المختارين للولاية على الامة، وهم المنقلبون على الرسالة فقد ابطنوا الكفر واظهروا الايمان ليجتازوا الى نيل قوة سلطة النبوة، فان الانقلاب على الكتاب والسنة مهمته الاجهاز على امتدادها الطبيعي والمتمثل بالأمام المعصوم المنصوص عليه والمكلف من قبل الله تعالى بامتداد ظاهرة الرسل، وهم عترة النبي الخاتم المطهرين بارادة الله تعالى ولإرادته.

فخلال الفترة الممتدة بين الانقلاب على الرسالة (في السقيفة) وامتداداتها، الى خلافة معاوية ؛ تحقق لمعاوية ان يحوز مختصات الترف، فاستغل الاستلاب باشاكله المختلفة و دوافع الاستلاب في الامة ضد الامام المنصوص المختار من قبل الله تعالى واسس للمملكة الاموية الوراثية العضوض بديلا للاسلام الحق بما حذرمنه النبي صلى الله عليه واله.

٢- واقع جدل الظواهر الثلاث يغلب تحذيرات الرسالة:

صدرت عن النبي صلى الله عليه واله تحذيرات رسالية من استمرار جدلية الظواهر الثلاث في الامة كما في الامم السابقة:

بامر من الله تعالى وبمسؤولية الرسالة الخاتمة حذر الرسول الاكرم صلى الله عليه واله الامة من ان تتردى الى ما تردت له الامم السابقة؛ فدأب الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله؛ يؤشر الخلل في الامة والانحراف الذي سيصيب الناس من بعده، وكان صلى الله عليه وآله، يرى مما يوحى اليه ان امته لا تختلف عن بقية الامم، تسري عليها سنن ماقبلها، سنن التاريخ وجدلياته وحتمياته، وقد خبرهم مرارا وتكرارا؛ لكي يوطن الصالحون أنفسهم فيتهيئوا للفتن بعده، صونا للدين وحفظا لنظام الملة، ولكي تكون حجة على المارقين والناكثين لعهده صلى الله عليه وآله، الا ان الأمة في غالبيتها الساحقة- مع الأسف- لن تعبأ لتحذيراته، ولو لا تضحيات اهل البيت عليهم السلام والثلة المرابطة معهم من المؤمنين الصالحين الذين وطنوا انفسهم لتحذيرات من لا ينطق عن الهوى، لكنا بل والعالم كله يرى في حثالات البشر وابناء الزانيات من الامويين والعباسيين والتكفريين هم ممثلوا الاسلام وهم حاملوا رسالة الله تعالى التي وطدها النبي محمد صلى الله عليه واله. فقد روي عنه صلى الله عليه وآله انه قال كما في الصحيحين، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: **(لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهم قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى قال: فمن؟)** [٦٩].

ومن صحيح البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله (صلى الله عليه وآله)؛ قال: قال رسول الله: **لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مآخذ القرون قبلها شبرا بشبر، وذراعا بذراع، قيل له: يا رسول الله كفارس والروم ؟ قال من الناس إلا أولئك** [٧٠].

ولم يمض على وفاة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) أكثر من ثلاثين سنة وإذا بنا نشاهد أن حزب الشيطان(حزب ابناء فتيات قريش ذوات الرايات الحمر) الذي وقف معارضا في وجه رسول الله (صلى الله عليه وآله) مدة واحد وعشرين عاما قد تربع على عرش الخلافة، ليغيرها إلى ملك وراثي عضوض كان حذر رسول الله منه، يتداوله بنو امية فيما بينهم حتى توارثه يزيد وبنو مروان وبعد ذلك آل الأمر إلى بني العباس الذين استمروا على نهج بني امية ؟! فهل هناك انحراف أكبر من هذا الانحراف عن مسار الرسالة الرحمة.

والغريب ان تحذيرات الرسول وتنبيهاته لم تكن عامة وغير مشخصة بل كانت دقيقة ومشخصة بالاسماء والعناوين للذين سينقلبون وللذين يرتدون وللذين سيؤذون اهله وحاملي مشيئة الله تعالى في رسالة الاسلام (عليهم السلام)من بعده.

قال الرسول صلى الله عليه وآله لاصحابه:

(ان اهل بيتى سيلقون من بعدى من امتى قتلا وتشريدا، وان اشد قومنا لنا بغضا بنو اميه وبنو المغيره وبنو مخزوم) (٧١).

وقال الرسول لاصحابه:

(اذا بلغت بنو اميه اربعين اتخذوا عباد اللهّ خولا، ومال اللهّ نحلا، وكتاب اللهّ دغلا) (٧٢).

وقال الرسول يوما امام اصحابه:

(ويل لبنى اميه، ويل لبنى اميه، ويل لبنى اميه) (٧٣).

وقال الرسول يوما لاصحابه:

(**شر العرب بنو اميه**).. قال ابن حجر صح وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال امير المومنين علي عليه السلام:(**لكل امه آفه وآفه هذه الامه بنو اميه**) (٧٤).

ولقد نازع معاوية الحسن عليه السلام خلافة الاسلام وهو يعلم انه اجدر بها ومكلف بارتحالها ثم قتله بالسم، وقتل يزيد الحسين عليه السلام وسبا عيال النبي وبناته واستمرت مملكة الامويين حتى اخذها منهم العباسيون، وكان ذلك على مرآى من الامة وعلى مسافة زمنية قريبة من تحذيرات الرسول صلى الله عليه وآله.

فاذا كانت الامة مستلبة فما بال علمائها الى الان يتبعون النهج الاموي المتمثل بنهج الفتنة نهج التكفير والابادة واكل الاكباد والتمثيل بالضحايا، وتبعيتهم هذه على علم من تحذيرات رسول الاسلام صلى الله عليه وآله التي تنقلها لهم صحاحهم؟!

٣- تحذيرات النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) من تغيرنظام الاختيار الرباني لادارة الدولة الى ملك عضوض:

تقبلت الامة الاسلامية تاريخها المزيف الاسود الملطخ بالعار كمسلمات، وبدون تمحيص او تحقيق او تدقيق، هذا لانها مستلبة بالفوقية والدونية وبالنفعية والنفاق الذي حذر منه الرسول الاكرم، بالاضافة الى انها متخلفة ثقافيا وحضاريا قريبة من الجاهلية في جانب، ثم انها ضحية مناهج اعداء عقيدتها في الجانب الآخر منذ اول يوم والى يومنا هذا.

ومن المسلمات، التي يعتمدها الغالب ممن يدّعون الاسلام؛ هي المسالة التاريخية المخجلة؛ والمتجسدة في الانحراف بالاسلام ورسالة الرحمة، وتحويلها الى ملك عضوض على يد أعداء الإسلام، الطلقاء الادعياء الامويين.

الا اننا للأنصاف لابد ان نذكر النابهين منهم، فمثلا؛ قد أدرك الكاتب العصري المصري خالد محمّد خالد في كتابه: **(أبناء الرسول في كربلاء)** البُعد الحقيقي لهدف معاوية حين قال في كتابه هذا: «فها هو ذا معاوية لا يكتفي باغتصابه الخلافة، ثمّ لا يرغب وهو على وشك لقاء ربه في التكفير عن خطئه، تاركاً أمر المسلمين للمسلمين... بل يمعن في تحويل الإسلام إلى مُلك عضوض وإلى مزرعة أموية، فيأخذ البيعة ليزيد كوليّ عهد له. يأخذها بالذهب وبالسيف» (٧٥).

والمصيبة ان هذا الانحراف كان مصدر قلق للرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وحذر كثيرا منه لكن دون جدوى:

ففي رواية: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(إن هذا الأمر بدأ رحمة ونبوة، ثم يكون رحمة وخلافة، ثم كائن ملكاً عضوضاً ثم كائن عتواً وجبرية، وفساداً في الأمة، يستحلون الحرير والخمور، يرزقون على ذلك وينصرون، حتى يلقوا الله عز وجل)** (٧٦).

والانكى من هذا ان علماء الامة الذي يفترض انهم يظهروا علمهم اذا ظهرت الفتن، هؤلاء العلماء يدلسون على تحذيرات الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله، لصالح الانحراف فيحرفوا الكلم عن مواضعه لغيروا معنى الحديث لعن الله الافاكين: ففي رواية أبي داود بسنده عن سعيد بن جهمان عن سفينة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك - أو ملكه - من يشاء)** (٧٧).

يعنى ان الله تعالى اعطى الملك بماشاء وكما شاء لبني امية الطلقاء وكأن الله قد تخلا- والعياذ بالله- عن الرسالة والرسول!!!

الا ان الواقع يؤيده كل الرواة، حيث رووا عن رسول الله صلى الله عليه واله : **(أنّ ما بعد الثلاثين سنة مُلْكٌ عضوض لا خلافة)** [٧٨] .

وفي واقع التاريخ ايضا؛ كان بني امية راس حربة المشركين والكفار في حرب نبي الاسلام؛ فكانوا على رأس الحملات المضادة للنبي صلى الله عليه وآله ولرسالته السمحاء. سيَّما وأنهم يعتبرون أنفسهم غرماء مجد للهاشميين.

قال ابن الاثير في النهاية: ٣ / ٢٥٣: وفيه " ثم يكون ملك عضوض " أى يصيب الرعية فيه عسف وظلم كأنهم يعضون فيه عضا، والعضوض من أبنية المبالغة في اللغة. وقال ايضا في ج ١ / ٢٣٦:) ثم يكون ملك وجبروت " أى عتو وقهر.

هكذا انتهى النظام الاداري الاسلامي لإدارة الدولة بعد انقلاب السقيفة مباشرة وفيما تبعه من القراءة الخاطئة للإسلام في تشعبات المذاهب التي تنهل من السقيفة، فلا يمكنه العودة الى وضعه الحق مع احتدام عناصر الجدل الثلاث وغياب المعصوم لحكمة يبتغيها الحكيم جل وعلا.

الفصل الرابع

ادارة الدولة وفق(نظام الملة)

اذا كانت الحجة للتخلي من مسؤوليات تشخيص وتعيين كيفيات قيام ادارة دولة ترضي الله ورسولة في الناس وفي المجتمع الامامي خصوصا زمن الغيبة وهم يعلمون الاسلام الحق اولا، ولان نظام الملة بلاء نغرق فيه جميعا اذا اما ابرزناه ببيانه وتفاصيله الصحيحة..اي اذا كانت الحجة هي القهر والظلم والاستهداف من قبل اعداء الله ورسوله كما كان في سابق الزمان اسباب حقيقية تمنع الامامية من ادارة انفسهم او دولتهم حسب نظامهم الذي يعتقدون فيه وهو نظام الملة، فما من سبب يمنعهم اليوم من اقامة نظام ملتهم اليوم مع الاعتراف بصعوبة ذلك قي بعض الاصقاع، فالمعصومون عليهم السلام مهدوا في الامة لشكل نظام الملة استعدادا لفترة غياب الامام المنصوص ابتداء من الامام علي عليه السلام في رسائله وعهوده الى عماله في الامصار ثم توكد اكثر في زمان الامام الصادق والى الهادي عليهما السلام بما سماه بعض الكتاب بنظام الوكلاء.

١- تخلف الامامية عن حكم انفسهم:

بالرغم من ان الامامية يملكون افضل احسن العقائد السياسية لحكم البشر في العالم على الاطلاق الا انهم تخلفوا عن حكم انفسهم وفق تلك العقائد لاسباب منها:

١ – ان عقيدتهم السياسية(ادارة الحكم عندهم) اعمق بكثير من وعيهم من مستواهم الفكري ومحتواهم الثقافي الجمعي، ذلك الذي اصطلحت عليه او سمته الزهراء

سلام الله عليها بنظام الملة.

فعقيدتهم في ادارة نظام الحكم تعتمد عقيدة الاختيار والاصطفاء التي هي اساس الدين،بل اساس الكون كله حيث ان امر الولاية والسلطة والحكم اصلا لله تعالى يختار له ويكلف من يشاء من عباده قال تعالى:﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾(٧٩). وبشكل ادق يقول تعالى: ﴿ اللهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (٨٠).

والاصطفاء والاختيار مبدأ كوني وسنة بديهية يتحقق بها ليس فقط الدين بل النسق الكوني حيث تجسد ارادة الله تعالى في كائناته. وهذا الفهم لايتيسر لجميع الامامية.

٢- ان الحكم عند الامامية يرتبط بالعصمة ؛ لان ملاك السياسة العدل وليس غير العدل بديلا. واي احد غير المعصوم يزعم انه يسير في الناس وفق ارادة الله تعالى في العدل فهو كاذب ما دام يحتمل منه الخطاء فالظلم، في حين ان عهد الله تعالى لا ينال الظالمين.

ومع ان الارض لا تخلوا في زمانها ومكانها من المعصوم - حسب العقيدة الامامية - الا انهم تشعبوا في نظرياتهم المرجعية خلال زمن الغيبة وفق خمسة اجتهادات لم تحقق لهم الحكم المباشر عدا واحدة هي : (ولاية الفقيه في ايران) وهي الان في سبيل التجربة الا انها اثبتت مقاومة ناجحة في جدليات الصراع مع المترفين.

وللانصاف نقول ان المرجعية تحقق جزء من نظام الملة فهي على مر التاريخ ادارة داخل ادارات الدول الظالمة تقوى وتضعف حسب الظروف وقوة قيادية المرجع.

ونحن نرى ان نظام الملة يمكن ان يتحقق في جزء كبير منه من خلال توصيات

المعصوم في نموذج مرجعي سنفصله انشاء الله تعالى بعد ذكر النماذج الخمسة المعرفة في الفصل الاخير من هذا البحث.

٢- معاني القيادة والادارة تتشخص في حدود الولاية المرجع:

شاهدنا على مر تاريخ المرجعيات الشيعية، أن آليات اقتران معنى القيادة تتشخص في المرجع ضمن نطاق حدود الولاية التي يؤمن بها المرجع على الناس، ثم نرى انه هو الذي يحدد نموذج تلك القيادة لمرجعيته.

وعلى اساس من هذا، رأينا في واقع تاريخ المرجعية صوراً لهذا المعنى في النماذج القيادية للمراجع منذ الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد فقيه الطائفة وشيخها(قدس الله سره)، ولحد الآن، من خلال استقراء منطقي لواقع المرجعية في قيادة الأمة زمن الغيبة.

٣- الائمة يمهدون لنظام الملة في زمن الغيبة بنظام الوكلاء

اكد ائمتنا المعصومون من العترة الهادية؛ صلوات الله عليهم دورهم القيادي الديني في أوساط الجماعة الصالحة، وأوضحوا أهمية الولاء لهم، وأخذت تتسع الرقعة الجغرافية لأتباع أهل البيت((عليهم السلام)) مع توسع جغرافيا الاسلام، واحتاجت الامة إلى من يستجيب الى حاجاتها ويجيب على تساؤلاتها ويكون حلقة وصل بينهم وبين أئمتهم((عليهم السلام)).

بادر الأئمة((عليهم السلام)) الى تعيين الثقاة من الوكلاء معتمدين لهم في مختلف المناطق، وأرجعوا إليهم الأتباع...وذلك في اطار بناء ادارة نظام الملة النظام الذي يحفظ في تركيبته الحق والعدل؛ صونا لدين الله تعالى بالرغم من وجود الادارات الظالمة في زمن الغيبة التي يحتجب بها امام الزمان عن الناس، فلا ينفرط النظام الذي

به كمال الدين وتمام النعمة.

ولقد اهتم الائمة عليهم السلام بالتحضير لهذا النظام لحين الغيبة اعتبارا من الامام الصادق عليه السلام.

٤- شروط معتبرة في الوكيل المعتمد:

كان ائمتنا عليهم السلام يعتبرون الوثاقة و العدالة شرطين أساسيين في الوكيل فضلاً عن إيمانه ومعرفته بأحكام الشريعة وشؤونها، ولباقته السياسية وقدرته على حفظ أسرار الإمام وأتباعه من الحكّام وعيونهم.

نظام الوكلاء فنيا؛ يشبه التنظيم الهرمي في الحركات الحديثة المنظمة، فالوكلاء منهم من يرتبط بالإمام((عليه السلام)) بشكل مباشر ومنهم من يرتبط به بواسطة وكيل آخر يعتبر محوراً لمجموعة من الوكلاء في مناطق متقاربة. ويعود تاريخ تأسيس هذا النظام الى عصر الإمام الصادق((عليه السلام)) أو من سبقه من الأئمة((عليهم السلام)) غير أنه قد اتّسع نطاقه وبدأ يتكامل بعد عصر الإمام الصادق((عليه السلام)) نظراً للتطورات السياسية والمشاكل الأمنية التي أخذت تحيط بالجماعة الصالحة وتهدد وجودهم وكيانهم.

ومنذ عصر الإمام الجواد((عليه السلام)) وحتى ابتداء الغيبة الصغرى كان لهذا النظام دور فاعل وكبير جداً في حفظ كيان الجماعة الصالحة ووقايته من التفتت والانهيار، اتّباعا بالواقع لوصية الزهراء عليها السلام باعتبار طاعة المعصوم هي جوهر النظام في حفظ ملة الاسلام.

وايضا بفضل هذا النظام والعناصر الفاعلة فيه أصبح الانتقال الى عصر غيبة الإمام المهدي((عليه السلام)) ميسوراً، وقلّت المخاطر الناشئة من ظاهرة الغيبة

للإمام المعصوم الى حدّ كان نظام الوكلاء بكل خصائصه قد تطوّر الى نظام المرجعية الحالية، فالمرجع يقوم اليوم بدور الإمام الموجّه لمجموعة الوكلاء... وهو الذي يقوم بدور النيابة بين الإمام والوكلاء وبين الإمام واتباع الإمام عبر هؤلاء الوكلاء الذين قاموا بدور همزة الوصل المهمة وحقّقوا بذلك جملة من مهامّ الأئمة((عليهم السلام)).

ان نظام الملة بني باختيار الله تعالى للمعصومين، منذ خلق آدم الى الحجة المهدي عليهما السلام، وان تعدد الأئمة عليهم السلام وتباعدهم في الأزمان والأماكن؛ كان واحدا من الضمانات الإلهية ضد انحراف البشر، ولذا مارس الأئمة نفس الاسلوب في الوكلاء مع ان بعض الوكلاء انحرف عن نظام الملة، بالاستلاب، لكن تعدد الوكلاء وتباعدهم الجغرافي يضمن بقاء نظام الملة، لانه يصون دين الامة في ثلتها الصالحة ويحصنها ضد الانحراف العقائدي وبهذا يحمي ثقافة الشريعة وعقيدة الملة في نظامها.

وعليه فلولا نظام الملة السماوي لما بقي بعد تولى الامويين والعباسيين والعثمانيين من الملة شيء على الاطلاق، فقد كان نظام الملة خير وسيلة لإعداد الجماعة الصالحة للدخول في عصر الغيبة والحيلولة دون تأثير صدمة الغيبة والانقطاع عن الإمام المعصوم((عليه السلام)) على أتباع أهل البيت((عليهم السلام)) الذين ألفوا رؤية الإمام واللقاء به خلال قرنين ونصف قرن من الزمن.

٥- لكي يكون النظام المرجعي ادارة لنظام الملة (٨١):

في خطبة سيدة الاسلام جوامع المفاهيم اذ قالت: (...**فجعل الله الإيمان تطهيراً لكم من الشرك، والصلاة تنزيهاً لكم عن الكبر، والزكاة تزكية للنفس ونماء في الرزق، والصيام تثبيتاً للإخلاص، والحج تشييداً للدين، والعدل تنسيقاً للقلوب، وطاعتنا نظاماً للملّة. وإمامتنا أماناً للفرقة، والجهاد عزّاً للإسلام، والصبر معونة على إستيجاب الأجر، والأمر بالمعروف مصلحة للعامّة...الخطبة**)*.

ان كثير من تلك المفاهيم لا تجد تفاعلا منا معها بل ولا يدرك احدنا معانيها ؛ ففي دعاء الافتتاح مثلا؛ **نطلب من الله تعالى الدولة الكريمة لكننا ليس بمستوى الطلب** لا من ناحية الاستعدادت اللوجستية ولا ثقافيا ولا ايديولوجيا ولا حتى بصدق النية، بل وحتى على مستويات معروفة قد لا يكونون بمستوى الوعي السياسي لنظام الملة، الذي وجدناه جاهزا مؤسسا من قبل اهل البيت عليهم السلام في كل ما فصلوا لنا بقراءة معصومة من دين الله تعالى بدمائهم وتضحياتهم الجسام.

فمثلا؛ نجد في التاريخ مثلا من يروي؛ ان من المعترضين على الحسن عليه السلام في صلحه مع معاوية، حجر بن عدي؛ وحجر هذا بدرجة عظيمة من الايمان والتشيع، وليس لمن مثلي ان يقيم حجر على عظمة قدره وتصاغري، ولكن اعتراضه على الامام عليه السلام والنص المنقول عنه بما يوصف تصرف المعصوم لا يفسر الا بفقدانه لنظام الملة ولو ظرفيا- من خلال الفتنة- لانها كانت فتنة كبرى.

هذا المثال وغيره في التاريخ كثير، بل التاريخ كله يحكي ما خسرته الانسانية عموما والامة الاسلامية خصوصا، وما عانته بسبب فقدانها لنظام الملة؛ والذي كان نتيجة لتعمد الأمة عدم الاعتبار بالمعصوم ومعاني العصمة في مخالفة صريحة لكتاب

الله تعالى، ووصية رسوله المصطفى صلى الله عليه واله وسلم، فما المعصوم الا الهادي بكتاب الله تعالى وما كتاب الله الا سبيل العصمة المنزلة من الله الى البشر.

٦- استشعار العجز ازاء المعصوم :

الذي يجب ان نعمل به هو ان نستشعر العجز ازاء المعصوم كما نستشعره ازاء القران الكريم على الاقل لنكون دوما في حال يقضة من ان لا نكون بمستوى الاستجابة لما يريده المعصوم، وهذا مما يجعلنا نتفحص دوما كمال نشاطاتنا في الدين طبقا لمبدأ الرقابة وعدم الغفلة.

وان النماذج التي استقرأنها للمرجعيات الشيعية في التاريخ بمقدار ما تحقق من نظام الملة تحتاج الى البحث فيها من مقدار ما تستوعبه من توصيات الائمة وما فعلوه لحفظ الدين والملة.

ان حكم الله في خلقه واحد [٨٢] وان مخالفة المعصوم؛ هي مخالفة كتاب الله ومخالفة رسوله، بل هو خروج على الاسلام.

فغاية الولاية ؛ تتحقق في المعصوم دون غيره، لان به يتحقق المعنى الكوني للإمامة ولا يتحقق معنى الخلافة في الأرض، ولا نجد له مصداقا، إلا في المعصوم.

وفي القرآن الكريم، حيث يأمر الله تعالى بطاعة أولي الأمر، ويقرن طاعتهم بطاعته، فإنه- جل وعلا- يقصد بهم، المعصومين دون غيرهم.

وفي ذلك معيار لصحة الاعتقاد لا يعدمه أولي الألباب، لكن الذين في قلوبهم زيغ، يرون أن الله يأمر بطاعة الظالمين إذا كانوا أمراء!أو متسلطين من خلال دست الحكم!

فقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾(٨٣).

هو من المحكم؛ فالله جل شأنه وتعالى اسمه، معروف ليس نكرة، والرسول(صلى الله عليه وآله) كذلك مشخّص ومعروف وليس نكرة أيضا، فهل ضمن هذا السياق، يصح أن يكون أولو الأمر نكرات مجهولين وظالمين؟؟؟؟

إن الله تعالى لا يأمر بطاعة مجهولين نكرات؛ ولا يجعل طاعة مجهولين نكرات، قرينة لطاعته جل وعلا، لأنه سبحانه لا يأمر بالفحشاء، وقد كتب على نفسه الرحمة، ولا يكون سبحانه سبباً في ظلم أحد، فلا يظلم ربك أحداً، فهو سبحانه يأمر بالقسط.

يحقق النظام المرجعي بصورة ما قدرا من نظام الملة لكنه لا يمكن ان يكون بوضعه الحالي نظاما اداريا لدولة عصرية مقتدرة الا مع التعديلات المطلوبة شرعا والمنصوص عليها من قبل ائمتنا باعتبار ان نظام الملة يتلخص بطاعة الامة للإمام المعصوم.

اذن النظام المرجعي يمكن ان يمثل نظام الملة مع تحقق وصايا وعهود المعصومين عليهم السلام في ادارة الدولة.

الفصل الخامس:

نماذج من النظام المرجعي وامكان تمثيله لنظام الملة في الادارة:

١- تقارب النماذج المرجعية مع نظام الملة وتباعدها:

٢- استقرأنا تاريخيا نماذج المرجعيات الدينية على اساس امكان قيادتها للامة وادارتها للنظام المرجعي داخل نظام الدول فوجدنا النماذج التالية:

أ-: نموذج المرجعية التي تمثل قيادة مباشرة للناس بدون وجود دستور إسلامي حاكم.

هذا النموذج للقيادة المباشرة للأمة، كانت في أحيان كثيرة تبرزه في المراجع ظروف تحكم الأمة فينبري بعض المراجع بالتقدم لاحتلال مواقعهم القيادية في أوقات المحنة لقيادة الأمة إلى حيث الخلاص ورضا الله سبحانه وتعالى.

مثلما كان قد حدث للإمام المجدد السيد محمد حسن الشيرازي «قدس سره» (١٢٣٠ - ١٣١٢هـ) الذي قاد الأمة من سامراء في ثورة التنباك في إيران ودحر قوات بريطانيا! آنذاك.

ومثله ما حصل للإمام الشيخ محمد كاظم الخرساني في ثورة الدستور، ومثله ما حصل للإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي في قيادة الأمة في ثورة العشرين في العراق.

ونحن إذ نبرز هذه الأمثلة لنماذج القيادة المباشرة للمرجعية فلا يعني بالضرورة أن المرجع لا تكون له القيادة المباشرة إلا من خلال فراغ سياسي في واقع الأمة يتقدم

لـه المرجـع ليتـولاه، إنـما نجـد أن المرجـع الذي يعـيّ مهام موقعـه في الأمة يكـون دوماً نبه يقـظ واع فهـو المبـادر لاسـتلام القيـادة المبـاشرة، والسـاعي إليهـا عـزاً للمؤمنين ونـصراً للديـن، مـع كـون الدسـتور المتحكـم غـير إسـلامي، فلابـد من الاعتقـاد بان مجـرد وجود المرجـع الواعـي لمهامـه اليقـظ لمشـاريع اعداء الامـة هو ضمان لأمـن الامة وصـمام امانها.

والسـبب هـو أن التركيبـة الواقعيـة الهرميـة للتقليـد والمرجعيـة؛ إنـما هـي أسـلوب فنـي حكيـم ودقيـق في توفـير إمكانـات القيـادة المبـاشرة للمرجـع عـلى الأمـة مـن خـلال: القاعـدة العقليـة الرصينـة: (ان عمـل العامـي باطـل بـدون تقليـد). وهـو نظـام ؛ يهـدف لربـط الرجـل ابتـداءً مـن سـن البلـوغ، والنسـاء ابتـداءً مـن تجـاوز عمرهـا السـنة القمرية التاسـعة بالمرجـع.

وقـد اتخـذ كثـير مـن مراجعنـا العظـام، أسـاليب تنظيميـة دقيقـة في جميـع وعـاة الأمـة لبلـوغ إمكانـات القيـادة المبـاشرة للأمـة بهـم.. فقـد احكـم المرجـع الاعـلى انـذاك السـيد محسـن الطباطبائـي الحكيـم (قـدس سره) – خـلال عقد السـتينات وبداية السـبعينات من القـرن المـاضي – صلتـه بالأمـة مـن خـلال وكلائـه، ونـشر الوعـي مـن خـلال مكتباته في كل الاصقـاع.

إن مجـرد تطبيـق هـذا الأسـلوب بأبعـاده الواعية لمعاني نظـام الملة في الديـن عند الناس ومعـاني الإمامـة عند المرجع، يحقق القيادة المباشرة للمرجع في الأمة سـواء كان الدسـتور المتحكم علمانياً أو إسـلامياً شكلاً.

وبسـبب عـدم وعـي الامـة لتـمام نظـام الملـة، وذلـك – ربـما – بسـبب قوتـه الروحيـة وعمقـه الفكـري وعمليتـه باعتبـاره نظامـا كونيـا ربانيـا، مـما يبخـس حـق الامـام وكـذا يبخـس حـق المرجـع، ونجـد ان التقصـير واضـح جـدا مـن لـدن الامـة اتجـاه ائمتهـا

ومراجعها مع الاسف.

ليس من الصعب ان يكون هناك منهجا ثقافيا للتوعية بأهمية المرجع يصاحب عمليات التبليغ التي يقوم بها الخطباء الحسينيون في الامة الا ان الخشية ان يتخذ ذلك للتمجيد بأشخاص بعينهم وليس لمبدأ نظام الملة الكوني.

ب: نموذج القيادة غير المباشرة للمرجع من خلال دستور إسلامي حاكم.

وهو نموذج محدود جداً كان يمثله السيد شريعة مداري «قدس سره»، وكان يرى هذا النفر من المراجع أن في الدستور ضمانا لحقوق الأمة في زمن الغيبة، وإن دور المرجع في هذه الحالة دور المستشار الذي يصنع التوجيه ويراقب تطبيق الدستور، ويرون أن الولاية تتحقق للمرجع القائد غير المباشر من خلال ممارسة دستورية في حدود النص الشرعي في غيبة الإمام (عج).

ولكن المرجع الكبير الميرزا النائيني(قدس سره) يعيب على هذا النموذج رأيه، ولقد جاء في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) ما قاله الإمام الحجة (عج) في الرؤيا للميرزا النائيني(قدس سره).

والذي يظهر منه؛ هو أن الذي يتولى الحكم بغير ما تأهل له من الله تعالى، واحتل المنصب في حكم الناس، هو بالأصل غاصب سود الله تعالى وجهه بالغصبية، وقد تلوثت يداه بهذه الجريمة، والدستور الذي يسمونه اسلامي؛ هو بمثابة ما يغسل به الغاصب يديه الملوثتين بالغصب.

وطلب الدستورية والاكتفاء بها، هو كإجبار الأمة (الامرأة السوداء المسترقة) التي تلوثت يدها على غسلها، أي الدستورية محاولة لتغطية واقع سيئ، وهو فعل لا يعني شيئاً أمام واقع الغصب والعبودية لغير الله تعالى.

ج: نماذج المراجع من يرى أن حدود ولايته العامة تحقق له في مقلديه فقط.

ومن خلال الرابطة الدينية التي تجمع الناس على رسالته العملية وعلى وكلائه الذين ينقلون للناس فتاواه؛ فولايته لا تتجاوز **الحسبة** (٨٤).

وكثير من المراجع الكرام رحمهم الله وأغلب المراجع في زمن الغيبة هم من هذا النوع، لا قيادة مباشرة ولا طمع لهم في دستور إسلامي يتحكم في الأمة، بل قيادة غير مباشرة بعيدة عن السياسة بمعناها الليبرالي الذرائعي المقيت، بل ويرى بعضهم القليل أن التدخل في هذا النوع من السياسة الفاجرة خروج عن الدين، فهم نموذج لقيادة غير مباشرة وبدون دستور، فهم يرون السياسة الحق في انطوائهم جميعاً على عداوة الظلم ورفضه من أي كان..ورفض الظالمين وبغضهم، وهو بحد ذاته هو جوهر السياسة في الاسلام واساس نظام الملة الذي تمثل المرجعية امتدادا له.

بمعنى ان نظام الملة (الذي هو طاعة المعصوم وبغض الظلم والظالمين)، وفي ادنى الاحوال لم يفرض ولم يوجه الى الابتعاد عن السياسة. فان رفض الظالمين هو الاساس الحقيقي الذي تبناه ائمتنا عليهم السلام بدمائهم لتصح معه عقيدتنا ولولاه فقد ضاع الدين.

د: نموذج المراجع من يرى أن الولاية لا تتحقق للمرجع ومهما كانت حدودها إلا من خلال قيادة مباشرة للامة ودستور إسلامي.

فيكون له بذلك ما يقترب مما يكون للإمام المعصوم، سواء كانت المرجعية شخصية اعتبارية لمجلس قيادي من الفقهاء أو مجتهد ولي فقيه.

وقد تحقق هذا النموذج للقيادة والولاية المطلقة في أطروحات الجمهورية الإسلامية للإمام الخميني «قدس سره»، في اجتهاد ولاية الفقيه مع أنه ليس صاحب

النظرية الأسبق، بل قد يكون المجلسي صاحب البحار «قدس سره»، قد حظى بمثل هذا النموذج مع فارق في البيئة والمحيط؛ وكان للإمام محمد باقر الصدر «قدس سره» رسالة في طروحات الجمهورية الإسلامية بلغها إلى الإمام الخميني إبان الثورة الاسلامية الايرانية.

هـ: ومن المراجع من يرى أن الولاية لا تتحقق للمرجع ومهما كانت حدودها إلا من خلال أجهزة مؤسساتية:

فقد تعدى هذا النموذج من المراجع توقيفات ارتباط المرجع على الوكلاء والرسالة العملية إلى بناء جسور أخرى لربطه بالأمة وربط الأمة به.

فكان له مجتهدون مستشارون في مكتبه، وكان له وكلاء في كل الأصقاع الإسلامية، وكان له مبلغون ورسل، وكان له مؤسسات ثقافية وإعلامية، وكان له تنظيمات ومنظمات للوعي والتوعية والعمل والنظم وكان له مكتبات وفروع لها في سائر البلاد الإسلامية، واما اليوم فلكثير من المراجع فضائيات تبث لمدة ٢٤ ساعة.

إن هذه الروابط تمكن المرجع ان احسن السياسة الاعلامية الى شرائح الامة المختلفة ؛ ان يحكم السيطرة في الأمة من أجل قيادة مباشرة وإلى وعي وصحوة تطالب بدستور إسلامي في أوساط الأمة الإسلامية.

ويمكن بيان أمثلة لنماذج من هذه المرجعيات، كان ينشدها الشهيد الصدر الأول«قدس سره» في مشروعه (المرجعية الرشيدة..) والسيد الإمام الشيرازي (محمد الحسيني «قدس سره»(في مشروعه شورى الفقهاء). كعناوين لكتب تحتوي نظريات لكننا نحتاج إلى آليات مدروسة لإمكان التطبيق لبناء ادارة نظام الملة داخل ادارات الدول الظالمة لنستطيع تقييم قدرتها في قيادة الناس والمجتمع وادارة الصراع

مع المترفين.

ونحن عندما نستعرض التاريخ السياسي لمرجعيات الامامية؛ قد لا نذكر فترات من التاريخ تتداخل فيها هذه النماذج كلها أو بعضها،ولكن ما لا يتفق في تاريخ مرجعيات الامامية أن تخلو فترة من فترات هذا التاريخ من واحدة من هذه النماذج.

٣- وصايا معصومة تحتاجها النماذج المستقرأة للمراجع لكمال نظام الملة :

هناك ملاحظة مهمة جدا ان جميع تلك النماذج تنطوي على اهداف ظاهرة الرسل وهي انها جميعا (تنبذ الظلم وتبغض الظالمين وتسعى لبناء المجتمع على القيم الراقية والفضائل وفق نموذج انساني معصوم يجدونه مكتوبا في سيرة ائمتهم من اهل بيت الطهر عليهم السلام الا ان المطلوب في هذا النموذج هو ما طلبه المعصوم ممن اختارهم للعمل معه في ادارة المجتمع او الدولة خارج العمل الحوزوي العالمي ويمكن ن نلخصه بما يلي:

أ- جهاز للرقابة والمحاسبة يشرف عليه مجتهد منتخب بمواصفات الامام في عهده لمالك الاشتر المار ذكرها، يراقب بسرية العاملين مع المرجع سواء في مكتبه او الوكلاء في الامصار.

ب- جهاز للاعلام والتوعية يحارب الترف والمترفين ويسعف المستلبين وفق سياسة استراتجية تقيه من الانزلاق للبروباجندا لتكون حصرا في خدمة اهداف نظام الملة.

ت- ان يكون المرجع بمثابة عامل الامام عليه السلام على الامة بزمانه ومكانه فيتطلب منه ان يقوم بما طلبه اللامام من عماله.

فقد امر الامام امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام من عماله:

١ – معيار الكفاءة والامانة:

(لا تقبلن في استعمال عمالك وأمرائك شفاعة إلا شفاعة الكفاية والأمانة). وهكذا فان كون المرجع، فنحن لم نر في تاريخ المرجعية من اخضع جاشيته ووكلائه والعاملين معه الى هذا الضابط.

٢- معيار النجاح في الاختبار:

وقال عليه السلام لمالك الاشتر(رضوان الله عليه) حين ولاه مصر:

(ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختبارا، ولا تولهم محاباة وأثرة، فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة، وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الاسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقا، وأصح أعراضا، وأقل في المطامع إشرافا، وأبلغ في عواقب الامور نظرا. ثم أسبغ عليهم الارزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك.

٣- المراقبة والتقييم:

(ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لامورهم حدوة لهم على استعمال الامانة والرفق بالرعية. وتحفظ من الاعوان، فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا، فبسطت عليه العقوبة في بدنه وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة، وقلدته عار التهمة وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله

فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم لان الناس كلهم عيال على الخراج وأهله) (٨٥).

فاذا كان لابد من دور للاستشارةعند المرجع ووكلائه كما هو حال المستشارين الذين هم اليوم امتياز وخصيصة الحاكم، ليرضيهم اويسترضي بهم؛ فان الامام عليه السلام يدقق في مواصفات اختيارهم، فلنطلع، وليكن النموذج المقترح للمرجعية ذي صلة:

٤- الاعلاميون:

(ثم انظر في حال كتابك فول على أمورك خيرهم، واخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائدك وأسرارك بأجمعهم لوجود صالح الاخلاق، ممن لا تبطره الكرامة فيجترئ بها عليك في خلاف لك بحضرة ملا، ولا تقصر به الغفلة عن إيراد مكاتبات عمالك عليك، وإصدار جواباتها على الصواب عنك وفيما يأخذ لك ويعطي منك. ولا يضعف عقدا اعتقده لك، ولا يعجز عن إطلاق ما عقد عليك، ولا يجهل مبلغ قدر نفسه في الامور، فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل. ثم لا يكن اختيارك إياهم على فراستك استنامتك وحسن الظن منك، فإن الرجال يتعرفون **لفراسات الولاة بتصنعهم وحسن خدمتهم، وليس وراء ذلك من النصيحة والامانة شيء**، ولكن اختبرهم بما ولوا للصالحين قبلك فاعمد لاحسنهم كان في العامة أثرا، وأعرفهم بالامانة وجها، فإن ذلك دليل على نصيحتك لله ولمن وليت أمره، واجعل لرأس كل أمر من أمورك رأسا منهم لا يقهره كبيرها، ولا يتشتت عليه كثيرها ومهما كان في كتابك من عيب فتغابيت (٨٦) عنه ألزمته) (٨٧). وهذا ضابط ومعيار لم نعهده في مرجعياتنا ولا حتى في دولة ولاية الفقيه التي احد نماذجالادارات التي تمثل نظام الملة في زمن الغيبة.

ولعظم المهمة وخطر سياسة الناس وولايتهم يقول الامام علي عليه السلام:

(إن أولى الناس بالأنبياء أعلمهم بما جاءوا به) [٨٨].

ومعناه: أن الله تعالى العاصم من الضلال، منح الحاكم نبياً أو إماماً أو غيرهما ممن تتوفر فيه شروط الحاكم المسلم حق الحكم بين الناس بمضامين الوحي، قال تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾[٨٩].

فالتشريع الإسلامي يوجب على الحاكم المراقبة التامة لنفسه ولحاشيته وللعاملين معه، ومحاسبته المحاسبة الشديدة، وعزله حين المخالفة والإصرار عليها، فلابد ان يفهم بذلك بوضوح. والتاريخ الإسلامي مملوء بوفرة من شواهد محاسبة الأمام علي عليه السلام لمن عينهم من الحكام المسلمين [٩٠]. وهذا ما نود ان نراه في نماذج المرجعيات العتيدة التي لم تخذل الناس على مر التاريخ.

هذا وان نظام الملة نظام سياسي كوني لايختص بالشيعة ، لانه يعطي القيادة للاعلم والاتقى والارقى في ميزات الانسانية، التي يكون معها قادرا على ان لا يظلم بل ويطهر السياسة من الظلم.

بقي علينا ان نؤكد العلاقة التلازمية بين المرجعية الحالية ونظام الملة الكوني:

٤- استيعاب النظام المرجعي لنظام الملة الكوني، او الاساس الشرعي للنظام المرجعي عند الامامية:

تتحقق القراءة الصحيحة للإسلام في اطروحة العصمة، لأنها تتبنى نظام الملة الذي عرّفته سيدتنا الزهراء عليها السلام، بأنه يتجسد في طاعة الناس للمعصوم، وكل ما جاء فيما قدمنا الى الآن انما هو تعريف لمفهوم نظام الملة، وكل التفاصيل التي تلت انما جاءت بقصد استيفاء معاني ذلك النظام باعتباره النظرية السياسية الربانية لنظم امور الامة، بل ولسياسة الناس جميعا، ولأن المرجعية الدينية في مذهب الامامية القائمة على نظام الاجتهاد والتقليد، هو استيعاب تام لنظام الملة في زمن الغيبة؛ فقد اوضحنا ان بروز مفهوم المرجعية كان استجابة لأمر الله تعالى في كتابه المجيد:

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[٩١].

على اساس هذه الاية كان الاجتهاد واجب كفائي. وعملا بوصايا المعصومين عليهم السلام لحال غيبة المعصوم؛ جاء تقرير الرجوع الى الحجة من بعدهم؛ فعن الإمام الحجة عليه السلام:

((وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليكم. وأما محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه وعن أبيه من قبل فانه ثقتي وكتابه كتابي. وأما محمد بن علي بن مهزيار الأهوازي فسيصلح الله قلبه، ويزيل عنه شكه. وأما ما وصلتنا به فلا قبول عندنا إلا لما طاب وطهر، وثمن المغنية حرام. وأما محمد بن شاذان بن نعيم فانه رجل من شيعتنا أهل البيت. وأما أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع فانه ملعون وأصحابه ملعونون فلا تجالس أهل مقالتهم فاني منهم برئ وآبائي عليهم السلام منهم براء. وأما المتلبسون بأموالنا فمن استحل

شيئا منها فأكله فانما يأكل النيران. وأما الخمس فقد ابيح لشيعتنا وجعلوا منه في حل إلى وقت ظهور أمرنا لتطيب ولادتهم ولا تخبث. وأما ندامة قوم شكوا في دين الله على ما وصلونا به، فقد أقلنا من استقال ولا حاجة لنا إلى صلة الشاكين. وأما علة ما وقع من الغيبة فان الله عزوجل يقول: « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم، إنه لم يكن أحد من آبائي إلا وقد وقعت في عنقه بيعة لطاغية زمانه وإني أخرج حين أخرج ولا بيعة لأحد من الطواغيت في عنقي. وأما وجه الانتفاع بي في غيبتي فكالانتفاع بالشمس إذا غيبها عن الأبصار السحاب، وإني لأمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، فأغلقوا ابواب السؤال عما لا يعنيكم ولا تتكلفوا علم ما قد كفيتم وأكثروا الدعاء بتعجيل الفرج، فان ذلك فرجكم، والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب وعلى من اتبع الهدى) (٩٢)) (٩٣)

وفي توصيف ادق لمن تتحقق به المرجعية الرشيدة من الفقهاء، جاء عن الإمام زين العابدين؛ علي بن الحسين عليه السلام:

(فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا على هواه مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا لبعض فقهاء الشيعة لا جميعهم، فانه من ركب من القبائح والفواحش مواكب فقهاء العامة، فلا تقبلوا منهم عنا شيئا ولا كرامة. وإنما كثر التخليط فيما يتحمل عن أهل البيت لذلك، لان الفسقة يتحملون عنا فيحرفونه بأسره بحملهم، ويضعون الأشياء على غير وجهها لقلة معرفتهم، وآخرون يتعمدون الكذب علينا، ليدخروا من الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم) (٩٤).

وزيادة في الايضاح لمعنى الافضل في التصدي للمرجعية جاء عن الإمام الهادي عليه السلام:

(...لو لا من يبقى بعد غيبة قائمكم من العلماء الدالين عليه، والداعين إليه، والذابين عن دينه بحجج الله... ولكنهم الذين يمسكون أزمة قلوب ضعفاء الشيعة، كما يمسك صاحب السفينة سكانها، اؤلئك هم الافضلون عند الله عز وجل) (٩٥).

وعن الإمام زين العابدين عليه السلام، وصية واضحة لمعنى المرجع الذي يجب على الناس التمسك به:

(الرجل كل الرجل نعم الرجل؛ هو الذي جعل هواه لأمر الله، وقواه مبذولة في رضا الله، يرى الذل مع الحق، اقرب إلى عز الأبد من العز في الباطل، ويعلم إن قليل ما يحتمله من ضرائها يؤديه إلى دوام النعيم.. فذلكم الرجل نعم الرجل، فيه تمسكوا، وبسنته فاقتدوا أو إلى ربكم فيه فتوسلوا، فانه لا ترد دعوته ولا تخيب له طلبة) (٩٦).

وكما نرى من اوامر ووصايا المعصومين عليهم السلام لنا؛ كان الفقهاء ورواة حديث أهل البيت (عليه السلام) هم ترجمة واقعية من لدن الإمام لمعنى المرجعية، والتي كما هي الحال ليس في شخص واحد بل هي مجموعة مراجع نذروا أنفسهم لله تعالى كما يصفهم القران بالطائفة النافرة. وكأنهم عليهم السلام، يقولون: الأجدر بالقيادة والحكم بين الإنسانيين؛ هو الأكمل فيهم، فان كان للكمال قياس الميزات الانسانية للرقي، فليس غير الأعلم الورع جديرا بهذه المهمة الاقرب للإمام المعصوم في صفاته واخلاقه.

مستخلص البحث

لم يتسن للاسلام في قراءته الصحية ان يشكل دولته بعد استشهاد الامام امير المؤمنيين علي بن ابي طالب عليه السلام، التي اشرنا الى انها تتحدد بالضبط في قيام نظام الملة والذي بدوره يتحدد بطاعة المعصوم ولكن الثلة المؤمنة بنظام الملة شكلت على الدوام ادارة اسلامية داخل الدول الظالمة على مر التاريخ تمثل بالنظام المرجعي، وقد بيّنا من خلال هذا البحث نماذج تاريخية من النظام المرجعي، كادرات اسلامية تنظم امور الامة خلال زمن الغيبة وتستجيب لحاجاتها وتجيب على اسئلتها.

تتعين ادارة الدول بمديريها، وان السياسات في طول التاريخ وعرضه ترسمها سيرة السياسيين لا علاقة لها بمنهجهم ولا عقيدتهم ولا الفلسفة التي ينتمون اليها ومع هذا فالحاجة لهم لابد منها، وادارات الدول ضرورة لا يمكن الاستغناء عنا، ولذا قلنا: (ان السياسة شر لابد منه).

وعن اطروحة تطابق نظام ادارة الدولة مع العدل المهلة، قلنا ان السبب فياستبعادها هي؛ حالة جدل ازلي بين ظواهر ثلاثة هي ظاهرة رسل الله الى الناس تترا، بحيث لا يخلو منهم زمان ولا مكان، وظاهرة الترف والمترفين اعداء الله ورسله المتواجدون دوما تواجد ابليس، وظاهرة الاستلاب التي يعاني منه الانسان اما وشعوبا الموجود وجود الجهل.

فالترف : هو وافرات المال والوقت والقوة والسلطان، وما لم يصرف من هذه الوافرات في طاعة الله يصرف معصيته وطاعة الشيطان.

وعندما يكون الانسان مستلبا لا رادة له، والمترفون يدعونه لوافراتهم ويستغلونه بها، يقف الرسل واوصياؤهم واتباعهم عاجزون في مهامهم لدحر مشاريع الظلم

وبسط العدل ولا زال الجدل محتدما على هذه الشاكلة لا ينقذ البشرية منه الا طاعة المعصوم.

وكان هذا هو السبب لا غيره ليكون المعصوم على راس الدولة لبسط العدل وتحقيق اطروحة السماء في ادرات الدول، ولولا البلاء الراتب للحسين عليه السلام واهل البيت صلوات الله عليهم لما كان هناك اثر لمعاني ادارة الله تعالى في الارض، كما نراه في النظام المرجعي على تلون نماذجه.

فالحسين عليه السلام بنى بدمه نظام الملة وبمظلوميته حفظ الثلة المؤمنة وبنهضته اسس للملة الصادقة واقعا رساليا ممتدا، ثم ان اجتهادات علماء ال محمد في نماذج مرجعياتهم التي شرحناه في البحث متوافقة مع الممكن انتروبولوجيا من الادرات الصادقة زمن الغيبة.

فنوذج ولاية الفقيه تليق بايران لاغلبية الثلة الصادقة هناك ولا يليق في مكان اخر، ونحن في البلدان الاخرى نرى لطفا في قيام النماذج المتوافقة لحفظ الدين وصون ثلته الصادقة.

فائمتنا عليهم السلام كانوا مرجعا للامة حتى المتسلطون انفسهم كانوا يرجعون لهم عند المشاكل الكبرى ويديرون الناس بما اراد الله تعالى وكأنهم دولة من داخل دولة الظالمين، وكذلك مراجعنا حفظهم الله تعالى كانوا يديرون الناس وكأنهم دولة داخل دولة وانهم ليعلمون ان لمراجعنا سلطة على الامة اقوى واكبر مما لهم، ولذا فان كل الحكام الظالمين على مر التاريخ كانوا يحاولون كسب ود مراجعنا ويتحاشون الاحتكاك بهم.

ولكي تكون ادارات نظام الملة في مؤسساتنا المرجعية اقدر واوفى واقرب لنظام

الملة لابد لهم من الاخذ بوصايا الامام المانعة من الترف والانزلاق مع المترفين من خلال اجهزة المراقبة والمحاسبة والعيون التي جعلها الامام على الولاة والموظفين والعمال لديه ولم يجعلها على الناس كما يفعل الطغاة. ثم لم يلبس نفسه عليه السلام التنزيه وهو المعصوم عليه السلام فقال: (فلا تكفّوا عنّي مقالة بحقّ، أو مشورة بعدل؛ فإنّي لست في نفسي بفوق ما أن أُخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي، إلّا أن يكفي اللهَّ من نفسي ما هو أملك به منّي، فإنّما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربّ لا ربّ غيره، يملك منّا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا ممّا كنّا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى، وأعطانا البصيرة بعد العمى) (٩٧).

ولم يحط ذاته عليه السلام بهالة الحكم وقدسية السلطة وهو المفوض من السماء والمختار بنص الكتاب والسنة ذلك ليضرب المثل لمن يكون على راس ادارة دولة الاسلام او نظام ملته ان لايحيط نفسه وحاشيته بالقدسية فانما نحن جميعا خطاءون.

وعلى هذا الاساس تجرأنا وقلنا مانريد من اجل ادارة اصدق في الاسلام واقرب لنظام الملة في زمن الغيبة ؛ من اجل ادارة اسلامية بالمعنى الدقيق يجب ان يكون راس النظام في الملة سواء كان واليا او مرجعا ان يكون رقيبا حسيبا قبل ان يكون مرجعا او حاكما والا فان النفوس ميالة الى الترف المردي ثم النزوع الى الجدل مع غايات الرسل واهاف السماء لصالح الشيطان.

الهوامش

١- الروم: ٢٩، ٣٠

٢- ميخائيل سيرغي فيتش غورباتشوف:كان يشغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفييتي السابق بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩١ فهو رئيس الحزب الشيوعي السوفيتي بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩١. كان يدعو إلى إعادة البناء أو البريسترويكا. شارك رونالد ريغان في إنهاء الحرب الباردة وحصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٠. آتت البريسترويكا ثمارها في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ عندما توارى الإتحاد السوفيتي في صفحات التأريخ بعد توقيع بوريس يلتسن على اتفاقية حل إتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

٣- كان هتلر ينطلق من تيار عرقي ضارب الجذور في الفلسفة الاوربية بدأ مع ابيقور وطوره نيتشه واكمله هيجل؛ يعتبر العرق الابيض او الرجل لاصهب الذي يسميه تونبي(NORDYMAN)، هو الذي يجب ان يقود العالم فقط، وهو الاصل في فقرة من جمهورية افلاطون الفاضلة تعتبر الرجل الاشقرمنبع التفكير والقيادة والاخرون جنود وعبيد.

٤- العلق – ٦-٧.

٥- سمى عمر بن الخطاب بيعة ابي بكر يوم السقيفة بانها فلتة (صحيح البخاري - (ج ٦ / ص ٢٥٠٣). و جامع الأحاديث - (ج ٢٦ / ص ٢٢٧)، و الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم - (ج ١ / ص ٢٨.

٦- قال رسول الله صلى الله عليه واله : ((إن أول ما دخل النقص على بنى إسرائيل كان الرجل يلقى الرجل فيقول يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ثم يلقاه من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده فلما فعلوا ذلك

ضرب الله قلوب بعضهم ببعض، كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يدى الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا ولتقصرنه على الحق قصرًا أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم يلعنكم كما لعنهم). اخرجه؛ (أبو داود، والبيهقى عن ابن مسعود) وللحديث أطراف أخرى منها : "إن بنى إسرائيل لما وقع فيهم النقص"، "لما وقعت بنو إسرائيل فى المعاصى". ومن غريب الحديث : "ولتأطرنه على الحق أطرأ" : أى لتردنه إلى الحق. "ولتقصرنه على الحق قصرًا" : أى لتحبسنه عليه وتلزمنه إياه(جامع الأحاديث (٨/ ٤٤١)، و أخرجه أبو داود (٤/ ١٢١، رقم ٤٣٣٦)، والبيهقى (١٠/ ٩٣، رقم ١٩٩٨٣). أبي يعلى في مسنده ج٨/ ص٤٤٩ ح٥٠٣٥، وأخرجه الطبرانى كما فى مجمع الزوائد (٧/ ٢٦٩) قال الهيثمى : رجاله رجال الصحيح. وأخرجه أيضًا : الشجرى فى أماليه (٢/ ٢٣٠). ويقول جامع الأصول من أحاديث الرسول (أحاديث فقط) (١/ ١٠٩) : ورواية الترمذي قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : « لما وقَعَتْ بنو إسرائيل في المعاصي، نَهتْهُم علماؤهم، فلم ينتَهُوا، فجالَسُوهُمْ في مَجَالِسِهِم، وآكَلُوهم وشَاربوهم، فضربَ اللهُ قُلُوبَ بعضِهِم ببعض، ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم، ذلك بما عَصَوْا وكانوا يعتدون» فجَلسَ رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – وكان مُتَّكئًا، فقال : « لا، والذي نفسي بيده، حتى تأطِروهم على الحق أطرًا ». وفي المعجم الكبير (١٠/ ١٤٦) قال:تأطرونه تقهرونه). ولذا فان التاطير الايديولوجي بدعة اتى بها الانقلابيون في السقيفة وكانت سبب الانحراف عن الاسلام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه واله مباشرة مع ان الرسول صلى الله عليه واله حذر من التأطير ومنعه منعا باتا كما مرّ توثيقه.

٧- البحار: ٧٥ / ٣٥٩ / ٧٤. و أعلام الدين في صفات المؤمنين – (ج ١٢ / ص ١٢)، و ميزان الحكمة – (ج ٤ / ص ١٧)(٧٢٤)، و بحار الأنوار – العلامة

المجلسي - (ج ٧٢ / ص ٣٥٩)، وشرح نهج البلاغه (جعفرى) - (ج ٦ ص ٣٢٢)، شرح نهج البلاغة - ابن ابي الحديد - (ج ٦/ ص: ٣٢٣).

٨- مثلا في خلافته؛ نفى عمر بن الخطاب أبو ذؤيب وهو رجل من بني سليم، لانه أجمل الناس وأملحهم، الى البصرة خوف من ان تفتتن به نساء المدينة(ذكر الحادثة ابن ابي الحديد في شرح النهج، وفي طبقات ابن سعد ٣ / ٢٨٥، وفي تاريخ الطبري ٤ / ٥٥٧، وفي بحار الأنوار - العلامة المجلسي - (ج ٣١ / ص ٢٤).

٩- المعجم الوسيط (٢/ ١٣٦)

١٠- يقول معجم المناهي اللفظية ومعه فوائد في الألفاظ للشيخ بكر أبو زيد (٣١/ ٥٦)، في (مجلة مجمع اللغة العربية بمصر) بحثٌ للأستاذ عبدالصبور شاهين بعنوان : ((حول كلمة عقيدة)) استقرأ فيه عدم وجود هذه اللفظة في : الكتاب أو السنة، ولا في أُمهات معاجم اللغة، وأن أول من تم الوقوف على ذكره لجمعها (عقائد) هو القشيري (م سنة ٤٣٧ هـ) في ((الرسالة)) كما في أولها، ومن بعده أبو حامد الغزالي م سنة ٥٠٥ هـ، جاء بمفردها (عقيدة)، وهي : على وزن فعِيلة جمعها : فعائل، مثل : صحيفة وصحائف.

١١- أعلام الدين في صفات المؤمنين (٧/ ٢٢)

١٢- بحار الأنوار - العلامة المجلسي (١/ ١٨٨)

١٣- اشارة لقوله تعالى في سورة النحل: (وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ الكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ).

١٤- النحل - ٨٩

١٥- الحديث النبوي (٦/ ٥)

١٦- تفسير الرازي (٥/ ١٤٩، و (٥/ ٢٥٣)، و(٥/ ٤٨٩) وتفسير اللباب لابن عادل (٥/ ٢١٤)، وفي جامع لطائف التفسير (٢١/ ٣٤٧)، و ايضا جامع

لطائف التفسير (٢٤/ ١٢٨)

١٧ تفسيره ابي الفتوح : ج ٣، ص ٣٩٢، وعن شرح أصول الكافي - مولي محمد صالح المازندراني (٤/ ٦٥)

١٨- المائدة – ٣.

١٩- الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري :(١/ ١٢)

٢٠- السنن الكبرى للنسائي (١/ ٥٥٠)

٢١- الروم: ٣٠

٢٢- قول رسول الله صلى الله عليه واله في حديث الثقلين المتواتر :(خلفت فيكم الثقلين؛ كتب الله وعترتي اهل بيتي ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي... الحيث

٢٣- يقول شيللير: ((على ان تضليل الجماهير لا يمثل أول أداة تتبناها النخب الحاكمة من اجل الحفاظ على السيطرة الاجتماعية فالحكام لا يلجئون الى التضليل الإعلامي- كما يوضح فرير-إلا عندما يبدأ الشعب في الظهور ولو بصورة فجة ؛ كإرادة اجتماعية، في مسار العملية التاريخية"، "إما قبل ذلك؛فلا وجود للتضليل بالمعنى الدقيق للكلمة، بل نجد بالأحرى قمعا شاملا، ذا لا ضرورة هناك لتضليل المضطهدين،عندما يكونون غارقين لآذانهم في بؤس الواقع)).يراجع النص في شيللير،أ، هربرت،"المتلاعبون بالعقول"، سلسلة عالم المعرفة،العدد)١٠٦)،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون ولاداب، تشرين الأول ١٩٨٦، ص٥.

24- John Curley,"The Future of the America Capitalism", Quarterly Review of Economics and Business.

٢٥- تصنيف نهج البلاغة : ج:١: ص:٦٦١، لبيب بيضون. وشرح نهج البلاغة -

ابن ابي الحديد (٢٣٦/ ٤)، نهج البلاغه - خطبه (٣١/ ١٠) الخطبة التي خطبها عليه السلام بصفين.

٢٦- نهج البلاغة: الخطبة : ٢١٦. وايضا راجع الكافي: ٨/ ٣٥٢/ ٥٥٠.

٢٧- يتباهى معاوية واحفاده بملاك سياستهم الظلم: جاء في سير أعلام النبلاء: ٣/ ١٤٦/ ٢٥، البداية والنهاية: ٨/ ١٣١؛ كشف الغمّة: ٢/ ١٦٧.و مقاتل الطالبيين (ص٧٠) وإرشاد المفيد (ص١٩١) وشرح ابن أبي الحديد (١٦/ ٤٦) وبلفظ آخر في النصائح الكافية (ص١٤٩)، وفي دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري - (ج ١٢ / ص ١١): قال معاوية في النخيلة بعد صلحه مع الحسن مباشرة: (إني والله ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتزكوا إنكم لتفعلون ذلك. وانما قاتلتكم لاتأمر عليكم وقد اعطاني الله ذلك وانتم كارهون) فقتاله للحسن عليه السلام وازهاق الآلاف الارواح لم يكن من اجل العدل بل الامرة والتامر. وهذا الخليفة الأموي الوليد بن يزيد وفي نفس الملاك يتباهى بغايته الظلم ايضا:

ينشد الوليد بن يزيد:

فدع عنك ادكارك آل سعدى فنحن الأكثرون حصى ومالا

ونحن المالكون الناس قسرا نسومهم المذلة والنكالا

ونوردهم حياض الخسف ذلا وما نألوهم إلا خبالا

(انظر : ابن أبي الحديد؛ عز الدين عبد الحميد ألمعتزلي (شرح نهج البلاغة) مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ط١، بيروت- ١٩٩٥م، ج٢، ص٨٥- ٨٦).

٢٨- انظر مصادر حديث سيدتنا فاطمة هذا في:

١- كتاب البيع للإمام الخميني، ج٢: ص ١١٠ - طبعة النجف عام ١٣٨٥.

٢- الموسوعة الفقهية الميسرة ج١ - الشيخ محمد علي الأنصاري.

٣- دلائل الإمامة - محمد بن جرير الطبري (الشيعي): ص ١١٣،

٤- السقيفة وفدك - الجوهري: ص ١٤١،

٥- الاحتجاج ج١ - الشيخ الطبرسي: ص ١٣٤،

٦- بحار الأنوار ج٢٩ - العلامة ألمجلسي: ص ٢٢٣،

٧- مواقف الشيعة ج١ - الأحمدي الميانجي: ص ٤٦٠،

٧- كشف الغمة ج٢ - ابن أبي الفتح الإربلي: ص ١١٠،

٨- اللمعة البيضاء - التبريزي الأنصاري: ص ٥٢٧،

٩- الأنوار العلوية - الشيخ جعفر النقدي: ص ٢٩٥،

١٠- مجمع النورين - الشيخ أبو الحسن المرندي: ص ١٢٨،

١١- صحيفة الزهراء (عليه السلام) - جمع الشيخ جواد القيومي: ص ٢٢٢،

١٢- مجمع البحرين ج٤ - الشيخ ألطريحي: ص ٢٣٢،

*(خطبة الزهراء عليها السلام)، نقلا عن عبد الله بن الحسن باسناده عن آبائه، قال: أنه لما أجمع أبوبكر وعمر على منع فاطمة عليها السلام فدكا و بلغها ذلك لاثت خمارها على رأسها و اشتملت بجلبابها وأقبلت في لمةٍ من حفدتها ونساء قومها تطأ ذيولها ما تخرم مشيتها مشية رسول الله (ص (حتى دخلت على أبي بكر وهو في حشد من المهاجرين والأنصار وغيرهم فنيطت دونها ملاءة فجلست ثم أنَت أنَةً أجهش القوم لها بالبكاء فأرتج المجلس ثم أمهلت هنيئة حتى إذا سكن نشيج القوم وهدأت فورتهم.افتتحت الكلام بحمد الله و الثناء عليه والصلاة على رسوله فعاد القوم في بكائهم فلما أمسكوا عادت في كلامها:

٢٩- عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام أنه قال: « نَحْنُ حُجج الله على خلقه،

وجّدتنا فاطمة عليها السلام حُجّة الله علينا ».

٣٠- الصدوق؛ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (معاني الأخبار)، مؤسسة النشر الإسلامي- قم، ط١ (١٣٦١ هـ). ص:١٣٢.

٣١- في ظلال نهج البلاغة – ج: ١: ص: ١٩٧.

٣٢- نهج البلاغة : الخطبة: ٤٤.

٣٣- نهج البلاغة: الكتاب ٥٣، تحف العقول: ١٣٢)وفيه «في في ء اللهَّ» بدل «في اللهَّ» وراجع دعائم الإسلام: ٣٥٧١.

٣٤- نهج البلاغة: الكتاب ٢٦.

٣٥- الغارات: ١/ ٣٣٧، بحارالأنوار: ٣٣/ ٤٠٧/ ٦٢٨.

٣٦- لننظر في نهج البلاغة - رقم الخطبة: ١٢٧

٣٧- عهد الامام عليه السلام لمالك الاشتر رضوان الله عليه.

٣٨- المستدرك على الصحيحين للحاكم (١٠/ ٣٧٧)، المسند الجامع (٥/ ٢٠٠)، أخرجه عَبْد الله بن أحمد ١/ ١١٨(٩٥٢)، و أخرجه أحمد ٤/ ٣٧١(١٩٥٢٨)، وأخرجه ابن أبى شيبة (٦/ ١٣٣، رقم ٣٠٠٨١)، وابن سعد (٢/ ١٩٤)، وأحمد (٣/ ١٧، رقم ١١١٤٧)، وأبو يعلى: (٢/ ٢٩٧، رقم ١٠٢١). و أخرجه الترمذى (٥/ ٦٦٣، رقم ٣٧٨٨)، وقال : حسن غريب.و أخرجه الطبرانى (٥/ ١٦٦، رقم ٤٩٧١).

٣٩- التوبة – ٤٩.

٤٠- ال عمران – ٨٥.

٤١- المائدة – ٥٠.

٤٢- التوبة – ١٢٨.

٤٣- وردت مصادر حديث سيدتنا الزهراء هذا في الصفحات السابقة.

٤٤- عن سلمان، ومن أبي ذر، ومن المقداد حديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: من مات وليس له امام، مات ميتة جاهلية. ثم عرضه على جابر وابن عباس، فقالا: صدقوا وبروا، وقد شهدنا ذلك وسمعناه من رسول الله صلى الله عليه وآله، وان سلمان قال: يا رسول الله انك قلت: من مات وليس له إمام، مات ميتة جاهلية، من هذا الامام يا رسول الله؟ قال: من أوصيائي، يا سلمان، فمن مات من امتي وليس له إمام منهم يعرفه فهى ميتة جاهلية، فان جهله وعاداه، فهو مشترك، وان جهله ولم يعاده ولم يوال له عدوا فهو جاهل وليس بمشرك((رواه الصدوق في الاكمال (ص ٤٣١). السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٥٧)، الإبانة الكبرى لابن بطة (١/ ١٤٩)، والجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم (٢/ ٢١٩)،، أخرجه مسلم (٣/ ١٤٧٨، رقم ١٨٥١). وأخرجه أيضًا : أبو عوانة (٤/ ٤١٥، رقم ٧١٥٣)، والبيهقى (٨/ ١٥٦، رقم ١٦٣٨٩).

٤٥- الأنعام -٩٠.

٤٦- النساء- ٦٤.

٤٧- النساء- ٥٩.

٤٨- البقرة:٣٠

٤٩- تفسير الألوسي (ج:١١/ ص: ٤٨٤).

٥٠- البقرة: ١٣٢

٥١- النحل: ١١٦

٥٢- القصص: ٦٨

٥٣- آل عمران: ٣٣، ٣٤

٥٤- الحج: ٧٥

٥٥- القصص: ٦٨

٥٦- الأحزاب: ٣٦

٥٧- البقرة: ١٢٤

٥٨- سمى عمر بن الخطاب بيعة ابي بكر يوم السقيفة بانها فلتة (صحيح البخاري - (ج ٦ / ص ٢٥٠٣). و جامع الأحاديث - (ج ٢٦ / ص ٢٢٧)، و الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم - (ج ١ / ص ٢٨.

٥٩- الترف، هو الاستكبار في النفوس ورفع شعار ابليس ضد ادم عليه السلام من قبل المترفين على ابناء جلدتهم البشر (انا خير منه)، ويتجسد معنى الترف؛ بالتمتع بوافر الوقت والمال والقوة والسلطان دون الشعور بأي قدر من المسؤولية اتجاه الناس المحتاجين من هذه الوافرات، لذا فالله تعالى يسمي الترف جريمة والمترفين مجرمين.. قال تعالى:(فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا ممن انجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه وكانوا مجرمين)(هود – ١١٦) ولقد كان الترف والاستكبار سببا في تدمير كثير من القرى من المجرمين على مر التاريخ، قال تعالى: واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا (الإسراء – ١٦) وكان المترفون اخبث والد اعداء الانبياء والرسل والائمة المعصومين عليهم السلام، فهم كفرة او منافقون يسفهون الرسل والانبياء والائمة عليهم السلام ويصدون الناس عن الهدى.. قال الله تعالى: (وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحياة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم ياكل مما تاكلون منه ويشرب مما تشربون) (المؤمنون – ٣٣) في الواقع؛ المترفون كفار الا ان يضطروا

للنفاق كما هي حال معاوية مع الحسن عليه السلام قال الله تعالى: وما ارسلنا في قرية من نذير الا قال مترفوها انا بما ارسلتم به كافرون(سورة سبأ - ٣٤) ويشخصهم تعالى انهم يمجدون القومية ويتعنصرون لقومهم ليس لشيء، الا لأن فيها عودة الى عناصر متوافراتهم القوة والمال والسلطة والجاه.. قال تعالى مخاطبا نبينا الاكرم صلى الله عليه وآله: (وكذلك ما ارسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال مترفوها انا وجدنا اباءنا على امة وانا على اثارهم مقتدون (الزخرف - ٢٣).

٦٠- الاستلاب؛ هو شعور من اللاوعي يسيطر على المرء ويشكل عاملا في توجيه احكامه العقلية.

٦١- لقمان - ١٣.

٦٢- قال الله تعالى في الاملاء للمترفين: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ (*) مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ [آل عمران/ ١٧٨، ١٧٩]

٦٣- قال تعالى في الاملاء والاستدراج: وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ (*) وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ [الأعراف/ ١٨٢، ١٨٣]

٦٤- مشكاة الانوار - (ج ١ / ص ١٤١)،

٦٥- جامع الأخبار - (ج ٢٣ / ص ١٢)

٦٦- تحف العقول - (ج : ١: ص:٩٥)، و سفينة البحار: ج ٧٨/ ٣٢٠.

٦٧- (هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُو النَّارِ (*) قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا

مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبِئْسَ الْقَرَارُ (*) قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ (*) وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ (*) أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ (*) إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ (*)) [ص: ٥٩ - ٦٤]

٦٨- سورة الرعد - ١١

٦٩- جامع الاصول ج ١٠ ص ٤٠٩ وتراه في مشكاة المصابيح ص/ ٣٢٠. العَضوض: البِئْر البعيدة القعر (المجلسي: ٨/ ٣٢٣).

٧٠- أخرجه الطيالسى (ص ٢٨٩، رقم ٢١٧٨)، وأحمد (٣/ ٨٤، رقم ١١٨١٧)، والبخارى (٣/ ١٢٧٤، رقم ٣٢٦٩)، ومسلم (٤/ ٢٠٥٤، رقم ٢٦٦٩)، وابن حبان (١٥/ ٩٥، رقم ٦٧٠٣).

٧١- المستدرك للحاكم ٤/ ٤٨٧ وصححه.

٧٢- المستدرك للحاكم،٤/ ٤٧٩ وكنز العمال،٦/ ٣٩ واخرجه ابن عساكر كما روى صاحب الكنز

٧٣- الاصابه لابن حجر،١/ ٣٥٣ والسيوطى فى الجامع الكبير ٦/ ٣٩، ١٣٥٤ , ٩١

٧٤- كنز العمال ٦/ ٩١.

٧٥- خالد محمد خالد، (ابناء الرسول في كربلاء) المقطم للنشر والتوزيع، القاهرة- ١٩٩٥: ص: ٣٦.

٧٦- الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني: دلائل النبوة ص ٤٨١ (دار الباز - مكة المكرمة ١٩٧٧ م).

٧٧- سنن أبي داود ٢ / ٥١٥ (ط الحلبي - القاهرة ١٣٧١ هـ/ ١٩٥٢ م).

٧٨- انظر: سنن أبي داود ٤ / ٢١٠ ح ٤٦٤٦ و ٤٦٤٧، سنن الترمذي ٤ / ٤٣٦

ح ٢٢٢٦، السنن الكبرى ـ للنسائي ـ ٥ / ٤٧ ح ٨١٥٥، مسند أحمد ٥ / ٢٢١، مسند أبي يعلى ٢ / ١٧٧ ح ٨٧٣، المعجم الكبير ١ / ٥٥ ح ١٣ و ص ٨٩ ح ١٣٦ و ج ٧ / ٨٣ ـ ٨٤ ح ٦٤٤٢ ـ ٦٤٤٤، مشكل الآثار ٤ / ٢١٥ ح ٣٦٥٧، المستدرك على الصحيحين ٣ / ٧٥ ح ٤٤٣٨ و ص ١٥٦ ح ٤٦٩٧، تخريج أحاديث العقائد النسفية ـ للسيوطي ـ: ٢٣١.

٧٩- القصص: ٦٨

٨٠- الحج: ٧٥

٨١- انظر مصادر حديث سيدتنا فاطمة هذا في:

١- كتاب البيع للإمام الخميني، ج٢: ص ١١٠ - طبعة النجف عام ١٣٨٥.

٢- الموسوعة الفقهية الميسرة ج١ - الشيخ محمد علي الأنصاري.

٣- دلائل الإمامة - محمد بن جرير الطبري (الشيعي): ص ١١٣،

٤- السقيفة وفدك - الجوهري: ص ١٤١،

٥- الاحتجاج ج١ - الشيخ الطبرسي: ص ١٣٤،

٦- بحار الأنوار ج٢٩ - العلامة ألمجلسي: ص ٢٢٣،

٧- مواقف الشيعة ج١ - الأحمدي الميانجي: ص ٤٦٠،

٧- كشف الغمة ج٢ - ابن أبي الفتح الإربلي: ص ١١٠،

٨- اللمعة البيضاء - التبريزي الأنصاري: ص ٥٢٧،

٩- الأنوار العلوية - الشيخ جعفر النقدي: ص ٢٩٥،

١٠- مجمع النورين - الشيخ أبو الحسن المرندي: ص ١٢٨،

١١- صحيفة الزهراء (عليه السلام) - جمع الشيخ جواد القيومي: ص ٢٢٢،

١٢- مجمع البحرين ج٤ - الشيخ ألطريحي: ص ٢٣٢،

*(خطبة الزهراء عليها السلام)، نقلا عن عبد الله بن الحسن باسناده عن آبائه، قال: أنه لما أجمع أبوبكر وعمر على منع فاطمة عليها السلام فدكا و بلغها ذلك لاثت خمارها على رأسها و اشتملت بجلبابها وأقبلت في لمةٍ من حفدتها ونساء قومها تطأ ذيولها ما تخرم مشيتها مشية رسول الله (ص (حتى دخلت على أبي بكر وهو في حشد من المهاجرين والأنصار وغيرهم فنيطت دونها ملاءة فجلست ثم أَنَت أَنَةً أجهش القوم لها بالبكاء فأرتج المجلس ثم أمهلت هنيئة حتى إذا سكن نشيج القوم وهدأت فورتهم.افتتحت الكلام بحمد الله و الثناء عليه والصلاة على رسوله فعاد القوم في بكائهم فلما أمسكوا عادت في كلامها:

٨٢- (الخطبة ١٨١، ٣٣٠) و قال (عليه السلام) في معرض حديثه عن معصية ابليس : كلاّ ما كان اللهّ سبحانه ليدخل الجنّة بشرا بأمر أخرج به منها ملكا. إنّ حكمه في أهل السّماء و أهل الأرض لواحد.

٨٣- النساء- ٥٩.

٨٤- الحسبة في اللغه: هي من العد والحساب، وتأتي بمعنى طلب الأجر والمثوبة من الله عز وجل. أما في الإصطلاح فقد عرفها جمهور الفقهاء بأنها : ولاية دينية حماية للدين من الضياع، وتحقيقا لمصالح الناس الدينية والدنيوية وفقا لشرع الله تعالى.

٨٥- نهج البلاغة ج٣؛ ص:٩٨.

٨٦- تغابيت أي تغافلت عن عيب في كتابك كان ذلك العيب لاصقا بك

٨٧- نهج البلاغةج٣:ص:٩٨-٩٩.

٨٨- نهج البلاغة، ج ٤ ص: ٢٨٣.

٨٩- النساء - ١٠٥.

٩٠- يقرأ لمزيد من الاطلاع على هذه الشواهد: الميرزا النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة.

٩١- التوبة - ١٢٢.

٩٢- بحار الأنوار - العلامة المجلسي قدس سره (٥٣/ ١٨١)

٩٣- الاحتجاج للطبرسي ج٢/ ص: ٥٤٣.

٩٤- الاحتجاج للطبرسي: ج٢ / ص/ ٥١٠-٥١٢/ ح٣٣٧

٩٥- الصراط المستقيم للبيضاني:ج٣:ص:٥٦

٩٦- الاحتجاج للطبرسي: ج٢:ص:١٥٩:ح:١٩٢

٩٧- الكافي: ٨/ ٣٥٥/ ٥٥٠ عن جابر عن الإمام الباقر(عليه السلام)، نهج البلاغة: الخطبة ٢١٦ وفيه «التقيّة» بدل «البقيّة».

المصادر:

١- القران الكريم.

٢- نهج البلاغة.

٣- الرازي؛ منتجب الدين علي بن عبيد الله بن بابويه (الاربعون حديثا عن أربعين شيخا، من أربعين صحابيا)، مؤسسة الامام المهدي عليه السلام؛ الطبعة الأولى ؛ مطبعة:أمير، قم المقدسة. ١٤٠٨ ه.ق.

٤- الخوارزمي؛ محمّد بن أحمد المؤيّد، (مقتل الحسين(عليه السلام))،ط ١. انوار الهدى- قم المقدسة، ايران.

٥- الطبراني؛ سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، (معجم الطبراني الكبير)، تحقيق؛ حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، مصر.

٦- النَّبهانيّ؛ يوسف بن إسماعيل (الشَّرف المؤبَّد لآل محمَّد صلى الله عليه)، (ط١. مصر).

٧- الحضرمي؛ ابى بكر شهاب الدين العلوى، (رشفة الصادى من بحر فضائل بنى النبى الهادى) تحقيق علي عاشور (ط١. القاهرة)دار الكتب العلمية-١٩٩٨.

٨- الزرندي؛ محمد بن يوسف الحنفي،(نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرتضى والبتول والسبطين)، ط١، دار احياء التراث، بيروت-٢٠٠٤-م.

٩- الجاحظ؛ عمرو بن بحر(البيان والتبيين)تحقيق؛ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،ط٧، مصر-١٩٩٨م- ١٤١٤ه،

١٠- ابن حسنويه، جمال الدين؛ (در بحر المناقب) (مخطوط) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري).

١١- ألتستري؛ نور الله الحسيني المرعشي (إحقاق الحق وإزهاق الباطل)، نشر مكتبة اية الله المرعشي ألنجفي، قم المقدسة – إيران.

١٢- الذهبي؛ شمس الدين ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز(ميزان الإعتدال فى نقد الرجال)، ط١. دارالفكر، بيروت.

١٣- الصدوق؛ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (علل الشرائع) دار التراث -بيروت، ط١ (١٤٠٨ هـ).

١٤- السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر(تاريخ الخلفاء)،(ط. الشريف الرضي. قم المقدسة).

١٥- المعجم الكبير للطبراني، ط ٢. دار احياء التراث العربي.

١٦- المناقب المرتضوية للحنفي الترمذي، (ط. بمبئي)، (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري).

١٧- الصدوق؛ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الخصال) تحقيق علي أكبر غفاري، مؤسسة الأعلمي- بيروت، ط١، (١٤١٠ هـ).

١٨- الديلمي؛ شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (فردوس الاخبار)،(على ما في مناهج الفاضلين للحموينى: (مخطوط) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري):

١٩- الصدوق؛ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، (ثواب الأعمال وعقاب الأعمال)، تحقيق علي اكبر الغفاري، مكتبة الصدوق- طهران.

٢٠- ابن ابي شيبة؛ أبي بكر عبد الله بن محمد العبسي، (المصنف في الاحاديث والاخبار)، ط. دار الفكر، بيروت لبنان.

٢١- الدمشقي؛ احمد بن يوسف (اخبار الدول وآثار الاول) (ط. بغداد)، (عنه

احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري).

٢٢- المالكي؛ المكي المشهور بابن الصباغ بن محمد بن احمد (الفصول المهمة في معرفة احوال الائمة)، ط٢، طبع دار الاضواء بيروت- ١٩٨٨م.

٢٣- الصدوق؛ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (أمالي الصدوق)، مؤسسة الأعلمي- بيروت، ط٥، (١٤٠٠ هـ)

٢٤- ابن الأثير؛ أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم (أسد الغابة في معرفة الصحابة) تحقيق على محمد معوض وعادل احمد، دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ).

٢٥- التميمي، عبد الواحد لامدي (غرر الحكم ودرر الكلم) تحقيق، مير سيد جلال الدين محدث الأرجوي- جامعة طهران، ط٣ (١٣٦٠ هـ).

٢٦- كفاية الطلب للگنجي الشافعي: ٣١٨ (ط ٣. دار احياء تراث اهل البيت(عليه السلام)).

٢٧- الكشف والبيان للثعلبي (مخطوط) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري) ٩/ ١٣٧

٢٨- اسد الغابة للجزري: ٤/ ١٠١ (ط. دار احياء التراث العربي).

٢٩- مجمع الزوائد للهيثمي: ٩/ ١٣٧ ح ١٤٦٤٠ (ط. دار الفكر - بيروت).

٣٠- الشجري؛ الجرجاني،) يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني)ترتيب الأمالي الخميسية، تحقيق : محمد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣١- الطوسي؛ أبو جعفر محمد بن الحسن (أمالي الطوسي) تحقيق مؤسسو البعثة، دار الثقافة -قم، ط١ (١٤١٤ هـ).

٣٢- ارجح المطالب للامرتسري، (ط. لاهور) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري: ٦/ ٢٥١).

٣٤- نشر العلمين للسيوطي، ط. حيدر آباد الدكن، (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري:١٣/ ٢٦٦).

٣٥- الشهيد الأول، أبو عبد الله محمد بن مكي العاملي الجزيني (الدرة الباهرة من الأصداف الطاهرة) تحقيق داود الصابري مشهد ط١، (١٣٦٥ هـ).

٣٦- البيان والتبيين: ٢/ ٣٥ (ط ٢. دار ومكتبة الهلال، بيروت) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري):٩/ ٤٧٦.

٣٧- الشامي، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (الترغيب والترهيب من الحديث الشريف) تحقيق مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث- بيروت، ط٣، (١٣٨٨ هـ).

٣٨- التذكرة لابن الجوزي: ٣٧٤ (ط. الغري) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري: ١٢/ ٤٥٤).

٣٩- اهل البيت لتوفيق ابو علم: ص ١١٥ (ط. السعادة بالقاهرة) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري):١٩/ ٤.

٤٠- مقتل الحسين(عليه السلام)للخوارزمي: ص ١٠١ ح ٢٥ (ط ١. انوار الهدى قم المقدسة).

٤١- الشافعي، كمال الدين محمد بن طلحة، (مطالب السؤول في مناقب آل الرسول) النسخة المخطوطة في مكتبة آية الله المرعشي- قم.

٤٢-ابن كثير الدمشقي؛ اسماعيل بن عمر القرشي،(البداية والنهاية)، ط. دار عالم الكتب، بيروت- ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٣- الطبرسي؛ أبو علي الفضل (مشكاة الأنوار في غرر الأخيار)، دار الكتب الإسلامية- طهران ط١ (١٣٨٥ هـ).

٤٤- الشريف الرضي، أبو الحسن محمد أبو الحسين بن موسى الموسوي (نهج البلاغة) تحقيق كاظم المحمدي ومحمد الدمشقي- انتشارات الإمام علي (عليه السلام)- قم، الطبعة الثانية (١٣٦٩ هـ).

٤٥- جوامع السياسة الالهية لابن تيمية، (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري: ٨/)٥٤٦).

٤٦- الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي (المجازات النبوية) تحقيق طه محمد الزيني-مكتبة بصيرتي- قم.

٤٧- السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (الدر المنثور في التفسير المأثور)، دار الفكر- بيروت ط١/ (١٤١٤ هـ).

٤٨- السبزواري؛ محمد بن محمد الشعيري (جامع الأخبار) أو معارج اليقين في أصول الدين، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت (عليه السلام)- قم ط١ (١٤١٣ هـ).

٤٩- البيهقي؛ أبو بكر احمد بن الحسين بن علي (السنن الكبرى) تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ (١٤١٤ هـ).

٥٠- الرضا؛ علي بن موسى (عليه السلام)، (فقه الرضا، المنسوب إلى الإمام الرضا (عليه السلام))، تحقيق مؤسسة أهل البيت (عليه السلام) المؤتمر العالمي للإمام الرضا (عليه السلام) -مشهد ط١، (١٤٠٦ هـ).

٥١- الطوسي؛ أبو جعفر محمد بن الحين (اختيار معرفة الرجال- رجال الكشي)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مؤسسة أهل البيت (عليه السلام)- قم، ط١،

(١٤٠٤ هـ).

٥٢- الطبرسي؛ أبو علي الفضل بن الحسن (مجمع البيان في تفسير القرآن)، تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، وفضل الله اليزدي الطبطبائي، دار المعرفة- بيروت، ط٢، (١٤٠٨ هـ).

٥٣- الراوندي؛ قطب الدين، أبو الحسين عيد بن عبد الله (قصص الأنبياء) تحقيق غلام رضا عرفانيان- مشهد، (١٣٠٩ هـ).

٥٤- الراوندي؛ قطب الدين أبو الحسين سعيد بن عبد الله (الدعوات)، تحقيق ونشر مؤسسة المهدي (عج) ط١ (١٤٠٧ هـ).

٥٥- الراوندي، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن عبد الله (الحرائج والجرائح) تحقيق ونشر، مؤسسة الإمام المهدي (عج)- قم ط١ (١٤٠٩ هـ).

٥٦- الراوندي، فضل الله بن علي الحسيني (نوادر الراوندي)، المطبعة الحيدرية- النجف الأشرف، ط١، (١٣٧٠ هـ).

٥٧- الثعلبي؛ أحمد أبو إسحاق الثعلبي، (الكشف والبيان (تفسير الثعلبي))، دار إحياء التراث العربي سنة النشر: ١٤٢٢ – ٢٠٠٢.

٥٨- الديلمي، أبو محمد الحسن بن أبي الحسن (أعلام الدين في صفات المؤمنين) تحقيق ونشر، مؤسسة ل البيت (صلى الله عليه وآله وسلم) -قم ط٢ (١٤١٤ هـ)

٥٩- الجامع الصغير لجلال الدين السيوطي (ط. مصطفى محمد بمصر) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري):

٦٠- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (سنن ابن ماجة) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث- بيروت، ط١ (١٤١٤ هـ).

٦١- الحويزي؛ عبد علي بن جمعة العروسي، (تفسير نور الثقلين) تحقيق السيد هاشم

الرسولي المحلاتي، المطبعة العلمية، قم.

٦٢- الحلي؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إدريس (النوادر مستطرفات السرائر)، تحقيق نشر، مؤسسة الإمام المهدي (عج) -قم ط١ (١٤٠٨ هـ).

٦٣- الحلي؛ أبو جعفر محمد بن منصور بن احمد بن إدريس (السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي) تحقيق نشر مؤسسة النشر الإسلامي- قم، ط٢ (١٤١٠ هـ).

٦٤- الطبرسي؛ أبو علي الفضل بن الحسن (أعلام الورى بأعلام الهدى) تحقيق علي أكبر الغفاري، دار المعرفة- بيروت، ط١ (١٣٩٩ هـ).

٦٥- الطريحي؛ فخر الدين (مجمع البحرين) تحقيق احمد الحسيني، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية- طهران، ط٢، (١٤٠٨ هـ).

٦٦- الحر العاملي؛ محمد بن الحسن، (وسائل الشيعة) طبع بيروت- ١٣٩١هـ

٦٧- ابن قتيبة؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (عيون الأخبار)، ط. دار الكتب المصرية، (تصوير: دار الكتاب العربي(سنة النشر-١٣٤٣هـ.

٦٨- التميمي، عبد الواحد لامدي (غرر الحكم ودرر الكلم) تحقيق، مير سيد جلال الدين محدث الأرجوي- جامعة طهران، ط٣ (١٣٦٠ هـ).

٦٩- البيهقي؛ أبو بكر احمد بن الحسين (شعب الإيمان) تحقيق أبو هاجر محمد العبد ابن بسيني زغلول، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١ (١٤١٠ هـ).

٧٠- البيهقي؛ أبو بكر احمد بن الحسين بن علي (السنن الكبرى) تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ (١٤١٤ هـ).

٧١- النسائي ؛ ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب،(خصائص امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه) طُبع بمطبعة التقدّم بجوار القطب الدردير ـ بمصر ـ سنة ١٣١٩ هـ.الناشر في إيران؛ (منشورات مكتبة الصدر ـ طهران (أُوفسيت)).

٧٢- البرقي، أبو جعفر احمد بن محمد بن خالد (المحاسن) تحقيق مهدي الرجائي، المجمع أبو بكر أحمد بن علي (تاريخ بغداد ا مدينة السلام) المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٧٣- الانطاكي؛ محمد مرعي امين، (لماذا اخترت مذهب اهل البيت عليهم السلام)، ط،مؤسسة تحقيقات ونشر معارف اهل البيت عليهم السلام، ايران.

٧٤- الابشيهي؛ شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح،(المستطرف في كل فن مستظرف دار، ط٢، الكتب العلمية، بيروت – ١٩٨٦.

٧٥- ابن حجر؛ العسقلاني، (لسان الميزان)، طبع. حيدر آباد (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري)

٧٦- ابن عساكر الدمشقي، أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله (تاريخ دمشق) تحقيق علي البشري، دارا لفكر -بيروت ط١ (١٤١٥ هـ).

٧٧- أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (تاريخ اليعقوبي) دار صادر- بيروت- ب.ت.

٧٨- الخوارزمي؛ الموفق بن احمد بن محمد المكي(المناقب) تحقيق: مالك المحمودي الناشر: مؤسسة النشر الاسلامية الطبعة: الثانية، قم المقدسة- ١٤١١هـ.

٧٩- أبو حنيفة، النعمان بن محمد بن منصور بن احمد بن حيون التميمي المغربي (دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام القضايا والأحكام) دار المعارف – مصر، ط٢، (١٣٨٩ هـ).

٨٠- الطبرسي؛ أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب (الاحتجاج على أصل اللجاج)، تحقيق إبراهيم البهادري ومحمد هادي، دار الأسوة- طهران، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ).

٨١- ابن هلال الثقفي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (الغارات) تحقيق جلال الدين المحدث- طهران ط١ (١٣٩٥).

٨٢- ابن منظور؛ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم،(لسان العرب) دار صادر، سنة النشر: ٢٠٠٣م.

٨٣- ابن همام، أبو علي محمد بن همام الإسكافي (التمحيص) تحقيق نشر مدرسة الإمام المهدي (عج) -قم، ط١ (١٤٠٤ هـ).

٨٤- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (سيرة ابن هشام (السيرة النبوية))، تحقيق مصطفى سقا إبراهيم الأنباري، مكتبة المصطفى - قم، ط١ (١٣٥٥ هـ).

٨٥- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (لسان العرب) دار صادر- بيروت- ط١ (١٤١٠ هـ).

٨٦- الدهلوي أمان الله٠(تجهيز الجيش) (مخطوط)، (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري: ٥/ ٥٦.).

٨٧- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (سنن ابن ماجة) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث- بيروت، ط١ (١٤١٤ هـ).

٨٨- ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر البصري الدمشقي (نهاية البداية والنهاية في الفتن والملاحم) تحقيق الشيخ محمد فهيم أبو عبيه، مكتب النصر الحديث، الرياض، ط١ (١٩٦٨م).

٨٩- السيوطي؛ ابو الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن ابي بكر، (الخصائص الكبرى)،نشر وتوزيع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٩٠- ابن المغازلي؛ علي بن محمد بن الطيب بن ابي يعلى، (مناقب امير المؤمنين علي بن

ابي طالب)، طبع دار مكتبة الحياة بيروت لبنان.

٩١- ابن عساكر الدمشقي، علي بن الحسين بن هبة الله (تاريخ دمشق) ترجمة الإمام علي) تحقيق محمد باقر المحمودي، دار التعارف - بيروت ط١ (١٣٩٥ هـ).

٩٢- ابن عساكر الدمشقي، أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله (تاريخ دمشق) تحقيق علي البشري، دارا لفكر -بيروت ط١ (١٤١٥ هـ).

٩٣- ابن طاووس، أبو القاسم علي بن موسى الحلي (مهج الدعوات ومنهج العبادات)، دائرة الذخائر - قم، ط١ (١٤٠٦ هـ).

٩٤- ابن الرازي؛ أبو محمد جعفر بن احمد بن علي القمي (جامع الأحاديث) تحقيق السيد محمد الحسيني النيسابوري، الحضرة الرضوية المقدسة -مشهد، ط١ (١٤١٣ هـ).

٩٥- الطرابلسي؛ أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (كنز الفوائد) إعداد عبد الله نعمة، دار الذخائر- قم ط١، (١٤١٠ هـ).

٩٦- ابن طاووس، أبو القاسم علي بن موسى الحلي (الملاحم والفتن)، مؤسسة الأعلمي- بيروت، ط١، (١٤٠٨ هـ).

٩٧- إبن حمويه؛ إبراهيم بن محمد بن ابي بكر(درر السمطين) (مخطوط) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري: ٤ / ٩٣).

٩٨- ابن طاووس الحسيني، أبو القاسم رضي الدين علي (كشف المحجة لثمرة المهجة) تحقيق محمد الحوت- مكتبة الإعلام الإسلامي- قم- ط١ (١٤١٢ هـ).

٩٩- ابن طاووس، أبو القاسم علي بن موسى الحلي (فتح الأبواب) تحقيق حامد الخفاف مؤسسة أهل البيت (صلى الله عليه وآله وسلم)- قم، ط١(١٤٠٩ هـ).

١٠٠- ابن طاووس؛ أبو القاسم علي بن موسى الحلي (سعد السعود)، مكتبة

الرضي- قم، ط١ (١٣٦٣ هـ).

١٠١- البغدادي؛ الحافظ ابو بكر، (تاريخ بغداد)؛(ط. دار الكتب العلمية بيروت)،

١٠٢- ابن طاووس؛ أبو القاسم علي بن موسى الحلي (الدروع الواقية) تحقيق نشر مؤسسة آل البيت (صلى الله عليه وآله وسلم)- قم ط١ (١٤١٤ هـ)

١٠٣- الخلوتي؛ الجراحي المردي حسام الدين، (آل محمد) نسخة من مكتبة السيد الاشكوري بقم. (آل محمّد كتاب جمع فيه المؤلف(٢٣٣٧) حديثا عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه وفي آله عليهم السلام، وهناك نسخة مصوّرة عن نسخة الأصل بخط المؤلّف، وهو كتاب كبير. طبعته مكتبة المفيد في بيروت سنة ١٤١٥).

١٠٤- ابن طاووس؛ أبو القاسم علي بن موسى الحلي (إقبال الأعمال) تحقيق جواد القيومي مكتب الإعلام الإسلامي - قم، ط١ (١٤١٤ هـ).

١٠٥- ابن عساكر؛ ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، (تاريخ مدينة دمشق) تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر-١٤١٥هـ.

١٠٦- الاهوازي؛ أبو محمد الحسين بن سعيد الكوفي (الزهد)، تحقيق غلام رضا عرفانيان - قم، ط٢ (١٤٠٢ هـ).

١٠٧- الشافعي؛ المقدسي شهاب الدين ابو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم، (عقد الدرر في اخبار المنتظر)،ط ١. انتشارات مسجد جمكران، قم المقدسة،ايران.

١٠٨- ألأميني؛ أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه التبريزي (كامل الزيارات) المطبعة الرضوية، النجف الأشرف، ط١ (١٣٥٦ هـ).

١٠٩- الأصبهاني، محمد باقر الخوانساري (روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات) إعداد أسد الله إسماعيليان- قم، ط١ (١٣٩٠).

١١٠- الأصبهاني؛ أبو نعيم، أحمد بن عبد الله (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء) دار الكتاب العربي - بيروت، ط٢ (١٣٨٧ هـ).

١١١- الطباطبائي؛ محمد حسين (الميزان في تفسير القرآن) إسماعيليان- قم- ط٢ (١٣٩٣ هـ).

١١٢- ابن أبي الحديد؛ عز الدين عبد الحميد بن محمد المعتزلي (شرح نهج البلاغة) تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث -بيروت- ط٢ (١٣٨٧ هـ).

١١٣- الأسدي؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلي (عدة الداعي ونجاة الساعي)، أحمد موحدي، مكتبة وحداني - طهران.

١١٤- ابن شهرآشوب؛ المازندراني، رشيد الدين محمد بن علي (مناقب آل أبي طالب) المطبعة العلمية- قم.

١١٥- ابن شعبة؛ أبو محمد الحسن بن علي الحراني (تحف العقول عن آل الرسول)، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي- قم، ط٢ (١٤٠٤ هـ).

١١٦- ابن فرخ؛ أبو جعفر محمد بن الحسن الصفار القمي، (بصائر الدرجات)، مكتبة آية الله المرعشي- قم، ط١/ (١٤٠٤ هـ).

١١٧- ابن الرازي؛ أبو محمد جعفر بن احمد بن علي القمي (جامع الأحاديث) تحقيق السيد محمد الحسيني النيسابوري، الحضرة الرضوية المقدسة -مشهد، ط١ (١٤١٣ هـ).

١١٨- ابن الأشعث؛ أبو الحسن محمد بن محمد الكوفي (الجعفريات) أو (الأشعثيات)، مكتبة نينوى- طهران- طبع في ضمن قرب الإسناد.

١١٩- الهيثمي؛ ابو الحسن علي بن ابي بكر بن سليمان نور الدين(مجمع الفوائد ومنبع الزوائد)، طبع دار المامون للتراث

١٢٠- ابن أبي فراس، ورّام أبو الحسين (تنبيه الخواطر ونزهة النواظر)، دار التعارف ودار صعب، بيروت.

١٢١- احمد بن حنبل، (فضائل الصحابة)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، طبع جامعة ام القرى، السعودية-١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.

١٢٢- الجزري؛ مجد الدين الشيباني الموصلي، (المختار من مناقب الاخيار)، دار زايد للنشر والتوزيع.

١٢٤- المختار لمجد الدين الجزري، (مخطوط) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري).

١٢٤- ابن أبي الحديد؛ عز الدين عبد الحميد بن محمد المعتزلي (شرح نهج البلاغة) تحقيق؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث -بيروت- ط٢ (١٣٨٧ هـ).

١٢٥- المناقب المرتضوية للمولى محمد صالح الكشفي الحنفي الترمذي: (ط. بمبئي) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري): ٥/ ٧.

١٢٦- ابن أبي جمهور؛ محمد بن علي إبراهيم الإحسائي (عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية)، تحقيق مجتبى العراقي، مطبعة سيد الشهداء (عليه السلام) - قم - ط١ (١٤٠٣ هـ)

١٢٧- الصدوق؛ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (معاني الأخبار) تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي- قم، ط١ (١٣٦١ هـ).

١٢٨- ابنا بسطام النيسابوريان (طب الأئمة (عليه السلام)) تحقيق محسن عقيل، دار المحجة البيضاء - بيروت ط١ (١٤١٤ هـ)

١٢٩- حمادي؛ عمار: (الأسس الثقافية للغرب؛ جولة في مراحل تكون الثقافة الغربية) ط١، دار الهادي، بيروت- ١٤٢٥هـ، ١- الآلوسي، أبو الفضل ١٣٠شهاب

الدين السيد محمود (روح المعاني في تفسير القرآن) دار إحياء التراث - بيروت - ط٤ (١٤٠٥هـ).

١٣٠ - النعماني؛ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (الغيبة) تحقيق، علي أكبر الغفاري مكتبة الصدوق -طهران.

١٣١ - النسائي؛ أبو عبد الله أحمد بن شعيب (سنن النسائي) دار المعرفة- بيروت- ط٣، (١٤١٤ هـ).

١٣٢ - الذّهبي؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(سير أعلام النبلاء)،بيروت ـ مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة ـ ١٤١٣ هـ

١٣٣ - الاصفهاني؛ الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله، (حلية الاولياء وطبقات الاصفياء)، بيروت ـ دار الكتب العلمية.

١٣٤ - الحسكاني؛ عبد الله بن عبد الله بن أحمد المعروف (شواهد التنزيل لقواعد التفضيل) مجمع إحياء الثقافة الاسلامية الطبعة الاولى ١٤١١ هـ

١٣٥ - الحرّاني؛ أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحلبي(تحف العقول عن آل الرسول)، طبع إيران ١٣٧٩ هـ.

١٣٦ - البخدشي؛ الميرزا محمد بن رستم بن قباد الحارثي (مفتاح النجا في مناقب آل العبا) (مخطوط) (عنه احقاق الحق وازهاق الباطل للتستري)(النسخة الاصلية مصنفة في لاهور عام ١١٢٤هـ).

١٣٧ - النووي؛ يحي بن شرف محي الدين أبو زكريا (حلية الأبرار وشعار الأخيار)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح - دمشق- ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

١٣٨ - الاربلي؛ ابو الحسن علي بن عيسى بن ابي الفتح، (كشف الغمة في معرفة الأئمة)،، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان الطبعة: الثانية

- ١٩٨٥م.

١٣٩ - المتقي؛ الهندي علي بن حسام الدين، (كنز العمال في الاقوال والافعال)/ ط١، الرسالة، بيروت- ١٩٨٩م.

١٤٠- مسلم؛ ابي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(صحيح مسلم) دار الكتب العلمية -بيروت لبنان.

١٤١- ابن ماجة: ابي عبد الله محمد بن يزيد القوزيني: سنن ابن ماجه دار السلام للتوزيع والنشر - الرياض

١٤٢- ابو داوود، سليمان بن الاشعث السجستاني؛ (سنن ابي داود) دار الكتب العلمية - لبنان بيروت

١٤٣- النسائي؛ ابو عبد الرحمن احمد بنشعيب بن علي النسائيدار السلام للنشر والتوزيع - الرياض.

١٤٤- احمد بن حنبل ؛ (المسند)، دار الحديث - القاهرة

١٤٥- البخاري ؛ ابي عبد الله محمد بن اسماعيل بنابراهيم الجعفي (صحيح البخاري) وهو المسند الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول الله صلى الله عليه واله وسنته وايامه - مؤسسة الرسالة ناشرون- الموسوعة الحديثية.

١٤٦- الدار قطني؛ علي بن عمر (سنن الدار قطني)تحقيق شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٤٧- خالد محمد خالد، (ابناء الرسول في كربلاء) دار المقطم للنشر والتوزيع، القاهرة- ١٩٩٥.

١٤٨- الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني: (دلائل النبوة)، دار الباز - مكة المكرمة ١٩٧٧ م).

ملامح المذهب الاقتصادي الاسلامي

في عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك بن الحارث الاشتر (رحمه الله) واليه على مصر

أ.م.د. طالب حسين فارس

جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

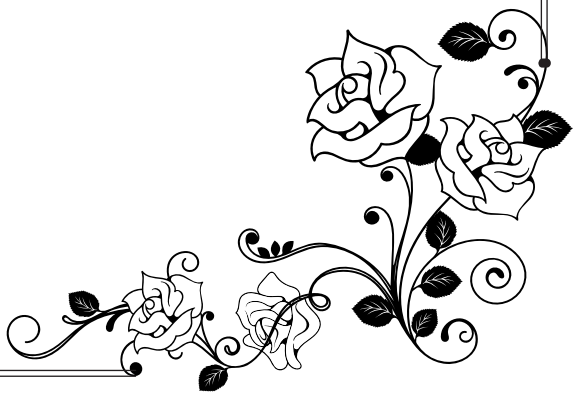

المقدمة:

تتزايد الحاجة في كل يوم الى معرفة أدق وأعمق و أصدق للصورة النظرية الكاملة للمذهب الاقتصادي الاسلامي ومن منابعه الاصيلة و الاساسية والمتمثلة بالنصوص الاسلامية ألأم (الكتاب و السنة) ثم النصوص الصادرة في ضوئهما مثل النصوص الواردة عن الامام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة، ومن أشمل النصوص للصورة الاسلامية عن المذهب الاقتصادي الاسلامي التي وردت في نهج البلاغة هو؛ عهد الامام عليع الى مالك بن الحارث الاشتر واليه على مصر، فقد أحتوى العهد على ملامح لصورة متكاملة للمذهبية الاسلامية في ابعادها الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و الاخلاقية و العقائدية وغيرها، وقد صبت في قالب واحد متكامل يعبر عن المخطط الاسلامي العام لبناء المجتمع الصالح، على أسس الرؤية الكونية الاسلامية والغايات العليا تعبر عنها و نظرية العدالة المتولدة منها، ومن أهم ميزات صورة المذهب الاقتصادي الاسلامي التي تضمنها العهد هي أولا: حالة الترابط بين البعد النظري و العملي في صورة واحدة مما يجعل العهد عينة مثالية للنصوص التي تصلح أن تكون مادة متكاملة لأستخلاص المفردات النظرية التي تبنى منها عناصر المذهب الاقتصادي الاسلامي، ثانياً: كما أن هنالك ميزة أخرى هي السياق الترابطي بين البعد الاقتصادي مع الابعاد الاخرى مما يسمح لعملية البحث العلمي ممارسة استخلاص الصورة النظرية في عملية تجريد نظري غنية بالجذور المرتبطة بالموضوع قيد البحث و في ذات الوقت تعطي مرونة التعامل حلقات الترابط الضرورية بحكم طبيعة الموضوع وغايات البحث و أهدافه.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل العلمي التالي: ما هي ملامح المذهب الاقتصادي الاسلامي في عهد الامام علي ع الى مالك بن الحارث الاشتر واليه على مصر ذلك النص الاسلامي الذي تميز بخصائص المادة العلمية الغنية بالمفردات النظرية اللازمة لتوصيف الملامح الاساسية للمذهب الاقتصادي الاسلامي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية تتمثل ؛ عهد الامام علي ع الى مالك بن الحارث الاشتر واليه على مصر هو مادة علمية غنية بالمفردات النظرية اللازمة لتوصيف الملامح الاساسية للمذهب الاقتصادي الاسلامي لما تميز به من شمول وتكامل في بناء أستراتيجية المذهبية الاسلامية الشاملة في بناء المجتمع الصالح.

هدف البحث:

يهدف البحث الى أستخلاص توصيف نظري لملامح المذهب الاقتصادي الاسلامي كما يقدمها عهد الامام علي ع الى مالك بن الحارث الاشتر واليه على مصر بوصفه نص أسلامي غني بملامح هذه الصورة، للوصول أفضل صياغة علمية في توظيف النص قيد البحث في أغناء الرصيد العلمي المتنامي في مجال المذهب الاقتصادي الاسلامي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج التكاملي في البحث العلمي الذي يجمع بين الاستنباط و الاستقراء من خلال تحليل موضوعي للنص في سياق أستقراء المفردات النظرية المستهدفة و توحيدها في دائرة الموضوع قيد البحث ثم نظم المفردات المستخلصة في قالب نظري واحد يمثل الصورة النظرية المستهدفة للمذهب الاقتصادي الاسلامي.

هيكل البحث:

وفقا لمتطلبات الاجابة عن الاسئلة التي تطرحها مشكلة البحث و البرهنة على فرضية البحث تم تقسيم هيكل البحث الى ثلاثة مباحث ؛ أختص الاول بالاطار المنهجي لتوظيف النصوص في البحث العلمي في الفكر الاقتصادي الاسلامي فيما تناول الثاني متضمنات العهد من المفردات البنائية لنظرية العدالة و الفلسفة العامة للمذهب الاقتصادي الاسلامي ثم بحث الثالث متضمنات العهد من مفردات الهيكل النظري للمذهب الاقتصادي الاسلامي .

المبحث الأول

الاطار المنهجي لتوظيف النصوص في البحث العلمي في الفكر الاقتصادي الاسلامي

تمهيد:

في هذا المبحث سنتناول منهجية توظيف النصوص في البحث العلمي في الفكر الاقتصادي الاسلامي من زاوية استكشاف أطار التحليل الملائم لتوظيف مضامين النص قيد البحث في التوصل الى استخلاص توصيف نظري لملامح المذهب الاقتصادي الاسلامي كما يقدمها عهد الامام علي ع الى مالك بن الحارث الاشتر واليه على مصر بوصفه نص إسلامي غني بملامح هذه الصورة، للوصول أفضل صياغة علمية في توظيف النص قيد البحث في إغناء الرصيد العلمي المتنامي في مجال المذهب الاقتصادي الاسلامي.

أولا: الاهمية العلمية لنصوص عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك بن الحارث الاشتر واليه على مصر:

عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك الاشتر هو العنوان الذي اشتهر لرسالة الامام علي (عليه السلام) الى الصحابي مالك الاشتر «رض» عندما ولاه حكم مصر عام هـ، وقد حضيت هذه الرسالة بأهتمام الرواة واهل التواريخ و السير الى الحد الذي يجعلها غنية عن ذكر السند[1] وبحث قوته او ضعفه، وقد استمر الاهتمام بها في كل مراحل تطور الفكر الاسلامي وصولا الى الفكر الحديث و المعاصر فقد تناولتها اقلام العلماء و الباحثين بالشرح و التحليل حتى تكون في الرصيد المعرفي الاسلامي المقدار الكبير والمتنامي من الفهم العلمي لمضامين نصوص العهد ومحاولات توظيف دلالات هذا الفهم في تقديم مقاربات متجدده لحقائق الاسلام و رؤيته في الموضوعات المختلفة وخصوصا في الموضوعات المتعلقة بالدولة ووظائفها الاجتماعية و الاقتصادية، و تزداد أهمية العهد مع تزايد الحاجة الى النصوص التي تخدم تجديد الفكر الاسلامي في هذه الابعاد المختلفة.

في ضوء ذلك جاءت القيمة العلمية الكبيرة التي يحظى بعا عهد الامام علي ع الى مالك بن الحارث الاشتر واليه على مصر بوصفه نص إسلامي غني بملامح الصورة النظرية الكاملة للمذهبية ا الاسلامية ومن منابعها الاصيلة و الاساسية والمتمثلة بالنصوص الاسلامية ألأم (الكتاب و السنة) ثم النصوص الصادرة في ضوئهما مثل النصوص الواردة عن الامام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة، ومن أشمل النصوص للصورة الاسلامية عن المذهب الاقتصادي الاسلامي التي وردت في نهج البلاغة هو؛ عهد الامام علي ع الى مالك بن الحارث الاشتر واليه على مصر، فقد أحتوى العهد على ملامح الصورة المتكاملة للمذهبية الاسلامية في ابعادها

الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و الاخلاقية و العقائدية وغيرها، وقد صبت في قالب واحد متكامل يعبر عن المخطط الاسلامي العام لبناء المجتمع الصالح، على أسس الرؤية الكونية الاسلامية والغايات العليا تعبر عنها و نظرية العدالة المتولدة منها، ومن أهم ميزات صورة المذهب الاقتصادي الاسلامي التي تضمنها العهد هي أولا: حالة الترابط بين البعد النظري و العملي في صورة واحدة مما يجعل العهد عينة مثالية للنصوص التي تصلح أن تكون مادة متكاملة لاستخلاص المفردات النظرية التي تبنى منها عناصر المذهب الاقتصادي الاسلامي، ثانياً: كما أن هنالك ميزة أخرى هي السياق الترابطي بين البعد الاقتصادي مع الابعاد الاخرى مما يسمح لعملية البحث العلمي ممارسة استخلاص الصورة النظرية في عملية تجريد نظري غنية بالجذور المرتبطة بالموضوع قيد البحث و في ذات الوقت تعطي مرونة التعامل حلقات الترابط الضرورية بحكم طبيعة الموضوع وغايات البحث و أهدافه.

ثانيا: مؤشرات صورة الاقتصاد الاسلامي في النصوص الاسلامية.

تتضمن النصوص الاسلامية مجموعة من المؤشرات الاساسية الدالة على ملامح الصورة الكاملة للاقتصاد الاسلامي وهي تمثل مداخل لتصنيف مضامين النص المدروس وتبويب دلالاتها بما يخدم عملية توظيف متضمنات النص لاستكشاف ما يكتنزه من مفردات الصورة النظرية لحقائق الفكر الاقتصادي الاسلامي.

ومن أهم هذه المؤشرات التالي[٢]:

(١) اتجاه روح التشريع: يمثل أتجاه روح التشريع المؤشر المهم من بين المؤشرات الاساسية الدالة على ملامح الصورة الكاملة للاقتصاد الاسلامي وهو يعني: ان يقدم لنا النص ما تتضمنه الشريعة من أحكام تتجة بطبيعتها نحو هدف مشترك،

يؤكد عليه الشارع كونه يعبر عن فلسفة التشريع التي تنعكس في فلسفة المذهب الاقتصادي الإسلامي، و ان هذا الهدف يعد مؤشرا ثابتا، لأجل الحفاظ عليه لابد من صياغة جملة من العناصر المتحركة وفي حدود صلاحيات سلطة التشريع،وبما يحقق هذا الهدف التشريعي، و من الشواهد على ذلك النصوص التي تناولت حرمة الربا التي تعد من العناصر الثابتة في الاقتصاد الإسلامي التي تضمنت هدف مشترك تمثل بعدم سماح الإسلام لراس المال النقدي، بالحصول على العائد المضمون في النشاط الاستثماري.

ومن أمثلة ذلك أيضا النصوص التي عبرت عن موقف الإسلام السلبي من ظاهرة (الحمي) أي اكتساب الحق في مصدر طبيعي على أساس الحيازة ومجرد السيطرة – بدون أحياء – استنادا إلى قوله (صلى الله عليه واله وسلم) ((لا حمي إلا لله ولرسوله))[٣]، فلا يكتسب حق خاص في مصادر الثروة بدون عمل، أي ما فيه (منفعة بلا نفقة)[٤].

ومثال آخر، هو أتجاه النصوص في مسألة رفع اليد عن المصدر الطبيعي (مثل الأرض) بعد تعطل النشاط الاستثماري و ضرورة أعادة استثماره بشكل امثل كما في قوله (صلى الله عليه واله وسلم) ((عادي الأرض لله و لرسوله ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لمحتجز حق بعد ثلاث))[٥] ذلك لأن ((التحجير لا يفضي للملكية إنما الإحياء الفعلي هو الذي يمنح الشخص هذا الحق))[٦].

(٢) الهدف المنصوص لحكم ثابت: يقصد بهذا المؤشر ان النص قد يكشف عن الهدف المحدد لحكم معين في التشريع الإسلامي لذلك يكون هذا الهدف بمثابة دالة في ملئ الجانب المتحرك في المذهب الاقتصادي الإسلامي، ووفق صيغ تشريعيه ملائمة، وهو من وظائف الدولة، بقيد الظروف والشروط الموضوعية للمرحلة

الاقتصادية. ومثال ذلك النص القرآني الآتي ﴿**مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾[٧] والنص القرآني يكتنز إشارة إلى هدف أساس، يجب ان توجه الدولة مصارف الفي لتحقيقه والمتمثل بالتوازن الإجتماعي أي عدم تركز المال بيد طبقة محدودة (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)[٨] لذا ؛ يعتبر هذا الهدف مؤشرا ثابتا للعناصر المتحركة، وخصوصا ما يتعلق بإشباع الحاجات المشروعة للمجتمع، وبما يكفل التوازن الإجتماعي فيه[٩].

(٣) القيم الإجتماعية التي أكد الإسلام على الاهتمام بها: تعد القيم من عناصر المذهبية الاسلامية الاصيلة بحكم طبيعة الرؤية الكونية الاسلامية لذلك تقدم النصوص الإسلامية منظومة القيم التي يريد الإسلام تشييد بنائه الإجتماعي على أساسها، مثل المساواة والاخوة والعدالة والقسط وغيرها، وهي مصدرا أساساً للاستنباط صيغ تشريعية، تفي بمتطلبات تطور الحياة الاقتصادية والإجتماعية، وتمكن الدولة من ملئ منطقة الفراغ في المذهب الاقتصادي الإسلامي ووفق الأهداف العامة له.

(٤) اتجاه العناصر المتحركة في عصر الرسالة: في ضوء الحالة الاقتصادية لمجتمع الرسالة أو العصر الاسلامي الأول، تعد الإجراءات والمواقف من مفردات الحياة الاقتصادية، التي أمر بها الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) بصفته ولي الأمر الذي يؤدي وظيفة بمليء منطقة الفراغ، في حدود ظروف المرحلة، ويعد هذا المنهج النبوي في مليء منطقة الفراغ هو النموذج الأكمل والتام، وكذلك يعد من المؤشرات العامة التي تصاغ في ضوئها أحكام منطقة الفراغ في أي مرحلة زمنية من قبل الدولة الإسلامية، ومن أمثلة ذلك، ما جاء عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من النهي

عن أحتكار موارد مثل الماء والكلأ، فقد روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) انه قال ((قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بين أهل المدينة في مشارب النخل. انه لا يمنع فضل ماء أو كلأ))[١٠] وهذا النهي عن تحريم ممارسة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بوصفه ولي الأمر نظراً لحاجة مجتمع المدينة إلى الثروة الزراعية والحيوانية التي تمثل مصادر الحاجات الاساسية في الاقتصاد في تلك المرحلة.

(٥) الأهداف التي حُددت للدولة في الإسلام: تعد الأهداف العامة للمذهب الاقتصادي الإسلامي والأهداف المحددة للدولة الاسلامية من المؤشرات الأساسية في استخلاص العناصر المتحركة ومن أهمهذا الاهداف التوازن الاقتصادي والضمان الإجتماعي، والأهداف العامة للمذهب الاقتصادي الإسلامي.

(٦) المفاهيم الأساسية: تؤدي المفاهيم دورا كبيرا في تحديد الموقف من المقولات المذهبية في الإسلام، مثلا مفهوم الإسلام عن الملكية يرتبط بمفهوم الاستخلاف الإجتماعي والفردي أذ عد الإسلام الملكية الخاصة أسلوباً يحقق ضمنه الفرد متطلبات الخلافة، من استثمار المال وحمايته وإنفاقه في مصالح الفرد والجماعة، وبالتالي يتحدد مفهوم الملكية بكونها عملية يمارسها الفرد لحساب الجماعة ولحسابه ضمن الجماعة[١١] فهذا المفهوم يقوم بدو الإشعاع على بعض الأحكام، ويساندها في إصدار الموقف المذهبي من مقولة الملكية، وكذلك الحرية الاقتصادية.

لذلك تعد المفاهيم القاعدة التي ترتكز عليها العناصر المرنة في المذهب الاقتصادي الإسلامي، و الأضواء الكاشفة عن نوعية التشريعات الاقتصادية الملائمة لملا منطقة الفراغ[١٢].

ثالثاً: النص ومنهجية التنظير في الاقتصاد الاسلامي.

تعتمد منهجية التنظير في الاقتصاد الاسلامي على النص بوصفه المادة الاساسية التي تعمل المنهجية على تحليلها و الكشف عن ما تتضمنه من المفردات النظرية الداخلة في تكون صورة المذهب الاقتصادي الاسلامي، وتتخذ هذه المنهجية مسار خاص في التحليل و أستخراج المفردات و بناء المركبات النظرية، ووفقا لحركة تطور الفكر الاقتصادي الاسلامي فقد مرت هذه المنهجية بمراحل تطور عديده وواجهت أشكاليات مختلفة، وهنا وفي حدود هذا البحث نركز على الصورة المشتركة التكاملية لأبرز المساهمات العلمية في بناء منهجية التنظير في الاقتصاد الاسلامي، ووفق سياق النقاط التالية:

١. التعامل مع النص بوصفه مصدر مباشر للمفردات النظرية للمذهب الاقتصادي الاسلامي: وفق هذا المنهج يتم استنباط جوانب المذهب الاقتصادي الاسلامي من النص الاسلامي الذي يصرح بها بشكل مباشر، منفردا أو بضم مجموعة أخرى من النصوص تشترك بذات الدلالات التي تخدم الافصاح المباشر عن ذلك الجانب أو بعض مفرداته، ثم تجري عملية جمع النتائج وتنسيقها وأعادة صياغتها بشكل يتلائم مع حاجات البناء النظري للمذهب الاقتصادي الاسلامي[١٣].

٢. التعامل مع النص بناء علوي للمفردات النظرية للمذهب الاقتصادي الاسلامي: في هذا المنهج يتم استنباط جوانب المذهب الاقتصادي الاسلامي من النص الاسلامي الذي لا يصرح بها بشكل مباشر، من خلال توظيف النص بوصفه بناء علوي يرتكز على المذهب الاقتصادي ويستمد منه أتجاهاته، لذلك يكون من الممكن أكتشاف ملامح المذهب من خلال الدلالة النظرية

التي تقدمها النصوص التي تمثل البناء العلوي، مثل النصوص التي تضمنت الاحكام التي نظم بها الاسلام العقود والحقوق أو ما يعرف بالقانون المدني الاسلامي وكذلك الحال بالنسبة للنظام المالي الاسلامي[١٤].

٣. التركيب بين المفردات المستنبطة للوصول للقاعدة العامة: بعد أن يتم أكتشاف المفردات النظرية للمذهب من خلال تحليل البناء العلوي، تأتي عملية التركيب بين المفردات المستنبطة لتكوين القاعدة العامة ومن خلال الربط بين القواعد العامة ذات الموضوع الواحد تنتج النظرية التي تمثل أحد مفاصل الهيكل النظري للمذهب مثل نظرية الانتاج أو التوزيع أو القيمة الخ[١٥].

٤. التميز بين المفاهيم و الاحكام في مضامين النص: المفهوم بوصفه تصور أسلامي يفسر ظاهرة كونية أو تشريعية أو أجتماعية وفق الفلسفة العامة للمذهبية الاسلامية، يكون لهذه المفاهيم وظيفة بنائية في عملية تكوين القواعد العامة للنظريات المذهبية، وتساهم المفاهيم في أضاءة مسار أشتقاق المفردات النظرية من نصوص الاحكام بوصفها أبنية علوية للمذهب[١٦].

٥. الموضوعية كشرط ضروري لنجاح المنهج: الموضوعية في عملية اكتشاف المذهب من النص تعني نفي الذاتية من خلال تجنب ظواهرها الاساسية وهي ؛ توظيف النص لتبرير واقع معين، و محاولة دمج النص الاسلامي في أطار فكري مغاير، أو تجريد النص من ظروفه وشروطه، أو أتخاذ موقف معين بصورة مسبقة تجاه النص[١٧].

٦. تجنب خداع الواقع التطبيقي: أن النصوص التي تحاكي نموذج تطبيقي سليم للمذهب الاقتصادي الاسلامي مثل النموذج التطبيقي لعصر النبوة و النموذج التطبيقي في عهد الامام علي ع، هذه النصوص لها قيمة كبيرة في

بيان صورة الاقتصاد الاسلامي بشرط ملاحظة خصوصية الواقع التطبيقي في كل مرحلة تاريخية وموقف النص من هذه الخصوصية لتجنب الوقوع في خداع الواقع التطبيقي اثناء عملية الاكتشاف[١٨].

٧. النص و الديناميكية في المذهب الاقتصادي الإسلامي.

يطلق مصطلح منطقة الفراغ على الجانب التشريعي المتغير و المرن الذي يعطي ديناميكية الاستجابة للواقع المتغير، ووفقا للاصول التشريعية فأن ولي الأمر(الدولة) تؤدي وظيفة تحديد الأحكام التي تحقق متطلبات الأهداف العامة للإقتصاد الإسلامي ومقتضياتها في كل زمان[١٩].

هذه المرونة التي يتمتع بها المذهب الاقتصادي في الإسلام، تجعله يستطيع أن يتكيف مع تطورات الحياة الاقتصادية، ويلائم الطبيعة الديناميكية للظروف الموضوعية في الحياة الاقتصادية.

ويكون الجانب الثابت من عناصر المذهب الاقتصادي الإسلامي بمثابة مؤشرات عامة تعتمد كأساس لتحديد العناصر المرنة والمتحركة التي تتطلبها طبيعة المرحلة الاقتصادية ومقتضياتها وعملية استنباط العناصر المتحركة من المؤشرات الإسلامية العامة تتطلب منهجية محددة لاستنباطها من النص ووفق الآتي[٢٠]:

(١) تحديد العناصر الثابتة والوقوف على مؤشراتها العامة.

(٢) استيعاب طبيعة المرحلة التاريخية ووقاعها وشروطها الاقتصادية، وتحديد الأهداف التي تحددها المؤشرات العامة ووسائل تحقيقها.

(٣) صياغة التشريعات المتعلقة بتلك العناصر المتحركة، وفي حدود الصلاحيات التشريعية للدولة الإسلامية.

المبحث الثاني: متضمنات العهد من المفردات البنائية لنظرية العدالة و الفلسفة العامة للمذهب الاقتصادي الاسلامي

أولا: الرؤية الكونية.

بوصف أن الرؤية الكونية هي التفسير الذي يؤمن به المجتمع للكون والحياة ؛ وفي ضوئها تتحدد الاجابات عن الاسئلة المركزية في موضوع الغايات العليا للنشاط الحياتي ويتحدد مفهوم المثل العليا و نوع علاقة الانسان بها بوصف الفردي أو الاجتماعي، كما يتحدد في ضوئها علاقة الانسان مع بني نوعه وكذلك مع المفردات المكونة للبيئة التي يعيش فيها (الطبيعة بمعناها الواسع)، هذه الابعاد التي تتحدد مضامينها في أطار الرؤية الكونية يتلخص الموقف فيها في مضمون الغاية العليا التي يجري في ضوئها صياغة نظرية العدالة بقواعدها التي تنظم ابعاد النشاط الحياتي وفق استراتيجية تخدم هذه الغاية العليا من خلال تلبية متطلبات الغايات الفرعية المنبثقة عن الغاية العليا، وفي ضوء قواعد نظرية العدالة العامة يجري تحديد القواعد الفرعية المنظمة لكل جانب من جوانب النشاط الحياتي العام في ابعاده الاساسية (الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و الثقافية... الخ)، والموقف في كل بعد يمثل ما يسمى بالمذهب ففي البعد الاقتصادي يتحدد المذهب الاقتصادي وفي البعد الاجتماعي يتحدد المذهب الاجتماعي وهكذا، والمذهب الاقتصادي بوصفه مجموعة القواعد الفرعية لنظرية العدالة في الجانب من النشاط الحياتي و التي تؤمن بناء استراتيجية تنظم النشاط الاقتصادي بما يخدم القواعد الفرعية في العدالة والتي تخدم بمجموعها الغاية العليا التي حددتها الرؤية الكونية، ولكي يأخذ المذهب فرصته للتطبيق في الواقع الموضوعي لابد أن تتجسد مضامينه النظرية بكامل بناءه النظري في مجموعة

من المؤسسات و العلاقات التي تضع مضامين استراتيجية المذهب موضع التطبيق وهذه المؤسسات و العلاقات وغيرها من المفردات هي ما تؤلف النظام الاقتصادي، وأن مستوى تجسيد مضامين المذهب الاقتصادي الذي تتكفل به مؤسسات النظام يتوقف على عدة عوامل تتوزع في جانبين ؛ الاول: المركب النظري للنظام الاقتصادي و هي مسألة تعكس كفاءة الرؤية الكونية و نظرية العدالة، و الجانب الثاني: حالة الواقع الموضوعي و ما يتيح من فرص ظهور المضامين الكاملة لاستراتيجية المذهب التي يناط بمؤسسات النظام الاقتصادي تمثيلها [٢١].

وفقا لما سبق فأن هناك أهمية كبيرة في أجلاء الموقف في الرؤية الكونية وفق الصياغة النظرية التي تخدم عملية التنظير للمذهب الاقتصادي، وفي حالة المذهب الاقتصادي الاسلامي تمثل النصوص القادرة أن تخدم هذا الجانب ذات أهمية بالغة في تحقيق مقاربات نظرية اعلى في هذا البعد الاساسي من ابعاد الفكر الاقتصادي الاسلامي، و من بين أهم هذه النصوص هو النص قيد البحث والذي سنحاول استكشاف المعطيات التي يقدمها في جانب توصيف الدين الاسلامي بوصفه الرؤية الكونية التي يؤمن بها المجتمع المسلم وتتصف بأعلى درجات الكفاءة والفاعلية من خلال الضمانات التي توفرت من خلال منابع تكوين هذه الرؤية الكونية و المصادر الدالة على مضامينها و التجارب الواقعية الكاشفة عن البعد الموضوعي لها[٢٢].

وفي التالي أهم الجوانب التي اضائها النص في موضوع الرؤية الكونية:

(١) الطابع العام للرؤية الكونية الاسلامية: في مواقع مختلفة من نصوص العهد اوضح الامام (عليه السلام) الطابع العام للرؤية الكونية الاسلامية وفي التالي تحليل لمضامين هذه الموارد في سياق النقاط التالي:

(أ) المسار العام للحركة نحو الغايات العليا: في قوله (عليه السلام) «أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللهِ، وَإِيثَارِ طَاعَتِهِ، وَاتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ: مِنْ فَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ، الَّتِي لاَ يَسْعَدُ أَحَدٌ إِلاَّ بِاتِّبَاعِهَا، وَلاَ يَشْقَى إِلاَّ مَعَ جُحُودِهَا وَإِضَاعَتِهَا، وَأَنْ يَنْصُرَ اللهَ سُبْحَانَهُ بِيَدِهِ وَقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، فَإِنَّهُ، جَلَّ اسْمُهُ، قَدْ تَكَفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ نَصَرَهُ، وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ»[٢٣] يبين النص أن «السعادة» وهي مقتضى التطور التكاملي تنتج عن تطبيق استراتيجية الدين في الواقع الموضوعي هذه الاستراتيجية التي تصوغها « السنن و الفرائض « بوصفها قواعد تنظم حركة التطور التكاملي صوب غايتها العليا، و أن ناتج تفاعل الفرد والمجتمع في البيئة التي تحكمها استراتيجية الدين سيكون « السعادة « وهي التعبير الاخلاقي عن بلوغ النظام الاجتماعي العام لغاياته في الرفاه العام، و خلاف ذلك يكون في اذا لم تطبق استراتيجية الدين و تم أبدالها بغيرها، فالنتيجة الحتمية هي عدم تحقق الغايات العليا للوجود الانساني لطبيعة التلازم بين هذه الغايات و الاستراتيجية المصممة لبلوغها.

وأن مفهوم «التقوى» الذي ينصرف الى الانضباط في تحمل المسؤولية، و كذلك مفهوم «الايثار في الطاعة» الذي يدل على وعي عميق لمحتوى موضوع المسؤولية، كذلك مفهوم «النصرة» الذي ينصرف الى الدفاع عن اعتقاد راسخ وعميق[٢٤]، هذه المفاهيم بعانيها المتفاعلة هنا تبين الشرط الضروري للقدرة على تجسيد استراتيجية الدين وهو بناء المحتوى الداخلي للانسان في ضوء حقائق و معطيات الرؤية الكونية للاسلام، وأن المستوى المتحقق من التطبيق يعتمد على مضمون هذه المفاهيم الثلاث «التقوى» القوة التي تمنح الانضباط العالي في تحمل مسؤولية التطبيق، و الايثار في الطاعة الذي يعطي دلالة العمق الكافي لوضوح الغايات العليا، و «النصرة» التي تمثل مستوى الارادة المتولد من الادراك و الوعي الداخلي[٢٥].

(ب) فاعلية العلاقة بين الرؤية الكونية و الاستراتيجية المذهبية: في قولة (عليه السلام) «وَلاَ تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ الله[٢٦]، فَإِنَّهُ لَا يَدَ لَكَ بِنِقْمَتِهِ[٢٧]، وَلَا غِنَى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ. وَلاَ تَنْدَمَنَّ عَلَى عَفْوٍ، وَلاَ تَبْجَحَنَّ[٢٨] بِعُقُوبَةٍ، وَلَا تُسْرِعَنَّ إِلَى بَادِرَةٍ[٢٩] وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً[٣٠]، وَلَا تَقُولَنَّ: إِنِّي مُؤَمَّرٌ[٣١] آمُرُ فَأُطَاعُ، فَإِنَّ ذلِكَ إِدْغَالٌ[٣٢] فِي الْقَلْبِ، وَمَنْهَكَةٌ[٣٣] لِلدِّينِ، وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغِيَرِ[٣٤]. وَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أُبَّهَةً[٣٥] أَوْ مَخِيلَةً[٣٦]، فَانْظُرْ إِلَى عِظَمِ مُلْكِ الله فَوْقَكَ، وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلَى مَا لاَ تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ، فَإِنَّ ذلِكَ يُطَامِنُ[٣٧] إِلَيْكَ مِنْ طِمَاحِكَ[٣٨]، وَيَكُفُّ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ[٣٩]،يَفِيءُ[٤٠] إِيَّاكَ وَمُسَامَاةَ[٤١] الله فِي عَظَمَتِهِ، وَالتَّشَبُّهَ بِهِ فِي جَبَرُوتِهِ، فَإِنَّ اللهَ يُذِلُّ كُلَّ جَبَّارٍ، وَيُهِينُ كُلَّ مُخْتَالٍ.»[٤٢] في هذا المقطع من النص يبين لنا الامام (عليه السلام) الصلة والارتباط مع الله تعالى وهو المثل الاعلى في الرؤية الكونية الاسلامية، هذه الصلة يجب ان تكون مستمرة بين التكوين الداخلي للانسان الصالح مثله الاعلى بشكل متصاعد، هذا من جهه، ومن جهة أخرى يجب أن يكون التطبيق الموضوعي لاستراتيجية الدين ملتزم بالاتجاه العام لارادة المثل الاعلى و الاطار الاخلاقي والمعرفي الذي يعبر عن هذه الارادة ليتفاعل تكامليا مع قواعد الاسترتيجية و يعطي لتطبيقها موضوعيا خصائص الارادة المذهبية التي تمثلها، من هنا جاء قول الامام (عليه السلام) بعد ان عدد مظاهر انفصال نموذج الحكم عن الصلة بالمثل الاعلى الحقيقي ؛ قال « فَإِنَّ ذلِكَ إِدْغَالٌ فِي الْقَلْبِ، وَمَنْهَكَةٌ لِلدِّينِ، وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغِيَرِ» فما ينهك الدين بصفته استراتيجية في التطبيق هو عدم فاعلية العلاقة بين الرؤية الكونية و الاستراتيجية المذهبية لعدم استمرار الصلة بين التكوين الداخلي للانسان الصالح بمثله الاعلى بشكل متصاعد، لذلك تكون النتيجة المؤكدة من هذا الانفصال هي ان يفقد نموذج الحكم أطاره المذهبي الذي يضمن ارتباطه بالمثل الاعلى الحقيقي و يتحول الى صورة مشوهه للمذهبية الاسلامية تفقد قيمتها

وفق معايير المذهبية الاسلامية للحكم الرشيد وهو عبر عنه النص بـ « وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغِيَرِ» وهي الحوادث او المفاعيل التي ينتج عنها تبدل الدول اي تحولها من نموذج الحكم الصالح أو الرشيد الى النموذج الفاقد لأي فاعلية في مسار الغايات العليا الحقيقية.

ثانيا: نظرية العدالة.

في ضوء الغايات العليا التي تتمخض عنها الرؤية الكونية تصاغ نظرية العدالة التي تمثل الجذر الحاكم لمضامين المذهبية بأبعادها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، ومن خلال النص قيد البحث يمكن استخلاص ملامح نظرية العدالة التي عبرت عنها فقرات النص في صياغة تلائم متطلبات موضوع النص وهو النموذج الاسلامي في الحكم الصالح او الرشيد، و يمكن ايجاز ذلك في سياق النقاط التالية:

١- **منهج الانصاف في نظرية العدالة**: يظهر من خلال موارد عديدة في النص قيد البحث أن الانصاف هو المنهج الذي تتحقق من خلاله فلسفة نظرية العدالة، ومن أبرز هذه الموارد قوله (عليه السلام) « أَنْصِفِ اللهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ، وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ، وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوىً[٤٣] مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمْ، وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ الله كَانَ اللهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ، وَمَنْ خَاصَمَهُ اللهُ أَدْحَضَ[٤٤] حُجَّتَهُ، وَكَانَ لله حَرْباً[٤٥] حَتَّى يَنْزِعَ[٤٦] وَيَتُوبَ. وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ الله وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقَامَةِ عَلَى ظُلْمٍ، فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِينَ، وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمِرْصَادِ»[٤٧]، يقدم النص مفهوم الانصاف بوصفه المنهج الذي يمنح قواعد نظرية العدالة فاعلية البعد الاخلاقي و الاعتقادي تعبيرا عن خصوصية الغايات التي تعبر عنها نظرية العدالة و توظيفا لطبيعة تركيب المحتوى الداخلي للانسان الصالح، فمنهج

الانصاف يكون بذلك ضمان فاعلية التجسيد الموضوعي للعدل و المظهر العملي له، وفي عبارات الفقرة قيد البحث من نصوص العهد يظهر المعنى الذي تم استخلاصه من خلال جعل الامام (عليه السلام) للانصاف محورا للعلاقة مع الله تعالى وهي العلاقة مع المثل الاعلى ثم العلاقة مع النفس ووحدة التفاعل الاجتماعي « الاسرة» ثم مع من هم في دائرة المصالح الاجتماعية،ان بناء العلاقة مع هذه المستويات على اساس منهج الانصاف يعني ان مستوى التطور التكاملي للفرد يكون كافيا لتحمل مسؤولية تطبيق نموذج الحكم الصالح وفق المذهبية الاسلامية، لذلك يكون الظلم هو النتيجة التلقائية لغياب منهج الانصاف بوصفه جزء من القدرات اللازمة للعدل وهو مضمون قوله (عليه السلام) «فَإِنَّكَ إِلاَّ تَفْعَلْ تَظْلِمْ، وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ الله كَانَ اللهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ، وَمَنْ خَاصَمَهُ اللهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ، وَكَانَ لله حَرْباً حَتَّى يَنْزِعَ وَيَتُوبَ. وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ الله وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقَامَة عَلَى ظُلْم، فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِينَ، وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمِرْصَادِ.»[٤٨] اذ أن عدم بناء قدرات منهج الانصاف يفقد نظام ادارة الدولة صلته بنظرية العدالة الاسلامية ويكون بمثابة اقصاء و تعطيل للمذهبية الاسلامية وفقدان المسار الى غاياتها العليا و قطع الصلة مع المثل الاعلى الذي ترتبط به لذلك جاء الوصف أن من عطل منهج الانصاف صار ظالما و ينتهي الى صفة المحارب لله، لأنه نهج منهج يقطع صلة النظام الاجتماعي و بالتالي المجتمع بالمثل الاعلى.

٢- **مبدأ الوسط**: الوسطية في تقدير فعل العدل من ناحية نطاق العدالة و موضوعها و مستوى ظهور معالم نظرية العدالة في المخطط المذهبي في ابعاده الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، في هذا المبدأ يقول الامام (عليه السلام) « وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ، وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ، وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ، فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ

يُجْحِفُ بِرِضَى الْخَاصَّةِ[٤٩]، وَإِنَّ سُخْطَ الْخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى الْعَامَّةِ. وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ، أَثْقَلَ عَلَى الْوَالِي مَؤُونَةً فِي الرَّخَاءِ، وَأَقَلَّ مَعُونَةً لَهُ فِي الْبَلاَءِ، وَأَكْرَهَ للإنصاف، وَأَسْأَلَ بالإلحاف[٥٠]، وَأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الْاعْطَاءِ، وَأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ الْمَنْعِ، وَأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخَاصَّةِ، وَإِنَّمَا عَمُودُ الدِّينِ، وَجِمَاعُ[٥١] الْمُسْلِمِينَ، وَالْعُدَّةُ للأعداء، الْعَامَّةُ مِنَ الاُمَّةِ، فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ[٥٢] لَهُمْ، وَمَيْلُكَ مَعَهُمْ.»، في هذا المقطع من النص يشير الامام الى منهج الوسطية الذي يتحقق من خلاله تعلية متصاعدة لدائرة العدل من خلال تفعيل الارادة المذهبية في الادراك والفعل الاجتماعي، وهذا يشير اليه « الرضا لدى العامة» هذا الرضا المعبر عن المزاج الاجتماعي الموافق لروح الفلسفة العامة للمذهبية الاسلامية، لذلك فمن معايير الحكم الرشيد هو تنمية هذا المزاج الاجتماعي و تلبية متطلباته وهو ما عبر عنه «فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ لَهُمْ» و في تأكيد لذات المعنى جاء في موارد أخرى من النص قيد البحث لا يسع المقام لبحثها جميعا، نشير منها قوله (عليه السلام) « وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَى إِلَى حُسْنِ ظَنِّ وَال بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ، ـ الى قوله ـ فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً طَوِيلاً، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسُنَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ حَسُنَ بَلاَؤُكَ عِنْدَهُ، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ سَاءَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ سَاءَ بَلاَؤُكَ عِنْدَهُ»[٥٣] هذه المقطع يشير الى وظيفة الحكم الصالح في تنمية روح الفلسفة العامة للمذهبية الاسلامية في المزاج الاجتماعي و الذي يخدم تعلية متصاعدة لقيم العدل في الفعاليات الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها.

٣-تكامل مستويات البناء القدراتي للمجتمع: من أهم مناهج نظرية العدالة في تحقيق الغايات العليا هو منهج تكامل مستويات البناء القدراتي لطبقات المجتمع، اذ ان التباين في مستوى البناء القدراتي ينتج عنه تباين طبقي على مستوى الفاعلين الاجتماعيين و الفاعلين الاقتصاديين و الفاعليين معرفيا،هذا التباين هو من الخصائص

الضرورية التلقائية لحركة التطور التكاملي وتنوع مستويات البيئة التكاملية، وهذا يشير اليه الامام (عليه السلام) بقوله « وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لاَ يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلاَّ بِبَعْض، وَلاَ غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْض « الى نهاية الفقرات التي أوضحت انواع و تقسيمات الفاعلين في مختلف انواع و مستويات الفاعلية، وأن وظيفة الحكم الرشيد هي أن تؤدي الدولة وظيفتها في ادامة العلاقة بين هذا المستويات في سياق التفاعل التكاملي من خلال استرتيجيات اساسية وضعتها المذهبية الاسلامية لتحقيق ذلك وهي، استراتيجية الرشد واستراتيجية التمكين و استراتيجية التصحيح الموازي[٥٤].

المبحث الثالث: متضمنات العهد من المفردات البنائية لدور الدولة في المذهب الاقتصادي الاسلامي.

من خلال مضامين العهد يظهر بشكل واضح ابعاد مهمة من دور الدولة الاقتصادي كما يصوغه المذهب الاقتصادي الاسلامي، ويمكن استنتاج عناصر المخطط النظري لنظرية دور الدولة في المذهب الاقتصادي الاسلامي من خلال فقرات النص قيد البحث في سياق النقاط التالية:

اولا: المفاهيم الاساسية التي تدخل في بناء نظرية دور الدولة في المذهب الاقتصاد الاسلامي:

وردت في العهد الاشارة الى العديد من المفاهيم الاسلامية التي تدخل في بناء المذهب الاقتصادي الاسلامي، أذ قدم العهد صورة لمفاهيم هذه القيم من ناحية صلتها بالمذهبية الاسلامية، و بذلك نحصل على تفسير محدد لظاهرة اجتماعية أو أقتصادية في نموذج مفهوم يمكن الاعتماد عليه في تكوين صورة المذهب الاقتصادي الاسلامي، ومن هذه المفاهيم التي تضمنها العهد التالي:

١ - **مفهوم التجارة والربح التجاري و مبرراته في الحياة الاقتصادية:** تضمن العهد

التعرض لعدة حقائق تتعلق بالتجارة و منها مفهوم الربح التجاري الذي يمكن أن نستخلصه من النص التالي الذي يؤكد على الاهمية الاقتصادية للتجار ويقرنهم بذوي الصناعات فالحياة الاقتصادية لا قوام لها ((إِلاَّ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ[٥٥]، وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفُّقِ[٥٦] بِأَيْدِيهِمْ مِمَّا لاَ يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ.))[٥٧]، ثم يقول في موضع آخر ((ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً: الْمُقِيمِ مِنْهُمْ، وَالْمُضْطَرِبِ بِمَالِهِ[٥٨]، وَالْمُتَرَفِّقِ[٥٩] بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ[٦٠]، وَجُلَّابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ[٦١]، فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لاَ يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا[٦٢]، وَلَا يُجْتَرِئُونَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُمْ))، هذه النصوص تبين أن مفهوم التاجر في الاقتصاد الاسلامي يشترك مع مفهوم الصانع الذي يقوم بعملية تطوير المادة الخام الى مادة أكثر ملائمة للمنفعة الاستعمالية عند المستهلك أو أي مستخدم للسلعة، فالتاجر وفق هذا المفهوم يمارس ذات النشاط الذي يعظم المنافع الاستعمالية من خلال النشاط التبادلي الذي يخلق التوافق بين المنافع الاستعمالية و التبادلية للسلعة من القيام بدور الوسيط بين المنتج و المستهلك و من خلال خلق الاتاحة في المعروض السلعي عبر النشاط التسويقي وما يتضمنه من خدمات، و هنا يتضح مفهوم التجارة في المذهب الاقتصادي الاسلامي بكونها ؛ نشاط منتج من خلال توظيف عناصر انتاج من رأس المال و العمل و المعرفة للوصول الى زيادة المنافع الاستعمالية عبر خدمات النشاط التبادلي في السوق، وفي ضوء ما يعطيه النص للتاجر من مفهوم قائم على تبرير كسب التاجر بما يبذله من عمل من نوع خاص فأن الوساطة بين المنتج والمستهلك التي يقوم بها التاجر يشترط بها ان لا تتحول الى عمل طفيلي لا يقوم على بذل العمل والجهد و بالتالي اوكل المذهب الاقتصادي الاسلامي للدولة حق منع العمل الطفيلي في النشاط التبادلي سواء في تبادل المنافع أو تبادل السلع[٦٣].

٢- الاحتكار: وهنا جانبا من موقف المذهب الاقتصادي الاسلامي في نظريته في التجارة، من خلال دور الدولة في ضبط النشاط التجاري في نموذجه المذهبي من خلال ممارسة الدولة لدورها الاقتصادي كقوة ضبط في منع الاحتكار بوصفه خروج عن نموذج النشاط التجاري الذي يوافق النظرية، اذ يقول (عليه السلام) ((وَاعْلَمْ - مَعَ ذلِكَ - أَنَّ فِي كَثِيرِ مِنْهُمْ ضِيقاً[٦٤] فَاحِشاً، وَشُحّاً[٦٥] قَبِيحاً، وَاحْتِكَاراً[٦٦] لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي الْبِيَاعَاتِ، وَذلِكَ بَابُ مَضَرَّة لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلاَةِ، فَامْنَعْ مِنَ الاْحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ الله(صلى الله عليه وآله) مَنَعَ مِنْه، وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً: بِمَوَازِينِ عَدْل، وَأَسْعَار لاَ تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ[٦٧]))[٦٨]، و بوصف ان الاسعار الاحتكارية هي تعبر عن قيمة مصطنعة خلقتها ظروف الاحتكار وان الربح الناتج من القيمة التبادلية المصطنعة هو ربح غير موافق لمفهوم الربح الذي يقره المذهب الاقتصادي الاسلامي لذلك تعمل الدولة هنا على منع الاحتكار لتبى التجارة في نموذجها الاقتصادي السليم، أن مصدر الاحتكار الاساسي هو احتكار من يملك المواد الاولية المستخرجة من الطبيعة وفرض اسعار احتكارية على المنتجين الذين ينقلون ارتفاع اسعار المواد الاولية الى اسعار السلع المنتجة و بالتالي فأن هذه القيمة المصطنعة التي أوجدها الاحتكار ناشئة من تحكم بجزء من الموارد الطبيعية ولأن مبدأ التسخير يضع قواعد الانتاج من الطبيعة التي تمكن المجتمع من اشباع حاجاته التكاملية لذلك فأن حرف مسار الانتاج الاولي عن مساره و الذي ادى الى حرف مسار الانتاج الثانوي عن مسارة في سلسلة القيمة كل ذلك يضع على عاتق الدولة التدخل لمنع الاحتكار بوصفه جزء من دورها في ضمان سلامة الشكل المذهبي للانتاج و التوزيع[٦٩]، ومن اشكال الاحتكار المهمة هو احتكار النقد الذي يسمح بفرض سعر احتكاري عنه يتمثل بالفائدة الربوية بدلا عن سعره الطبيعي وهو عائد الاستثمار او قيمته في المبادلة من السلع و اشكال الثروة[٧٠].

٣- موارد الدولة المالية و ملكيتها للموارد الطبيعية ودورها في تحقيق غايات المذهب الاقتصادي: جاء الحديث في الفقرات الاولى من العهد عن «الخراج» بوصفه العنوان العام لموارد الدولة من الانواع المختلفة من ملكيتها[٧١]، وهو ما يمكن الدولة من اداء دورها في «العمارة» وهو المصطلح الذي يعبر عن توفر الشروط و الخائص اللازمة في البيئة الملائمة لحركة التطور التكاملي، وهذا الربط بين الخراج و العمارة تصدر نصوص العهد اذ يقول (عليه السلام) «هذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، مَالِكَ بْنَ الْحَارِثِ الأَشْتَرَ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ، حِينَ وَلاَّهُ مِصْرَ: جباية خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلاَحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلاَدِهَا»[٧٢] ونلاحظ هنا الربط بين المفاهيم الثلاث «الخراج و الاستصلاح و العمارة» و دلالته في فلسفة المذهب الاقتصادي الاسلامي في تمكين الدولة لاداء وظيفتها في الضبط المذهبي لعملية ادامة توفر الشروط و الخائص اللازمة في البيئة الملائمة لحركة التطور التكاملي وهذا ما عبر عنه في موضع آخر من العهد اذ يقول (عليه السلام) «ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ[٧٣]، فَإِنَّ ذلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاَحِ أَنْفُسِهِمْ» وهنا يشير النص الى العلاقة الموضوعية بين حالة التمكين و مستوى الاتاحة في القدرات الذي تتكفل به الدولة اذا لم يتاح للفرد تحصيله من نشاطه بوصفه فاعل اقتصادي.

٤- مسؤولية الدولة في رعاية القطاع العام: في قوله ع «وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلاً.»[٧٤] من خلال هذا النص يظهر موقف المذهب الاقتصادي الاسلامي في مسؤولية الدولة في رعاية القطاع العام اذ ان العلاقة بين عمارة الارض و حجم الخراج واهمية الاخير في كمورد اساسي في موازنة الدولة والانفاق العام المحقق لأهدافها، هذه الحقيقة

تضع الدولة أمام مسؤولية تنمية الانتاج عبر التدخل المباشر عبر الانفاق العام او غير المباشر عن طريق دعم الاستثمار الخاص في الموارد الطبيعية التي تمثل وعاء الخراج وهذه الابعاد تدخل تحت مفهوم العمارة الذي هو اوسع من مفهوم التنمية في المفهوم الحديث(٧٥).

٥- مسؤولية الدولة في الحفاظ على القيم التبادلية: وفي قوله ع «وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً: بِمَوَازِينِ عَدْل، وَأَسْعَار لاَ تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ فَمَنْ قَارَفَ(٧٦) حُكْرَةً(٧٧) بَعْدَ نَهِيكَ إِيَّاهُ فَنَكِّلْ(٧٨) بِه وَعَاقِبْ فِي غَيْرِ إِسْرَاف(٧٩)»(٨٠)، في هذا النص يطرح مفهوم الثمن العادل أو القيمة العادلة و علاقته بالاحتكار و مسؤولية الدولة في مراقبة النشاط التبادلي لضمان بقاء القيم التبادلية في صورتها المقبولة وفق المذهب الاقتصادي الاسلامي، ويتم ذلك من خلال معيار نظرية القيمة الاسلامية بوصفها ميزان نظرية العدالة في هذا الجانب، أذ تقوم نظرية العدالة على عامل الندرة الطبيعية كمعيار موضوعي في عدالة التبادل فمن خلال معيار الندرة الطبيعية يتحدد الثمن وفق ندرة المادة الاولية الداخلة في تكوين السلعة ووفق ندرة كمية و نوعية العمل المطلوب لإنتاجها ووفقا لهذين العنصرين تتكون القيمة وفق معيار موضوعي، الا ان ظروف العرض و الطلب قد تتيح القدرة لدى بعض اطراف التبادل خلق ظروف ندرة مصطنعة عبر التحكم بتدفق السلع و المنافع في دورة التبادل و بالتالي تظهر الاسعار التي تتجاوز القيمة التبادلية التي تحددها العوامل الموضوعية الطبيعية، وهذه الاسعار تنشئ عن قوة الاحتكار وهي تمثل انحراف عن نموذج التبادل المقبول مذهبيا، و هنا تبرز وظيفة الدولة كقوة ضبط مذهبي تعمل على أعادة ميزان التبادل الى حالته الطبيعية العادلة، ولكون مسألة تحديد نقطة البداية في خلق القيم المصطنعة في السوق قد تجزء المسؤولية عن نشوء هذه القيم بين عدة اطراف لذلك

تقتضي العدالة التدرج في ممارسة سلطة الضبط في منع الاحتكار و مراقبة الاسعار من قبل اجهزة الدولة، لذلك يضع النص مبدأ النهي و الاعتدال كمعايير اجرائية في ممارسة سلطة الضبط، كما أن مصطلح « البيع السمح « الذي ورد في النص يعبر عن البعد الشكلي في شروط التبادل و البعد الاخلاقي في فلسفة التبادل، فمن خلال تفاعل هذين البعدين يتكون لدينا مفهوم البيع السمح أو الجانب الاقتصادي لمفهوم التسامح[٨١] وهو مفهوم غني يعكس مضامين تكامل المذهبية الاسلامية في تنظيم ابعاد البيئة العامة للنشاط الحياتي للفرد والمجتمع.

٦- **دور الدولة في بناء القدرات الانسانية:** وفقا لمنهجية المذهبية الاسلامية في العلاقة بين الانسان و غاياته فأن الوسائل الموصلة الى هذه الغايات هي القدرات الانسانية التي تتولد من خلال بيئة التطور التكاملي و هي القوة المحركة لمسار التطور التكاملي نحو غايته، و الدولة بوصفها المؤسسة العليا التي تمثل الارادة المذهبية موضوعيا، فأن النص التالي في العهد يحدد مسؤولية الدولة في تنمية القدرات الانسانية و ضمان توظيفها لخدمة المجتمع الصالح أذ يقول عليه السلام «ثم أعرف لكل أمرئٍ منهم ما ابلى و لا تضمَنَ بلاء أمرئٍ الى غيره و لا تقصَرنَ به دون غايته بلائه، و لا يدعونك شرف أمرئٍ الى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيما»[٨٢].

٧- **المناهج التي يحددها الاقتصاد الاسلامي للدولة:** يحدد المذهب الاقتصادي الاسلامي مجموعة من المناهج التي تجب ان تسعى الدولة للوصول اليها تجسيدا لدورها الذي يرسمه المذهب في تجسيد فلسفته العامة وتحقيق غاياته، و من خلال نص العهد يمكن ان نقف على بعض تلك المناهج التي حددها العهد لولي الامر وهي بمثابة المؤشرات التي يمكن في ضوئها رسم السياسة الاقتصادية في ضوء المعطيات المتحركة في الواقع الموضوعي، ومن هذه المناهج التي حددها العهد وتم

بحثها في نصوصه انفا في سياق المباحث السابقة هي التالي:

أ) **تحقيق منهج الانصاف لتنفيذ متطلبات نظرية العدالة:** من خلال بناء قدرات منهج الانصاف ليحقق نظام ادارة الدولة صلته بنظرية العدالة الاسلامية ويكون بمثابة امضاء و تشغيل لاستراتيجية المذهبية الاسلامية وضمان الحركة على المسار الى غاياتها العليا.

ب) **تطبيق منهج الوسطية:** الذي يتحقق من خلاله تعلية متصاعدة لدائرة العدل من خلال تفعيل الارادة المذهبية في الادراك والفعل الاجتماعي.

ج) **تطبيق منهج تكامل مستويات البناء القدراتي لطبقات المجتمع:** وظيفة الحكم الرشيد هي أن تؤدي الدولة وظيفتها في ادامة العلاقة بين مستويات البناء القدراتي لطبقات المجتمع في سياق التفاعل التكاملي من خلال استرتيجيات اساسية وضعتها المذهبية الاسلامية لتحقيق ذلك وهي، استراتيجية الرشد واستراتيجية التمكين و استراتيجية التصحيح الموازي.

د) **منهج الضبط المذهبي للنشاط الاقتصادي:** تطبق الدولة هذا المنهج من خلال التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي عبر القطاع العام او غير المباشر من خلال توجيه حركة الانتاج عبر توظيفها لملكيتها للموارد الطبيعية و قدراتها المالية والتشريعية و مراقبتها للنشاط الاقتصادي و استخدام قوة الالزام لديها لمنع الظاهر التي تمثل انحراف عن النموذج المذهبي مثل الاحتكار الذي يمثل انحراف النشاط التبادلي عن نموذجه المذهبي.

هـ) **منهج أقتصاد بلا فقر** [٨٣]: والذي تؤدي الدولة من خلاله وظائف عديدة للوصول الى مستوى من اداء النظام الاقتصادي يمنع ظهور ظاهرة الفقر، و ملامح

هـذه الوظيفـة تضمنتهـا عـدة مـوارد مـن العهـد و كالتـالي:

١) مسؤولية الدولـة في الضـمان الاجتماعـي: تقـدم الدولـة الضـمان الاجتماعـي للفئـات دون مسـتوى التمكـين الـكافي مـن خـلال ادارتهـا لمبـدأ التكافـل العـام و تطبيـق مبـدأ حـد الكفايـة لرفـع مسـتوى التمكـين الجوهـري[٨٤] هـذه الابعـاد تضمنتهـا الفقـرة التاليـة مـن العهـد « ثُـمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّـفْلَى مِـنَ الَّذِيـنَ لاَ حِيلَـةَ لَهُـمْ وَالْمَسَـاكِين وَالْـمُحْتَاجِينَ وَأَهْـلِ الْبُؤْسَـى[٨٥] وَالزَّمْنَـى[٨٦]، فإِنَّ فِي هـذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعـاً[٨٧] وَمُعْتَرّاً[٨٨]، وَاحْفَـظْ لله مَـا اسْـتَحْفَظَكَ[٨٩] مِـنْ حَقِّـهِ فِيهِـمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسـمًا مِـنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسـمًا مِـنْ غَـلاَّتِ[٩٠] صَـوَافِي[٩١] الْاسْـلَامِ فِي كُلِّ بَلَـد، فـإِنَّ لِلْاقْصَى مِنْهُـمْ مِثْـلَ الَّـذِي لِلْادْنَى، وَكُلٌّ قَـدِ اسْـتُرْعِيتَ حَقَّـهُ، فَلاَ يَشْـغَلَنَّكَ عَنْهُـمْ بَطَرٌ[٩٢]، فَإِنَّـكَ لَا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِ التَّافِهَ[٩٣] لِاحْكَامِـكَ الْكَثِيرَ الْمُهِمَّ. فَلاَ تُشْـخِصْ هَمَّكَ[٩٤] عَنْهُـمْ، وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُـمْ[٩٥]، وَتَفَقَّدْ أُمُـورَ مَـنْ لاَ يَصِـلُ إِلَيْـكَ مِنْهُمْ مِمَّـنْ تَقْتَحِمُهُ الْعُيُـونُ[٩٦]، وَتُحْقِرُهُ الرِّجَالُ، فَفَـرِّغْ لِاولئِكَ ثِقَتَكَ[٩٧] مِـنْ أَهْـلِ الْخَشْـيَةِ وَالتَّوَاضُع، فَلْيُرْفَـعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُـمْ، ثُـمَّ اعْمَلْ فِيهِـمْ بِالْاعْذَارِ إِلَى الله تَعَـالَى[٩٨] يَـوْمَ تَلْقَـاهُ، فَـإِنَّ هـؤُلَاءِ مِنْ بَـيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْـوَجُ إِلَى الْانصَافِ مِـنْ غَيْرِهِـمْ، وَكُلٌّ فَأَعْـذِرْ إِلَى الله تَعَـالَى فِي تَأْدِيَـةِ حَقِّـهِ إِلَيـهِ. وَتَعَهَّـدْ أَهْلَ الْيُتْـمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ فِي السِّـنِّ[٩٩] مِمَّـنْ لاَ حِيلَـةَ لَـهُ، وَلاَ يَنْصِـبُ لِلْمَسْـأَلَةِ نَفْسَـهُ، وَذلِكَ عَلَى الْـوُلاَةِ ثَقِيلٌ، وَالْحَـقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ، وَقَـدْ يُخَفِّفُـهُ اللهُ عَـلَى أَقْـوَام طَلَبُـوا الْعَاقِبَـةَ فَصَـبَرُوا أَنْفُسَـهُمْ، وَوَثِقُـوا بِصِـدْقِ مَوْعُـودِ اللهِ لَهُمْ»[١٠٠].

هـذه الفقـرات مـن النـص تقـرر بشـكل واضـح مسـؤولية الدولـة في الضـمان الاجتماعـي للفئـات التـي تقـع دون مسـتوى التمكـين الـكافي وهـو المسـتوى الـذي عـبر عنه (عليه السـلام) الطَّبَقَةِ السُّـفْلَى مِنَ الَّذِينَ لاَ حِيلَةَ لَهُمْ وَالْمَسَـاكِين وَالْـمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى[١٠١] وَالزَّمْنَى «والذيـن تتكفـل الدولـة برفـع مسـتوى تمكينهـم مـن مواردهـا «

وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسماً مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الاْسْلاَمِ فِي كُلِّ بَلَد» و هذه الوظيفة للدولة في غاية الاهمية لتحقيق غايات المذهبية الاسلامية لانها تتعلق باتاحة المستوى الضروري من التمكين الاقتصادي لادامة التطور التكاملي لفئة من الفاعلين الاجتماعيين دون كونهم فاعلين اقتصاديين اذ يقول (عليه السلام) « فَإِنَّ هؤُلاَءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى الاْنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلٌّ فَأَعْذِرْ إِلَى الله تَعَالَى فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيهِ. وَتَعَهَّدْ أَهْلَ الْيُتْمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ فِي السِّنِّ[١٠٢] مِمَّنْ لَا حِيلَةَ لَهُ، وَلَا يَنْصِبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ، وَذلِكَ عَلَى الْوُلاَةِ ثَقِيلٌ».

الاستنتاجات و التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل اليها البحث يمكن بناء العديد من الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات وأهمها التالي:

١: أحتوى العهد على ملامح لصورة متكاملة للمذهبية الاسلامية في ابعادها الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و الاخلاقية و العقائدية وغيرها، وقد صبت في قالب واحد متكامل يعبر عن المخطط الاسلامي العام لبناء المجتمع الصالح، على أسس الرؤية الكونية الاسلامية والغايات العليا التي تعبر عنها و نظرية العدالة المتولدة منها.

٢: يقدم العهد مجموعة مهمة من المفاهيم التي تخدم عملية البناء النظري للمذهب الاقتصادي الاسلامي.

٣: يتبين من العهد ملامح العلاقة بين المذهب الاخلاقي الاسلامي و المذهب

الاقتصادي وبما يخدم الظهور الموضوعي للمذهب الاقتصادي.

٤: يقدم العهد توصيفا لدور الدولة في المذهب الاقتصادي الاسلامي و منهج الحكم الرشيد أو الصالح بأبعاده المتعددة.

التوصيات

و في ضوء الاستنتاجات اعلاه يمكن تقديم العديد من التوصيات:

١: توظيف ما يكتنزه العهد من مفردات بما تخدم مقاربات اعلى في عملية البناء النظري للمذهب الاقتصادي الاسلامي.

٢: الاهتمام العلمي بنتائج البحوث التي تكشف المضامين المعرفية للعهد و اعتمادها كأساس لمقاربات علمية جديدة استجابة للحاجات المتجددة في الفكر الاقتصادي الاسلامي.

٣: اعتماد التوصيف الذي قدمه العهد لدور الدولة الاقتصادي في بناء سياسات الحكم الرشيد في البلدان الاسلامية لتوافق العلاقة بين الرؤية الكونية للمجتمع في هذه البلدان و متضمنات انموذج الحكم الرشيد الذي يقدمه العهد.

المصادر

القرآن الكريم.

١. أبو عبد الله محمد أبن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣.

٢. احمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت،ب ط، ب ت.

٣. د.ابراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الاسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٦م،.

٤. جعفر عباسي حاجي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الكويت، مكتبة الألفين، ط١، ١٩٨٧.

٥. جمال الدين محمد بن مكرم، أبو الفضل، ابن منظور، لسان العرب، ١٤٠٥هـ، دون ذكر معلومات أخرى.

٦. فالح حسين، تطور ملكية الأراضي وأصنافها في العصر الأموي، دون ذكر أي معلومات أخرى.

٧. د. طالب حسين فارس الكريطي، الاقتصاد الإسلامي والفقر تأصيل نظري لمنهج اقتصاد بلا فقر في المذهب الاقتصادي الإسلامي، مركز كربلاء للدراسات والبحوث،كربلاء ـالعراق، ط١، ٢٠١٤م،.

٨. . طالب حسين فارس الكريطي: العلاقة بين قيمة التسامح و السياحة الدينية في الاقتصاد الاسلامي والوضعي، تأصيل نظري مفاهيمي في ضوء الاقتصاد الاسلامي و دراسة تطبيقية على عينة من السائحين في محافظة كربلاء المقدسة ٢٠١٥،، مجلة السبط، مركز كربلاء للدراسات و البحوث، العدد الثاني ـ السنة الاولى، ١٤٣٧ هـ، ٢٠١٦ م .

٩. طالب الكريطي: دور الدولة في المذهب الاقتصادي الاسلامي،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة القادسية، ٢٠٠٤ م.

١٠. الصدر، محمد باقر ،اقتصادنا، منشورات مركز الأبحاث والدراسات التخصصية

للشهيد الصدر (قد)، تحقيق لجنة التحقيق للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر (قد)، ط١، مطبعة شريعة قم ، ٢٠٠٤م.

١١. محمد باقر الصدر، ،خطوط تفصيلية عن اقتصاد المجتمع الإسلامي ـ ضمن مجموعة الإسلام يقود الحياة ـ، منشورات مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر (قد)، تحقيق لجنة التحقيق للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر (قد)، ط١، مطبعة شريعة قم،طهران إيران، ٢٠٠١م.

١٢. ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية، شرح عصري جامع لنهج البلاغة، منشورات مدرسة الامام علي « ع: قم ـ ايران،ج١٠، ١٤٨٢هـ.

١٣. محمد باقر الناصري، مع الامام علي (عليه السلام) في عهده الى مالك الاشتر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٩٨٥،.

١٤. يعقوب أبن إبراهيم، أبو يوسف الخراج، دار المعرفة للنشر والطباعة، بيروت، لبنان ١٩٧٩.

١٥. محمد شوقي الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،ط١، ١٩٨٢.

١٦. محمد علي التسخيري، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، المشرق للنشر، طهران، إيران، ط٣، ٢٠٠٣.

١٧. د.جعفر عباسي حاجي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الكويت، مكتبة الألفين، ط١، ١٩٨٧،

١٨. مرتضى مطهري، الرؤية الكونية التوحيدية، منشورات مؤسسة الثقلين الثقافية،ب ط،٢٠١٢م

١٩. محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور اسلامي، ترجمة رفيق يونس المصري، دار الفكر و المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط١، ٢٠٠٤ م،

٢٠. محمد تقي مصباح اليزدي، دروس في العقيدة الاسلامية، ترجمة: هاسم محمد،ج١، مؤسسة الهدى، ط٤، ١٤٢٤ هـ،

٢١. محمد بن الحسن، الحر العاملي، وسائل الشيعة، المكتبة الإسلامية، طهران، ط١، ١٤٨٣هـ.

الهوامش

١ ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية، شرح عصري جامع لنهج البلاغة، منشورات مدرسة الامام علي (عليه السلام): قم ـ ايران، ج١٠، ١٤٢٦هـ، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ . كذلك انظر: محمد باقر الناصري، مع الامام علي (عليه السلام) في عهده الى مالك الاشتر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٩٨٥، ص ٥ ـ ٨.

٢الصدر، محمد باقر ، خطوط تفصيلية عن اقتصاد المجتمع الإسلامي ـ ضمن مجموعة الإسلام يقود الحياة ـ، منشورات مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر (قد)، تحقيق لجنة التحقيق للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر (قد)، ط١، مطبعة شريعة قم، طهران إيران، ٢٠٠١م.ص٤٥ .

٣ احمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، ج٥، ص٤٤.

٤ أبو عبد الله محمد أبن إدريس الشافعي، الأم ، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣، ج٤، ص٤٢.

٥ يعقوب أبن إبراهيم، أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ١٩٧٩، ص٦٥ .

٦ فالح حسين، تطور ملكية الأراضي وأصنافها في العصر الأموي، دون ذكر أي معلومات أخرى، ص١٥.

٧ سورة الحشر، آية ٧ .

٨ سورة النور، آية ٣٣ .

٩ انظر د. محمد شوقي الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط١، ١٩٨٢، ص٥-٦ .

١٠محمد بن الحسن، الحر العاملي، وسائل الشيعة ج٢، المكتبة الإسلامية، طهران، ط١، ١٤٨٣هـ ص٤٢٠ .

١١ الصدر، محمد باقر ، اقتصادنا، منشورات مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر (قد)، تحقيق لجنة التحقيق للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر (قد)، ط١، مطبعة شريعة قم ، ٢٠٠٤م. ص ٤٣٩ .

١٢ محمد علي التسخيري، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، المشرق للنشر، طهران، إيران، ط٣، ٢٠٠٣ ، ص١٩٩.

١٣ محمد باقر الصدر، إقتصادنا، مصدر سابق، ص ٤٣٣ .

١٤ محمد باقر الصدر، إقتصادنا، مصدر سابق، ص ٤٣٣ـ ٤٣٦ .

١٥ محمد باقر الصدر، إقتصادنا، مصدر سابق، ص ٤٣٨ .

١٦ محمد باقر الصدر، إقتصادنا، مصدر سابق، ص ٤٣٩ـ ٤٤١ .

١٧ محمد باقر الصدر، إقتصادنا، مصدر سابق، ص ٤٤١ـ ٤٤٦ .

١٨ محمد باقر الصدر، إقتصادنا، مصدر سابق، ص ٤٦٨ـ ٤٧٠ .

١٩د.جعفر عباسي حاجي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الكويت، مكتبة الألفين، ط١، ١٩٨٧، ص١٩١ .

٢٠ محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، المصدر السابق، ص٤٥-٥٥ .

٢١ ينظر في ذلك: مرتضى مطهري، الرؤية الكونية التوحيدية، منشورات مؤسسة الثقلين الثقافية، ب ط، ٢٠١٢م، ص ٢٠ ـ ٣٨،

جعفر عباس حاجي، االمذهب الاقتصادي في الاسلام، مصدر سابق، ص٨٥ ـ٦٢ـ

٢٢ للمزيد حول الرؤية الكونية: انظر، محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور اسلامي، ترجمة رفيق يونس المصري، دار الفكر و المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط١، ٢٠٠٤ م، ص ٥٨ ـ ٦٢، محمد تقي مصباح اليزدي، دروس في العقيدة الاسلامية، ترجمة: هاسم محمد، ج١، مؤسسة الهدى، ط٤، ١٤٢٤ هـ، ص ٢٨ ـ ٣٠ .

٢٣ الشريف الرضي، نهج البلاغة، شرح محمد عبده، منشورات دار المحجة البيضاء، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠١٢م، ص ٣٩٢ .

٢٤ مكارم الشيرازي، نفحات الولاية، ج١٠، مصدر سابق، ص٢٩١ ـ ٢٩٣ .

٢٥ انظر في ذلك: مكارم الشيرازي، نفحات الولاية: مصدر سابق، ، ص ٢٩٧ .

٢٦ أراد بحرب الله: مخالفة شريعته بالظلم والجور.

٢٧ لايدي لك بنقمته: أي ليس لك يد أن تدفع نقمته، أي لا طاقة لك بها.

٢٨. بجح به: كفرح لفظاً ومعنى.

٢٩ البادرة: ما يبدر من الحدة عند الغضب في قول أو فعل.

٣٠ المندوحة: المتسع، أي المخلص.

٣١ مؤمر ـ كمعظم ـ أي: مسلط.

٣٢ الادغال: إدخال الفساد.

٣٣ منهكة: مضعفة، وتقول: نهكه، أي أضعفه... وتقول: نهكه السلطان من باب فهم، أي: بالغ في عقوبته.

٣٤ الغِير ـ بكسر ففتح ـ: حادثات الدهر بتبدل الدول.

٣٥ الابهّة ـ بضم الهمزة وتشديد الباء مفتوحة ـ: العظمة والكبرياء.

٣٦ المَخِيلة ـ بفتح فكسر ـ: الخيلاء والعجب.

٣٧ يُطامن الشيء: يخفض منه.

٣٨ الطِماح ـ ككتاب ـ: النشوز والجماح.

٣٩ الغَرْب ـ بفتح فسكون ـ: الحدة.

٤٠ يفيء: يرجع.

٤١ . المساماة: المباراة في السمو، أي العلو.

٤٢ الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

٤٣ من لك فيه هوى: أي لك إليه ميل خاص.

٤٤ أدحض: أبطل.

٤٥ كان حرباً: أي محارباً.

٤٦ ينزع ـ كيضرب ـ أي: يقلع عن ظلمه.

٤٧ الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٩٤.

٤٨ الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

٤٩ يجحِف برضى الخاصة: يذهب برضاهم.

٥٠ الالحاف: الالحاح والشدة في السؤال.

٥١ جِماع الشيء ـ بالكسر ـ: جمعه، أي جماعة الاسلام.

٥٢ الصِغْو ـ بالكسر والفتح ـ: الميل.

٥٣ الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

٥٤ د. طالب حسين فارس الكريطي، الاقتصاد الإسلامي والفقر تأصيل نظري لمنهج اقتصاد بلا فقر في المذهب الاقتصادي الإسلامي، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء ـ العراق، ط١، ٢٠١٤م، ص ٣٦٧ وما بعدها .

٥٥ المرافق: أي المنافع التي يجتمعون لاجلها

٥٦ الترفق: أي التكسب بأيديهم ما لا يبلغه كسب غيرهم من سائر الطبقات.

٥٧ نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ .

٥٨ المضطرب بماله: المتردد به بين البلدان.

٥٩ المترفّق: المكتسب.

٦٠ المَرَافِق: ما ينتفع به من الادوات والانية.

٦١ المطارح: الاماكن البعيدة.

٦٢ لايلتئم الناس لمواضعها أي: لا يمكن التئام الناس واجتماعهم في مواضع تلك المرافق من تلك الامكنة.

٦٣ انظر في ذلك: الصدر، خطوط تفصيلية عن اقتصاد المجتمع الاسلامي، ضمن مجموعة الاسلام يقود الحياة، مصدر سابق، ص١٠٦ــ ١٠٩.

٦٤ الضيق: عسر المعاملة.

٦٥ الشحّ: البخل.

٦٦ الاحتكار: حبس المطعوم ونحوه عن الناس لا يسمحون به إلا بأثمان فاحشة.

٦٧ المبتاع ـ هنا ـ: المشتري.

٦٨ نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤ .

٦٩ المصدر السابق، ص ٩٢ــ ٩٧.

٧٠ المصدر السابق، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

٧١ ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية، مصدر سابق، ج ١٠ ن ص ٢٩٠ـ ٢٩١ .

٧٢ نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٢٩٢ ـ ٣٩٣ .

٧٣ أسبغ عليه الرزق: أكمله وأوسع له فيه.

٧٤ نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٤٠١ .

٧٥ ينظر في ذلك: د.ابراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الاسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٦م، ص ١٢٠ ــ ١٢٢ .

٧٦ . قارف: أي خالط.

٧٧ الحُكْرَة ـ بالضم ـ: الاحتكار.

٧٨ نَكّل: أي أوقع به النكال والعذاب، عقوبة له.

٧٩. في غير إسراف: أي من غير أن تجاوز حد العدل.

٨٠ نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٤٠٤ .

٨١ د. طالب حسين فارس الكريطي: العلاقة بين قيمة التسامح و السياحة الدينية في الاقتصاد الاسلامي والوضعي، تأصيل نظري مفاهيمي في ضوء الاقتصاد الاسلامي و دراسة تطبيقية على عينة من السائحين في محافظة كربلاء المقدسة ٢٠١٥، مجلة السبط، مركز كربلاء للدراسات و البحوث، العدد الثاني ـ السنة الاولى، ١٤٣٧ هـ، ٢٠١٦ م، ص ٢٠٧ـ ٢١٢ .

٨٢ نهج البلاغة، مصدر سابق، ص٣٩٩ .

٨٣ ينظر في ذلك: طالب الكريطي، الاقتصاد الاسلامي والفقر، مصدر سابق، ص ١٧٨ ــ ١٨٥ .

٨٤ طالب الكريطي: دور الدولة في المذهب الاقتصادي الاسلامي، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية ـ كلية الادارة و الاقتصاد، ، ص٣٤ ــ٣٦ .

٨٥ البؤسى ـ بضم أوله ـ: شدة الفقر.

٨٦ الزَمْنَى ـ بفتح أو له ـ: جمع زمين وهو المصاب بالزَمانة ـ بفتح الزاي ـ أي العاهة، يريد أرباب العاهات المانعة لهم عن الاكتساب.

٨٧ القانع: السائل.

٨٨ المُعْتّر ـ بتشديد الراء ـ: المتعرض للعطاء بلا سؤال.

٨٩اسْتَحْفَظَك: طلب منك حفظه.

٩٠ غَلّات: ثمرات.

٩١ صوافي الاسلام: جمع صافية، وهي أرض الغنيمة.

٩٢ بَطَر: طغيان بالنعمة.

٩٣ التافه: الحقير.

٩٤ لا تُشْخص همك: أي لا تصرف اهتمامك عن ملاحظة شؤونهم.

٩٥ صعّر خدّه: أماله إعجاباً وكبراً.

٩٦ تقتحمه العين: تكره أن تنظر اليه احتقاراً وازدراءً.

٩٧ فَرِّغ لاولئك ثقتك: أي اجعل للبحث عنهم أشخاصاً يتفرغون لمعرفة أحوالهم يكونون ممن تثق بهم.

٩٨ بالاعذار إلى الله تعالى: أي بما يقدم لك عذراً عنده.

٩٩ ذوو الرقّة في السن: المتقدمون فيه.

١٠٠ نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٤٠٤ـ٤٠٥ .

١٠١ البؤسى ـ بضم أوله ـ: شدة الفقر.

١٠٢ ذوو الرقّة في السن: المتقدمون فيه.

المحتويات

الثوابت والإصلاحات الإدارية لنظام الحكم
في عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام
مالك بن الأشتر أنموذجا

المقدمة.....٧
المبحث الأول: السيرة الشخصية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): ...١١
المبحث الثاني: الثوابت الإدارية للخليقة علي (عليه السلام) اتجاه الولاة والعمال.....١٥
المبحث الثالث : الوظائف الإدارية في الأمصار العربية الإسلامية من خلال رسائل الخليقة علي بن أبي طالب(عليه السلام) ١٩
الخاتمة والنتائج : ٣٩
الهوامش ٤١
ثبت المصادر والمراجع.....٥٣

النظرية الاقتصادية بين رؤية الامام علي (عليه السلام)في عهده لمالك الاشتر وبين فيزوقراطيي عصر الانوار

دراسة مقاربة مقارنة

تقديم.....٥٧
أولا : الدلالة الاصطلاحية لمفهوم عصر الأنوار.....٥٩
ثانياً: الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الفيزوقراطيون [المذهب الطبيعي ٦١
ثالثـاً: النظـام الاقتصـادي بـين رؤيـة الامـام عـلي عليـه السـلام وبـين المدرسة الطبيعية.....٦٤
أ-الارض هي المصدر الوحيد للثروة. ٦٤
ب- دور الفئات الاجتماعية في النشاط الاقتصادي. ٦٦
ج-جباية الضرائب الخراج. ٦٩
د- الانفاق على الطبقات الدنيا من المجتمع. ٧٣
هـ- التباين في المعاملة بين العامة والخاصة في المسائل المالية.....٧٤
ز - مفهوم الملكية الفردية. ٧٥
ح-الموقف من الصناعة والتجارة وبقية القطاعات الانتاجية.....٧٦
الخاتمة.....٧٨
الهوامش ٨٠

معايير بناء الدولة

بالاستناد الى عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك الاشتر (رضوان الله عليه)

هدف البحث ٨٥
أهمية البحث ٨٥
مشكلة الدراسة ٨٦
المقدمة ٨٧
المحور الاول: التراجع السياسي في العراق – الاسباب والنتائج.....٨٩
المحور الثاني :معايير من عهد الامام ٩٤
المعيار الاول / اختيار الحكام ٩٥
المعيار الثاني / الاتصال بالأشراف والصالحين ٩٧
المعيار الثالث / التواضع الودود مع القاعدة ٩٨
المعيار الرابع / النظر الى ماسبق ٩٩
المعيار الخامس / النظرة الانسانية ١٠٠
المعيار السادس / مواكبة العلماء والحكماء ١٠١
المعيار الثامن / توزيع الثروة ١٠٢
المعيار التاسع / الانضباط الوظيفي ١٠٤
المعيار العاشر / حماية الملكية الفردية ٥٠١
المعيار الحادي عشر/ انظمة الحماية الاجتماعية ١٠٦
المعيار الثاني عشر / القيادة المباشرة منضبطة الزمن ١٠٨
المحور الثالث: الرؤية المنهجية لمواجهة التحديات ١١٠

اولا : مبدأ التسامح والعفو ابتداءاً : ١١١
ثانيا : اختيار الحاشية ١١٢
ثالثا : المرونة في التعامل السياسي وعدم الانغلاق: ١١٣
ثالثا : الاستثمار والخصخصة اساس اصلاح الاقتصاد ١١٤
رابعا : التشريع اساس الاصلاح ١١٥
خامسا: الاهتمام بالتنمية البشرية.....١١٧
الخاتمة والتوصيات ١١٨
الهوامش ١٢٢
المصادر ١٢٦

الفكر الاقتصادي الإصلاحي

للإمام علي(علية السلام) وإمكانية تطبيقه في الاقتصاد العراقي

أهمية البحث: ١٣٢
مشكلة البحث: ١٣٢
خطة البحث: ١٣٣
الحركة الإصلاحية في دولة الإمام علي ابن ابي طالب (عليه السلام) ١٣٤
مفهوم الإصلاح الاقتصادي ١٣٤
أولاً- الإصلاح في النظام الإداري : ١٣٥
الأول: الفصل من الوظيفة: ١٤٤
الثاني: استعادة المبالغ المختلَسة: ١٤٥
الثالث: العقوبة الجزائية: ١٤٥

الرابع: التشهير برموز الفساد: ٦٤١
ثانياً- الإصلاح الاقتصادي: ١٤٨
ثالثاً- الإصلاح الاجتماعي: ١٦٣
الإصلاحات السياسية ١٦٧
بناء الجيش: ١٧١
التوصيات ١٧٦
الهوامش ١٧٨

نظرية الاستدامة اللانهائية وابعادها

في فكر الامام علي (عليه السلام) لبناء الدولة المستدامة

دراسة تحليلية لعهد مالك الاشتر

المستخلص ١٨٥
المنهجية العلمية للدراسة ١٨٧
اولا: مشكلة الدراسة ١٨٧
اهمية الدراسة :.....١٨٨
هدف الدراسة :.....١٨٩
فرضيات الدراسة : ١٩٠
اسلوب الدراسة :.....١٩١
الجانب التحليلي.....١٩٢
اولاً: تحليل البعد الاقتصادي (جباية خراجها).....١٩٦
ثانياً: تحليل البعد التنافسي (جهاد عدوها) ١٩٨

ثالثاً: البعد الاجتماعي (استصلاح اهلها) ٢٠١
رابعاً: البعد البيئي (عمارة بلادها) ٢٠٤
خامسا: البعد المعرفي المستدام ٢٠٧
الاستنتاجات والتوصيات ٢٠٩
اولاً: الاستنتاجات ٢٠٩
ثانياً: التوصيات.....٢١٠
المصادر : ٢١٢

أنموذج لعلاج الخلل في التوازن الاقتصادي العام

في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضي الله عنه)

أسباب اختيار البحث ٢١٥
فرضيات البحث.....٢١٥
الفرضية الأولى:.....٢١٥
الفرضية الثانية: ٢١٦
مفهوم الاقتصاد عند الإمام علي (عليه السلام).....٢١٦
الموازين الأعدل أساس أُنموذج التوازن الاقتصادي.....٢١٦
مدى إمكانية تطبيق الأنموذج المستنتج في إصلاح الخلل في التوازن الاقتصادي العام. ٢١٧
التفعيل المبكر لمنطقة الفراغ التشريعي لمعالجة الحالات القائمة واستيعاب المستجدات المستقبلية.....٢١٩
تطبيق النموذج المستنتج في اصلاح الاقتصاد العراقي.....٢٢١
الاستنتاجات: ٢٢٢

عهد الامام علي (عليه السلام) لمالك الاشتر

الدستور الاداري للدولة الرائدة

المقدمة : ٢٢٥
أولاً: الاعتبارات المبدئية في تولي المسؤولية : ٢٢٥
توصيف الاعمال والمهام : ٢٢٨
ثانياً : القضاء : ٢٢٩
الزراعة عمارة الارض : ٢٣٠
وأوصى (عليه السلام) بأن يُعاقب المحتكر : ٢٣١
الكادر الوظيفي : ٢٣١
التنظيم اللامركزي للسلطة الادارية : ٢٣٣
الرقابة الفعالة: ٢٣٤
البعد الاجتماعي للأدارة : ٢٣٥
التوصيات والمقترحات : ٢٣٧
مصادر البحث : ٢٣٨
الهوامش ٢٣٩

عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضوان الله عليه)

بين وجهة النظر الاقتصادية والدروس المستفادة منها على واقع الاقتصاد العراقي

المقدمة : ٢٤٣
مشكلة البحث ٢٤٣
أهمية البحث ٢٤٤

فرضية البحث ٢٤٤
هدف البحث ٢٤٤
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر في ولاية مصر ٢٤٥
أولاً : نبذة مختصرة لشخصية أمير المؤمنين (عليه السلام) ٢٤٥
ثانياً : شخصية مالك الأشتر ٢٤٦
ثالثاً : أوضاع ولاية مصر وسماتها للمدة (٢٤-٣٥)هـ.....٢٤٧
رابعاً : بعض المضامين الاقتصادية لعهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر ٢٤٨
١- نظام السوق.....٢٤٩
٢- الإدارة الكفء وحُسن التدبير.....٢٤٩
٣- الأزمة أو الدورات الاقتصادية ٢٥١
٤- مبدأ الشفافية ٢٥١
٥- الحكم الرشيد.....٢٥٢
المبحث الثاني:التحليل الاقتصادي لمضمون عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر ..٢٥٤
أولاً : بعض المفاهيم الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين ٢٥٤
١- نظام السوق.....٢٥٤
٢- الإدارة الكفء وحُسن التدبير ٢٥٩
٣- الأزمة أو الدورات الاقتصادية ٢٦١
٤- مبدأ الشفافية.....٢٦٢
٥- الحكم الرشيد ٢٦٤

ثانياً : السياسة الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين.....٢٦٥
المبحث الثالث: الدروس المستفادة لكتاب أمير المؤمنين ٢٦٦
لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.....٢٦٦
أولاً : الدروس التنموية ٢٦٦
ثانياً : الدروس الإصلاحية ٢٦٧
ثالثاً : الدروس المؤسساتية.....٢٦٩
الخاتمة.....٢٧١
الهوامش ٢٧٣
قائمة المصادر ٢٧٩

إدارة الدولة في ضوء

عهد الإمام علي(عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه)

المقدمة ٢٨٧
تمهيد.....٢٩١
المبحث الاول: نظام الطبقات الوظيفية في الدولة وتوزيع الأدوار.....٢٩٥
أولاً: طبقة الجند: ٢٩٦
ثانياً : طبقة أهل الخراج.....٢٩٧
ثالثاً: طبقة الإداريين:.....٢٩٨
رابعاً: التجّار و الصنّاع : ٢٩٨
خامساً: الطبقة السفلى: ٢٩٩
المبحث الثاني : الوصف التفصيلي للطبقات الوظيفية ٣٠٠

الطبقة الأولى: الجند ٣٠٠
أولاً: الشروط و المواصفات التي يجب أن يتصف بها قادة الجند. ٣٠٠
ثانياً: كيفية اختيار قادة الجند: ٣٠٢
ثالثاً: طريقة تعامل الحاكم مع القادة: ٣٠٣
رابعاً: ضرورة التقريب بين القائد و جنوده ٣٠٥
الطبقة الثانية: القضاة ٣٠٦
أولاً: اختيار القضاة و مواصفاتهم: ٣٠٦
ثانياً: حقوق القضاة على الحاكم: ٣٠٩
ثالثاً: استقلال القضاء: ٣١٠
رابعاً: وجوب مراقبة القضاة: ٣١٢
الطبقة الثالثة: العمّال ٣١٣
أولاً: صفات طبقة العمّال و معايير التعيين و الاختبار: ٣١٣
ثانياً: حقوق العمّال على الحاكم ٣١٤
ثالثاً: عدم إغفال مراقبة العمّال: ٣١٥
الطبقة الرابعة: الوزراء ٣١٧
أولاً: مواصفات الوزراء: ٣١٧
ثانياً: آليات و معايير اختيار الوزراء ٣١٨
ثالثاً: التخصص في توزيع المهام على الوزراء. ٣١٩
رابعاً: تعامل الحاكم مع الوزراء: ٣٢٠
الطبقة الخامسة: طبقة المستشارين ٣٢٢

الخاتمة.....٣٢٤
الهوامش ٣٢٧
فهرس المصادر والمراجع.....٣٣٢

إدارة الدولة دراسة مقارنة بين النظام الاداري الاسلامي والنظم الادارية المعاصرة (حكومة الإمام علي عليه السلام إنموذجا)

الفصل الاول: التمهيد ٣٣٧
١- الاسلام مفهوم يعرف من خلال مصاديقه: ٣٣٧
٢- العقيدة الكاملة للاسلام تتجسد في نظام الملة:.....٣٤١
٣- اطروحة تطابق السلطة في ادارة الدول مع العدل: ٣٤٥
الظواهر والسنن الكونية الدافعة لقيام ادارات الدول: ٣٤٦
مفارقات بين النظم الادارية للدول تبرز في سياساتها.....٣٤٨
٤ - نظام الملة لادارة الدولة في الاسلام :.....٣٥٠
٥- دعامتا النظم الادارية للحكم في الدول: ٣٥٢
٦- الرقابة والمحاسبة روح ادارة الدولة الاسلامية :.....٣٥٣
الفصل الثاني :غياب مصداق ادارة الدولة العادلة في الاسلام.....٣٥٦
١- السعي للكمال سنة كونية والانقلاب عليه طاريء وهو الى زوال:.....٣٥٧
٢- هل تلازم السلطة والقوة في ادارة الدول القائمة حق ام باطل؟ ٣٦٠
٣- مسوغات قيام إدارات الدول:.....٣٦١
ثانيا- الاصطفاء والاختيار منهج الفطرة والدين وجوهرهما:.....٣٦٢
٤- الانقلاب على جوهر الدين ونظام ملته:.....٣٦٤

٥- القوة والسلطة من اجل العدل:.....٣٦٤
الفصل الثالث: الحلقة المفقودة بين اداراة الدولة كسلطة وبين العدل كغاية...٣٦٦
١- جدلية الظواهر الكونية التاريخية الثلاث وتعثر النظام الاداري الرباني:...٣٦٦
٢- واقع جدل الظواهر الثلاث يغلب تحذيرات الرسالة:.....٣٧١
٣- تحذيرات النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) من تغير نظام الاختيار الرباني لادارة الدولة الى ملك عضوض: ٣٧٣
الفصل الرابع: ادارة الدولة وفق(نظام الملة).....٣٧٦
١- تخلف الامامية عن حكم انفسهم: ٣٧٦
٢- معاني القيادة والادارة تتشخص في حدود الولاية المرجع: ٣٧٨
٣- الائمة يمهدون لنظام الملة في زمن الغيبة بنظام الوكلاء.....٣٧٨
٤- شروط معتبرة في الوكيل المعتمد: ٣٧٩
٥- لكي يكون النظام المرجعي ادارة لنظام الملة [٨١]: ٣٨١
٦- استشعار العجز ازاء المعصوم : ٣٨٢
الفصل الخامس: نماذج من النظام المرجعي وامكان تمثيله لنظام الملة في الادارة: ٣٨٤
١- تقارب النماذج المرجعية مع نظام الملة وتباعدها:.....٣٨٤
٢- استقرأنا تاريخيا نماذج المرجعيات الدينية على اساس امكان قيادتها للامة وادارتها للنظام المرجعي داخل نظام الدول فوجدنا النماذج التالية: ٣٨٤
٣- وصايا معصومة تحتاجها النماذج المستقرأة للمراجع لكمال نظام الملة:.....٣٨٩
٤- استيعاب النظام المرجعي لنظام الملة الكوني، أو الأساس الشرعي للنظام المرجعي عند الإمامية: ٣٩٣

مستخلص البحث.....٣٩٦
الهوامش ٣٩٩
المصادر: ٤١٣

ملامح المذهب الاقتصادي الإسلامي

في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك بن الحارث الأشتر (رحمه الله) واليه على مصر

المقدمة: ٤٣١
المبحث الأول: الإطار المنهجي لتوظيف النصوص في البحث العلمي في الفكر الاقتصادي الإسلامي.....٤٣٣
المبحث الثاني: متضمنات العهد من المفردات البنائية لنظرية العدالة والفلسفة العامة للمذهب الاقتصادي الإسلامي.....٤٤٢
المبحث الثالث: متضمنات العهد من المفردات البنائية لدور الدولة في المذهب الاقتصادي الإسلامي.....٤٤٩